alBaraka Bank

عام الانطلاق نحو التطوير والنمو

التقرير السنوي ٢٠٢٢

الفهرس

لمحة عن بنك البركة ٠٤
مجموعة البركة المصرفية: نبذة عامة ٠٦
بنك البركة في سطور ٠٨
مجلس ادارة بنك البركة ١٠
فريق الإدارة التنفيذية ١٨
أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ٢٢
الاستراتيجية ٢٤
كلمة رئيس مجلس الإدارة ٣٠
كلمة الرئيس التنفيذي ٣٢
النتائج المالية خلال عام ٢٠٢٢ ٣٦

عرض أنشطة وأعمال البنك ٤٠
قطاع الخدمات المصرفية للأفراد ٤٢
قطاع الخدمات المصرفية للشركات ٤٦
قطاع الخدمات المصرفية الرقمية ٥٢
قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٥٦
قطاع الخزانة والمؤسسات المالية ٦٢
قطاع التسويق والاتصال المؤسسي والمسئولية الاجتماعية ٦٦
الاستدامة والشمول المالي ٧٤

قطاعات الدعم ٧٨
قطاع الموارد البشرية ٨٠
قطاع العمليات المركزية ٨٤
قطاع تكنولوجيا المعلومات ٨٨
قطاع الشئون القانونية ٩٠

الحوكمة ٩٤
الحوكمة ٩٦
قطاع التطابق والالتزام ١١٤
تقرير هيئة الرقابة الشرعية ١١٦
تقرير مجلس الادارة ١٢٠

قائمة المركز المالي ١٢٢

لمحة عن بنك البركة

مجموعة البركة المصرفية
نبذة عامة

مجموعة البركة ش.م.ب (يشار إليها أيضًا باسم ABG أو المجموعة)، هي شركة استثمارية – فئة «١» (مطابقة للمبادئ الإسلامية)، وحاصلة على ترخيص مصرف البحرين المركزي، ومدرجة في بورصة البحرين. وتحظى مجموعة البركة بمكانة رائدة في مجال الخدمات المالية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال شركاتها المصرفية التابعة في ١٤ دولة حول العالم.

تنفرد المجموعة بمسيرة حافلة بالإنجازات تمتد لأكثر من ٢٠ عامًا في مجال الخدمات المالية الإسلامية، عبر شبكتها واسعة الانتشار التي تضم أكثر من ٦٠٠ فرعًا موزعًا على دول مصر والأردن وتونس والبحرين والسودان وتركيا وجنوب أفريقيا والجزائر وباكستان والسعودية وسوريا وألمانيا، ومكتب تمثيلي في ليبيا. وتقدم المجموعة باقة كبيرة ومتنوعة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية الفريدة لقاعدة عملائها الضخمة دائمة النمو، والتي تضم مختلف الفئات والشرائح المجتمعية.

جدير بالذكر أن رأس المال المصرّح به للمجموعة يبلغ ٢,٥ مليار دولار أمريكي.

الأردن - مصر - تونس - السودان - البحرين - تركيا - جنوب إفريقيا
الجزائر - لبنان - سوريا - باكستان - ليبيا - ألمانيا - العراق

بنك البركة
في سطور

انطلقت أعمال بنك البركة مصر منذ أكثر من ٣٠ عامًا، وهو البنك الإسلامي الرائد الذي يعمل تحت مظلة مجموعة البركة المصرفية (ABG). وينفرد البنك بتقديم باقة واسعة من المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات جميع شرائح وفئات العملاء من خلال قطاعاته التشغيلية المختلفة، والتي تتضمن الخدمات المصرفية للأفراد، والشركات، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والرقمية، والاستثمار، وأنشطة الخزانة، علمًا بأن جميع أنشطة وأعمال البنك متوافقة مع أحكام ومبادئ الصيرفة الإسلامية تحت إشراف الهيئة الشرعية التابعة للبنك.

ويساهم بنك البركة في دعم جهود التنمية الاقتصادية الوطنية، حيث يقدم قطاع الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة من أفضل المنتجات والخدمات والحلول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فضلاً عن باقة الخدمات المتخصصة لكبار العملاء. بالإضافة إلى ذلك، يوفر باقة أخرى من المنتجات التي صممت خصيصًا لتلبية احتياجات مختلف فئات وشرائح المجتمع بما يتماشى مع مبادرة الشمول المالي التي أطلقها البنك المركزي المصري. وعلى صعيد الخدمات المصرفية للشركات، يوفر البنك باقة فريدة من الخدمات والمنتجات لمجموعة متنوعة من العملاء في مختلف القطاعات الاقتصادية بداية من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحتى كبرى الشركات متعددة الجنسيات، تركيزًا على عملاء قطاعات الطاقة والبنية الأساسية والقطاعين الصناعي والزراعي. وتتنوع خدمات البنك بين التمويلات المباشرة المقدمة لعملاء الشركات، والتمويلات المشتركة المقدمة للمشروعات الكبرى التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير المزيد من فرص العمل لأبناء الوطن.

ويقع المقر الرئيسي لبنك البركة في التجمع الخامس بمدينة القاهرة الجديدة التابعة للعاصمة المصرية؛ القاهرة، كما يقوم بأنشطته من خلال ٣٥ فرعًا في مختلف أنحاء البلاد. ويحظى البنك بفريق عمل يتجاوز ١٢٠٠ موظف من أفضل الكفاءات لتقديم أفضل تجربة بنكية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية ورؤية ورسالة البنك وذلك لقاعدة واسعة من العملاء تربو على ١٥٠ ألف عميل.

ويعكف البنك خلال المرحلة الراهنة على تنفيذ عملية إعادة هيكلة تحويلية متكاملة، وفق استراتيجية مدروسة بعناية مدتها ثلاث سنوات تبدأ من ٢٠٢٣ حتى ٢٠٢٥. ويتطلع البنك من خلال هذه الاستراتيجية إلى التوسع بالنطاق الجغرافي لعملياته، والارتقاء بمنظومته الرقمية، وتعزيز بنيته الأساسية والتكنولوجية، مع تطوير باقة المنتجات والخدمات التي يقدمها، وهو ما سيثمر عن تنمية حصته السوقية وتعظيم القيمة والمردود الإيجابي لجميع الأطراف ذات العلاقة.

٣٥

فرعًا

عبر القاهرة والإسكندرية ومنطقة الدلتا

خطة طموحة للانتشار في مختلف محافظات مصر بحلول ٢٠٢٥

١,٢٠٠

موظف

نخبة من الكفاءات المؤهلة لتقديم أفضل تجربة بنكية وفق مبادئ الصيرفة الإسلامية

حرص دائم على الارتقاء بالقدرات المعرفية وتطبيق أفضل الممارسات على مستوى القطاع المصرفي

١٥٠ الف

عميل

من مختلف أنحاء مصر

يحرص البنك على تزويدهم بباقة من أفضل وأقوى المنتجات والخدمات الرقمية مع التركيز على خدمة عملاء القطاعات المستهدفة التي تساهم في التنمية الاقتصادية الوطنية

مجلس إدارة بنك البركة

المهندس/ عبدالعزيز محمد عبده عبدالله يماني
رئيس مجلس الإدارة– غير تنفيذي

يشغل المهندس عبد العزيز محمد يماني منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة منذ عام ٢٠٢٠. كما يتولى منصب الرئيس التنفيذي لشركة دلهالبركة القابضة منذ نفس العام، وذلك بعدما شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لقطاع العقارات منذ عام ٢٠١٧ .

وقبل ذلك، شغل يماني مجموعة متنوعة من المناصب القيادية، تضمنت منصب مساعد الرئيس التنفيذي لشركة دله البركة القابضة، والرئيس التنفيذي للشركة العربية الإعلامية AMC والمدير العام لشركة دله القابضة، وشركة دله للاستثمار الصناعي و دله الزراعية، وشركة السماحة للأعمال التجارية بجدة.

ويتولى يماني حاليًا عدة مناصب قيادية وإدارية في مجموعة من أبرز المؤسسات والشركات الرائدة، حيث يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة إتقان كابيتال بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وشركة حلواني إخوان، وشركة معاد العالمية للإنشاء والتعمير القابضة، وشركة المناخة الحضري للتنمية العقارية، وشركة البسكويت الدولية بالرياض، وشركة نادي المشرف بلبنان، وشركة التوفيق للتطوير والاستثمار(أديكو) في بيروت، وشركة جوديفا للاستثمار (GDV)في لندن. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى يماني منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة من الشركات الرائدة في مصر، من بينها شركة دلة البركة للاستثماروالتنمية، وشركة الإسماعيلية للدواجن، وشركة الملتقى العربي للاستثمارات، وشركة الإسماعيلية الجديدة للتطوير والتنمية العمرانية، وشركة البركة للاستثمارات المالية، وشركة حلواني إخوان مصر، وشركة دلة للاستثمارات العقارية، وشركة سملا وعلم الروم للتنمية العمرانية، وشركة ألماظة للتنمية العقارية، علمًا بأنه نائب رئيس مجلس إدارة شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية القابضة (الكيمان)

حصل المهندس عبد العزيز محمد يماني على شهادة بكالوريوس الهندسة الصناعية عام ١٩٩٥ من كلية الهندسة بجامعة الملك عبد العزيز في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

الأستاذ / حازم حسين رشاد حجازي
الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ حازم حجازي منصب الرئيس التنفيذي لبنك البركة ونائب رئيس مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٢١. ويحظى حجازي بخبرات قوية تربو على ٣٠ عامًا في القطاع المصرفي المصري والخليجي، وخاصة في قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة وإدارة المخاطر.

وقبل انضمامه إلى بنك البركة، شغل سيادته منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة، كما تولى العديد من المناصب القيادية والإدارية، من بينها منصب الرئيس التنفيذي لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي المصري، والرئيس التنفيذي لفرع شركة نتوورك إنترناشيونال (NI) في مصر، وهي الشركة الإماراتية الرائدة في حلول الدفع الإلكتروني. تولى سابقًا أيضًا منصب رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في بنك باركليز وتضمنت مسئولياتها خلال تلك الفترة إدارة شبكة الفروع وخدمات التجزئة المصرفية بالبنك. وقبل ذلك، شغل حجازي منصب رئيس قطاع التجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلي المصري، حيث قام خلال هذه الفترة بتنفيذ عملية إعادة هيكلة للقطاع. كما شغل حجازي منصب رئيس قطاع التجزئة المصرفية في البنك العربي، وذلك بعد توليه منصب رئيس شبكة الفروع في البنك الأهلي المتحد في قطر. وقبل ذلك، تولى حجازي منصب نائب رئيس قطاع إدارة المخاطر التشغيلية في بنك الاتحاد الوطني بالإمارات العربية المتحدة، علمًا بأنه استهل مسيرته المهنية في بنك المشرق بدولة الإمارات.

يشغل سيادته حاليًا عضوية مجلس إدارة كل من شركة تالي لحلول الدفع، والشركة المصرية للتأمين التكافلي، وشركة النصر للإسكان والتعمير.

حصل سيادته على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة بجامعة القاهرة.

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

يشغل الأستاذ حسام بن الحاج عمر منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة منذ يوليو ٢٠٢٢ ، وذلك بعد توليه منصب نائب الرئيس التنفيذي لقطاع تطوير الأعمال والاستثمارات للمجموعة خلال عام ٢٠٢٠ .

قبل انضمامه إلى مجموعة البركة، شغل سيادته منصب الرئيس التنفيذي لشركة أملاك للتمويل، حيث حقق العديد من الإنجازات؛ من بينها إدارة محفظة عقارية تصل قيمتها إلى ثلاثة مليار درهم إماراتي. كما نجح في تنفيذ خطة لإعادة هيكلة ديون الشركة تُقدّر بالمليارات. وقبل ذلك، شغل حسام مناصب المدير العام، والمدير المالي/ ومدير العمليات لدى شركة شعاع كابيتال خلال فترة عمله التي امتدت على مدار عشر سنوات. كما شغل منصب رئيس قسم الحسابات في مجموعة سوسيتيه جنرال المصرفية في وقت سابق من حياته المهنية.

حصل سيادته على شهادة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل من المعهد العالي للمحاسبة وإدارة الأعمال في تونس، ويحمل شهادة المحاسب القانوني المعتمد (CPA).

الأستاذ/ إسماعيل صالح عبد الفتاح
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

انضم الأستاذ إسماعيل صالح عبد الفتاح إلى مجلس إدارة بنك البركة خلال عام ٢٠١٨، وذلك بعد توليه سابقًا منصب المدير العام للبنك الأهلي المصري في المملكة المتحدة (NBEUK) خلال الفترة بين عامي ١٩٨٦ و٢٠١٨، حيث أمضى عبد الفتاح ٤٠ عامًا فرع البنك الأهلي في لندن و٢٠ عامًا في القاهرة، كجزء من مسيرته بالبنك الأهلي المصري التي امتدت لنحو ٦٠ عامًا. وخلال هذه الفترة أيضًا، شغل عبد الفتاح منصب عضو مجلس إدارة البنك الأهلي، ثم رئيسًا لمجلس الإدارة، وذلك بعد انضمامه إلى الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وشغله رئاسة لجان الائتمان، والأصول والالتزامات والمخاطر.

حصل سيادته على شهادة في مهارات الإدارة التنفيذية العليا المعتمدة (SMF18) من قبل هيئة الإدارية المالية البريطانية FCA والهيئة التنظيمية العليا وبنك إنجلترا، ويحمل دبلوم الدراسات العليا من معهد التجارة في لندن، كما استكمل العديد من البرامج التدريبية المكثفة المقدمة من مؤسسات عالمية بارزة بما في ذلك مؤسسة لويدز لندن وغرفة التجارة الدولية.

الأستاذ/ حاتم عبد المنعم محمد منتصر
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

يشغل الأستاذ حاتم منتصر منصب عضو مجلس إدارة بنك البركة منذ عام ٢٠٢٢. ويحظى بخبرات واسعة تتجاوز ٣٠ عامًا في مجالات المراجعة والضرائب والاستشارات. وقد تضمنت مسيرته المهنية تولي مجموعة من المناصب القيادية والإدارية في أبرز المؤسسات الدولية، حيث انضم عام ١٩٩٩ إلى فريق الإدارة العليا بمؤسسة KMPG حازم حسن, وخلال عام ٢٠١٤ تولّى منتصر في نفس المؤسسة منصب الشريك التنفيذي حتى عام ٢٠٢١، إلى جانب شغله منصب عضو مجلس إدارة KMPG العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

حصل سيادته على شهادة البكالوريوس من كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ويحمل زمالة الجمعية المصرية للمحاسبين والمراجعين.

الأستاذ/ أحمد مصطفى عبد الحميد
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً عن شركة مصر للتأمين

يشغل الأستاذ أحمد عبد الحميد منصب عضو مجلس إدارة بنك البركة ممثلاً لشركة مصر للتأمين منذ عام ٢٠١٨، كما يتولى منصب رئيس قطاع المخاطر والشئون الاكتوارية في شركة مصر للتأمين منذ يوليو عام ٢٠١٧، علمًا بأنه عضو لجنة المراجعة والمخاطر في شركة مصر للتأمين منذ عام ٢٠١٩، ورئيس قطاع المخاطر وعضو لجنة الامتثال في الشركة.

عمل عبد الحميد محاضرًا أكاديميًا في إدارة المخاطر المؤسسية لقسم الاكتواري بجامعة القاهرة، وهو زميل معهد التأمين القانوني بلندن، وذلك بعد حصوله على شهادة CIP و ACII من نفس المعهد خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ على التوالي.

حصل سيادته على بكالوريوس الإعلام من جامعة القاهرة عام ١٩٩٠، ويحمل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات العامة من نفس الجامعة.

الأستاذ/ محمد عبد السلام البشير الشكري
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي (مساهمون آخرون)

يشغل الأستاذ/ محمد الشكري منصب عضو مجلس إدارة بنك البركة منذ عام ٢٠٢٠، ويحظى بخبرات مصرفية ومالية متنوعة امتدت لأكثر من ٤٠ عامًا تولى خلالها مجموعة من المناصب الإدارية العليا أهمها: مستشار مجلس إدارة المصرف الليبي الخارجي، ونائب محافظ مصرف ليبيا المركزي ورئيس مجلس إدارة مصرف الجمهورية (أكبر المصارف الليبية).

كما شغل الشكري منصب نائب رئيس مجلس الإدارة بالمصرف التجاري العربي البريطاني بلندن، وعضو مجلس الإدارة بالمؤسسة العربية المصرفية بالبحرين. وترأس بالجزائر مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية وشغل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للتأجير التمويلي.

وفي تونس، شغل الشكري منصب المدير العام للبنك التونسي الليبي وعضو مجلس إدارة الشركة العربية للتجارة الدولية. كما تولى الشكري عدة مناصب في جمهورية مصر العربية؛ تضمنت منصب عضو مجلس إدارة بنك قناة السويس وعضو مجلس إدارة شركة شارم جروب للسياحة، وعضو مجلس إدارة الشركة الدولية للتأجير التمويلي – Incolease.

شغل الشكري أيضًا عضوية مجالس إدارات البنك العربي الأسباني/ مدريد، والمصرف الاستوائي بأوغندا، ونائب رئيس الشركة الإفريقية للبنك-التوغو. وشغل منصب رئيس مجلس إدارة جمعية المصارف الليبية ورئيس مجلس إدارة معهد التدريب المصرفي. وهو عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الليبين.

حصل سيادته على بكالوريوس محاسبة من جامعة بنغازي وماجستير في المحاسبة من جامعة مدينة اوكلاهوما بالولايات المتحدة الامريكية.

الدكتور/ رامي أحمد حسن البرعي
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل

يشغل الدكتور رامي البرعي منصب عضو مجلس إدارة بنك البركة منذ ٢٠٢٢. ويعد من القامات القانونية على المستويين المحلي والدولي من واقع مسيرته المهنية الحافلة في مجموعة من أبرز المؤسسات والكيانات المصرية والدولية، وهو الشريك الإداري بمكتب «البرعي وشركاه» للاستشارات القانونية والمحاماة والتحكيم، فضلاً عن كونه محام معتمد بجمهورية مصر العربية وولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.

يقوم الدكتور رامي البرعي بتقديم الاستشارات القانونية في مجالات القانون التجاري وقانون الشركات، والمعاملات البنكية والتمويل، وقد ساهم في إتمام مجموعة من الصفقات المتنوعة والكبرى في عدة مجالات وبهياكل متنوعة، مثل تمويل المشروعات، وتمويل الأصول، والتأجير التمويلي وعمليات المشتقات المالية والقروض المشتركة واتفاقات توزيع وإدارة المخاطر والتمويل القابل للتحول لرأس مال «تمويل الميزانين»

التحق الدكتور رامي البرعي سابقًا بمكتب سري الدين وشركاه كشريك خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١، حيث شغل منصب رئيس قسم الاستثمار المباشر والدمج والاستحواذ وخدمات بنوك الاستثمار. كما شغل منصب نائب رئيس المستشار القانوني في شركة المستثمر الوطني خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ وتولى خلالها مسئوليات إدارة خدمات بنوك الاستثمار والتفاوض ومراجعة الاتفاقيات والإشراف على القضايا، وبالإضافة إلى ذلك، تولى البرعي منصب كبير المستشارين القانونيين في بنك أبو ظبي الوطني في أبو ظبي خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦.

حصل سيادته على شهادة الدكتوراه من جامعة لندن بالمملكة المتحدة في تخصص إعسار الشركات متعددة الجنسية (٢٠٠٦)، ويحمل درجة الماجستير في القانون المقارن من جامعة ساوثرن ميتوديست بولاية تكساس الأمريكية (٢٠٠٤)، وماجستير في القانون الاقتصادي من جامعة وارويك بالمملكة المتحدة (٢٠٠١). وقد حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة بمصر(٢٠٠٠) وليسانس الحقوق من جامعة السوربون بباريس – فرنسا (١٩٩٩).

الأستاذ/كريم محمد فؤاد الفاتح إبراهيم
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - مستقل

يشغل الأستاذ كريم محمد فؤاد الفاتح منصب عضو مجلس إدارة بنك البركة مصر منذ عام ٢٠٢٢ ، ويشغل أيضًا منصب المدير التجاري في شركة ويفز للتحول الرقمي منذ يناير ٢٠٢٣ .

يحظى الفاتح بخبرات علمية وعملية تتجاوز ٣٢ عاما في قطاع تكنولوجيا المعلومات، حيث تولى خلالها العديد من المناصب القيادية والإدارية، منها الرئيس التنفيذي لشركة Digitech شريك Microsoft LSP، والمدير التنفيذي للأعمال بالفرع الإقليمي لشركة iXDev ، وهي شركة متخصصة في البرمجيات، حيث شارك في تأسيسها. كما شغل أيضًا منصب المدير العام لشركة Intel Corporation في مصر وشمال أفريقيا، وهي شركة متعددة الجنسيات لأشباه الموصلات.

حصل سيادته على شهادة الدكتوراه في التعليم المهني من جامعة بيبل هيلز، وماجستير في إدارة الأعمال متخصص في العولمة من كلية ماستريخت للإدارة، وشهادة البكالوريوس في الهندسة الإلكترونية والاتصالات من جامعة القاهرة.

فريق
الإدارة التنفيذية

الأستاذ / حازم حسين رشاد حجازي
الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة

يشغل حازم حجازي منصب الرئيس التنفيذي لبنك البركة ونائب رئيس مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٢١. ويحظى حجازي بخبرات قوية تربو على ٣٠ عامًا في القطاع المصرفي المصري والخليجي، وخاصة في قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة وإدارة المخاطر.

وقبل انضمامه إلى بنك البركة، شغل سيادته منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة، كما تولى العديد من المناصب القيادية والإدارية، من بينها منصب الرئيس التنفيذي لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي المصري، والرئيس التنفيذي لفرع شركة نتوورك إنترناشيونال (NI) في مصر، وهي الشركة الإماراتية الرائدة في حلول الدفع الإلكتروني. تولى سابقًا أيضًا منصب رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في بنك باركليز وتضمنت مسئولياتها خلال تلك الفترة إدارة شبكة الفروع وخدمات التجزئة المصرفية بالبنك. وقبل ذلك، شغل حجازي منصب رئيس قطاع التجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلي المصري قام خلالها بتنفيذ عملية إعادة هيكلة للقطاع. كما شغل حجازي منصب رئيس قطاع التجزئة المصرفية في البنك العربي، وذلك بعد توليه منصب رئيس شبكة الفروع في البنك الأهلي المتحد في قطر. وقبل ذلك، تولى حجازي منصب رئيس قطاع إدارة المخاطر التشغيلية في بنك الاتحاد الوطني بالإمارات العربية المتحدة، علمًا بأنه استهل مسيرته المهنية في بنك المشرق بدولة الإمارات.

يشغل السيد حجازي حاليًا عضوية مجلس إدارة كل من شركة تالي لحلول الدفع، والشركة المصرية للتأمين التكافلي، وشركة النصر للإسكان والتعمير.

حصل حازم حجازي على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة بجامعة القاهرة.

الأستاذ/ مصطفى العروسي
نائب الرئيس التنفيذي

انضمّ مصطفى العروسي إلى بنك البركة خلال فبراير ٢٠٢٢ ليتولى منصب نائب الرئيس التنفيذي. ويحظى بخبرة مصرفية كبيرة تتجاوز ٢٤ عامًا من العمل في العديد من القطاعات، من بينها قطاع الخدمات المصرفية للشركات والتغطية وعلاقات العملاء، والاستثمار، وإعادة هيكلة الديون، والتخطيط الاستراتيجي المالي. ويشغل العروسي عضوية العديد من اللجان العليا في البنك من بينها اللجنة التنفيذية، ولجنة الأصول والالتزامات، كما يشرف حاليًا على مشروعات النمو والتحول للعديد من الأنشطة داخل البنك، منها أنشطة الخدمات المصرفية للشركات، والتمويلات المشتركة، والاستثمارات.

وقبل انضمامه إلى بنك البركة، شغل العروسي العديد من المناصب القيادية العليا، بما في ذلك منصب رئيس قطاع التغطية المحلية، وقطاع إعادة هيكلة الديون للشركات، وقطاع خدمات بنوك الاستثمار ببنك قطر الأهلي الوطني. وعلاوة على ذلك، شغل العروسي منصب نائب رئيس وحدة إدارة العلاقات مع الشركات في قطاع الخدمات المصرفية للشركات وخدمات بنوك الاستثمار لدى بنك سوسيتيه جنرال قبل أن يستحوذ عليه بنك قطر الأهلي الوطني. وقبل ذلك، شغل العروسي منصب مدير أول إدارة علاقات الخدمات المصرفية للشركات التابعة لقطاع تمويل الشركات والتجارة العامة بالبنك التجاري الكويتي. استهل العروسي مسيرته المهنية في منصب مدير أول للعلاقات في قطاع الخدمات المصرفية للشركات بالبنك العربي الإفريقي الدولي في مصر.

حصل مصطفى العروسي على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان عام ١٩٩٨. ويحمل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من كلية ماستريخت للإدارة في هولندا.

الأستاذ/ هشام غنيم
رئيس قطاع الشئون المالية

شغل هشام غنيم منصب رئيس قطاع الشئون المالية لبنك البركة منذ فبراير ٢٠٢٢، حيث انطلق في تنفيذ خطة تطوير استراتيجية استهدفت إعادة هيكلة القطاع المالي، تضمنت صياغة مجموعة من الضوابط القوية، ودعم نمو أعمال البنك، وتعزيز مستويات الإنتاجية.

وقبل انضمامه إلى بنك البركة، تولى غنيم منصب رئيس القطاع المالي في البنك الأهلي الكويتي – مصر، كما شغل سابقًا العديد من المناصب الرئيسية في البنوك المحلية والإقليمية والدولية مثل سيتي بنك، وباركليز، ومصرف أبو ظبي الإسلامي، وبنك القاهرة – أوغندا. واستهل غنيم مسيرته المهنية في البنك التجاري الدولي عام ١٩٩٧ وانتقل بعدها إلى سيتي بنك، حيث شغل عددًا من المناصب في الإدارة المالية في فروع البنك بالقاهرة وإسطنبول. كما شغل العديد من المناصب الدولية في المملكة المتحدة، وجمهورية التشيك واليونان وتركيا.

حصل هشام غنيم على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة قسم اللغة الإنجليزية جامعة عين شمس، وهو عضو نشط في جمعية المهنيين الماليين (AFP) منذ عام ٢٠١٤.

الأستاذ/ كريم نامق
رئيس الخزانة والمؤسسات المالية

يشغل كريم نامق منصب رئيس الخزانة والمؤسسات المالية في بنك البركة، بعد شغله منصب رئيس قطاع الخزانة والمؤسسات المالية في البنك خلال يناير ٢٠٢٢. ويحظى بخبرات قوية تربو على ثلاثين عامًا من العمل في القطاع المالي في مصر والكويت، متخصصًا بشكل رئيسي في قطاعي الخزانة وإدارة السيولة.

وقبل انضمامه إلى بنك البركة، شغل السيد نامق منصب المدير العام ورئيس قطاع الخزانة في بنك الكويت الدولي بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠، كما تولي نفس المنصب في بنك الكويت الوطني. بالإضافة إلى ذلك، تولى نامق منصب المدير العام ورئيس قطاع الأسواق المالية وأسواق رأس المال في بنك الإسكندرية بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٤، وذلك بعد أن أمضى فترة خمس سنوات في البنك التجاري الدولي بمنصب مدير ورئيس قطاع استثمارات الخزانة. وقبل ذلك؛ شغل نامق العديد من المناصب في بنك كريدي سويس مصر.

حصل كريم نامق على شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة القاهرة.

الأستاذ/ خالد العماري
رئيس المخاطر

تولى خالد العماري منصب رئيس المخاطر في بنك البركة خلال عام ٢٠١٨، ويحظى بخبرات قوية في القطاع المصرفي تمتد لأكثر من ثلاثة عقود، خاصةً في قطاعات إدارة المخاطر والخدمات المصرفية للشركات.

وقبل انضمامه إلى بنك البركة مصر، شغل العماري عددًا من المناصب الإدارية في البنك المصري لتنمية الصادرات، بما في ذلك رئيس مجموعة إدارة المخاطر الموحدة، ومدير قطاع مخاطر الائتمان، ومدير قطاع الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما شارك العماري، خلال فترة عمله في البنك المصري لتنمية الصادرات، في العديد من اللجان، كرئيس لجنة تسوية القروض المتعثرة، ونائب رئيس اللجنة التنفيذية، ولجنة الأصول والالتزامات، ولجنة مراجعة المخصصات والمحفظة التمويلية. تولى العماري أيضًا العديد من المناصب في مجموعة من أبرز البنوك مثل بنك المؤسسة العربية المصرفية والبنك العربي وبنك تشيس الأهلي.

حصل خالد العماري على شهادة البكالوريوس في العلوم من جامعة القاهرة عام ١٩٧٨.

الأستاذ/ علاء الدين طه زكي
المشرف علي قطاع تمويل الشركات و التمويلات المشتركة و الاستثمار

يشغل علاء الدين زكي منصب المشرف علي قطاع تمويل الشركات و التمويلات المشتركة و الاستثمار في بنك البركة، ويندرج ضمن قائمة مسئولياته الإشراف على قطاعات التسويق والتمويل والاستثمار، بالإضافة إلى الإشراف على الإدارة العامة لصناديق الاستثمار والأوراق المالية.

يحظى زكي بخبرات قوية تمتد لنحو ٤٠ عامًا من العمل في القطاع المالي، حيث انضمّ للعمل في بنك البركة منذ عام ٢٠٠٩، وشغل العديد من المناصب الاستراتيجية والإدارية في البنك. إلى جانب ذلك، تولى زكي مسئولية الإشراف على دراسات الائتمان للبنك، و قام بإعداد السياسات الائتمانية لفروع البنك في سوريا ولبنان والبحرين، علمًا بأنه رئيس لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي لبنك البركة في مصر، وعضو لجنة إدارة الأصول والالتزامات.

حصل علاء الدين طه زكي على بكالوريوس التجارة من جامعة القاهرة، بالإضافة إلى دبلوم الدراسات العليا في توظيف وسائل التكنولوجية لمنح الائتمان من نفس الجامعة.

أعضاء هيئة
الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ د.عبد اللطيف محمود المحمود
رئيس هيئة الرقابة الشرعية ببنك البركة مصر

حصل فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود على شهادة الدكتوراه في الفقه الإسلامي والشريعة من جامعة الزيتونة بتونس، ويحمل درجة الماجستير في الفقه المقارن من جامعة الأزهر الشريف، وهو عضو في العديد من هيئات الرقابة الشرعية في بعض المؤسسات المالية الإسلامية مثل بنك البحرين الإسلامي، وشركة التكافل، والجمعية العربية المصرفية الإسلامية في البحرين ولندن.

د. العياشي فداد
نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية ببنك البركة مصر

حصل فضيلة الشيخ الدكتور العياشي فداد على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ويحمل درجة الماجستير في نفس التخصص من الجامعة ذاتها، وهو عضو في العديد من هيئات الرقابة الشرعية في بعض المؤسسات المالية الإسلامية مثل المجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مملكة البحرين، والمجلس الشرعي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف.

د. محمد نجيب عوضين
عضو هيئة الرقابة الشرعية ببنك البركة مصر

حصل الأستاذ الدكتور محمد نجيب عوضين على شهادة الدكتوراه في الفقه المقارن من جامعة الأزهر - تخصص في فقه المعاملات عام ١٩٨٥، ويعمل أستاذًا للشريعة بكلية الحقوق بجامعة القاهرة، له أبحاث عديدة في مجال المعاملات الإسلامية، والشريعة، والفقه المقارن، وهو عضو في العديد من هيئات الرقابة الشرعية في بعض المؤسسات المالية الإسلامية في مصر.

د. حسنين عبد المنعم حسنين
عضو هيئة الرقابة الشرعية ببنك البركة

حصل الدكتور حسنين عبد المنعم على شهادة الدكتوراه في الشريعة - تخصص في فقه المعاملات كلية دار العلوم جامعة القاهرة، دكتوراه في اللغة - تخصص في النحو والصرف كلية دار العلوم جامعة القاهرة، له أبحاث عديدة في مجال المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة، وهو عضو في العديد من هيئات الرقابة الشرعية في بعض المؤسسات المالية الإسلامية في مصر.

الاستراتيجية

نجح بنك البركة في تصميم وصياغة استراتيجية متكاملة ومستدامة تمتدّ لثلاث سنوات حتى عام ٢٠٢٥. ويستهدف البنك من خلال تنفيذ تلك الاستراتيجية التحوّل الشامل ليصبح ضمن أكبر ١٠ بنوك تحقيقًا للربحية، فضلاً عن تنمية حصته السوقية في مصر. وفي إطار تحقيق مستهدفات تلك الاستراتيجية، انطلق البنك خلال عام ٢٠٢٢ في تنفيذ عملية تحول متكاملة وجذرية داخل البنك، بدأت بإجراء مراجعة وتقييمات وإعادة هيكلة لمختلف القطاعات بتوجيهات من الرئيس التنفيذي للبنك، السيد حازم حجازي، بما يساهم في دعم أهداف المخططة خلال المديين المتوسط والبعيد. وقد شملت تلك الإجراءات تبنّي منهج نمو شامل مع مراعاة المبادئ الراسخة التي يتبناها البنك منذ انطلاقة أعماله.

تعظيم الربحية من خلال نهج شامل ومستدام

يتبنّى البنك منهج شامل ومستدام يهدف إلى تعزيز مستويات الربحية عبر مختلف القطاعات التشغيلية الرئيسية للبنك والتي تتمثل في: قطاع الخدمات المصرفية للأفراد؛ وقطاع الخدمات المصرفية للشركات، وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويضع ذلك المنهج الشامل على رأس أولوياته؛ تحديد الاحتياجات واستكشاف الفرص المتاحة التي تساهم في تنمية أعمال وأنشطة كل قطاع؛ مع مراعاة توافق ذلك مع الرؤية الشاملة والهدف الاستراتيجي العام للبنك والمتمثل في ترسيخ مكانة البنك ليصبح بين أكبر ١٠ بنوك تحقيقًا للربحية بحلول عام ٢٠٢٥، بالإضافة إلى تنمية حصته السوقية في مصر.

١ قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

يستهدف بنك البركة المضيّ قدماً في تنفيذ خطته الطموحة لتحقيق المزيد من التوسعات في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، من أجل زيادة حجم محفظة الودائع والتسهيلات الائتمانية المقدّمة، وتحقيق معدل نمو سنوي مركب قوي حتى عام ٢٠٢٥، فضلاً عن تعزيز مكانة البنك في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد داخل السوق المصري. وقد حدد البنك العديد من الأنشطة الرئيسية التي من شأنها تعزيز قطاع الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام ٢٠٢٢ والأعوام التي تليه. وعلى هذه الخلفية؛ بدأ البنك في إجراء العديد من التغييرات الهادفة إلى تسهيل تحقيق الأهداف المحددة سلفًا، كما أولى البنك، خلال العام الماضي، اهتمامًا كبيرًا بالارتقاء بكفاءة العمليات التشغيلية وتعزيز البنية التحتية لشبكة الفروع ضمن الجهود المبذولة لتحسين كفاءة العمليات وزيادة الدقة وتعزيز تجربة العملاء الحاليين وتهيئة الفرص لجذب المزيد من العملاء الجدد.

على هذا النحو، أجرى البنك عملية إعادة هيكلة شاملة، فضلاً عن تعزيز العمليات المركزية لفروعه، وذلك في الفترة التي سبقت إجراء عملية التوسعات لتلك الفروع، وهي الخطوات التي من شأنها زيادة الانتشار الجغرافي وتعزيز الخدمات التي يقدمها البنك في مدينة القاهرة والإسكندرية ومدن الدلتا وباقي المحافظات المصرية الأخرى.

وبالتوازي مع ذلك، يستهدف البنك خلال السنوات الثلاث المقبلة افتتاح عدد من الفروع الجديدة، كما بدأ العمل على إنشاء مقره الرئيسي في منطقة الدلتا. وبالإضافة إلى ذلك، قام البنك بإطلاق باقة متنوعة من الحلول والمنتجات التمويلية والمصرفية الجديدة خلال العام الماضي، بما في ذلك المنتجات التي تتوافق مع تعليمات البنك المركزي المصري بشأن الشمول المالي. ويدرك البنك أهمية تلك المنتجات في جذب المزيد من العملاء الأفراد ممّن لم يسبق لهم التعامل مع البنوك. وبالتوازي مع مساعي البنك الحثيثة لتنويع باقة خدماته مع الحفاظ على الطابع الابتكاري للخدمات والمنتجات المختلفة التي يقدمها البنك على مدار السنوات القادمة، يسعى البنك أيضًا لتنفيذ خططه التي تستهدف تطوير وإطلاق منتجات وخدمات مصرفية إضافية لطرحها خلال الفترة القادمة.

٢ قطاع الخدمات المصرفية للشركات وخدمات الاستثمار

يحظى قطاع الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار في بنك البركة بخبرات كبيرة تمتدّ إلى عقود في تقديم باقة متميزة من المنتجات والخدمات التمويلية والمصرفية لتلبية الاحتياجات المتنوعة لعملائه، فضلاً عن سجله الحافل بالنجاحات في الاستثمارات الداعمة للتنمية الاقتصادية وتوفر المزيد من فرص العمل في السوق المصري. واستكمالاً لتلك الجهود، يعكف البنك على اتخاذ خطوات واسعة في سبيل زيادة خدماته المصرفية المتنوعة للشركات على مدار السنوات القادمة، سعيًا لتعزيز تواجده السوقي في القطاع، فضلاً عن تحقيقه لمعدلات نموّ غير مسبوقة في محفظة الخدمات المصرفية للشركات حتى عام ٢٠٢٥.

علاوةً على ذلك، قام البنك بمراجعة وتحسين استراتيجية تقييم وإدارة المخاطر الخاصة به خلال عام ٢٠٢٢، كما حافظ على منهجيته في التكيّف مع إدارة المخاطر أثناء تنفيذ مبادرات استراتيجية النمو الخاصة به. من ناحية أخرى، يواصل البنك بذل جهود مكثفة من أجل تعزيز باقة خدماته ومنتجاته المصرفية وبالتالي زيادة حجم محفظته وتنويع استثماراتها، لاسيّما في القطاعات التشغيلية ذات المقوّمات الواعدة والفرص المتاحة.

ومن المقرر أن يلعب قطاع المعاملات المصرفية الدولية دورًا بارزًا في مسيرة تحقيق النمو لقطاع الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات في المستقبل، وهو ما دفع بنك البركة لتطوير قدرات إضافية من أجل تعزيز خدمات قطاع المعاملات المصرفية الدولية بما في ذلك إدارة النقد والسيولة، والتمويل التجاري، والخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات، وذلك من أجل تسهيل إدارة المعاملات الدولية لعملاء القطاع من الشركات، حيث ستساهم تلك التحسينات في تعزيز ثقة البنك في قدرته على تحقيق التوسع في محفظة منتجاته المصرفية للشركات على الصعيد الإقليمي.

تجدر الإشارة إلى أن بنك البركة لا يزال ملتزمًا بدوره المحوري كأحد عوامل التمكين والدعم لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في المشاريع الرئيسية عبر مختلف القطاعات الحيوية، مثل قطاع الطاقة وقطاع البناء والتشييد. كما يواصل البنك دعم القطاع من خلال اتخاذ خطوات واسعة نحو إعطاء الأولوية لتمويل مشاريع الاقتصاد الأخضر بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف البنك لتحقيق الربحية المستدامة.

٣ قطاع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعتمد بنك البركة على استثمار قدراته الكبيرة في مجال تقديم الخدمات المصرفية للشركات من أجل تعزيز قطاع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي يخطط لتوسيعه بقوة خلال السنوات الثلاث المقبلة، بهدف تنمية محفظة الودائع والتسهيلات الائتمانية بحيث تتميّز بمعدلات نمو متسارعة في السوق. وقد أنشأ البنك قطاع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال عام ٢٠٢٢ مع تحديد إطار عمل قوي لتحقيق النمو في هذا القطاع. تجدر الإشارة إلى أن استراتيجية البنك في قطاع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلتزم بشكل كامل بتعليمات البنك المركزي المصري لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتسعى للاستفادة من الفرص الواعدة الهائلة الموجودة داخل هذا القطاع.

أطلق البنك ثلاث منتجات تمويلية جديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال عام ٢٠٢٢، أحدها مصمم للمزارعين والأخرى لمقدمي خدمات الرعاية الصحية. وسيواصل البنك تقييم وتوسيع باقة خدماته ومنتجاته التمويلية مع تطوير بنيته التحتية لمراكز المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي إطار ارتفاع معدلات الطلب على الخدمات المصرفية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر بشكل ملحوظ، سيسعى البنك خلال المرحلة الراهنة للتوسع الجغرافي في المناطق الصناعية ومناطق الأعمال، بالإضافة إلى تطوير منتجات جذابة تخاطب الاحتياجات المتباينة للعملاء والفرص السانحة في السوق.

محورية العملاء

تركزّت كافّة الخدمات والحلول التي استحدثها بنك البركة خلال عام ٢٠٢٢على تحقيق رضا العملاء وتلبية احتياجاتهم، حيث يولي البنك الأولوية القصوى للتركيز على تلبية احتياجات العملاء ضمن استراتيجية النموّ الخاصة به على مدار السنوات القادمة. وقد عمل البنك على تحسين أنشطة المبيعات، من خلال تطوير نماذج نموّ جديدة لتعزيز عملية جذب العملاء وتيسيرها عبر مختلف قطاعات البنك والتي تشمل: قطاع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قطاع الخدمات المصرفية للشركات، قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، كما تضمن فرق خدمة ما بعد البيع في تلك القطاعات استمرارية تقديم الخدمات المطلوبة للعملاء وتعمل على الحفاظ على استمرارية العلاقة المشتركة بين البنك والعملاء بصورة فعالة وناجحة. على هذا النحو، سيواصل بنك البركة المضيّ قدمًا في تقديم باقة ابتكارية من الحلول والخدمات المتنوعة، كما سيعمل على إدخال العديد من التحسينات عليها باستمرار كي يتمكّن من تقديم خدمات وحلول مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات كل الفئات، لاسيّما مع حرص البنك على تقديم خدمات مصرفية فريدة وتنافسية ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لجميع شرائح العملاء. وقد قام البنك خلال عام ٢٠٢٢، بإطلاق العديد من منتجات الشمول المالي، والتي تستهدف فئات العملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك، كما يستهدف البنك خلال السنوات القادمة بشكل خاص توسيع محفظة إدارة ثروات عملائه من أصحاب الثروات العالية.

بالتوازي مع ذلك، قام بنك البركة باتخاذ العديد من الإجراءات الشاملة الرامية إلى تحسين رضا العملاء وتيسير وصولهم إلى الخدمات المتنوعة التي يقدمها البنك، في حين تركزت معظم جهود التحول الرقمي التي بذلها البنك خلال العام الماضي على توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، فضلاً عن باقة الخدمات الرقمية الأخرى. كما عمل البنك على استكمال تجديد الفروع التابعة له وإنشاء شبكة ماكينات الصراف الآلي وذلك في إطار عملية التطوير الشاملة في الفترة التي تسبق تنفيذ استراتيجيته التي تمتد على مدار ثلاث سنوات. ومن المقرر قيام البنك أيضاً بزيادة شبكة الفروع وماكينات الصراف الآلي خلال السنوات الثلاث القادمة من خلال تنفيذ الرؤية الإستراتيجية الخاصة بالبنك. بالإضافة إلى ذلك، يركز البنك على تدريب موظفيه الذين يتعاملون مع العملاء مباشرة على عدة مجالات مثل معرفة المنتجات، والمبيعات، ومعالجة مخاوف العملاء، وتيسير إجراءات الخدمة للعملاء ذوي الإعاقة، حيث سيواصل البنك اتخاذ تلك الإجراءات التي تستهدف تطوير تجارب العملاء وتعزيز سمعته القوية التي يتمتع بها بالفعل في السوق المصري بفضل جودة خدماته وثقة العملاء فيها.

ثقافة مُشجعة للابتكار مدعومة بعنصر بشري قوي

يحافظ بنك البركة على تحقيق التوازن بين نقاط قوة موظفيه وإمكانيات تحقيق النجاح في مسيرة النموّ، وبالتالي يواصل البنك بذل جهود حثيثة ومتواصلة لتهيئة بيئة عمل تدعم الابتكار والشمولية والتمكين، حيث يدرك البنك أن الموارد البشرية التي تتمتّع بالصحة الجيدة والمهارات الاحترافية والمرونة اللازمة لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات المختلفة تعدّ عاملًا رئيسيًا في تحقيق النمو المستدام على المدى الطويل. وفي هذا الإطار، قام البنك بإعداد خطط ملائمة لإطلاق أكاديمية لتدريب وتعليم الموظفين من أجل الحفاظ عليهم وتطوير مهاراتهم وصقل قدراتهم، فضلاً عن دعم البنك في جذب أفضل المواهب في السوق.

من ناحية أخرى، قام البنك خلال العام الماضي بتعديل العديد من سياسات ولوائح الموارد البشرية، وقام بزيادة الحوافز من أجل تعزيز القدرات التنافسية للبنك كصاحب عمل. كما سيقوم البنك بتنفيذ برنامج قوي لبناء القدرات على مدى السنوات الثلاثة المقبلة، بحيث يتكيف مع التوجهات الجديدة واحتياجات السوق وأهداف البنك.

إطار رقابي مؤسسي قوي

يلتزم بنك البركة بمبادئ الإدارة الرشيدة، حيث تدعم تلك المبادئ أهداف البنك لتحقيق النمو السريع والمستدام. وقد قام البنك بإرساء دعائم راسخة ضمن إطار رقابي متماسك لأفضل الممارسات المصرفية التي تمتثل لأحكام الشريعة، وتخضع لجميع اللوائح التنظيمية منذ إنشاء البنك، الذي يظل حريصًا على تعزيز إطاره الرقابي مع إجراءه للعديد من التوسعات الجديدة. على هذا النحو، قام البنك خلال عام ٢٠٢٢، بمراجعة سياسة تقييم وإدارة المخاطر الخاصة به وأعطى أولوية متجددة لاستراتيجيات السيولة وإدارة الميزانية العمومية. ومن المتوقع أن تثمر تلك التعديلات عن تعزيز العلاقات مع عملاء البنك من الشركات والأفراد، وتطوير عملية التخطيط الفعال واتخاذ القرارات الاستثمارية بشأن الاستثمارات، وضمان تعظيم القيمة طويلة الأجل للعديد من الأطراف المعنيّة في البنك.

التحول الرقمي للارتقاء بكفاءة العمليات

يدرك بنك البركة ضرورة تحقيق التحول الرقمي في جميع الخدمات والمنتجات التي يقدمها من أجل تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة القدرة التنافسية في السوق. وقد أطلق البنك عملية التحول الرقمي لخدماته وعملياته خلال عام ٢٠٢٢، ويجري العمل فيها على قدم وساق، كما سيتم اتخاذ المزيد من الخطوات الواسعة في هذا النطاق خلال الفترة المقبلة، حيث يسعى البنك لمواكبة التوجهات العالمية للشركات وتوقعات العملاء.

ومن الجدير بالذكر، أن بنك البركة من أوائل المؤسسات المالية في مصر التي قدمت لعملائها حلول الدفع الفوري من خلال الانضمام إلى شبكة المدفوعات اللحظية وتطبيق إنستا باي، كما بدأ البنك خلال عام ٢٠٢٢ تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول لجميع عملائه، من خلال إتاحة الوصول إلى باقة متنوعة من الحسابات والخدمات بشكل رقميّ. من ناحية أخرى، قام البنك بفرض إجراءات أمنية إلزامية لتعزيز ثقة العملاء إجراءات الأمان والخصوصية، في حين تخضع جميع الأنظمة الداخلية للبنك لعمليات تطوير شاملة بهدف إعادة تقديمها بشكل رقمي، مما سيساهم في تعزيز قدراتها بشكل كبير. وقد ساعد إضفاء الطابع الرقمي على عملية التواصل مع العملاء، سواء من خلال الموقع الإلكتروني الجديد للبنك أو قنوات التواصل الاجتماعي التي تم إعادة إطلاقها مؤخراً، في تخفيف الضغط على الفروع ومراكز الاتصال من خلال تقليل الزيارات، لاسيّما في ظل نمو قاعدة العملاء. يُذكر أن البنك يتطلع إلى مواصلة تكثيف جهوده في مجال التحول الرقمي على الصعيد الداخلي، مع مواكبة أحدث الاتجاهات في الخدمات المصرفية الإلكترونية وإدارة الأمن والاتصالات على مدار السنوات القادمة.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

عكس أداءنا التزامنا الراسخ بتعظيم القيمة المستدامة لجميع الأطراف ذات العلاقة، فضلًا عن التوجه الاستراتيجي لمجلس الإدارة لوضع بنك البركة في مرتبة أفضل المؤسسات المصرفية أداءً في السوق

السادة المساهمون،

يسرّني أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي لبنك البركة مصر عن عام ٢٠٢٢، لتسليط الضوء على مسيرته الناجحة نحو تحقيق استراتيجية التحوّل الشامل المخططة لثلاث سنوات القادمة، فضلاً عن الإنجازات الكبيرة التي أحرزها خلال العام، والتي تجاوزت توقعات الإدارة، وأثمرت عن ترسيخ مكانة البنك لتحقيق المزيد من الإنجازات مستقبلًا.

نجح البنك في تحقيق ذلك الأداء القوي على الرغم من التحديات الصعبة المحيطة. فلا تخفى على حضراتكم الظروف الاستثنائية التي خيّمت على المشهد الاقتصادي العالمي خلال عام ٢٠٢٢، بدءًا من التداعيات المستمرة لجائحة كورونا على سلاسل الإمداد والتوريد، وبالتالي التأثير السلبي على مختلف القطاعات الصناعية، وصولاً إلى التوترات الجيوسياسية في أوروبا ومردودها على ارتفاع أسعار السلع والطاقة. وقد تسببت تلك العوامل بكل تأكيد في ضغوط هائلة على الاقتصاد المصري، حيث شهد ارتفاعًا في معدلات التضخم، وتطبيق تحريرٍ لأسعار الصرف على جولات متعددة. غير أن القطاع المصرفي المصري تمكّن من الصمود أمام تلك التحديات، بفضل المقومات الراسخة التي يرتكز عليها. فقد نجح في الحفاظ على أعلى مستويات سلامة النظام النقدي والمصرفي واستقرار الأسعار في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، والتي تضمنت رفع أسعار الفائدة وزيادة معدلات الائتمان.

وعلى هذه الخلفية، نجح بنك البركة في تعظيم الاستفادة من الأسس القوية التي يحظى بها القطاع المصرفي المصري؛ حيث تمكّن خلال العام من تمهيد الطريق لتنفيذ استراتيجية النموّ الطموحة التي يتبناها، بما تحمله من تطبيق نموذج أعمال جديد كليًا سيساهم في تحقيق التحوّل الشامل والمستدام للبنك، وتعزيز مكانته وحصته السوقية سعيًا إلى تقديم أفضل أداء مالي وتشغيلي بصفة مستدامة.

استهلّ البنك عام ٢٠٢٢ بإطلاق قطاع جديد للتخطيط الاستراتيجي، والذي تولّى مسئولية إعداد استراتيجية تحوّل شاملة تتسم بأعلى مستويات المرونة، وتستهدف تنفيذ خطط نمو وتوسع طموحة خلال ثلاث سنوات تبدأ من ٢٠٢٣ حتى ٢٠٢٥. وقد حصلت هذه الاستراتيجية على موافقة مجلس إدارة البنك في ديسمبر ٢٠٢٢، وتتبلور أبرز محاورها في تطبيق نموذج أعمال جديد كليًا لتحقيق تحوّل شامل ومستدام يساهم في إحداث تغير إيجابيّ استثنائي في الأداء المالي والتشغيلي للبنك، فضلاً عن تعزيز مكانته الاستراتيجية وحصته السوقية. وفي إطار التمهيد لتحقيق تلك الأهداف، انطلق البنك خلال العام في إجراء مجموعة من التقييمات الشاملة وإعادة هيكلة لكافة القطاعات والإدارات التابعة. وقد أدّت هذه الجهود إلى تحسين الأداء التشغيلي والارتقاء بكفاءة العمليات، فضلاً عن التوسع بباقة المنتجات والخدمات المقدمة سواء من خلال القطاعات الحالية أو التي أطلقها البنك مؤخرًا. أثمرت جهود الإصلاح وإعادة الهيكلة أيضًا عن دفع المؤشرات المالية للبنك خلال العام بشكل ملحوظ، حيث ارتفع صافي الربح بمعدل سنوي ٥٥٪، وهو ما يتجاوز المستهدف للعام بنسبة ٢٥٪.

وقد تضمنت أبرز إنجازات العام، الأداء القوي لقطاعي الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات. فقد نجح قطاع الخدمات المصرفية للشركات في تنمية محفظته التمويلية وبالتالي زيادة حصته السوقية ليحتل المرتبة التاسعة على مستوى القطاع المصرفي المصري من حيث حجم محفظة التمويلات المقدمة للشركات. من جانب آخر، يمضي قطاع الشركات الصغيرة والمتوسط الذي استحدثه البنك مؤخرًا، في لعب دور محوري لتنمية الاقتصاد الوطني المصري. ومن الجدير بالذكر أن استراتيجية هذا القطاع مصممة بعناية فائقة لتتوافق مع إرشادات وتوجيهات البنك المركزي المصري بشأن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأودّ أن أشيد بالتقدم الرائع الذي حققه البنك في هذا الاتجاه خلال فترة زمنية وجيزة.

وفي الوقت نفسه، حققت المحفظة التمويلية للأفراد نموًا سنويًا بمعدل ٧٤٪ خلال عام ٢٠٢٢، في حين ارتفع متوسط معدل ربح القطاع من ١١,٦٤٪ إلى ١٧,٣٠٪ على مدار العام. وقد أطلق قطاع الخدمات المصرفية للأفراد العديد من المنتجات الجديدة خلال ٢٠٢٢، بما في ذلك المنتجات التي تستهدف تعزيز الشمول المالي لجميع فئات المواطنين من مختلف أنحاء البلاد وفق توجيهات البنك المركزي المصري. وسوف يركز البنك عند تنفيذ استراتيجية التحوّل الشامل التي يتبناها على جذب عملاء جدد من خلال استحداث وابتكار منتجات جديدة تساهم في تعزيز الشمول المالي، بالإضافة إلى تكثيف خدماتنا المقدمة إلى كبار العملاء من أصحاب الملاءة المالية عبر تزويدهم بباقة متنوعة من المنتجات والحلول الابتكارية التي برهنت خلال السنوات الماضية على المكانة الرائدة للبنك في السوق.

حققت قطاعات البنك الأخرى أيضًا العديد من الإنجازات خلال العام، مستفيدة من الجهود الدؤوبة التي بذلها البنك لتمهيد الطريق أمام تنفيذ استراتيجية التحوّل الشامل، والتي أثمرت عن تحقيق نتائج إيجابية انعكست على كافة العمليات التشغيلية. وسوف يتناول هذا التقرير هذه الإنجازات تفصيلاً، مسلطًا الضوء على المردود الإيجابي لتضافر الجهود والتعاون الفعّال بين قطاعات التسويق والاتصالات والتحول الرقمي وخدمة العملاء.

ويعكس هذا الأداء التزامنا الراسخ بتعظيم القيمة المستدامة لجميع الأطراف ذات العلاقة، فضلا عن التوجه الاستراتيجي لمجلس الإدارة لوضع بنك البركة في مرتبة أفضل المؤسسات المصرفية أداءً في السوق. ومع استمرار تنفيذ الإصلاحات الجريئة والطموحة في مصر، نجدد حرص بنك البركة على العمل المشترك مع كافة المؤسسات الوطنية للارتقاء بمقدّرات بلادنا ورسم مستقبل أكثر ازدهارًا لأبناء وطننا.

ومن جانب آخر؛ نواصل التزامنا بالمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما مع نمو قاعدة عملاء البنك. وأود في هذا الصدد أن أعبّر عن اعتزازي الشديد بمشاركة البنك في مؤتمر المناخ COP27 الذي انعقد في شرم الشيخ خلال نوفمبر ٢٠٢٢، حيث نظمنا حلقة نقاش حول دور التمويل الإسلامي في دعم الاقتصاد الأخضر. نؤكد دعمنا الدائم والفعال لهذه الأهداف وحرصنا على مواءمة استراتيجية البنك مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كلّ ذلك؛ مع مضيّنا قدمًا نحو الاستثمار في القطاعات المستدامة، وتنفيذ مبادرات المسئولية الاجتماعية، وتقييم البصمة الكربونية وفقًا لمعايير قياس الانبعاثات الكربونية والإبلاغ عنها.

ولا يسعني في الختام إلا أن أتوجه بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس الإدارة بخالص الشكر إلى عملائنا وشركائنا ومساهمينا المخلصين على ثقتهم التي نعتزّ بها. وأثمّن بشكل خاص الجهود الدؤوبة التي بذلها أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا وفريق العمل، حيث يمثّل التزامهم الراسخ وتفانيهم المستمرّ الركيزة المحورية للنجاحات والإنجازات المستمرة التي يحققها بنك البركة عامًا تلو الآخر.

رئيس مجلس الإدارة

المهندس عبد العزيز محمد عبده يماني

كلمة الرئيس التنفيذي

يؤمن بنك البركة بدوره في تنمية وتطوير المجتمعات المحيطة بعملياته، وذلك عبر تبني المبادئ والقيم التي تعزز من دوره في تحقيق التنمية المستدامة وتقديم حلول مصرفية إسلامية مبتكرة.

السيد حازم حجازي
الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة

نجح بنك البركة في تحقيق العديد من الإنجازات خلال عام ٢٠٢٢، في مقدمتها صياغة خطة تحوّل شاملة تساهم في تعزيز قدرة مختلف قطاعات البنك على تنفيذ استراتيجية النمو الطموحة المخططة على مدار السنوات الثلاث المقبلة خلال الفترة ما بين عام ٢٠٢٣ و٢٠٢٥. وقد أثمرت جهود إعادة الهيكلة والتحوّل الرقمي على مستوى البنك في تحقيق أداء مشرف تجاوز مستهدفات العام، وذلك إلى جانب النمو التشغيلي المحقق على صعيد كافة أنشطة وقطاعات البنك. وقد تضمنت أبرز المؤشرات المالية الإيجابية خلال العام ارتفاع صافي الدخل من العائد بمعدل سنوي ٢٥٪ مسجلاً ٣,٤ مليار جنيه تقريبًا، وبلغ صافي الربح ١,٧ مليار جنيه، وهو نمو سنوي ملحوظ بمعدل ٥٥٪، مصحوبًا بارتفاع هامش صافي الربح إلى ٤,٥٪ خلال العام. وبهذه المناسبة أتقدم بخالص الشكر والعرفان لفريق العمل على الجهود الحثيثة التي بذلها كل فرد منهم بأعلى مستويات المرونة، مما أثمر عن تحقيق البنك لهذا الأداء المتميز، وأثبت أن لدينا من الكفاءة والخبرة والمقومات الراسخة التي تؤهلنا بكل ثقة لتنفيذ استراتيجيتنا الجديدة واستكشاف آفاق نمو واعدة.

لقد أخذ بنك البركة على عاتقه منذ بدء أعماله قبل أكثر من ٣٠ عامًا، مسئولية تعظيم القيمة والعائد من أنشطته وأعماله، فضلاً عن تعظيم المردود الإيجابي للمجتمعات المحيطة بعملياته، وذلك عبر تبنى أسمى المبادئ والقيّم التي تعزز من دوره في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقديم باقة متكاملة من الحلول البنكية المبتكرة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد انعكس ذلك في السجل الحافل للبنك بتمويل المشروعات التي تساهم في خلق فرص العمل وتنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلاد، كما تؤكد مشاركتنا في مؤتمر قمة المناخ (COP ٢٧) حرصنا الشديد على المساهمة في تعزيز الجهود نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر، حيث قمنا بتنظيم جلسة نقاشية تتناول الدور الذي يقدمه التمويل الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة. وأجدد لحضراتكم التزام البنك بالبناء على هذا السجل الحافل في مصر، وأؤكد اعتزازنا بهذه المسيرة الحافلة، خاصة مع عزمنا بكل إصرار على تنمية أعمالنا وأنشطتنا خلال الفترات القادمة.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على التزامنا الراسخ باللوائح والقوانين وكذلك بأحكام الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية، فضلاً عن إرشادات وتوجيهات البنك المركزي

المصري بشأن الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف محاور استراتيجيتنا الجديدة. وعلاوة على ذلك، قامة الإدارة بمواءمة أهداف هذه الاستراتيجية مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالتمويل المستدام وتنمية الاقتصاد الأخضر. لقد حرصت الإدارة على تصميم استراتيجية نمو شاملة بما يتماشى مع المكانة الرائدة التي ينفرد بها البنك، وتساهم في تحقيق أولوياته وتعظيم استفادته من مختلف الفرص المطروحة، بما يثمر عن تعظيم القيمة والعائد لجميع الأطراف ذات العلاقة على نحو مستدام.

إعادة هيكلة وتمهيد الطريق للنمو

قام البنك خلال عام ٢٠٢٢ بتنفيذ عملية إعادة هيكلة وتطوير متكاملة لجميع القطاعات والإدارات التابعة، والتي تضمنت تعزيز أطر الحوكمة، وإجراء تقييم شامل لاستراتيجية إدارة المخاطر والمحافظ التمويلية، والارتقاء بكفاءة العمليات الداخلية لتعزيز تجربة ورضاء العملاء، فضلًا عن تعريف مختلف المهام الوظيفية داخل البنك سواء القائمة أو المستحدثة، مع وضع أهداف طموحة لمختلف أعمالنا وأنشطتنا. وبالتوازي مع ذلك؛ بدأ البنك في تطبيق منهج الإدارة المركزية للعمليات التشغيلية بشبكة الفروع التابعة بما يساهم في الارتقاء بجودة خدمة العملاء وتعزيز أداء فريق المبيعات. وقد تمكن البنك من جني ثمار هذه الجهود، وهو ما انعكس في خفض التكاليف وتعزيز الكفاءة التشغيلية، فضلا عن استقطاب المزيد من العملاء الجدد، وبالتالي نمو معدلات الربحية بنهاية العام.

وفي إطار هذه الجهود، نجح البنك في تأسيس قطاع مستقل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي سيتم تناوله بمزيد من التفصيل في صفحة رقم ٥٦ بين طيات هذا التقرير. ومن الجدير بالذكر أن مبادئ التمويل الإسلامي ترتكز على دعم نمو المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال، ولهذا السبب كان قطاع الخدمات المصرفية للشركات يقدم باقة من الخدمات المخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد اتخذ البنك خطوة استراتيجية خلال عام ٢٠٢٢ عبر تأسيس قطاع مستقل يختص بتقديم باقة من الحلول والخدمات والمنتجات المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات قاعدة عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة سريعة النمو، وهو ما يتماشى مع توجيهات البنك المركزي المصري بتخصيص حد أدنى من إجمالي المحفظة التمويلية لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تخاطب هذه الخطوة الفرص القوية التي يطرحها السوق، وعلى رأسها ارتفاع معدلات الطلب على خدمات التمويل الإسلامي بالسوق المصري. وقد نجح القطاع الجديد في تصميم إطار عمل قوي والانطلاق بأنشطته، مستفيدًا من الخبرات الواسعة والقوية التي يحظى بها البنك في تمويل وخدمة الشركات، كما تمكّن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من طرح باقة متنوعة من المنتجات والخدمات التمويلية، من بينها إطلاق برنامج التسهيلات التمويلية بأسرع الإجراءات، فضلاً عن المنتجات المخصصة لقطاع الخدمات الطبية. ويعتز بنك البركة بكونه أول بنك إسلامي يشارك في مبادرة «رواد النيل» كما نتطلع لاكتشاف المزيد من الفرص الاستثمارية التي تساهم بشكل رئيسي في تطوير وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر.

دفع عجلة التحوّل الرقمي

في ضوء رؤيتنا المستقبلية الطموحة، فإننا نؤمن بأهمية مواكبة أعمالنا وأنشطتنا مع أحدث التطورات التكنولوجية العصرية. ومن هذا المنطلق يبذل البنك جهودًا حثيثة لدفع عجلة التحوّل الرقمي على مختلف الأصعدة والقطاعات من أجل الارتقاء بالكفاءة التشغيلية وتيسير استفادة العملاء من مختلف الخدمات المقدمة. وعلى هذا النحو؛ تمكن البنك من

اتخاذ خطوات جادة نحو التحول الرقمي خلال عام ٢٠٢٢ وفق خطة مدروسة تستهدف التحويل الرقمي لجميع أنشطتنا وتعزيز كفاءتها، وهو ما انعكس مردودها الإيجابي على أداء جميع الإدارات والقطاعات بالبنك.

فقد نجح قطاع الخدمات المصرفية الرقمية في تحقيق مجموعة من الإنجازات القويّة خلال عام ٢٠٢٢؛ إلى جانب تحسين الخدمات المصرفية الإلكترونية وتنفيذ معاملات التحويل عبر الإنترنت من خلال غرفة المقاصة الآلية (ACH) بشكل كامل. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتوقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع مزود خدمات المدفوعات اللحظية عبر الهاتف المحمول «إنستا باي»، وهو ما نتج عنه ارتفاع حجم عملاء الخدمات الرقمية النشطين بمعدل ٤٩٪ خلال عام ٢٠٢٢، مصحوبًا بزيادة حجم المعاملات الرقمية بنسبة ٢٠٢٪، ليصل إجمالي قيمتها إلى ١,٢ مليار جنيه، علمًا بأن قاعدة عملاء الخدمات المصرفية الرقمية تمثل ١٧٪ من إجمالي قاعدة عملاء البنك. كما يعكف البنك خلال المرحلة الراهنة على دمج العملاء الحاليين مع الخدمات الرقمية، واستقطاب المزيد من العملاء الجدد عبر ترويج الخدمات والحلول المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك.

وعلى صعيد الجهود التي يبذلها للتوسع بشبكة ماكينات الصراف الآلي على مدار عام ٢٠٢٢، نجح البنك في زيادة عددها إلى ١٢٠ ماكينة مع خطط لزيادة عددها خلال الفترة المقبلة.

وعلى هذه الخلفية؛ ارتفع حجم معاملات ماكينات الصراف الآلي بنسبة ٩٦٪ خلال العام، في ضوء زيادة عمليات الإيداع النقدي بمعدل ١٤٣٠٪ ونمو معاملات السحب النقدي بواقع ٥٠٪ خلال العام. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتطبيق أفضل برنامج لإدارة أعطال الشبكة والذي ساهم بشكل قوي في خفض التكاليف والارتقاء بمستوى الخدمة.

خطط التوسعات وإطلاق الحلول الابتكارية

تمكن البنك من تحقيق مؤشرات نمو مالية وتشغيلية متميزة بنهاية العام، بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها فريق العمل، وذلك بالرغم من تكثيف تركيزنا خلال عام ٢٠٢٢ على تنفيذ خطط التحوّل والتوسعات المستقبلية. فقد نجح البنك في تسجيل معدلات نمو قوية للإيرادات والربحية، بالإضافة إلى تنمية حقوق الملكية بنسبة ٢٦٪ ونمو إجمالي الأصول بمعدل ٦٪، وزيادة حجم ودائع العملاء بنسبة ٣٪. وتشكل التسهيلات المقدمة للشركات ١,٢٨٪ من إجمالي قيمة التمويلات بالقطاع المصرفي في مصر، واحتل قطاع الخدمات المصرفية للشركات المركز التاسع من حيث حجم المحفظة التمويلية على مستوى السوق. وتقديرًا لهذا الأداء القوي؛ حصل بنك البركة مصر على جائزة «البنك الإسلامي الأسرع نموًا خلال ٢٠٢٢» المقدمة من مجلة «Business Outlook».

كما يواصل البنك طرح المزيد من الحلول المالية المبتكرة، من بينها العديد من المنتجات التي تتماشى مع توجيهات البنك المركزي المصري لتحقيق الشمول المالي. وأود أن أعرب عن تفاؤلي بالفرص القوية التي تطرحها الطفرة التكنولوجية التي تشهدها عمليات البنك وعلى مستوى القطاع المصرفي بوجه عام، وكذلك كافة السياسات الداعمة التي تفتح المزيد من المجال أمام تطوير ونشر الخدمات المالية في مصر. وفي هذا الإطار، أجدد التزام بنك البركة بدعم التمكين الاقتصادي لأبناء مجتمعنا، فضلًا عن تحقيق أقصى استفادة من الحلول الرقمية لتسهيل حصول العملاء على الحلول والخدمات الابتكارية التي نقدمها، مع مواصلة ابتكار المزيد من المنتجات والخدمات لتلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء.

وعلى صعيد شبكة الفروع، تتطلع الإدارة إلى تنفيذ المزيد من التوسعات لتحقيق أهداف النمو التي نتبناها خلال السنوات القادمة. فمن المقرر تنمية شبكة الفروع التي تضم حاليًا ٣٥ فرعًا في محافظات القاهرة والإسكندرية والدلتا؛ لتغطي مختلف محافظات مصر بحلول عام ٢٠٢٥. كما يجري البنك حاليًا عمليات تجديد بجميع الفروع وتطوير الخدمات والبنية التكنولوجية، والارتقاء بتجربة العملاء وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية. كما يمضي البنك قدمًا أيضًا في تنفيذ الأعمال

الإنشائية لمقره الرئيسي الجديد بالدلتا، إلى جانب تنفيذ أعمال التجديدات والتوسعات بمراكز الاتصال لتنمية طاقة استقبال المكالمات في ضوء الزيادة المستمرة لقاعدة العملاء.

وانطلاقًا من عقيدتها الراسخة بأهمية المشاركة المجتمعية ومواصلة ابتكار العديد من الوسائل الجديدة للتفاعل مع العملاء والجمهور، قام قطاع التسويق والاتصالات بإطلاق مجموعة من الأنشطة التي تتضمن تحديث الموقع الإلكتروني وإعادة إطلاق قنوات التواصل الاجتماعي في ثوبها الجديد. كما قام فريق العمل بإطلاق عدة حملات وإعلانات تسويقية وتفعيل أنشطة المسئولية الاجتماعية على مدار العام، مع تحقيق أكثر من ألف تغطية إعلامية.

ويتمثل أهم التطورات التي أجراها البنك على مدار عام ٢٠٢٢ في الارتقاء بكفاءة فريق العمل على مختلف المستويات، حيث قمنا بتقييم ومراجعة ثقافة العمل داخل البنك والتي تيم بموجبها اتخاذ خطوات لتحسين عمليات استقطاب الكفاءات وتنمية قدرات الموظفين. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بمراجعة الهيكل التنظيمي بالتعاون مع فريق الموارد البشرية من أجل إعداد وتطوير الهيكل التنظيمي لكافة قطاعات البنك. وفي إطار استراتيجية النمو الجديدة، وضعت الإدارة على رأس أولوياتها تعزيز سبل الاحتفاظ بالمواهب مع صياغة خطة فعّالة لتطبيق عملية التعاقب الوظيفي. كما نجح البنك في تنفيذ عملية تعزيز التكامل بين جميع عمليات الموارد البشرية بالبنك على مدار العام، ومن بين ذلك، مراجعة الحسابات والتسهيلات المقدمة لفريق العمل، وكذلك تحديث باقة المزايا والمكافآت وبرامج الحوافز للحفاظ على مكانة البنك المتميزة في سوق العمل.

وبهذه المناسبة، أود أن أعبّر عن اعتزازي الشديد بالجهود الهائلة التي بذلها فريق الموارد البشرية من أجل إطلاق أكاديميات تدريب تابعة للبنك، والتي عملت على إعداد خطط تدريب لفرق الإدارة والإشراف والمراجعة والائتمان وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك لجميع موظفي الفروع. وقد قام البنك بتطوير هذه الدورات التدريبية بعناية فائقة لتعزيز وعي الموظفين بسياسات البنك واللوائح المحلية وأحكام الشريعة، وأفضل الممارسات بالسوق من خلال وسائل تعليمية متنوعة لتبادل الخبرات والمعلومات بين الموظفين. بالإضافة على ذلك، يحرص البنك على مواصلة تنفيذ هذه الدورات التدريبية وتعزيز بناء القدرات والتدريبات خلال المرحلة القادمة سعيًا لتحقيق التميز التشغيلي على صعيد بيئة العمل.

كلمة ختامية

نقدم لحضراتكم بين طيات هذا التقرير أبرز الإنجازات التي حققها البنك خلال عام من مسيرة التحول، ونسلط الضوء على خططنا الاستراتيجية لمرحلة النمو خلال السنوات القادمة. كما سنستعرض الأداء المالي المتميز الذي حققه البنك خلال عام ٢٠٢٢، وهو بمثابة رؤية واضحة لمستقبله، وخطواته الجادة نحو تنفيذ استراتيجية النمو الشاملة المخططة على مدار السنوات الثلاث المقبلة ما بين عام ٢٠٢٣ و٢٠٢٥. وبعد أن انتهينا بنجاح من تمهيد الطريق أمام هذه الاستراتيجية الطموحة، نعرب عن تفاؤلنا وثقتنا القوية في نجاح تنفيذها وجني ثمارها بجهود وتفاني فريق العمل، مع التحلّي بأعلى مستويات المرونة لمواكبة أي تغيرات تطرأ على السوق، ومخاطبة جميع التطورات التكنولوجية، مع المضي قدمًا في تحقيق أولوياتنا.

وختامًا؛ أتوجّه مجددًا بخالص الشكر والتقدير لفريق العمل، امتنانًا لقدرتهم الفائقة على تجاوز المرحلة الانتقالية خلال عام ٢٠٢٢. كما أعرب عن بالغ اعتزازي بثقة السادة العملاء والشركاء في قدرات البنك، مثمنًا العلاقات المثمرة معهم التي ترتكز على الرؤى والقيم المشتركة. كما أتوجه بخالص الشكر والامتنان لكافة الأطراف على مساهماتهم الفعّالة في مسيرة نجاحاتنا.

وبعد أن نجح البنك في تحقيق هذه الإنجازات والنتائج المشرفة خلال عام ٢٠٢٢؛ تعتزم الإدارة المضي قدمًا بكل عزم وإصرار لتنفيذ استراتيجية النمو الجديدة خلال عام ٢٠٢٣ والبناء على الإنجازات التي حققناها خلال العام الماضي، مع تعظيم الاستفادة من الفرص التي ينبض بها السوق وتحقيق أهدافنا الاستراتيجية. كما أود التأكيد على التزامنا الراسخ بتحقيق رؤيتنا المتمثلة في الارتقاء بمكانة البنك على مستوى القطاع المصرفي، وتعظيم القيمة والعائد للسادة المساهمين ودفع عجلة التنمية المستدامة وتعظيم المردود الإيجابي على المجتمعات المحيطة بأعمالنا.

النتائج المالية
خلال عام ٢٠٢٢

نبذة عامة

نجح بنك البركة في تحقيق نتائج قوية خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بفضل استراتيجية النمو الطموحة التي يتبناها، وتمكنه من تعظيم الاستفادة من المبادرات الوطنية للشمول المالي، والتي ساهمت في تنمية قاعدة عملاء البنك عبر مختلف قطاعاته على مدار العام.

على هذه الخلفية؛ ارتفع الدخل من العائد زيادة بمعدل سنوي ٢٥٪ إلى ٣,٤ مليار جنيه، بفضل نمو قاعدة عملاء مختلف قطاعات البنك، والتي ساهمت بدورها في الارتفاع الملحوظ لإجمالي تمويل العملاء بمعدل سنوي ٤٦٪ لتبلغ ٣٥,٤ مليار جنيه. وقد انعكس هذا الأداء الإيجابي على تعزيز مستويات الربحية خلال عام ٢٠٢٢، حيث بلغ صافي الربح بعد الضريبة ١,٧٥٥ مليون جنيه مصري، وهو نمو سنوي بمعدل ٥٥٪، وصاحب ذلك ارتفاع هامش صافي الربح بعد الضريبة بواقع ٠,٨ نقطة مئوية مسجلاً ٤,٥٪ خلال العام. كما يأتي نمو صافي الربح بفضل ارتفاع صافي دخل المتاجرة بمعدل سنوي ٦٥٪ إلى ١٠٤ مليون جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٢.

من ناحية أخرى، ارتفع إجمالي الأصول بمعدل سنوي ٦٪ ليسجل ٨٧,٢ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٢، مدفوعًا بالجهود التي بذلها البنك لتنمية محفظة التمويلات عبر مختلف شرائح العملاء. جدير بالذكر أن التنويع المستمر للمنتجات والحلول المقدمة تشكل إحدى ركائز استراتيجية النمو التي يتبناها البنك؛ لضمان قدرته على مواصلة تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة لقاعدة عملائه الحالية والمستهدفة. وفي هذا السياق، نجح البنك في جني ثمار هذه الاستراتيجية، حيث شهد نموًا ملحوظًا لإجمالي تمويل العملاء بمعدل سنوي ٤٦٪ إلى ٣٥,٤ مليار جنيه مصري. وفي الوقت نفسه، ارتفعت ودائع العملاء بمعدل سنوي ٣٪ إلى ٧٤,٤ مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٢. وبلغت نسبة التمويلات المقدمة للعملاء إلى الودائع ٤٨٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، صعودًا من ٣٣٪ كما في نهاية عام ٢٠٢١.

على صعيد قطاع التجزئة المصرفية، ارتفعت محفظة تمويل العملاء الأفراد بمعدل سنوي ٧٤٪ إلى ٤,٣ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢، فيما ارتفعت محفظة تمويل الشركات بمعدل سنوي ٤٣٪ إلى ٣١,١ مليار جنيه بنهاية العام. وبالتوازي مع ذلك، أحرز البنك إنجازات عديدة على صعيد تعزيز الأجندة الوطنية للشمول المالي في مصر، حيث سجل نموًا سنويًا بنسبة ٥١٪ محفظة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى ٤,٦ مليار جنيه مصري كما ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

وتماشيًا مع استراتيجية النمو التي يتبناها، نجح بنك البركة في إتمام خطته لزيادة رأس المال خلال عام ٢٠٢٢، مما أدى إلى نمو رأس مال البنك إلى ٥,٠٩ مليار جنيه مصري خلال ديسمبر ٢٠٢٢، صعودًا من ١,٥٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد ساهم ذلك في نمو إجمالي حقوق الملكية بنسبة سنوية ٢٦٪ على أساس سنوي لتسجل ٧,٦ مليار جنيه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٢٥٪
معدل النمو السنوي
لصافي الدخل من العائد

٥٥٪
معدل النمو السنوي
لصافي الربح

٢٦٪
معدل النمو السنوي
للعائد على حقوق
المساهمين

٤٣٪
معدل النمو السنوي
للعائد على الأصول

٢٢٪
معدل النمو السنوي
لصافي هامش العائد

٧٪
معدل النمو السنوي
لإجمالي الأصول

٣٪
معدل النمو السنوي
لودائع العملاء

٢٦٪
معدل النمو السنوي
لحقوق الملكية

قائمة الدخل

قائمة الدخل (بالمليون جنيه مصري)	السنة المالية ٢٠١٨	السنة المالية ٢٠١٩	السنة المالية ٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢١	السنة المالية ٢٠٢٢
إجمالي الإيرادات	٦,٩٦٠	٨,١١٢	٧,٥٧٦	٧,٢٠٦	٨,٣٥٠
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٥,٠٧٥)	(٦,٢٣٢)	(٥,١٢٦)	(٤,٤٥٦)	(٤,٩١٥)
صافي الدخل من العائد	**١,٨٨٥**	**١,٨٨٠**	**٢,٤٥٠**	**٢,٧٥٠**	**٣,٤٣٥**
إيرادات الأتعاب والعمولات	٢٨٨	٢٨٨	٢٣٩	٢٩١	٢٩٢
مصروفات الأتعاب والعمولات	(١٧)	(١٦)	(٤٣)	(١٩)	(٢٧)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات	**٢٧١**	**٢٧٢**	**١٩٦**	**٢٧٢**	**٢٦٥**
توزيعات الارباح	٦	٨	٣	١٧	٣٢
صافي دخل المتاجرة	٧٣	٩٥	٧٤	٦٤	١٠٤
أرباح (خسائر) استثمارات مالية	١٣	-	-	-	-
عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان المتوقعة	(٣٣٧)	(٢٤٧)	(٣٧١)	(٥٥٥)	(٣٤٤)
مصروفات إدارية	(٤٨٥)	(٥٧٠)	(٦٥٥)	(٧٨٢)	(٨٦٠)
الزكاة	(١١)	(١١)	(١٠)	(١٠)	(٢٦)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	(١)	٧٧	٣٠٩	(٩)	٤٩
صافي أرباح السنة قبل ضريبة الدخل	**١,٤١٤**	**١,٥٠٤**	**١,٩٩٦**	**١,٧٤٧**	**٢,١٥٥**
مصروفات ضرائب الدخل	(٤١١)	(٤٥٠)	(٧٤٩)	(٦١٥)	(٩٠٠)
صافي أرباح السنة	**١,٠٠٣**	**١,٠٥٤**	**١,٢٤٧**	**١,١٣٢**	**١,٧٥٥**

قائمة المركز المالي

أبرز نتائج الميزانية العمومية (بالمليون جنيه)	السنة المالية ٢٠١٨	السنة المالية ٢٠١٩	السنة المالية ٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢١	السنة المالية ٢٠٢٢
إجمالي الأصول	٦٢,٥٢١	٧٢,٦٩٩	٧٥,٥٣٣	٨٢,٣٦٨	٨٧,٢٢٤
إجمالي تمويل العملاء	١٨,١٧٤	١٩,٥٠٢	٢٢,٧٤٢	٢٤,٢٠٨	٣٥,٣٨٠
ودائع العملاء	٥٤,٥٣٥	٦٤,٣٦٨	٦٦,٤٧١	٧٢,٥٦٩	٧٤,٤٢٠
رأس المال المدفوع	١,٢٦٧	١,٥٤٦	١,٥٤٦	١,٥٤٦	٥,٠٨٩
إجمالي حقوق الملكية العائد إلى مساهمي البنك	٣,٤٣٢	٤,٠٧٢	٥,٠٢٨	٦,٠٠٤	٧,٥٨٥

مقاييس الربحية الرئيسية

مقاييس الربحية الرئيسية	السنة المالية ٢٠١٨	السنة المالية ٢٠١٩	السنة المالية ٢٠٢٠	السنة المالية ٢٠٢١	السنة المالية ٢٠٢٢
هامش صافي الربح	٪٣,٧	٪٣,١	٪٣,٦	٪٣,٧	٪٤,٥
التكلفة / الدخل	٪٢٣	٪٢٥	٪٢٤	٪٢٦	٪٢٥
العائد على متوسط حقوق الملكية	٪٣٣	٪٢٨	٪٢٧	٪٢١	٪٢٦
العائد على متوسط الأصول	٪١,٨	٪١,٦	٪١,٧	٪١,٤	٪٢

صافي الدخل من العائد (بالمليون جنيه)

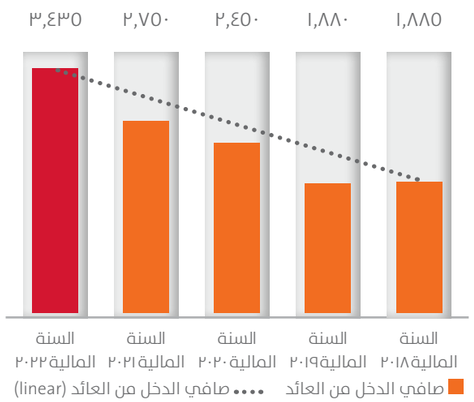

صافي الربح (بالمليون جنيه)

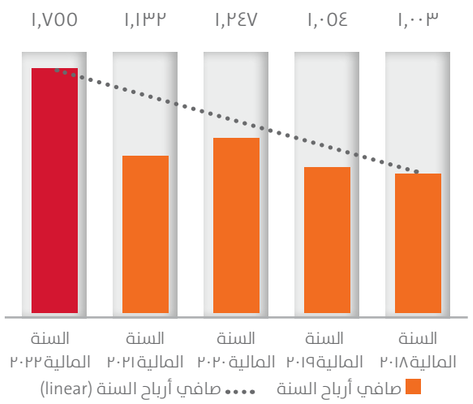

ودائع العملاء (بالمليون جنيه)

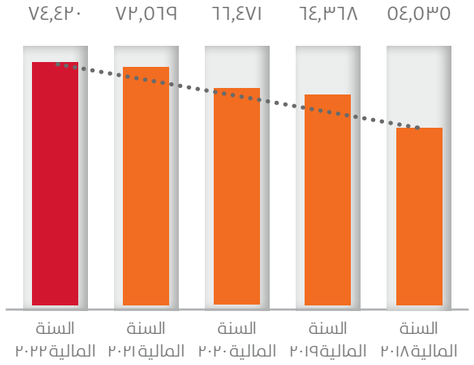

نسبة تمويل العملاء إلى ودائع العملاء

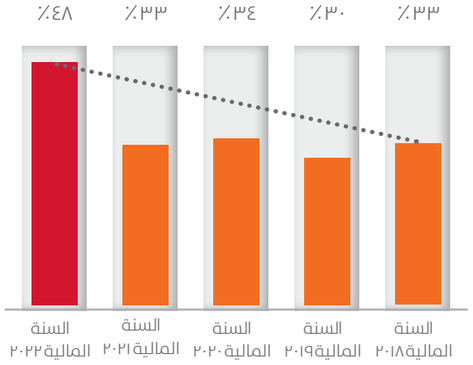

نسبة معيار كفاية رأس المال

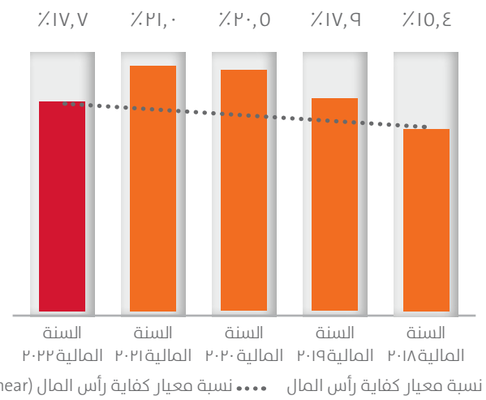

عرض أنشطة
وأعمال البنك

قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

نجح بنك البركة في تنمية وتعزيز كفاءة قطاع التجزئة المصرفية للأفراد مما أثمر عن تحوله إلى أسرع القطاعات نموًا من حيث حجم محفظة الأصول على مستوى القطاع المصرفي المصري لعام ٢٠٢٢.

يمثل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد الركيزة الأساسية لأنشطة بنك البركة القائمة وأحد الدعائم الرئيسية لتنفيذ استراتيجية النمو المستقبلية. وقد أثمرت جهود البنك للتوسع بباقة الخدمات والمنتجات التي يقدمها القطاع عن نمو مستويات الربحية. ويسعى البنك خلال المرحلة الراهنة إلى طرح المزيد من الخدمات والمنتجات المقدمة لاقتناص فرص ارتفاع الطلب على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، مستفيدًا من مقومات النمو والقدرات التنافسية الهائلة التي يحظى بها القطاع بالسوق المصري. كما يواصل البنك تنفيذ خطط انتشاره الجغرافي في كافة أنحاء الجمهورية وترسيخ سمعته القوية في السوق، بالإضافة إلى توطيد العلاقات مع العملاء الحاليين والمحتملين، وتنفيذ خطة تحوّل طموحة تستهدف التحويل الرقمي للخدمات والمنظومة التشغيلية للقطاع، مع مواصلة تقييم فرص النمو الواعدة.

أبرز مستجدات خلال عام ٢٠٢٢

شهد قطاع الخدمات المصرفية للأفراد عامًا من التحول الكبير، حقق خلاله العديد من الإنجازات التي ساهمت في نمو المؤشرات المالية والتشغيلية للبنك خلال عام ٢٠٢٢. كما القطاع العديد من التغيرات الهيكلية والتنظيمية والارتقاء بجودة وكفاءة الخدمات المقدمة عبر كافة إداراته التابعة..

المنتجات

التمويل

نجح البنك في تنمية المحفظة التمويلية لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد لتبلغ ٤,٣ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢، على خلفية نجاح القطاع في تقديم تمويلات جديدة بقيمة ٢,٣ مليار جنيه خلال العام، وهو نمو سنوي بمعدل ٧٤٪. وارتفع متوسط مدة التمويل من ٣٢ شهرًا (اعتبارًا من يناير ٢٠٢٢) إلى ٦٢ شهرًا بنهاية عام ٢٠٢٢. وبلغ متوسط معدل ربح المحفظة ١٧,٢٠٪ خلال عام ٢٠٢٢، صعودًا من ١١,٦٤٪.

ويأتي نمو المحفظة التمويلية للقطاع بفضل تطوير السياسات والإجراءات بهدف تحسين باقة الخدمات المقدمة ليحظى العميل بتجربة مصرفية مميزة. كما أطلق البنك منتج «التورق» التمويلي، فضلاً عن قيامه بمراجعة جميع شروط وإجراءات حصول العملاء على تمويلات، والارتقاء بكفاءة الإجراءات وتحسين مستويات الخدمة وتعزيز إدارة المخاطر. كما قام البنك بتمديد فترات سداد التمويلات غير المضمونة إلى ١٠ سنوات للتمويلات المدعومة بمنظومة تحويل الراتب و٧ سنوات للتمويلات غير المدعومة بمنظومة تحويل الراتب.

البطاقات

حققت إدارة البطاقات إنجازات قوية خلال العام، حيث رصدت ارتفاع الدخل من رسوم المعاملات بين البنوك بواقع ٣٠٠٪ بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢ مقارنة بنهاية يناير من نفس العام، ليسجل ٨ مليون جنيه في ضوء التوسع بشبكة التجار بقاعدة العملاء حاملي البطاقات على مدار العام. وبلغ حجم محفظة البطاقات الائتمانية ٢٧ مليون جنيه بنهاية العام، بمعدل نمو ٣٠٪ خلال الفترة من شهر يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٢. وبلغت حجم الإنفاق بالبطاقات الائتمانية ٢١٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٢، بمعدل نمو ١٢٪، فيما بلغ حجم الإنفاق ببطاقات الخصم المباشر ٢ مليار جنيه، وهو نمو بمعدل ١٢٥٪ خلال نفس الفترة، ويرجع ذلك إلى استقطاب عملاء جدد وتطوير باقة الخدمات الرقمية للبنك.

تأتي هذه النجاحات على خلفية نجاح القطاع في إدخال العديد من التحسينات على صعيدي العمليات التشغيلية والخدمات المقدمة على مدار العام، والتي شملت معالجة مشكلات قبول مدفوعات البطاقات لتسهيل معاملات العملاء على شبكة التجارة الإلكترونية بكفاءة. كما تضمنت إطلاق خدمات الإيداع والسحب من خلال شبكة مدفوعات فوري، مما يسمح للعملاء بسحب وإيداع أموالهم عن طريق منافذ فوري المنتشرة في شتى أنحاء الجمهورية. ويعتز بنك البركة بكونه ضمن أول عشرة بنوك يقدمون هذه الخدمة.

الأوعية الأدخارية والتوفير

أطلقت إدارة حسابات الأفراد ببنك البركة باقة جديدة من المنتجات المتنوعة خلال عام ٢٠٢٢ لتلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء. وتتضمن المنتجات الجديدة إطلاق شهادات الإيداع والودائع لأجل، فضلاً عن الحسابات المخصصة للعملاء ممن لا يحظون بتغطية الخدمات المصرفية من مختلف أنحاء مصر، في إطار مبادرة البنك المركزي المصري لدعم الشمول المالي. كما أطلقت الإدارة باقات متنوعة من المنتجات المربحة الجذابة المصممة خصيصًا لدعم أهداف النمو للعملاء من أصحاب الملاءة المالية. من جانب آخر قام البنك بمراجعة قائمة الرسوم والعمولات لتعزيز مستويات الربحية والحفاظ على مقوماته التنافسية في السوق.

الفروع

نجحت إدارة الفروع ببنك البركة في تحقيق ثلاث إنجازات بارزة خلال عام ٢٠٢٢، ساهمت في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي يتبناها البنك خلال الفترة القادمة. تمثلت تلك الإنجازات في التوسع بنطاق الخدمات المتخصصة، وتطبيق مبدأ الإدارة المركزية للخدمات والارتقاء بكفاءتها، علاوة على الارتقاء بالكفاءة التشغيلية. وقد أجرى البنك عملية إعادة هيكلة لشبكة الفروع؛ تضمنت فصل خدمات تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ووظائف المراجعة الداخلية من الفروع، وتأسيس إدارة منفصلة لتقديم تلك الأنشطة والخدمات. وقد أولى البنك اهتمامًا كبيرًا لمركزية خدمات الفروع وذلك بالتعاون مع قطاع العمليات التشغيلية المركزية. وفيما يلي الخدمات التي أصبحت تدار وفق منظومة مركزيّة:

- الشيكات والفواتير
- شهادات الإيداع والودائع لأجل وسداد المدفوعات
- التحويلات النقدية الخارجية
- التحصيلات المستندية لعمليات الاستيراد والتصدير
- تسجيل أصول الأفراد
- خطابات الضمان
- خدمات المقاصة

وفي ضوء ذلك، تمكن البنك من الارتقاء بكفاءة جميع العمليات التشغيلية، مما ساهم في الارتقاء بالوظائف في كافة أقسام فروع البنك. من حيث دقة وسرعة التنفيذ بالإضافى إلى تطبيق أحكام الرقابة.

إدارة دعم شبكة الفروع

استحدث بنك البركة إدارة الجودة وتطوير أعمال الفروع التابعة لقطاع الفروع التي تهدف إلى تطوير منظومة العمل داخل الفرع من حيث تبسيط إجراءات العمل وتحسين مستوى الخدمة والوصول إلى العملاء الحاليين والمرتقبين بشكل يناسب نمط حياتهم مع التركيز على محورين رئيسيين:

يرتكز **المحور الأول** على ضمان الانتشار والوصول إلى العملاء في مختلف أنحاء الجمهورية. وتحقيقًا لهذا الهدف؛ أجرى البنك دراسة شاملة لتوزيع فروع البنك، مما ساهم في تحديد الأماكن التي تفتقر إلى تغطية الخدمات. وقد نجح البنك في وضع خطة طموحة للتوسع بنطاق شبكة الفروع، تستهدف وصول عدد الفروع إلى ٥٠ فرعًا بنهاية عام ٢٠٢٥، بزيادة ١٩ فرعًا بالمقارنة مع نهاية عام ٢٠٢١ حيث كان عدد الفروع ٣١ فرعًا.

أمّا **المحور الثاني**، فيركز على الارتقاء بجودة خدمة العميل داخل البنك بمختلف مراحلها. وفي هذا الإطار؛ قام البنك بتنفيذ العديد من الإجراءات؛ تضمنت توحيد الهوية المؤسسية للفروع من حيث التصميم وواجهاتها في كافة المواقع. وبالإضافة إلى ذلك، تم نقل بعض الفروع إلى مواقع أفضل، في ضوء تعزيز دعم وتسهيل سبل حصول العملاء على الخدمات، كما قام البنك بتنفيذ خطة شاملة لتجديد مجموعة من الفروع. واستكمالًا لهذه الجهود، تمت مراجعة كافة العمليات وتبسيط الإجراءات من أجل تسهيل الخدمات المقدمة للعملاء وتوحيدها. وفي ضوء تحسين الخدمات، يُجري البنك عمليات مراقبة أداء لعمليات الفروع على جميع الأصعدة، بما يشمل الموارد البشرية، والمظهر والحالة العامة، وما إلى ذلك.

مركز الاتصال وخدمة العملاء

أولت الإدارة اهتمامًا كبيرًا لتحسين مستوى الخدمة المقدم من فريق عمل مركز الاتصال الخاص بقطاع الخدمات المصرفية للأفراد وتعزيز قدراته خلال عام ٢٠٢٢، حيث قام البنك بتطوير مركز الاتصال ليضم ٤٢ ممثلًا في مركز السادس من أكتوبر، وواصل جهوده لزيادة الفريق لتلائم حجم المكالمات الواردة والصادرة. كما شكّل البنك فريقًا مختصًا في تلقي طلبات وشكاوى العملاء، وتحليلها لتحسين الإجراءات مستقبلا وبالتالي عدم تكرار الشكاوى. كما تم تفعيل أنشطة المكالمات الصادرة لدعم عمليات التحصيل وتفعيل البطاقات والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، حيث تمكن فريق العمل من إجراء أكثر من ٤٦ ألف مكالمة. كما أسس البنك فريق لدعم العملاء عبر الإنترنت، والذي يتولى مسئولية الدعم الفني للخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت ومساعدة عملاء شبكة المدفوعات اللحظية «إنستا باي»، الشكاوى الرقمية، واستفسارات العملاء على وسائل التواصل الاجتماعي، ومتابعة مواقع الإنترنت، فضلًا عن التعامل مع العملاء المحتملين على وسائل التواصل الاجتماعي والرد على الاستفسارات في غضون ٢٤ ساعة.

بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتقديم دورات تدريبية مكثفة لتنمية المهارات الشخصية والفنية مركز الاتصال. ويتلقى وكلاء موظفي مركز الاتصال رسائل بريد إلكتروني يومية لضمان مواصلة مشاركة المعلومات وتنمية مهاراتهم.
أثمرت الجهود المكثفة التي بذلها فريق مركز الاتصال والإدارة إلى تحقيق مستهدفات القطاع الرئيسية خلال الشهور الأربع الأخيرة من عام ٢٠٢٢ والتي تشمل:

- مستوى الخدمة
- معدل مغادرة المكالمات
- متوسط الوقت المستغرق لخدمة العميل

رؤية مستقبلية

في ضوء انطلاق البنك إلى مرحلة جديدة من تنفيذ استراتيجية التحوّل والنمو الممتدة لثلاث سنوات، سيواصل البنك البناء على الإنجازات القوية التي حققها قطاع الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام ٢٠٢٢. يستهدف البنك الوصول لعدد ٤٠ فرع بنهاية عام ٢٠٢٣ و٥٠ فرعًا بنهاية عام ٢٠٢٥، بما يشمل تغطية المحافظات التي تفتقر إلى وجود فروع للبنك بها. كما سيطبق البنك نظام مؤشرات الرئيسي بمركز الاتصال والتقييم الذاتي للمخاطر والمتابعة اعتبارًا من يناير ٢٠٢٣. ومن جانب آخر، سيواصل البنك جهوده الحثيثة للارتقاء بكفاءة العمليات وباقة الخدمات والتحوّل الرقمي. وستظل المبادرات التحفيزية للموظفين والدورات التدريبية وتنمية القدرات البشرية إحدى أولويات البنك لتزويد موظفين مركز الاتصال بالمعارف اللازمة وزيادة وعيهم بسياسات البنك ومنتجاته، وتوفير حوافز مخصصة للتشجيع على تحقيق أهداف البنك بما يتعلق بالالتزامات ومبيعات البطاقات الائتمانية، واستقطاب عملاء لحسابات «ثراء» من خلال تكوين فريق عمل مختص خلال عام ٢٠٢٣.

قطاع الخدمات المصرفية للشركات

يحتل بنك البركة قائمة أكبر عشر بنوك في مصر من حيث حجم المحفظة التمويلية المخصصة للشركات بفضل باقة التسهيلات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي يقدمها لتلبية احتياجات مختلف العملاء من الشركات

يحرص قطاع الخدمات المصرفية للشركات على دعم تنمية القطاع الخاص في مصر، وذلك عن طريق تقديم مجموعة متميزة من المنتجات والخدمات الاستشارية الداعمة. ويعمل القطاع وفق أحكام التمويل الإسلامي، وإرشادات هيئة الرقابة الشرعية، وسياسات وتوجيهات البنك المركزي المصري للشمول المالي. ومن هذا المنطلق؛ يقدم القطاع باقة فريدة ومتنوعة من حلول التمويل الإسلامي التي تلبي احتياجات العملاء من الشركات بمختلف أحجامها في العديد من القطاعات والمناطق. ويعتزم بنك البركة التوسع بمحفظة الخدمات المصرفية للشركات وتعظيم القيمة من خلال اقتناص

- الفرص الواعدة، في ضوء ارتفاع الطلب في السوق المصري على الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وسط بيئة أعمال تتسم بالمرونة والنمو.

يتألف قطاع الخدمات المصرفية للشركات بالبنك من إدارتين هما: إدارة خدمات التمويل المصرفي، وإدارة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتنقسم إدارة التمويل المصرفي إلى قسمين، قسم خدمات كبار العملاء، وقسم التمويل المشترك. ويستحوذ قسم كبار العملاء على النصيب الأكبر من المحفظة التمويلية للقطاع، حيث تضم قاعدة عملائه مجموعة من أبرز الشركات التي يبلغ الحد الأدنى لمبيعاتها ٢٠٠ مليون جنيه. من جانب آخر، يتولى

- قسم التمويل المشترك إدارة كافة معاملات التمويل المشترك مع البنوك الأخرى للمشروعات الاستراتيجية. وتتولى إدارة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مسئولية تقديم الخدمات التمويلية الداعمة للشركات الصغيرة العاملة بالقطاع الخاص، ويتم تصنيفها إلى ثلاث فئات من حيث رأس المال وحجم المبيعات. وفي إطار جهود البنك لإعادة هيكلة عملياته خلال عام ٢٠٢٢، تم تأسيس قطاع مستقل يتولى مسئولية جميع الأنشطة والخدمات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة..

باقة الحلول التمويلية

يوفر البنك باقة متنوعة من الحلول التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ببرامج سداد متنوعة. كما يقدم القطاع للعملاء خدمات الترويج إلى منتجات البنك الأخرى التي تلبي احتياجاتهم، فضلاً عن توفير باقة من خدمات الإنترنت البنكية. يمكن تجميع الخدمات التمويلية وتصنيفها إلى عدة فئات وفقًا لفترة السداد، وصيغة التمويل، والضمانات المقدمة، وكذلك العملة.

- **برامج التمويل:** تتنوع برامج التمويل المقدمة بين برامج التمويل قصيرة ومتوسط وطويلة الأجل.
- **أنواع التمويل:** يوفر البنك للعملاء باقة من التسهيلات التمويلية بنماذج معاملات مختلفة، تشمل نماذج المرابحة، والمشاركة، والمضاربة، والإجارة والوكالة من خلال الاستثمارات.
- **الضمانات:** يطلب البنك أشكال متعددة من الضمانات بناءً على عدة عوامل من بينها نوع التمويل وملف المخاطر لكل عميل وحجم التسهيلات. وتشمل أنواع الضمانات المختلفة التي يطلبها البنك الودائع، وبوليصات التأمين ضد مخاطر التعثر عن السداد، والرهون العقارية، والرهون العقارية التجارية، والضمانات، والمستندات التجارية، والسلع وغيرها من الضمانات.
- **العملة:** يقدم البنك تسهيلات مقومة بالجنيه المصري بالإضافة إلى بعض العملات الأجنبية.

أبرز المستجدات خلال عام ٢٠٢٢

نجح قطاع الخدمات المصرفية للشركات في تحقيق أداء مشرف خلال عام ٢٠٢٢، حيث شهدت محفظة التسهيلات المقدمة نموًا هائلًا نتيجة التوسع بقاعدة العملاء، مدعومًا بتحسين باقة الخدمات والمنتجات التي يوفرها البنك. بالإضافة إلى ذلك، يواصل القطاع بحث فرص النمو من خلال طرح منتجات وخدمات تهدف إلى تلبية احتياجات القطاعات الحيوية بالاقتصاد المصري، مما يساهم في ترسيخ مكانة القطاع وزيادة حصته في السوق. وقد أثمر هذا الأداء عن احتلال قطاع المرتبة التاسعة على مستوى القطاع المصرفي المصري من حيث حجم المحفظة التمويلية والتي أصبحت تمثل ١,٢٨٪ من إجمالي التمويلات المقدمة للشركات بالسوق المصري.

وفي ضوء التجهيزات التي يجريها استعدادًا لتنفيذ استراتيجية النمو المخططة لثلاث سنوات تبدأ من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٥، قام البنك بإدخال مجموعة من التحسينات التشغيلية والتغييرات الهيكلية على قطاع الخدمات المصرفية للشركات خلال عام ٢٠٢٢. وقد شمل ذلك تقييم ومراجعة الأهداف الاستراتيجية للقطاع وتحديث سياساته الائتمانية بما يتماشى مع سياسة الائتمان التي يتبناها البنك المحددة من مجلس الإدارة والبنك المركزي المصري. وإلى جانب تأسيس قطاع مستقل لخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ركز البنك أيضًا على التوسع بقاعدة العملاء وتحسين باقة الخدمات والمنتجات، وتطوير استراتيجية إدارة المخاطر. ويستهدف القطاع خلال المرحلة الراهنة استقطاب عملاء جدد يتمتعون بجدارة ائتمانية قوية وانخفاض احتمالية تعرضهم لمخاطر تعثر السداد. من ناحية أخرى، تقوم الإدارة بعقد شراكات استراتيجية مثمرة مع العملاء وتوطيدها عن طريق تقديم الاستشارات المالية لتحديد المنتجات التي تلبي مختلف احتياجاتهم، فضلًا عن الرد على استفساراتهم وطلباتهم، ودراسة التحديات والحلول الممكنة لتعزيز سبل التعامل مع العملاء. بالإضافة إلى ذلك، يحرص البنك على مراقبة ومتابعة محفظة التمويلات المقدمة للشركات بصفة دائمة، بهدف تنمية العائد وإدارة التمويلات المعرضة لمخاطر تعثر السداد على الوجه الأمثل.

أبرز المستجدات المالية

بلغ حجم محفظة التمويلات المقدمة للشركات ٤٠,٥ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢، بفضل النمو الملحوظ لقاعدة العملاء الحاليين والتوسع بباقة التسهيلات المقدمة للعملاء من قطاع الأغذية والمشروبات، وقطاع المعدات والمستلزمات الكهربائية بالإضافة إلى قطاع كابلات الاتصالات وأسلاك الفايبر. وتنوعت البرامج التمويلية المقدمة للعملاء بين البرامج متوسطة وطويلة المدى لدعم نفقاتهم الرأسمالية.

بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء من الشركات ٤٠,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢. مثلت التسهيلات التمويلية المباشرة نحو ٣٥ مليار جنيه منها، فيما بلغت التسهيلات غير المباشرة ٥,٣ مليار جنيه، علمًا بأنه تم صرف ٢٥,٣ مليار جنيه للعملاء المستفيدين من تلك التمويلات حتى نهاية عام ٢٠٢٢، مما يؤكد الدور المحوري الذي يلعبه البنك لدفع عجلة النمو الاقتصادي والإنتاج الصناعي المتوافقين مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد نجح البنك خلال العام في إضافة ١٧ عميلًا جديدًا إلى قاعدة العملاء من الشركات الكبيرة والتي تمثل ٧٪ من التسهيلات الممنوحة خلال عام ٢٠٢٢. كما تمكن البنك من جذب ٤ عملاء جدد من الشركات المتوسطة، مع إعادة تصنيف ٢٨ عميل حالي وإدخالهم ضمن شريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

المعاملات المصرفية الدولية

تحظى إدارة المعاملات المصرفية الدولية بفريق عمل يضم أبرز خبراء القطاع المصرفي. وتركز الإدارة على التوسع بنطاق وصول خدمات البنك إلى العملاء عبر مجموعة من خدمات المعاملات المصرفية وتنمية الحصة السوقية للبنك. وتقدم الإدارة ثلاث خدمات مصرفية رئيسية ١) إدارة النقد والسيولة، ٢) تمويل التجارة الخارجية، ٣) خدمة الإنترنت البنكية للشركات. وقد نجحت الإدارة خلال العام في تقديم مجموعة من الحلول المالية الابتكارية لقاعدة كبيرة من عملاء المؤسسات، مع مضيها قدمًا في توطيد علاقاتها الاستراتيجية مع قاعدة العملاء.

وفي إطار استراتيجية البنك التي تضع العميل على رأس أولوياته، ركّز فريق **إدارة النقد والسيولة** على تلبية احتياجات ومتطلبات العملاء دائمة التطور عبر تقديم باقة متنوعة من المنتجات والحلول الابتكارية التي تساهم في تعزيز التدفقات النقدية للعملاء وتحسين مستويات السيولة. كما نجح الفريق في إدارة مختلف المعاملات المصرفية، من بينها إدارة معاملات المدفوعات المستحقة، والتي تضم عمليات تحويل الأموال محليًا ودوليًا بالعملات المحلية والأجنبية من خلال غرفة المقاصة الآلية، ونظام سويفت. وتضم أيضًا مدفوعات شيكات الشركات التي تتم عن طريق غرفة المقاصة والمدفوعات الحكومية من بينها الضرائب والجمارك والتأمينات. كما يقوم الفريق بإدارة معاملات التحصيل وإدارة أنشطة الخزانة من خلال العديد من أنظمة الحسابات الجارية بهياكل مختلفة مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة. وفي ضوء ذلك، ارتفعت التزامات البنك بمعدل سنوي ١٪ لتبلغ ٧٤,٣ مليار جنيه

يمثل نشاط تمويل التجارة الخارجية ركيزة محورية لإدارة المعاملات المصرفية الدولية، حيث يوفر باقة متنوعة من منتجات التمويل المهيكل والحلول التمويلية الأخرى لعملاء الخدمات المصرفية للشركات. وتضم خدمات تمويل التجارة الخارجية توفير خطابات الاعتماد وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية، بالإضافة إلى الاعتمادات القابلة للتحويل والاعتمادات المتجددة لتلبية مختلف المتطلبات التمويلية للعملاء. علاوة على ذلك، يوفر البنك خطابات الضمان المحلية والمقابلة لدعم تنفيذ مختلف العمليات التجارية للعملاء. كما يقدم البنك مجموعة واسعة من الحلول الداعمة لرأس المال العامل للعملاء بما يساهم في نمو أعمالهم عبر تخفيض مستويات الدين وتنفيذ خططهم التوسعية.

وقد أثمرت هذه الجهود عن تحقيق بنك البركة نموًا للدخل من رسوم تمويل التجارة الخارجية بمعدل سنوي ٨٪ ليسجل ١٣٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٢.

وتواصل إدارة المعاملات المصرفية الدولية التزامها المتجدد بتقديم تجربة مصرفية فريدة وسهلة للعملاء، وتعد منصة **خدمة الإنترنت البنكية للشركات** مثابة شهادة قوية على ذلك. توفر هذه المنصة الابتكارية حلولاً رقمية تساهم في تيسير إتمام المعاملات المالية وتزويد عملاء البنك بتجربة مصرفية متكاملة. كما تتيح المنصة إمكانية إجراء المعاملات الدولية بضغطة واحدة، مما يسمح للمستخدمين بإدارة حساباتهم وسداد مدفوعاتهم والحسابات المدينة إدارة مستويات النقدية والمعاملات التجارية وإعداد التقارير. وتجمع المنصة التي تركز على تلبية متطلبات العملاء مجموعة واسعة من الخدمات المالية، من بينها المدفوعات وإعداد تقارير المعلومات، والتحصيل، وإدارة السيولة، ونموذج تمويل التجارة عبر الإنترنت. في ضوء الاستفادة من القدرات الرقمية الفائقة، يسعى البنك إلى تقديم حلول متكاملة تلبي احتياجات العملاء المالية والارتقاء بالتجربة المصرفية المقدمة.

التمويل الهيكلي والقروض المشتركة

يلعب قسم التمويل الهيكلي والقروض المشتركة دورًا محوريًا في استراتيجية نمو الإدارة، نظرًا لاسهاماته في التوسع بباقة الخدمات والتحويل إلى مؤسسة تقدم خدمات مالية متكاملة تستهدف العملاء من الشركات. ونتيجة لذلك، ساهمت هذه التوسعات في تعزيز المقومات التنافسية للبنك على مستوى قطاع الخدمات المصرفية المصري، فضلاً عن دورها في تنمية أصول البنك.

وفي ضوء التوسع بنطاق خدمات ومنتجات البنك خلال عام ٢٠٢٢، انضم بنك البركة إلى ١٠ اتفاقيات تمويل مشتركة جديدة، وبلغت مساهمة البنك في تلك الصفقات نحو ٣,٨ مليار جنيه. وبنهاية عام ٢٠٢٢، بلغ إجمالي صفقات التمويل المشترك التي شارك بها بنك البركة ٢١ صفقة، ليصل بذلك إجمالي مساهماته في تلك الصفقات إلى ٧,٨ مليار جنيه مصري تقريبًا (٥,٤ مليار جنيه و٨١ مليون دولار).

جدير بالذكر أن صفقات التمويل المشارك التي يشارك فيها البنك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بالتماشي مع الإطار التنظيمي الذي يتبناه، والذي يحدد قطاعات مستهدفة تتسم بمقومات النمو والتطور الهائل. ويتطلع البنك إلى مساهمة بصورة رئيسية في مشروعات التطوير الضخمة التي تحقق عائدات قوية للبنك وتلعب دورًا محوريًا في تنمية الاقتصاد الوطني.

خدمة عملاء الشركات

تقدم إدارة خدمة عملاء الشركات باقة متكاملة من خدمات ما بعد البيع للعملاء، المُصممة خصيصًا لمنح العملاء تجربة فريدة تتسم بسهولة وسرعة الرد على استفساراتهم بدقة. يضم فريق الإدارة أفضل الكوادر المؤهلة بكفاءة عالية الذين يمثلون حلقة الوصل بين العملاء والبنك للرد على جميع استفساراتهم اليومية. وتقوم الإدارة بتوظيف أحدث الأدوات التكنولوجية وتوحيد عملياتها حرصًا خفض المدة الزمنية المستغرقة لتنفيذ كافة العمليات بما يثمر عن رضاء العملاء.

رؤية مستقبلية

في ضوء انطلاقه نحو تنفيذ استراتيجية النمو المخططة للثلاث سنوات القادمة، يستهدف البنك مواصلة البناء على سجله الحافل بالخدمات المصرفية الفريدة للشركات. وفي هذا الإطار؛ يعزم قطاع الخدمات المصرفية للشركات مواصلة التركيز على تنمية الحصة السوقية للبنك، بالتوازي مع تعزيز بصمته على الساحة الإقليمية. وفي سبيل تحقيق ذلك، يعكف فريق القطاع على تحسين باقة العروض المقدمة وتوطيد العلاقات مع العملاء الحاليين والمحتملين وكذلك المؤسسات المالية، بالإضافة إلى تطوير استراتيجية إدارة المخاطر لمحفظة تمويلات البنك المتنوعة بانتظام.

المعاملات المصرفية الدولية

مع بداية عام ٢٠٢٣، يعتزم قسم المعاملات المصرفية الدولية المضي قدمًا في الاستراتيجية التي تركز على تلبية متطلبات العملاء مع مواصلة ابتكار المزيد من الحلول الرقمية، وذلك في ضوء ارتفاع الطلب على الحلول المالية التي تعتمد على الأدوات التكنولوجية التي تساهم في استمرارية الأعمال وتلبية احتياجات العملاء دائمة التطور. وتساهم الخدمات التي تطلقها الإدارة في تعزيز قدرة البنك على تأسيس شراكات مثمرة مع العملاء.

إلى جانب الحلول الرقمية المقدمة، سيواصل القسم على تطوير منتجات إدارة مستويات النقدية والتركيز على الخدمات غير النقدية. وتستهدف الإدارة الترويج إلى المنتجات والحلول الابتكارية التي يقدمها البنك لعملائه حرصًا على تلبية احتياجاتهم المالية وكذلك تعزيز سلسلة القيمة.

التمويل الهيكلي والقروض المشتركة

يعتزم قسم التمويل الهيكلي والقروض المشتركة بالبنك البناء على الإنجازات السابقة التي حققها علاوة على ترسيخ مكانته الرائدة في القطاع المصرفي. ويستهدف القسم تنويع محفظة استثمارات البنك والقروض التي يمنحها لعملائه، وتحسين مستويات الربحية من خلال تحديد الأصول عالية الجودة، وإرساء مكانة البنك باعتباره مؤسسة تقدم خدمات مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. من أجل القيام بذلك، يخطط البنك إلى التوسع بباقة القروض المشتركة وتنمية مهارات فريق العمل لتعزيز ردياته بالسوق وليصبح الشريك المثالي في صفقات القروض المشتركة. كما سوفر البنك مجموعة واسعة من خدمات الاستشارات المالية لتوطيد العلاقات مع العملاء واقتناص الفرص المحتملة لتحقيق نمو محفظة التمويلات.

قطاع الخدمات المصرفية الرقمية

ترتكز استراتيجية التحول الرقمي التي يتبناها بنك البركة على التوسع بنطاق خدماته المالية لتسهيل طرق الاستفادة منها في جميع أنحاء مصر.

يضع البنك على رأس أولوياته تنمية باقة خدماته المالية الرقمية والارتقاء بكفاءتها بهدف تعزيز جودة منظومة الخدمات الرقمية بأكملها وتقديم تجربة فريدة للعملاء. ويحرص فريق التحوّل الرقمي بالبنك على بحث واستكشاف أحدث المنظومات الرقمية على المستويين المحلي والعالمي من أجل التحويل الرقمي للمنتجات والخدمات المقدّمة، فضلًا عن ابتكار خدمات رقمية جديدة بما يتماشى مع استراتيجية التحوّل التي يتبناها البنك.

على هذه الخلفية؛ قام فريق قطاع الخدمات المصرفية الرقمية بتطوير خطة مدتها خمس سنوات؛ تستهدف تكثيف جهود التحويل الرقمي للمنتجات والخدمات المقدمة ومنظومة العمليات التشغيلية بأكملها. وتأتي هذه الخطة ضمن المساعي الحثيثة للبنك لترسيخ مكانته الرائدة في سوق الخدمات المالية الرقمية في مصر، عبر تقديم باقة من أحدث وأفضل المنتجات والخدمات الرقمية في السوق، تلائم مختلف احتياجات العملاء.

أبرز مستجدات خلال عام ٢٠٢٢

أثمرت جهود إعادة هيكلة القطاع خلال عام ٢٠٢٢ عن استحداث أربعة إدارات فرعية جديدة، هي: إدارة الخدمات المصرفية الرقمية، وإدارة تطوير ماكينات الصراف الآلي، وإدارة المدفوعات الرقمية، وإدارة تطوير الفروع الرقمية. وتعمل كل إدارة على استحداث المنتجات والخدمات الرقمية المختلفة والارتقاء بكفاءة العمليات الداخلية بالبنك وتحسين تجربة العملاء من خلال تعزيز القدرات الرقمية للخدمات والمنتجات الواقعة ضمن اختصاصها، علمًا بأن كل إدارة منهم تحظى بفريق احترافي يضم أفضل الخبراء والكوادر في السوق.

وقد ساهمت الإنجازات الملموسة التي حققها فريق قطاع الخدمات المصرفية الرقمية خلال عام ٢٠٢٢ في تعزيز جهود خطة التحوّل الاستراتيجي التي يتبناها البنك فضلاً عن تمهيد الطريق أمام تحقيق المزيد من التطورات الرقمية المستهدفة على المدى المتوسط. وتجدر الإشارة إلى أن التطورات الرقمية الجديدة أثمرت بشكل كبير عن نمو عدد المعاملات الرقمية والتوسع بنطاق الخدمات المقدمة، والمضي قدمًا في تحقيق الأهداف المتمثلة في تعزيز مراكز الاتصال والتحويل الرقمي للعمليات وتبني الفكر الابتكاري بجميع قطاعات البنك.

بنـــك البركـــة مصـــر | التقرير السنوي ٢٠٢٢

الخدمات المصرفية الرقمية

يتولى فريق الخدمات المصرفية الرقمية مسئولية إدارة المنتجات والخدمات الرقمية التي يقدمها البنك، إلى جانب إدارة الخدمات التي يتم تطويرها حاليًا والمقرر إطلاقها مستقبلًا.

وقد أحرز القطاع العديد من الإنجازات خلال عام ٢٠٢٢. تضمن ذلك إدخال العديد من التحسينات على الخدمات الرقمية المقدمة والتحول الرقمي للعمليات التشغيلية. فعلى سبيل المثال، يتم إجراء التحويلات النقدية حاليًا بصورة آلية تمامًا من خلال منظومة غرفة المقاصة الآلية، مما ساهم في الارتقاء بكفاءة وقدرة البنك على معالجة المعاملات وتعزيز فرص وصول العملاء إلى الخدمات وتحسين تجربتهم.

وخلال العام، انضم البنك إلى تطبيق «إنستا باي»، لتقديم خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول بمصر، حيث يتيح خدمات التحويل الإلكتروني من حساب بنكي إلى حساب آخر، ومن حساب إلى بطاقات الدفع، وحساب إلى محفظة، سعيًا لتسهيل عملية تحويل الأموال وتلقيها عن طريق إضافة أرقام الهاتف المحمول في الحسابات البنكية. وأثمرت شراكة بنك البركة مع تطبيق «إنستا باي» عن تحقيق نموًا هائلًا في المعاملات الرقمية على مدار عام ٢٠٢٢، من خلال انضمام ٤٢٤٢ عميل وإجراء ٤٢,٤٦٠ معاملة، وسجلت معاملات تطبيق إنستا باي ما يزيد عن ١,٦٢ مليون جنيه مصري.

وبالإضافة إلى ذلك، أثمرت جهود التوسع بباقة الخدمات الرقمية المقدمة عن تنمية قاعدة عملاء القطاع لتصل حوالي ٨ آلاف عميل، وهو نمو سنوي بمعدل ٤,٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢١. ويمثل عدد مستخدمي الخدمات الرقمية حاليًا ١٦,٩٪ من إجمالي قاعدة عملاء البنك. كما ارتفع عدد عملاء الخدمات الرقمية النشطين بمعدل سنوي ٤٩٪ إلى ١٢,٩٣٠ عميل. وارتفع حجم معاملات الخدمات الرقمية بمعدل سنوي ٢٠٢٪ خلال عام ٢٠٢٢ إلى ٣٠ ألف معاملة، بقيمة إجمالية ١,٢ مليار جنيه.

شبكة ماكينات الصراف الآلي

انطلق البنك في تنفيذ خطة توسع هائلة لشبكة ماكينات الصراف الآلي خلال عام ٢٠٢٢، وذلك بعد نجاحه في تمكين العملاء من الحصول على خدمات ماكينات الصراف الآلي عن طريق عدد من الشركاء بالسوق المصري. وقد أصبح للبنك حاليًا شبكة ماكينات صراف الآلي خاصة به تبلغ ١٢٠ ماكينة صراف آلي موزعة على أبرز المواقع الاستراتيجية بالمدن الرئيسية في مصر إلى جانب بعض المناطق خارج محافظتي القاهرة والإسكندرية. وخلال العام، تمكن البنك من شراء ٣٦ ماكينة صراف آلي إضافية في ضوء خطته للتوسع بالشبكة. وعلاوة على ذلك، قام البنك بتوقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة «إي فاينانس» لنشر ٦٠ ماكينة صراف آلي في جميع أنحاء الجمهورية. وفي إطار التزام البركة بدعم مبادرة الشمول المالي التي أطلقها البنك المركزي، أتاح البنك خدمات مصرفية مُصممة خصيصًا لذوي الهمم من ضعاف البصر بجميع ماكينات الصراف الآلي التابعة له.

وفي إطار جهود البنك لتعزيز الكفاءة التشغيلية لأجهزة الصراف الآلي، تم استبدال شركة مزود خدمات الاتصالات لماكينات الصرف الآلي بشركة أخرى لتعزيز كفاءة اتصال الماكينات بالشبكة وخفض عمليات الانقطاع، مما ساهم في زيادة كفاءة تشغيل شبكة الماكينات التابعة إلى ٩٥٪ خلال عام ٢٠٢٢. من جانب آخر، اتخذ البنك العديد من إجراءات خفض التكاليف، من بينها توفير فريق عمل معني بإدارة الحوادث بالبنك لمعالجة المشكلات المتعلقة بماكينات الصراف الآلي والتعامل مع أي أعطال برمجية، مما أثمر عن تحقيق وفورات تقديرية بقيمة ٢٠ مليون جنيه سنويًا. كما أبرم البنك شراكة استراتيجية مع شركة « EGY Cash» لترشيد التكاليف وتحسين مستوى الخدمات المقدمة.

أثمرت هذه الإنجازات عن تحقيق نتائج قوية خلال عام ٢٠٢٢، حيث ارتفع عدد معاملات ماكينات الصراف الآلي بمعدل سنوي ٩٦٪. وبلغت قيمة عمليات الإيداع بماكينات الصراف الآلي التابعة ٧٤ مليون جنيه خلال العام، وهو معدل نمو سنوي نسبته ١٤٣٠٪، فيما ارتفعت عمليات السحب النقدي بمعدل سنوي ٥٠٪.

تطوير الفروع وتحديث خدمات مركز الاتصال

تركز استراتيجية البنك على تقديم أعلى مستويات الدعم المتكامل والفعّال للعملاء مع تزويدهم بتجربة متميزة تحقق رضائهم. وخلال عام ٢٠٢٢، قام البنك بإجراء عمليات مراجعة شمالة لتحسين خدمة العملاء. وبناء على نتائج هذه المراجعة، تم إجراء عمليات تحديث متكاملة لمنظومة خدمة العملاء، شملت التعاقد على شراء مركز اتصال مجهز بأحدث التقنيات لتوفير الخدمة التليفونية البنكية والتفاعل مع وسائل التواصل الاجتماعي. وقام البنك بإطلاق منظومة مركز الاتصال الجديدة خلال عام ٢٠٢٢.

وعلاوة على ذلك؛ أجرى البنك جهود حثيثة لتطوير خدمة العملاء بمختلف فروعه، ومع إدارتها تحت مظلة منظومة مركزية، علمًا بأن التطويرات المذكورة موضحة تفصيلاً في قسم «قطاع الخدمات المصرفية للأفراد» من هذا التقرير. ويواصل البنك حرصه على توفير حلول لإدارة زيارات العملاء داخل الفروع من خلال تطوير مجموعة من الخدمات المقدمة سعيًا لتحسين تجربة العملاء، من بينها إمكانية تحديد العميل بنفسه للخدمة التي يريدها بصورة إلكترونية من خلال وحدات رقمية مخصصة أمام بوابة كل فرع، والتي تقوم بدورها بحجز دور العميل داخل الفرع لتلقي الخدمة. كما استحدث البنك منظومة تمكن العميل من حجز دوره داخل الفرع للحصول على الخدمة التي يردها من خلال قنوات البنك الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، طور البنك منظومة رقمية لاستقبال آراء العملاء والشكاوى والرقابة بصورة رقمية متكاملة.

رؤية مستقبلية

يسعى بنك البركة إلى تحقيق أقصى استفادة من نمو أنشطة التحول الرقمي على مدار عام ٢٠٢٢ خلال الفترة القادمة، حيث يواصل تنفيذ خطته المصممة لخمس سنوات بالتماشي مع الأهداف الاستراتيجية التي يتبناها. كما يحرص البنك على المضي قدمًا في تطوير باقة من المنتجات والخدمات الإلكترونية الجديدة، والتوسع بشبكة ماكينات الصراف الآلي، وتحديث بنيته التكنولوجية، إلى جانب توقيع اتفاقيات مع الشركاء الرئيسين في قطاع الخدمات المالية الرقمية على الصعيدين المحلي والعالمي، بما يساهم في ترسيخ المكانة الرائدة للبنك بسوق الخدمات المالية الرقمية.

قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

نجح بنك البركة في إعادة هيكلة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتوسع بباقة خدماته المقدمة تماشيًا مع استراتيجية النمو الجديدة التي يتبناها المصممة للثلاث سنوات القادمة بهدف اقتناص فرص تنمية تلك المشروعات بما ينعكس مردود الإيجابي على التنمية الاقتصادية المستدامة في جميع أنحاء مصر

تمثّل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومبادرات ريادة الأعمال ركيزة محورية لقوّة القطاع الخاص في مصر، حيث توفر الكثير من فرص العمل في المجتمعات المحيطة، فضلاً عن دورها في دعم قيمة الابتكار وتطوير حلول فعالة لتجاوز التحديات والاستفادة من الفرص التي يطرحها السوق المصري. وعلى هذه الخلفية، يعد تيسير سبل النمو المستدام لهذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في صميم وتاريخ مبادئ الخدمات المصرفية الإسلامية، وهي المهمة الجوهرية الذي يأخذها بنك البركة على عاتقه، حيث يبذل جهودًا حثيثة في تمكين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق المنفعة لأنشطته ولجميع الأطراف ذات العلاقة.

وقد شهد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر نموًا ملحوظًا خلال العقد الماضي، مع تسارع نشاط ريادة الأعمال، وظهور مشروعات صغيرة وحيوية تخدم القطاعات الاقتصادية الرئيسية. ورُغم التحديات المتزايدة التي خيمت على المشهد الاقتصادي على مدار السنوات الثلاث الماضية سواء بسبب قضايا الصحة العالمية أو الظروف الجيوسياسية، إلا أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر مازال محتفظًا بحيويته، حيث نجحت في إثبات قدرتها على المرونة والصمود وسط تلك التحديات. غير أن النظام الاقتصادي وآليات التمويل الموجودة لدعم القطاع لا تلبّي معدلات الطلب المتزايدة على المنتجات والخدمات المالية. لذلك، قام البنك المركزي بتنفيذ إطار عمل لتشجيع النمو المستدام لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة النسبة الإلزامية للتمويل الموجّه من البنوك المصرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية إلى ٢٥٪ على الأقل من إجمالي المحفظة التمويلية.

وفي السابق، كانت خدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقدم في بنك البركة تحت مظلّة قطاع الخدمات المصرفية للشركات، وبالتالي تتبع نفس السياسات الائتمانية والحلول التمويلية المقدمة للشركات الكبرى بغض النظر عن حجمها. وفي ضوء الفرص المتزايدة التي يطرحها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسط نتيجة التطويرات التنظيمية والسوق الناشئة في مصر، منح البنك الأولوية لاستحداث قطاع منفرد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ليتحول إلى أحد ركائز استراتيجيته النمو الجديدة التي يتبناها المصممة للثلاث سنوات القادمة. ونجح البنك في إطلاق قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة رسمية خلال عام ٢٠٢٢، مع تصميم هيكله ونموذج الأعمال الخاص به.

يقدّم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديد جميع الحلول التمويلية والمنتجات والخدمات المالية الأخرى المصممة خصيصًا لدعم وتلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما ينعكس مردود الإيجابي على تنمية تلك المشروعات في البلاد، وتعظيم الاستفادة من الفرص التي تطرحها. ويعمل القطاع الجديد في إطار المبادئ التوجيهية لمنظومة التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتستهدف القطاعات عالية التأثير بما في ذلك التصنيع والطاقة المتجددة، فضلاً عن القطاع الطبي، والذي أطلق البنك بالفعل منتج تمويلي فريد من نوعه لدعمه. كما يقدم البنك تمويلاً قصير ومتوسط وطويل الأجل تماشيًا مع مبادرة البنك المركزي بمعدل عائد ٥٪ و١١٪ للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبأسعار تنافسية للشركات غير المؤهلة للمبادرة.

يصنف البنك تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى فئتين على النحو التالي:

- شريحة التمويل الصغير: وهو التمويل المقدم للمشروعات التي تقل قيمة إيراداتها عن ٥٠ مليون جنيه مصري، ويزيد رأس مالها عن ٥٠ ألف جنيه إلى أقل من ٥ ملايين جنيه مصري للمشروعات الصناعية، وبين ٥٠ ألف جنيه مصري و٣ ملايين جنيه مصري للمشروعات غير الصناعية.
- شريحة التمويل المتوسط: وهو التمويل المقدم للمشروعات التي يتراوح إيراداتها بين ٥٠ إلى ٢٠٠ مليون جنيه، ويتراوح رأس مالها بين ٥ ملايين و١٥ مليون جنيه للمشروعات الصناعية و٣ ملايين إلى ٥ ملايين جنيه للمشروعات غير الصناعية، أو يقلّ عدد الموظفين عن ١٠٠ فرد.

أحكام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المشروعات الصغيرة

المشروعات الناشئة
رأس المال المدفوع للمشروعات الصناعية: بحد أدنى ٥٠ ألف جنيه، وبحد أقصى ٥ ملايين جنيه
رأس المال المدفوع للمشروعات غير الصناعية: بحد أدنى ٥٠ ألف جنيه، وبحدّ أقصى ٣ ملايين جنيه

المشروعات القائمة
إيرادات الشركة : مليون جنيه كحد أدنى، و٥٠ مليون جنيه كحدّ أقصى.

الشركات المتوسطة

المشروعات الناشئة
رأس المال المدفوع للمشروعات الصناعية: ٥ ملايين جنيه كحد أدنى و١٥ مليون جنيه كحد أقصى

المشروعات القائمة
إيرادات الشركة : مليون جنيه كحد أدنى، و٥٠ مليون جنيه كحدّ أقصى.

يقدم البنك خدماته التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف أنواعها سواء كانت المشروعات الفردية أو مشروعات أو شركات الخدمات المالية العاملة في جميع القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية

أبرز المستجدات خلال عام ٢٠٢٢

تحديد الأهداف

أجرى البنك خلال عام ٢٠٢٢ تقييمًا لسياسة الائتمان الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإجراءات التمويل الخاصة به، وبناءً على ذلك التقييم، تم تحديد هيكل ونطاق العمل وأهداف القطاع الجديد. ونجح البنك تحت إشراف مباشر من الإدارة التنفيذية في إرساء الأسس اللازمة لتنفيذ التوسّع الكبير بأنشطة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
وخلال عامه التشغيلي الأول، قدّم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديد أداءً متميّزًا، حيث قام بتنمية محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٥١٪ لتصل إلى ٤,٦ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٣ ملايين خلال عام ٢٠٢١. كما تجاوزت محفظة التمويل بنهاية العام الحد الأدنى لمبادرة البنك المركزي المصري لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٢٣,٥٪ مقابل ١٦٪ خلال عام ٢٠٢١.

نمو محفظة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

	٢٠٢١	٢٠٢٢
مليار جنيه	٣	٤,٦
نسبة تمويل المشروعات الصغير والمتوسط من إجمالي المحفظة التمويلية للبنك	١٦,٤٪	٢٣,٥٪

نموذج أعمال يستهدف تيسير النموّ

قام بنك البركة باستحداث قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة كليّة تمامًا، بدءًا من تطوير الهيكل الفريد للقطاع وتصميم نموذج أعماله بصورة تمكّنه من بناء محفظة تمويل قوية ومتنوعة، توفر الدعم المالي وغير المالي الضروري للعملاء، وتعظيم القيمة للأطراف ذات العلاقة. وفي هذا الإطار، نجح القطاع في إعداد سياسات مواتية مع ابتكار منتجات وخدمات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

وفي إطار نموذج أعماله، يتألف قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ثلاث أقسام رئيسية. **قسم شبكة مراكز الاعمال**، والذي يتولى فريقه مسئولية تنمية قاعدة العملاء من خلال توطيد علاقات البنك مع العملاء الحاليين والمحتملين من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد المنتجات التي تلبي متطلبات النمو لتلك المشروعات.

ويتولى **فريق قسم دعم الأعمال وتحليل البيانات** مسئولية تجميع وتحليل البيانات المتعلقة بتقييم جودة أداء المحفظة التمويلية، ويقوم القسم برفع تقاريره لقسم تطوير الأعمال لتحليل النتائج وتحديد الإجراءات اللازمة.

كما يتولى **فريق المنتجات وتطوير الاعمال** مسئولية دراسة واستكشاف مشروعات جديدة بالقطاعات المستهدفة، ومعالجة أي مشكلات تواجه العملاء، وتطوير منتجات تمويلية جديدة وتحديث أحكامها ومنهج التسعير بناءً على التقارير الصادرة عن فريق دعم الأعمال ونظم المعلومات الإدارية، وأبحاث السوق، وبما يتوافق مع استراتيجية للبنك.

تتم إدارة محفظة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتنامية للبنك من قبل فريق من المتخصصين المؤهلين الذين يتابعون بشكل يومي أداء وإنجازات المحفظة. كما يجري الفريق تحليلاً وافيًا لأداء المحفظة، ويقدم تقارير دورية عن جودتها ونموها، بصورة تمكّن البنك وشبكة العملاء من مواجهة التحديات واقتناص الفرص الجديدة. كما طوّر فريق إدارة المحفظة بطاقة أداء لفريق شبكة العملاء لتشجيع النمو المستمر والمستدام لقاعدة عملاء القطاع.

تطوير منتجات مؤثرة

أطلق البنك منتجات وخدمات ابتكارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات قاعدة عملائه من الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يساهم في تحقيق أهداف النمو المخططة لتلك المشروعات بشكل مستدام وزيادة قدرتهم التنافسية في السوق، مع تعظيم القيمة لمساهمي البنك. ويقدم القطاع حاليًا العديد من المنتجات المخصصة، مع مواصلته تطوير حلول إضافية لتلبية الاحتياجات المختلفة للعملاء مع إعداد خطط لتنفيذها.

جدير بالذكر، أن البنك قد أطلق أول برنامج لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في **قطاع الخدمات الطبية** المزدهر في مصر، حيث يستهدف الأطباء ومقدمي الرعاية الصحية في المستشفيات والمراكز الطبية ومراكز الأشعة والمختبرات والعيادات ممن يسعون للحصول على تمويل لشراء أو تحديث المعدات الطبية أو لتطوير أعمالهم. ويقدم البنك تسهيلات لعملاء القطاع الطبي تصل إلى ٢٥ مليون جنيه أو تمويل ما يصل إلى ١٠٠٪ من قيمة المعدات الطبية حسب احتياجات العميل، كما يوفر البرنامج الوقت، ويقدم أسعارًا تنافسية (٥٪ لمن تنطبق عليهم شروط مبادرة البنك المركزي المصري)، ومدة سداد تصل إلى خمس سنوات.

وانطلاقًا من إلمامه التام بقيمة الفرص الهائلة غير المستغلة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية، يلتزم بنك البركة بتوجيهات البنك المركزي الرامية إلى تقديم الدعم لهذا القطاع الحيوي، حيث قام بتصميم واعتماد برنامج تمويل سريع تحت اسم **"ازدهار"** الذي يوفر الكثير من الحلول التمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع الصناعات والقطاعات في السوق المصري، ويقدم تمويل يصل إلى ١٠ ملايين جنيه مصري في غضون ١٠ أيام عمل، ومن المقرر إطلاق البرنامج خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣.

كما يعتز البنك بانضمامه إلى مبادرة **رواد النيل**، ليصبح **أول بنك إسلامي في مصر** يشارك في هذه المبادرة، وهي مبادرة وطنية أطلقها البنك المركزي المصري خلال عام ٢٠١٩ وحظيت بدعم عدد متزايد من البنوك المصرية، وتم تنفيذها بشكل تجريبي من قبل جامعة النيل، ويتم تنفيذها الآن من قبل أربع جامعات مصرية أخرى. وتدعم مبادرة رواد النيل التحول الرقمي والخدمات غير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في السوق وخاصة تلك العاملة في التصنيع والزراعة والتكنولوجيا. ويخطط بنك البركة لإطلاق مركز فرعي في فرعه بمدينة الزقازيق في الربع الأول من عام ٢٠٢٣ في إطار مشاركته في المبادرة.

ترسيخ التواجد وزيادة الانتشار

انطلاقًا من أهداف التوسع الجغرافي التي يتبناها بنك البركة - لتنمية الأعمال التجارية وتيسير وصول العملاء إلى الخدمات المالية في جميع أنحاء البلاد - تم افتتاح عشرة مراكز أعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الأكثر نموًا، حيث تقع ثلاثة منها خارج القاهرة والإسكندرية. وتقوم مراكز أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة للبنك بإدارة العلاقات من خلال فريق متخصص من الخبراء في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يجرون التقييمات ويديرون عمليات استقطاب العملاء وتعزيز علاقاتهم مع البنك. ومن المقرر افتتاح ثلاثة مراكز أعمال إضافية لخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في مدن الزقازيق ودمياط والمنيا خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣.

رؤية مستقبلية

يخطط بنك البركة لتوسيع نطاق أعماله في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ استراتيجية النمو المخططة للسنوات القادمة. كما يستهدف البنك زيادة حصته في السوق وتنمية حجم الودائع والتمويلات بحلول عام ٢٠٢٥. كما يسعى البنك إلى جذب عملاء جدد من خلال تقديم نموذج أعمال قويّ لتغطية المبيعات وتوسيع مراكز الأعمال في جميع أنحاء البلاد. من ناحية أخرى، سيواصل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنك الاستفادة من خبرات إدارة الشركات بالبنك وسجلها الحافل بالتميز في إدارة المخاطر، مع تعزيز جودة خدماتها المتميّزة من خلال تطوير المنتجات والخدمات المتخصصة. ويستهدف قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك أيضًا الحفاظ على مرونته مع مواصلة النموّ، والاستفادة من الفرص المطروحة لتعظيم القيمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة عالية التأثير في مصر.

قطاع الخزانة
والمؤسسات المالية

إدارة الخزانة

نبذة عامة

تساهم إدارة الخزانة بشكل كبير في تنفيذ الاستراتيجية الاستثمارية لبنك البركة من خلال ضخ استثمارات في جميع فئات الأصول بهدف تحسين وتنويع مصادر الإيرادات وتقديم باقة من الحلول الابتكارية والمصمّمة خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء. كما تعمل الإدارة على مساعدتهم على التحوط ضد تقلبات الأسعار وإدارة التسهيلات الائتمانية بالشكل الأمثل لتقليل الآثار الناجمة عن تقلبات السوق. وتقدم الإدارة أيضًا عبر شبكة علاقاتها المصرفية مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والدولية، استشارات احترافية ورؤى ثاقبة حول اتجاهات السوق ومعدلات الربح وتوقعات أسعار الفائدة.

تتولى إدارة الخزانة أيضا إدارة فريق العمل المختص بتداول العملات الأجنبية، والذي يوفر للعملاء جميع خدمات التداول في العملات الأجنبية بأكثر من ١٥ عملة مختلفة لدول العالم، كما يقدم الفريق استشارات متخصصة مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة ذات العلاقة بمعاملاتهم بالعملات الأجنبية، وذلك في إطار دعمهم على اتخاذ القرارات الصائبة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الإدارة باقة متنوعة من الخدمات والحلول الأخرى والتي تشمل خدمات البحث والتحليل، مثل الموجز اليومي «أهم أخبار الإدارة» الذي يغطي أحدث أسعار العملات الأجنبية، وسعر الفائدة للقروض بين البنوك العاملة في بورصة لندن (LIBOR) وأسعار الودائع، وأسعار السلع الرئيسية، وأهم مؤشرات البورصات، وأبرز مستجدّات أسواق المال والأعمال، حيث تدعم تلك الخدمات إدارة الخزانة في تزويد العملاء بالعديد من الخدمات الاستثنائية للبقاء دوماً في الصدارة داخل القطاع المصرفي.

أبرز المستجدات خلال ٢٠٢٢

واصلت إدارة الخزانة في بنك البركة تحقيق نجاحات كبيرة خلال عام ٢٠٢٢ بالرغم من التحديات الصعبة المتمثلة في ارتفاع أسعار الفائدة وتحرير أسعار الصرف، حيث يعكس ذلك بفضل قدرة الإدارة على تنويع موارده من العملات الأجنبية وبذل جهود حثيثة لجذب قاعدة أوسع من العملاء والتوسع بشبكة العلاقات الاستراتيجية. ونتيجة لذلك، تمكنت الإدارة من زيادة عائد الاستثمار مع خفض تكلفة التمويل إلى أقل من متوسط سعر السوق.

بالتوازي مع ذلك، نجحت إدارة الخزانة في تعزيز كفاءة إدارة السيولة من خلال تقديم أسعار تنافسية للمودعين، كما لعبت الإدارة دورًا محورياً في حماية أصول البنك من التخفيضات التي شهدتها قيمة العملة المحلية. وقد استفادت الإدارة من خبراتها الواسعة في أسواق العملات الأجنبية، في إدارة محفظة العملات الأجنبية للبنك بشكل فعال وهو ما ساهم بشكل ملحوظ في تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن تخفيض قيمة العملة.

من ناحية أخرى، أنشأت إدارة الخزانة مكتب تداول متخصص في أدوات الدخل الثابت للصفقات الكبيرة في السوق المحلية، حيث استثمرت الإدارة معرفتها المتعمّقة بديناميكيات السوق المصري، في تيسير وصول العملاء إلى أسواق التجارة الأولية والثانوية، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية والتداولات بأسعار تنافسية، وتعزز هذه الخطوة الاستراتيجية باقة الخدمات التي تقدمها الإدارة والتزامها بتقديم الخدمات والحلول الاستثنائية إلى العملاء.

رؤية مستقبلية

يسعى بنك البركة في استثمار النجاحات التي تحققها إدارة الخزانة من خلال زيادة باقة حلولها وخدماتها، لاسيّما مع دخول البنك مرحلة تنفيذ استراتيجية النمو الخاصة به والتي تمتد لثلاث سنوات، كما يخطط البنك لمواصلة تحسين وتطوير منهجيته في إدارة المحافظ الاستثمارية والتي تأتي في إطار جهوده لزيادة عوائد استثمارات إدارة الخزانة إلى الحد الأقصى. بالإضافة إلى ذلك، ستركز الإدارة أيضاً على جذب مصادر تمويل جديدة وتحسين هيكل تكاليف التمويل لزيادة العوائد إلى الحد الأقصى.

علاوةً على ذلك، تهدف إدارة الخزانة إلى تعزيز العلاقات مع العملاء من خلال تقديم رؤى واستشارات فريدة بشأن التغيرات التي تطرأ في الأسواق المصرية والدولية، حيث ستساهم تلك الجهود في استمرار نجاح الإدارة وتعزيز مكانتها كمزود رائد لحلول الخزانة الابتكارية والمصممة خصيصاً لتلائم مختلف الاحتياجات. إلى جانب ذلك، تستهدف الإدارة في إطار الجهود المبذولة من أجل زيادة حصتها في سوق تداول أدوات الدخل الثابت، إلى التواجد في أسواق عالمية جديدة وتنويع الأدوات المالية التي تقدمها للعملاء. كما ستواصل الإدارة تقديم الاستشارات الاستثمارية للعملاء حسب احتياجاتهم، فضلاً عن زيادة فريق العمل الاحترافي للبنك وذلك في إطار دعم طموحات النمو لبنك البركة خلال عام ٢٠٢٣.

بنـــك البركـــة مصـــر | التقرير السنوي ٢٠٢٢

إدارة المؤسسات المالية

نبذة عامة

تقدم إدارة المؤسسات المالية في بنك البركة باقة متنوعة ومتميزة من خدمات تمويل التجارة وحلول الدفع لعملائه. وتتمكن الإدارة من خلال شبكة دولية من البنوك المراسلة، من تلبية احتياجات العملاء من الشركات والأفراد، والعمل بشكل وثيق مع الشركاء من المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية.

وباعتبار البنك جزءًا من مجموعة البركة التي تنفرد بتاريخ عريق يمتد لأكثر من ٤٠ عامًا، حيث وصل عدد فروعها إلى أكثر من ٦٠٠ فرع في ١٧ دولة مختلفة، وعبر ثلاث قارات، نجح بنك البركة مصر في تقديم حلول مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية للمدفوعات والتمويل التجاري. وتعتمد إدارة المؤسسات المالية على السمعة القوية التي تتمتّع بها المجموعة وتواجدها في مختلف دول العالم للحفاظ على التواصل المتسق والفعال مع شبكة البنوك المراسلة، ومواكبة التطورات الرئيسية في السوق، وتقييم الفرص الدقيقة، وإقامة شراكات استراتيجية تدعم البنك في زيادة حصته السوقية.

أبرز المستجدات خلال ٢٠٢٢

اتخذ قطاع المؤسسات المالية خطوات كبيرة خلال عام ٢٠٢٢ لتوسيع إطار عملياتها التشغيلية، حيث أقام قطاع البنوك المراسلة علاقات مصرفية ثنائية فعالة مع ١٣ بنكًا بارزاً.

وفي هذا الإطار، أحرزت إدارة المؤسسات المالية تقدمًا كبيرًا في تنويع محفظة عملائها من خلال جذب فئات جديدة من العملاء، مثل المؤسسات المالية غير المصرفية، كما تجري الإدارة مفاوضات مستمرة مع المؤسسات والمنظمات المالية الدولية لإبرام اتفاقيات ثنائية بغرض دعم منتجات التجزئة والعمليات التجارية المختلفة.

رؤية مستقبلية

انطلاقًا من الأهداف الاستراتيجية للبنك، تتطلع المؤسسات المالية في البنك إلى مواصلة تطوير وتعزيز باقة خدماته وتأسيس علاقات تجارية قوية مع المؤسسات المالية الكبرى في الأسواق المحلية والدولية. كما تعمل الإدارة لتزويد مختلف فئات العملاء بباقة فريدة من الخدمات والحلول المصرفية على الطراز العالمي والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي تشمل قطاعات تمويل الأفراد والمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تستهدف الإدارة للحفاظ على مكانة البنك في صدارة القطاع المصرفي في السوق المصري

قطاع التسويق والاتصال المؤسسي والمسئولية الاجتماعية

نجح قطاع التسويق والاتصال المؤسسي في تحقيق إنجازات غير مسبوقة خلال عام واحد من إطلاقه فيما يتعلق بزيادة الوعي بعلامة البنك التجارية.

تم إطلاق القطاع لتحسين العلامة التجارية للبنك، والإشراف على أنشطة التواصل وتطويرها سواء داخل البنك أو مع العملاء للترويج لخدمات ومنتجات البنك، والتوعية بأحدث التطورات التي تبناها لتحقيق نمو المؤسسة. كما يعتبر القطاع مسؤولًا عن إطلاق المبادرات الاجتماعية الخاصة بالبنك للحفاظ على مكانته الرائدة في السوق.

ويقوم القطاع بتحديد استراتيجيته وأهدافه وإعداد الميزانية الخاصة بالحملات التسويقية وقنوات التواصل بالتعاون مع فريق الإدارة التنفيذية بما يتماشى مع استراتيجية النمو الخاصة بالبنك، كما يقوم بتصميم الحملات التسويقية وتحديد أهدافها وأفكارها بالتعاون مع مجموعة من الإدارات الأخرى المختصة.

أبرز مستجدات عام ٢٠٢٢

أطلق البنك قطاع التسويق والاتصال المؤسسي خلال عام ٢٠٢٢ في إطار خطط التحول الشامل واستراتيجية النمو الخاصة به، والتي سيتم الانتهاء من تنفيذها بحلول عام ٢٠٢٥. ويضم القطاع مجموعة من أفضل المتخصصين في مجال التسويق والاتصالات لتبنّي وتنفيذ استراتيجيته المُصممة لدعم نمو البنك وترسيخ مكانته. وإلى جانب الإنجازات التي نفذها فريق التسويق والاتصال المؤسسي لدعم جهود التحول بالبنك في جميع القطاعات، يعد تأسيس الفريق في حد ذاته شهادة قوية على مسيرة تحول البنك. وتشمل إنجازات الفريق، تنفيذ مشروعات الترويج للعلامة التجارية الخاصة بالبنك وإطلاق العديد من الحملات التسويقية ومبادرات المسئولية الاجتماعية، بالإضافة إلى تصميم خطط مستقبلية لدعم استراتيجية البنك، ليصبح بذلك داعمًا رئيسيًا لتحسين صورة العلامة التجارية للبنك ومواصلة نموه.

زيادة الوعي بالعلامة التجارية والفروع

بعد إجراء تقييم شامل لأهداف وإمكانيات القطاع، قام فريق التسويق والاتصال المؤسسي بإجراء دراسة حول قاعدة العملاء المستهدفة وتصورهم عن العلامة التجارية للبنك لتحديد أولوياته وفقًا لذلك. وقد أظهرت الدراسة ضرورة تحديث العلامة التجارية للبنك لزيادة الوعي بأعماله وأنشطته وخدماته، مما أدى إلى قيام الفريق بالإشراف على عملية تجديد شعار البنك واختبار مقترحات العلامة التجارية على أكثر من ٣٠٠ شخص لتحديد الاقتراح الأنسب الذي يعكس هوية البنك وقيمه ورؤيته وبالتالي زيادة الوعي بعلامته التجارية.

وسيتم استخدام العلامة التجارية الجديدة على جميع لافتات الفروع وماكينات الصراف الآلي بنهاية عام ٢٠٢٣. كما يقوم فريق التسويق والاتصال المؤسسي حاليًا بتحديث تصميم اللافتات الإعلانية والملصقات داخل الفروع، ويتعاون مع مختلف الإدارات التي تتعامل مع العملاء في البنك لتقديم المنتجات والخدمات بالصورة التي تتناسب مع مكانة البنك، ودعم الأهداف الاستراتيجية وتحسين تجربة العملاء وزيادة وعيهم.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم القطاع باستخدام كافة الوسائل التي تساهم في زيادة الوعي بالعلامة التجارية، بدايةً من اللافتات التي تحمل العلامة التجارية وحتى الرسائل الاستراتيجية التي تحمل قيم وأهداف ومميزات البنك داخل شبكة الفروع وماكينات الصراف الآلي.

تحديث الموقع الإلكتروني

نجح القطاع في إجراء عملية تحديث شامل للموقع الإلكتروني الخاص بالبنك خلال عام ٢٠٢٢ بالتعاون مع الإدارات الداخلية ومجموعة من الشركاء خارج البنك. ويعكس نجاح هذا المشروع الجهود الكبيرة التي بذلها فريق التسويق والتي شملت الاستعانة بالوكالات الخارجية والحصول على الموافقات التشغيلية اللازمة، وجمع البيانات والمعلومات، واختبار الموقع قبل إطلاقه. كما ساهم الفريق في تصميم العلامة التجارية وتحديد شكل الموقع الإلكتروني، بالإضافة إلى الإشراف على وتجهيز محتوى الفيديوهات التي سيتم نشرها على الموقع، وتطوير خطة إطلاقه. ويعد الموقع الإلكتروني الجديد وسيلة تواصل أساسية مع العملاء والمستثمرين الحاليين والمحتملين، حيث يوفر معلومات حول المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك، والأطر التنظيمية، ونتائج الأعمال والبيانات الصحفية بطريقة تفاعلية وجذابة، مما شجع العملاء على التواصل مع البنك إلكترونيًا بمنتهى السهولة، وساهم في زيادة معدلات طلبات الخدمات من خلال النموذج الخاص بالعملاء الجدد.

جدير بالذكر أن الموقع الإلكتروني جذب منذ إطلاقه العديد من العملاء الجدد الراغبين في الحصول على الخدمات المصرفية بصورة يومية، لذلك يحرص القطاع على تحديث الموقع الإلكتروني بانتظام مع نشر أحدث التطورات والمعلومات باعتباره إحدى قنوات التواصل الرئيسية مع العملاء.

الاتصالات الرقمية

شهدت قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك إقبالًا كبيرًا بعد إعادة تنشيطها وتطوير وسائل التواصل الرقمية، حيث قام فريق التسويق والاتصال المؤسسي منذ بداية عام ٢٠٢٢ بحذف جميع الصفحات غير الرسمية التي تعمل باسم البنك على مواقع التواصل الاجتماعي، مع تغيير شكل التواجد الرقمي للبنك وتطوير المحتوى المقدم من خلال شبكات التواصل. وبما أن منصات التواصل الاجتماعي هي قنوات التواصل الرسمية والمباشرة مع العملاء، حرص الفريق على تقديم محتوى فائق الجودة للتفاعل مع العملاء بكفاءة وبما يتماشى مع مكانة البنك، حيث تهدف جهود القطاع في هذا المجال إلى بناء هوية موحدة للبنك أمام العملاء، لبناء علاقات قوية معهم وزيادة ثقتهم في البنك.

وخلال شهر مايو٢٠٢٢، قام بنك البركة بإعادة إطلاق صفحاته على منصات التواصل الاجتماعي، بعد مرور عام من عدم التفاعل على قنوات التواصل الرسمية، لفتح قنوات جديدة للتواصل مع عملاء البنك عبر فيسبوك وانستجرام ولينكدإن، باعتبارها الوسائل الرئيسية للتسويق والتفاعل مع العملاء عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وبعد حصول صفحة البنك على فيسبوك على شارة التحقق، بدأ فريق القطاع في نشر هوية البنك وعلامته التجارية الجديدة على جميع حساباته عبر إطلاق مجموعة من الحملات التسويقية، مع متابعة التفاعل وجودة المحتوى وإجراء تقييم لانطباع العملاء عن العلامة التجارية الجديدة.

وقد استخدم فريق القطاع صفحات البنك على وسائل التواصل الاجتماعي لدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمستجدات الرئيسية في البنك، بما يشمل الإعلان عن اتفاقية انضمام بنك البركة إلى تطبيق انستا باي، ومشاركته في فعاليات مؤتمر قمة المناخ (COP٢٧)، وإنجازات قطاع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما قدم الفريق فيديو تعليمي حول الخدمات المصرفية الإلكترونية، مما ساهم في زيادة الوعي بهذه الخدمات واستخدامها وترسيخ مكانة البنك باعتباره مؤسسة مصرفية متطورة تقدم خدمات رقمية متكاملة. كما نجح الفريق في الترويج إلى منتجات البنك الجديدة مثل شهادات الإيداع المتنوعة على منصات التواصل الاجتماعي، مما ساهم في جذب المزيد من العملاء للتفاعل مع الصفحة والعروض الجديدة التي يقدمها البنك. بالإضافة إلى ذلك، استخدم الفريق وسائل التواصل الاجتماعي في الحملات التسويقية الموجهة للعملاء ذوي الملاءة المالية وأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة، ليتفوق بذلك على جميع مؤشرات الأداء المستهدفة مع الحفاظ على الميزانية المحددة للحملات التسويقية على مدار العام.

يقوم فريق التسويق والاتصال المؤسسي بالتعاون مع مختلف الإدارات التي تتعامل مع العملاء في البنك لتقديم المنتجات والخدمات بالصورة التي تتناسب مع مكانة البنك، ودعم الأهداف الاستراتيجية وتحسين تجربة العملاء وزيادة وعيهم

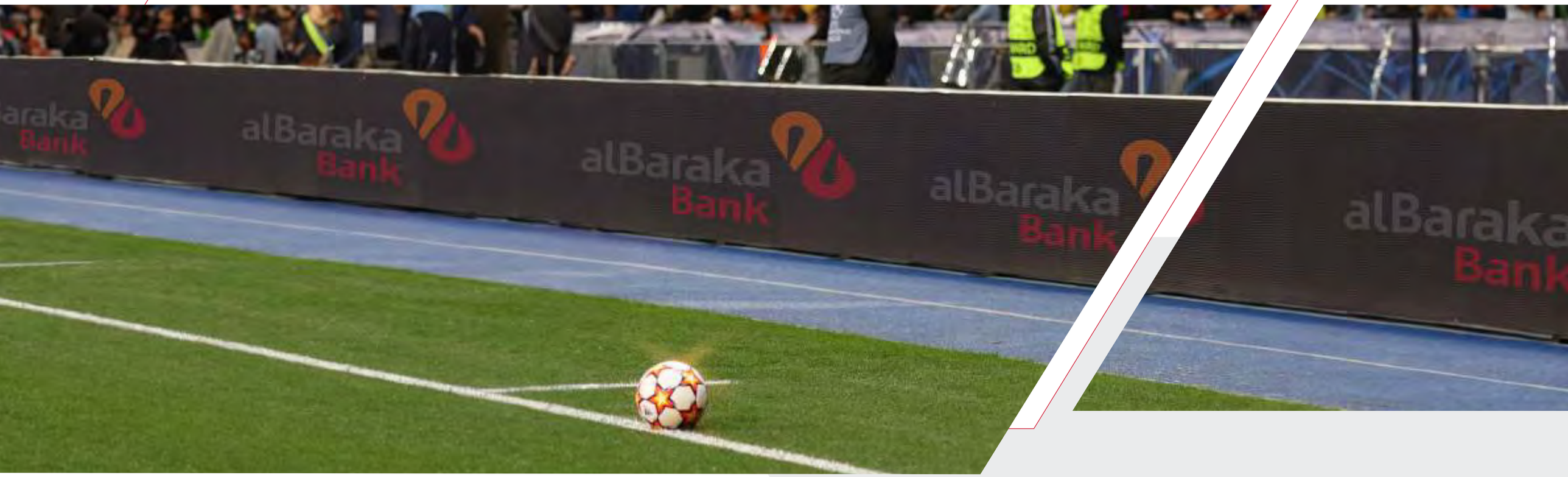

وسائل الإعلام والرعاية

كان لوسائل الإعلام المحلية دورًا فعالًا في زيادة الوعي بمسيرة البنك المميزة، حيث استهدف فريق البنك أبرز وسائل الإعلام والجرائد للترويج لمنتجات وخدمات البنك، وكذلك للإعلان عن مبادراته وإنجازاته المختلفة. وخلال عام ٢٠٢٢، تمكن الفريق من إصدار ١٩ بيان صحفي بعدد مشاهدات وصل إلى ١٠٣٠ مشاهدة.

وقد نجحت تلك الحملات التسويقية في تحقيق أهدافها وجذب المزيد من العملاء الجدد، بعد أن تمكن الفريق على مدار العام من عرض إعلانات البنك الترويجية على ٥ مواقع إخبارية ورياضية رائدة، من أبرزها موقع اليوم السابع، ويلا كورة، وفي الجول. كما تم عرض الشعار الجديد الخاص بالبنك في البث المباشر لقنوات الشرق الأوسط أثناء تغطية مباراة ليفربول أمام مانشستر سيتي النهائية في بطولة درع الاتحاد الانجليزي، مما حقق أكبر نسبة انتشار بين فئة كبيرة من المشاهدين، وبالتالي زيادة الوعي بعلامة البنك التجارية.

بالإضافة إلى ذلك، قام البنك برعاية الساحات المخصصة لمشجعي مباريات كأس العالم الموجودة في مول العرب وسيتي سنتر ألماظة خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٢. وقد شملت تلك الساحات مناطق مزودة بمختلف الألعاب والأنشطة الرياضية لمشاهدي المباريات طوال فترة بطولة كأس العالم، مما ساهم بشكل ملحوظ في زيادة الوعي بالعلامة التجارية للبنك، وجذب المزيد من العملاء الجدد.

ونتيجة لجهود بنك البركة المتواصلة خلال عام ٢٠٢٢، أشادت كبرى المؤسسات الدولية بأدائه، وبجهوده المميزة التي جعلته أحد رواد القطاع المصرفي، حيث تمكن البنك من الفوز بجائزة البنك الإسلامي الأسرع نموًا خلال عام ٢٠٢٢ المقدمة من مجلة « Global Business Outlook»، وأحتل البنك المرتبة الـ٢١ في قائمة فوربس لأقوى ٥٠ شركة مدرجة في مصر على مدار العام. بالإضافة إلى ذلك، تمت الإشارة إلى بنك البركة في العديد من وسائل الإعلام الرائدة في المجال المصرفي باعتباره من أبرز المؤسسات التي حققت نسبة أرباح مرتفعة. ونتيجةً لكل ما حققه البنك من إنجازات وإشادات، تمكن البنك من رفع نسبة الوعي بعلامته التجارية، ومسيرته المميزة، مما ساهم في تعزيز مكانته الرائدة في السوق.

الشمول المالي ومبادرات المسئولية الاجتماعية

قام البنك بتخطيط وتنفيذ مشروعات المسئولية الاجتماعية بما يتماشى مع مبادئ وأهداف التنمية الاستدامة المتمثلة في تطوير وبناء مجتمع مستدام والنهوض بأفراده، والذي جاء في إطار دعم جهود البنك المركزي في تحقيق الشمول المالي، بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

وعلى مدار العام، قام البنك بالمشاركة في العديد من

مبادرات المسئولية الاجتماعية التي ساهمت في تحقيق هذه الأهداف وتعزيز علامته التجارية، وقد لعب فريقه دورًا فعالًا في تشجيع الموظفين على المشاركة في تلك المبادرات.

وخلال شهر مارس، احتفل بنك البركة باليوم العالمي للمرأة ونظّم العديد من الفعاليات والأنشطة في إطار مبادرته **«البركة فيكي»**، والتي استهدفت مختلف الشرائح. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بالتعاون مع مؤسسة جذور ومؤسسة سلطان للتنمية المجتمعية لدعم السيدات من أصحاب الحرف اليدوية، وعقد العديد من الندوات التثقيفية لزيادة الوعي بالشمول المالي بهدف دعم السيدات اللاتي لم تحصلن على خدمات مصرفية في المناطق الريفية.

واستكمالًا لدور البنك كداعم أساسي لسيدات الأعمال التي تستهدف مشروعاتهن العملاء ذوي الملاءة المالية، قام برعاية مجموعة من المعارض في مولات التسوق، من بينها فعاليات «كوني» التي تم تنظيمها في مول أركان بلازا. وفي اليوم العالمي للمرأة، قام البنك بتنظيم معرض داخل مقره الرئيسي بالتعاون مع مؤسسة جذور، والتي تقوم بتقديم دورات تدريبية لتنمية مهارات السيدات أصحاب الحرف، بالإضافة إلى توفير فرص عمل مناسبة لهن، ومنحهن فرصة لإنتاج مشغولاتهن اليدوية وأزيائهن تحت العلامة التجارية «سليل»، مع تخصيص العائد لتمويل الفرص الاقتصادية والتعليمية للسيدات المشاركات.

ولم يتوقف دور البنك عند دعم المرأة، فقد شارك في فعاليات **اليوم العالمي للشباب** خلال أول أسبوعين من شهر أغسطس، حيث قام بإطلاق حساب بنكي مخصص للشباب، ولم يكتفي بذلك، فعقد اتفاقية مع جامعة حلوان للتواصل مع طلابها عن طريق عقد ندوات تعليمية ومسابقات بكلية التجارة وإدارة الأعمال، كما قام البنك بإنشاء وحدة مخصصة لتشجيع الطلاب على فتح حسابات مصرفية، على مدار ٣ أيام متتالية.

وفي شهر سبتمبر، أطلق البنك فعاليات **الشمول المالي للمزارعين** بمديرية الزراعة في المنصورة، والتي شملت عقد ندوات تعليمية لزيادة وعي المزارعين بمزايا الشمول المالي وبالأخص المزايا التي يقدمها القطاع المالي للعاملين بالقطاع الزراعي في مصر. وقد شملت الندوات أيضًا توعية المزارعين بمنتجات البنك للشمول المالي وخدمات فتح الحساب.

كما قام البنك بتنظيم فعاليات بنادي الزهور في مدينة نصر، لنشر الوعي بين أعضاء النادي وموظفيه بأهمية الشمول المالي، مع التركيز على **حسابات التوفير** وخدمات فتح الحساب، على مدار يومين.

وخلال شهر ديسمبر، قام البنك بالتعاون مع مؤسسة نور البصيرة لعقد ندوة تدريبية لموظفي خدمة العملاء بالمقر الرئيسي للبنك حول كيفية التعامل مع العملاء أصحاب

الهمم من ذوي الإعاقات البصرية والسمعية بأفضل طريقة ممكنة، وتحسين الخدمات المقدمة لهم.

كما قدم البنك بعض المساهمات للمؤسسة، حيث قام بالتبرع بطابعة إيفرست برايل، وبأدوات تعليمية مخصصة للطلاب الذين يعانون من ضعف البصر.

وفي إطار دعم البنك للمستشفيات والمؤسسات التي تركز على خدمات الرعاية الصحية من مبادرات المسئولية الاجتماعية، قام البنك خلال عام ٢٠٢٢ بمنح المركز الطبي للغسيل الكلوي التابع لمؤسسة **مصر الخير** تبرَّع بقيمة ١,٧٠٨ مليون جنيه، لتوفير ٧ أجهزة للغسيل الكلوي. كما تبرع البنك للمؤسسة بمبلغ ٥ مليون جنيه للمساعدة في سد دَين الغارمين خلال شهر رمضان.

وقد ساهم البنك في نشر الوعي بمرض سرطان الثدي بالتعاون مع مؤسسة بهية، وتشجيع السيدات على الكشف المبكر، ودعم المؤسسة في توفير العلاج بالمجان في كافة أنحاء الجمهورية، كما تبرع بأكثر من ٥٠٠ ألف جنيه لتجهيز غرفة عمليات بمستشفى الشيخ زايد الجديد التابعة للمؤسسة.

بالإضافة إلى ذلك، واصل البنك جهوده لدعم **مستشفى ٥٧٣٥٧** لعلاج سرطان الأطفال. وخلال عام ٢٠٢٢، تبرع البنك للمستشفى بمبلغ مليون جنيه لدعم لشراء جهاز cyberknife للعلاج الإشعاعي. كما قام بالتعاون مع **مستشفى الناس** لتنظيم زيارة للمرضى وإدخال البهجة على قلوبهم، حيث قام الموظفون خلال الزيارة بتوزيع هدايا على مرضى القلب من الشباب بالمستشفى. بالإضافة إلى تنظيم البنك لحملة للتبرع بالملابس والألعاب، والتي شارك بها الموظفون، لصالح **مؤسسة معًا لحياة أفضل**.

الاتصالات الداخلية

قام الفريق بتصميم قنوات اتصال داخلية بين جميع الموظفين للإعلان عن أي مستجدات أو أخبار داخل البنك، لتمكين كافة الموظفين من مختلف الإدارات من الإطلاع على كل جديد، ويشمل ذلك إطلاق المنتجات والخدمات الجديدة، وافتتاح الفروع، والجوائز التقديرية، والفعاليات، وغيرها من الأنشطة. كما ستساهم تلك القنوات في تسهيل عملية تبادل المعرفة والخبرات بين الإدارات، وستكون أداة قوية للإشادة بإنجازات موظفي البنك من أصحاب الأداء المتميز تقديرًا لمجهوداتهم.

بالإضافة إلى ذلك، نجح الفريق في ابتكار أنشطة تحفيزية لتشجيع الموظفين على المشاركة، ومن بينها المسابقات وأنشطة تنمية مهارات الفريق، لتعزيز روح التعاون بينهم في مختلف الإدارات، فضلًا عن ذلك، يحرص الفريق على مشاركة الموظفين في مبادرات المسئولية الاجتماعية، وتشجيعهم على الانضمام إلى مختلف الأنشطة على مدار العام.

رؤية مستقبلية

في إطار سعي البنك لتوسيع نطاق منتجاته وخدماته لتشمل المزيد من العملاء، سيواصل فريق التسويق والاتصالات المؤسسية دوره في التواصل مع الجمهور بشكل أكثر فعالية لتحقيق تلك الأهداف، بما يتماشى مع استراتيجية النمو التي يتبناها البنك. كما يتطلع الفريق إلى استكمال الإنجازات التي حققتها حملات التسويق الرقمي، وسيبذل قصاري جهده لتحقيق المزيد، والتفوق على مؤشرات الأداء المستهدفة فيما يخص التواصل مع جمهور البنك، مع مراعاة خفض التكلفة المخصصة لذلك، وجذب المزيد من العملاء الجدد.

وفي سبيل ذلك، سيواصل الفريق تعزيز علاقاته مع وسائل الإعلام الحالية، مع التركيز على تأسيس علاقات جديدة مع وسائل إعلامية أخرى على المستوى المحلي، والتي يتوافق جمهورها مع فئة العملاء التي يستهدفها البنك.

وحرصًا منّا على الاستفادة من توجهات قطاع التسويق الرقمي دائم التطور، تبحث الإدارة باستمرار عن أي فرصة جديدة للترويج لمنتجات البنك وخدماته من خلال تنظيم العديد من الأنشطة والفعاليات، والتي تشمل تجديد العلامة التجارية للفروع وقنوات التواصل، وكذلك إطلاق مبادرات المسئولية الاجتماعية والمشاركة في الفعاليات ورعايتها.

وباعتبار البنك أحد المؤسسات الرائدة في مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، سيواصل القطاع جهوده لتعزيز ذلك الدور، بالإضافة إلى دوره الفعال في تطوير خدمات الرعاية الصحية، والمشاركة في تمكين المرأة وإطلاق مبادرات تعليمية لدعم التنمية المجتمعية بما يتماشى مع رؤية البنك، وذلك بهدف منح جميع الأطراف ذات الصلة أقصى استفادة ممكنة.

الاستدامة
والشمول المالي

يبذل بنك البركة جهودًا حثيثة لتحقيق معدلات نموّ مستدامة لأنشطته وعملياته، مع إعطاء أولوية خاصة لتعزيز الشمول المالي وتنمية الاقتصاد الأخضر في مصر.

ترتكز استراتيجية النموّ لبنك البركة على مبادئ التمويل المستدام، حيث يحظى البنك بسجل حافل بالإنجازات فيما يتعلق بأنشطة التمويل والاستثمار الداعمة للتنمية المستدامة للأفراد والشركات والمجتمعات، فضلاً عن دورها في تعظيم القيمة للأطراف ذات العلاقة. وخلال عام ٢٠٢٢، استحدث البنك قطاع التمويل المستدام لإضفاء الطابع الرسمي لجهود البنك في تعزيز الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، مع تطوير استراتيجية شاملة للتمويل المستدام والخدمات المصرفية الإسلامية المسئولة. تجدر الإشارة إلى أن أهداف استراتيجية الاستدامة الخاصة بالبنك تتوافق بشكل كامل مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وتلتزم بتوجيهات البنك المركزي المصري بشأن التمويل المستدام وسياسات هيئة الرقابة المالية وكذلك مبادئ الشريعة الإسلامية.

ويهدف نموذج أعمال البنك إلى تحقيق مستويات مرتفعة من الكفاءة التشغيلية وتعزيز الربحية المستدامة والشاملة من خلال تبنّي نهج يركز في المقام الأوّل على تلبية كافّة احتياجات العملاء وتعزيز قدرات الموارد البشرية. كما يسعى بنك البركة لإحداث تأثيرات إيجابية في تحقيق المرونة الاقتصادية، والمساهمة بشكل إيجابي في قضية تغير المناخ، وتطوير المجتمعات المحيطة، وتعزيز الحوكمة الداخلية، كما يستهدف أن تعود تلك الآثار أيضاً على كافة الأطراف ذات العلاقة.

- وبشكل عام، يتولى قطاع التمويل المستدام مسؤولية تنفيذ العديد من الأنشطة في إطار جهوده الرامية إلى تنفيذ استراتيجية البنك بالشكل الأمثل، وهي على النحو التالي:
- تطوير استراتيجية الاستدامة الخاصة بالبنك على المدى القريب والمتوسط والبعيد فيما يتعلّق بالعمليات الداخلية والأنشطة التمويلية والاستثمارية
- دعم الهيكل الأساسي وبناء القدرات الإدارية لإطار عمل البنك بشأن المسئولية البيئية والاجتماعية والحوكمة
- إطلاق نظام الإدارة البيئية والاجتماعية
- تطوير إطار عمل التمويل المستدام للبنك والمنتجات ذات الصلة
- إعداد التقارير المتعلقة بأداء الاستدامة للبنك
- إدارة العلاقات مع جميع الأطراف المعنية وضمان الامتثال للجهات التنظيمية.

أبرز الإنجازات في عام ٢٠٢٢

يعدّ إنشاء قطاع التمويل المستدام من الإنجازات البارزة التي حققها بنك البركة خلال عام ٢٠٢٢، حيث يهدف إلى تحقيق الريادة المحلية في الممارسات المتعلقة بالتمويل المستدام، والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وقد قام القطاع بإعداد استراتيجية استدامة طموحة لدعم خطط النمو الخاصة بالبنك على مدار الثلاث سنوات القادمة، بحيث تتوافق مع السياسات الصادرة عن الجهات التنظيمية وعلى رأسها البنك المركزي المصري، وكذلك مع أهداف التنمية المستدامة لمنظمة الأمم المتحدة. وقد تم تحديد وظائف وأهداف قطاع التنمية المستدامة بحيث يساهم في تسهيل تنفيذ استراتيجية الاستدامة، مع الأخذ في الاعتبار أطر الاستدامة الدولية. علاوةً على ذلك، قام البنك بإعداد هيكل حوكمة الاستدامة بحيث يشمل سياساته الداخلية والائتمانية والاستثمارية، وأطلق منتجات وخدمات جديدة، كما أصدر أول تقرير قياس للبصمة الكربونية. وقد قطع بنك البركة خطوات بارزة نحو تحقيق أهدافه، مع نجاحه في تعظيم المردود الإيجابي من خلال التمويل المستدام.

إعداد تقرير قياس البصمة الكربونية

خلال عام ٢٠٢٢، نشر بنك البركة تقرير قياس البصمة الكربونية عن عام ٢٠٢١، وهو التقرير الأول من نوعه للبنك بناءً على توجيهات البنك المركزي المصري للمؤسسات المالية المصرية بإعداد تقارير عن الانبعاثات البيئية ومتابعة توجهاتهم وجهودهم من أجل تقليل تأثيرات عملياتهم على تغير المناخ. كما عكس التقرير أيضًا اهتمام البنك بتعزيز إطار الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. وقد شمل التقرير قياس الانبعاثات الكربونية والبيئية الصادرة من المقر الرئيسي للبنك بالإضافة إلى تحديد الاستراتيجيات الخاصة بالعمليات المستدامة، حيث يواصل البنك مراقبة التقدم الي يحرزه على صعيد أهدافه البيئية المتمثلة في خفض الانبعاثات البيئية، بالإضافة إلى مراقبة الخطط الرامية إلى مواصلة إصدار تقارير البصمة الكربونية بصورة سنوية.

جلسة نقاشية على هامش مؤتمر المناخ COP27

يعتز بنك البركة بمشاركته في مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP٢٧، الذي عقد في شرم الشيخ في نوفمبر ٢٠٢٢، باعتباره شريكًا استراتيجيًا يحظى بمكانة رائدة في القطاع المصرفي المصري. وقد استضاف البنك على هامش المؤتمر جلسة نقاشية بعنوان «دور التمويل الإسلامي في المنهجية الشاملة للتمويل المستدام في الأسواق الناشئة في ضوء التحديات والفرص المتاحة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة» وحضر الجلسة كلا من فريق التخطيط الاستراتيجي وفريق إدارة المشروعات في بنك البركة، بالإضافة إلى ممثلي المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، والبنوك التجارية، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، وقادة من القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على خبراء الاقتصاد وخبراء التمويل المستدام. تناولت الجلسة ناقشًا قويًا ركّز على دور القطاع المصرفي في تعزيز الاقتصاد الأخضر ومسارات التخفيف من تغير المناخ. وتطرقت الجلسة إلى أهمية إشراك مختلف الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك الحكومات المحلية والمؤسسات الدولية. كما تم تسليط الضوء على قصص النجاح من بنك البركة - تركيا، وتناول البنك الآثار المحتملة للتنفيذ على مستوى القطاع من منظور التمويل والاستثمار واتخاذ القرارات الاستراتيجية. وقد أتاحت هذه الجلسة لبنك البركة التواصل مع الأطراف الفاعلة وترسيخ سمعة البنك كمؤسسة رائدة في تطوير التمويل المستدام والاقتصاد الأخضر في مصر.

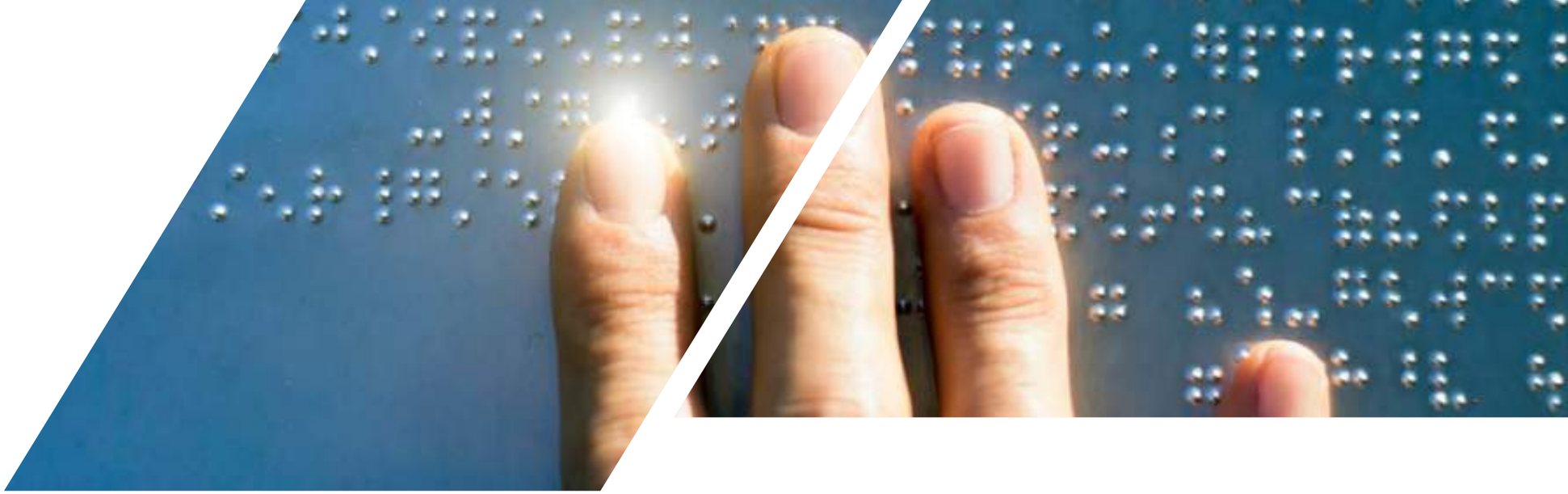

الشمول المالي

المنتجات الجديدة للشمول المالي

أطلق بنك البركة خلال عام ٢٠٢٢ ثلاثة منتجات للشمول المالي، وفقاً للشروط واللوائح التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي المصري حول الشمول المالي والتي تدعم أيضًا أهداف النمو الاستراتيجية للبنك.

يتمثل المنتج الأول في الحسابات المصرفية للشباب التي تستهدف العملاء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ إلى ٢١ عامًا ويمكن تفعيله دون الحاجة إلى موافقة ولي الأمر. يتطلب فتح الحساب توفّر مبلغ ١٠٠٠ جنيه مصري كحد أدنى، بينما يصل الحد الأقصى لرصيد الحساب مبلغ ١٠،٠٠٠ جنيه مصري. وفيما يتعلق بدورية صرف العائد، يتم احتساب العائد على أساس أقلّ رصيد خلال الشهر ويضاف على الحساب كل ستة شهور. ويمكن ربط حسابات الشباب بخدمة الإنترنت البنكي وبطاقات الخصم.

أما المنتج الثاني فهو حساب صنعة وهو نموذج مبتكر للسوق المحلي، يستهدف الشركات الصغيرة والمؤسسات متناهية الصغر وكذلك أصحاب الحرف والتجّار الذين لا يتوافر لديهم أي مستندات. يتطلب الحد الأدنى المطلوب لفتح الحساب توفّر مبلغ ١،٠٠٠ جنيه مصري ويتم احتساب الأرباح عند وصول الحد الأدنى للرصيد لمبلغ ٢٠،٠٠٠ جنيه مصري. وتم تحديد الحد الأقصى للحسابات بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه مصري. وفيما يتعلّق بدورية صرف العائد، يتم احتساب العائد على أساس أقل رصيد خلال الشهر ويضاف شهريًا على نفس الحساب. ويمكن فتح الحساب إلكترونياً، وربطه بخدمة الإنترنت البنكي وبطاقات الخصم.

أما المنتج الثالث فهو حساب كل الناس للأفراد الذين يتعذر إثبات دخلهم. يتطلب فتح الحساب توفّر مبلغ ٥٠٠ جنيه مصري كحد أدنى، في حين يبلغ الحد الأدنى لاحتساب العائد ١٠٠٠٠ جنيه مصري، ويتم احتسابه على أساس أقل رصيد خلال الشهر ويضاف شهريا على نفس الحساب. في حين يبلغ الحد الأقصى لرصيد هذه الحسابات ٢٠٠ ألف جنيه مصري. يمكن تمكين حسابات كل الناس المصرفية عبر الإنترنت وربطها ببطاقات الخصم.

تنفيذ سياسات البنك المركزي المصري بشأن أصحاب الهمم

أحرز البنك تقدمًا كبيرًا في تنفيذه للسياسات الجديدة للبنك المركزي بشأن الشمول المالي لأصحاب الهمم خلال عام ٢٠٢٢. كما حرص البنك على إعداد دورات تدريبية وتحديث الأنظمة في إطار الجهود المبذولة لإزالة العقبات أمام العملاء أصحاب الهمم وتحسين تجربتهم في تعاملاتهم مع البنك. وفي هذا السياق، تلقى ٣٢ موظفًا في مختلف فروع البنك تدريبًا معززًا لتقديم خدمة عملاء متخصصة وتم وضع خطة لعقد ندوات تدريبية في الفروع لتثقيف جميع الموظفين حول الشمول المالي ومفاهيم خدمة العملاء للأشخاص أصحاب الهمم. وتشمل إجراءات خدمة العملاء التأكد من توفر عدد اثنان من الموظفين، بالإضافة إلى مدير خدمة العملاء ومسؤول خدمة العملاء لتقديم الدعم الإضافي أثناء عملية تعبئة النماذج وتقديم الطلبات، حيث تم توفير بعض النماذج بطريقة برايل وتم إنشاء أنظمة لتقديم خدمات المتابعة ودعم إضافي لخدمات العملاء، خاصة العملاء أصحاب الهمم المكفوفين.

تجدر الإشارة إلى الجهود الكبيرة المبذولة من البنك لضمان وصول جميع العملاء، بمن فيهم أصحاب الهمم، إلى المنتجات والخدمات بسهولة. وقد تم إجراء التجديدات في شبكة فروعنا وماكينات الصرافة لتسهيل استخدامها من قبل عملائنا أصحاب الهمم. حيث قمنا بتجهيز جميع ماكينات الصرافة بإضاءة ملائمة وأرقام بارزة وفقًا لطريقة برايل، كما تم توفير شاشات ناطقة مترجمة بلغة الإشارة في ١٥٪ من إجمالي الفروع التابعة للبنك لعرض تفاصيل وشروط وأحكام المنتجات والخدمات المصرفية الخاصة بنا. لزيادة تحسين إمكانية الوصول، كما تم تركيب لافتات واضحة ومرئية في جميع الفروع التي قمنا بإجراء تلك التحديثات فيها. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتحديث قاعدة بياناته الداخلية لدعم تحديد وتصنيف العملاء أصحاب الهمم لنتمكّن من تقديم خدمات مخصصة لكل عميل وتلبية احتياجاتهم الفردية بشكل أفضل.

مبادرات الشمول المالي

شارك بنك البركة في خمس مبادرات بارزة للشمول المالي على مدار عام ٢٠٢٢، حيث قاد فريق الاتصالات هذه المبادرات كجزء من استراتيجية البنك للمسئولية الاجتماعية للشركات لخدمة مختلف الأطراف ذات العلاقة في المجتمع وتعزيز مكانة البنك القيادية المؤثّرة. استهدفت هذه المبادرات شرائح العملاء ذات الأولوية العالية للشمول المالي، وتناولت تثقيفهم حول الإدارة المالية الشخصية، ومنتجات وخدمات البنك، وقدمت الفرص والحوافز لفتح الحسابات. قام البنك برعاية أحد البازارات الحرفية بمناسبة يوم المرأة العالمي، بالتعاون مع جامعة حلوان ومديرية الزراعة بالمنصورة للتواصل مع المزارعين، وإقامة فعالية في نادي الزهور بمدينة نصر لتمكين موظفي وأعضاء النادي من القيام بفتح مجموعة من حسابات التوفير ضمن جهود الشمول المالي للبنك. يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول هذه المبادرات في قسم التسويق والاتصالات المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية للشركات من هذا التقرير.

وفي شهر ديسمبر الماضي، قدمت مؤسسة نور البصيرة لرعاية المكفوفين ندوة تعليمية في المقر الرئيسي للبنك لتدريب موظفي خدمة العملاء على كيفية تقديم خدمة أفضل للعملاء من ذوي الإعاقات البصرية والسمعية. كما نظّم قطاع التمويل المستدام العديد من المساهمات في الخدمات التعليمية للأشخاص أصحاب الهمم، بما في ذلك شراء طابعة إيفرست برايل لتعزيز الالتحاق بالمدارس للطلاب المكفوفين، والتبرع بأدوات تعليمية متخصصة للطلاب أصحاب الهمم من مرحلة رياض الأطفال حتى المرحلة الجامعية.

رؤية مستقبلية

يضع البنك في مقدمة أولوياته الحفاظ على مكانته الريادية في مجال الاستدامة والشمول المالي. ومن هذا المنطلق، يتعزم البنك مواصلة التركيز على تطوير قدراته وهيكل إدارته وفقًا لاستراتيجية الاستدامة الخاصة به وبما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وتوجيهات البنك المركزي المصري بشأن الشمول المالي. بالتوازي مع ذلك، سيواصل البنك تطوير وزيادة أهداف الاستدامة وعروض المنتجات المالية مع السعي وراء فرص الاستثمار المستدامة من خلال صناديق الاستثمار المؤثرة والاستثمار المباشر في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وبالتوازي مع ذلك؛ سيواصل البنك تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية في ممارساته الاستثمارية والتمويلية، كما سيبذل البنك كل ما بوسعه لتطبيق سياسات الشمول المالي للبنك المركزي ومواءمته مع أهداف التنمية المستدامة المحلية والدولية. كما سيمكّن استمرار إجراء التقييمات وإعداد التقارير وتطوير إطار العمل البنك من إحراز تقدم مستمر نحو تحقيق أهداف الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وأهداف الاستدامة الدولية، كما سيعزز علاقاته مع الأطراف ذات العلاقة في مجال الاستدامة، مما يجعله أحد رواد الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في السوق المصري.

قطاعات
الدعم

قطاع الموارد البشرية

يلتزم قطاع الموارد البشرية بتنفيذ استراتيجية التحول الشاملة الهادفة إلى التحديث الكامل للسياسات والإجراءات والأطر التحفيزية التي تدعم فريق العمل باعتبارهم الركيزة المحورية للنجاحات التي يحققها البنك

يتولى قطاع الموارد البشرية مسئولية تطوير وتنفيذ جميع السياسات والممارسات التي تنظم شئون فريق العمل. ويشمل ذلك تطوير منظومة استقطاب وتعيين المواهب الجديدة، وصياغة خطط التعاقب والمسار الوظيفي. كما يحرص القطاع على الارتقاء بمهارات فريق العمل من خلال عقد الدورات التدريبية على مستوى جميع القطاعات والإدارات بالبنك، بهدف تعزيز خبرات فريق العمل وتحسين أدائهم. يتولى قطاع الموارد البشرية أيضًا مسئولية إدارة وتنفيذ منظومة الرواتب ومزايا التأمين الطبي، فضلاً عن تسهيل كافة الإجراءات الخاصة بشؤون الموظفين. وعلاوة على ذلك، يشرف القطاع على إدارة تابعة مختصة بجميع أنشطة الموارد البشرية، بما في ذلك الأنشطة ذات الصلة بفروع البنك. ويعمل القطاع بصفة دائمة على تطوير أنشطته وأداءه من خلال برنامج نظام معلومات الموارد البشرية (HRIS).

وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم قطاع الموارد البشرية بثقافة التنوع، انطلاقًا من استراتيجية البنك الهادفة إلى تعزيز بيئة عمل تتسم بالشمول والتميز والتنوع بدءًا من منظومة التعيين وصولاً إلى سياسات التعاقب الوظيفي. وخلال عام ٢٠٢٢، نجح القطاع في تنمية فريق العمل بنسبة ١٧٪ ليصل إلى ١١٢١ موظفًا وموظفة في مقره الرئيسي وعبر الفروع المختلفة.

توزيع الموظفين حسب الجنس

المرأة	٢٩٪
الرجال	٧١٪

توزيع الموظفين حسب العمر

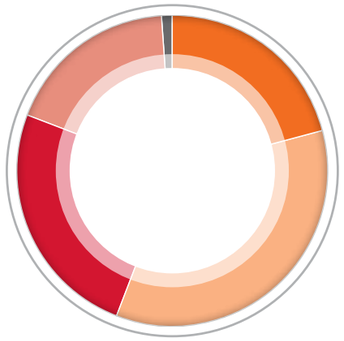

في الفئة العمرية التي تتراوح بين ٢٠-٢٩ عامًا	٢١٪
في الفئة العمرية التي تتراوح بين ٣٠-٣٩ عامًا	٣٥٪
في الفئة العمرية التي تتراوح بين ٤٠-٤٩ عامًا	٢٥٪
في الفئة العمرية التي تتراوح بين ٥٠-٦٠ عامًا	١٨٪
في الفئة العمرية التي تتجاوز ٦٠ عامًا	١٪

أبرز المستجدات خلال عام ٢٠٢٢

خلال عام ٢٠٢٢، وضع قطاع الموارد البشرية في مقدمة أولوياته تنفيذ مجموعة من المشروعات الاستباقية التي تساهم في تحقيق استراتيجية التحوّل الشامل التي يتبناها البنك. وبالتوازي مع ذلك، قامت الإدارات التابعة للقطاع بتطوير وتنفيذ تلك المشروعات، تركيزًا على تحقيق الأهداف الرامية إلى تنظيم وتنسيق وتيسير مهام فريق العمل بمختلف إدارات البنك، وتحويل منظومة العمل داخل البنك إلى بيئة متميزة جاذبة لأفضل الكوادر في السوق، مع تعزيز الالتزام بقيم المصداقية والنزاهة والثقة.

تنظيم الأدوار وتنسيق الإجراءات

وضع قطاع الموارد البشرية على قائمة أولوياته دعم البنك بالتجهيزات اللازمة لتحقيق أهداف النمو المنشودة، ولم يقتصر ذلك على تنمية فريق العمل فحسب، وإنما امتد ذلك لإضافة أدوار جديدة تتوافق مع جهود البنك للتوسع بباقة خدماته المقدّمة للعملاء. وقد قام قطاع الموارد البشرية بتصنيف الهيكل التنظيمي الجديد للبنك وتطوير مخططات تنظيمية لكل قطاع وإدارة بهدف إبراز الهيكل التنظيمي العام للبنك شاملاً الأقسام والوظائف المستحدثة. بالإضافة إلى ذلك، أجرى القطاع تقييمات وتعديلات على جميع الاختصاصات الوظيفية، بما في ذلك اختصاصات القطاعات والفروع، مع مراعاة إنشاء أدوار جديدة وتعديل الاختصاصات والمهام السابقة.

وخلال العام الماضي، أجرى البنك مراجعة شاملة لقطاع الموارد البشرية، تضمنت تحديث جميع السياسات والإجراءات للموائمة مع أهداف النمو الجديدة التي يتبناها. وفي إطار هذه المراجعة الشاملة، قام البنك أيضًا بتطوير خطط المكافآت والمزايا، ومراجعة السياسات المتعلقة بالامتيازات التي يحصل عليها الموظفين، ووجود موظف يختص بشئون الموارد البشرية لتوفير الدعم الوظيفي لجميع الأفراد العاملين بالبنك. ولضمان دراية جميع الموظفين بهذه التغييرات،قام القطاع بإعداد كتيبًا محدثًا للموظفين يحدد سياسات الموارد البشرية القائمة والجديدة قابل للنشر بعد الاعتماد.

بالإضافة إلى هذه التحسينات العامة، قام قطاع الموارد البشرية بتنفيذ العديد من التغييرات التي تهدف إلى دعم الموظفين، حيث تضمن تعديل هيكل الرواتب على جميع المستويات، وتقديم نظام تأمين طبي جديد، ووضع نظام جديد لمشاركة الأرباح. كما تمت زيادة مخصصات صندوق دعم الموظفين وزيادة علاوة غلاء المعيشة بنسبة ٩٪. كما قام القطاع بزيادة الدورات التدريبية بنسبة ٢٤٢٪، وتضمن ذلك إنشاء أكاديميات تدريب على قطاعات الخدمات المصرفية للشركات، وللأفراد، وللشركات الصغيرة، والمتوسطة. صمم القطاع أيضًا منظومة جديدة لتحديد الاختصاصات الوظيفية مع وضع إطار لتخطيط التعاقب الوظيفي، بالإضافة إلى تطبيق نظام جديد لتقييم الأداء بناءً على الأهداف المحدّدة مسبقًا. أخيرًا، قام القطاع أيضًا بتحديث برنامج نظام معلومات الموارد البشرية (HRIS) لضمان تحقيق أقصى كفاءة وفعالية ممكنة للعمليات.

الارتقاء بالمهارات والتطوير الوظيفي

يبذل بنك البركة جهودًا حثيثة لتزويد موظفيه بالمهارات اللازمة لتعزيز قدراتهم بشكل مستمر، بالإضافة إلى تحديد مسارات واضحة للتطوير الوظيفي وتخطيط التعاقب الوظيفي. وبناءً على ذلك، قام قطاع الموارد البشرية بتعزيز منظومة البرامج التدريبية من خلال إطلاق العديد من الأكاديميات، بما في ذلك أكاديمية متخصصة في عمليات الفروع، وأكاديمية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأكاديمية لقطاع الائتمان، وأكاديمية للإشراف، وأكاديمية للشئون الإدارية. كما تم تشكيل وحدات التدريب والتطوير للبدء في تسهيل تبادل المعرفة وتعزيز المهارات في الإدارات الجديدة والقائمة والتأكد من أن إطلاع الكوادر الإدارية للبنك على أحدث المستجدات وإلمامهم بسياسات البنك واللوائح المحلية وأفضل ممارسات القطاع المالي، كما تم وضع خطة سنوية للتدريب في جميع القطاعات بناءً على تحليل الاحتياجات الخاصة بكل قطاع.

تعزيز الثقافة والأنظمة

نجح قطاع الموارد البشرية في وضع حجر الأساس لنموذج تغيير ثقافة البنك وبدأ تنفيذه خلال عام ٢٠٢٢ بدعم من شركة Brisk Business، وذلك من خلال تناول جوانب مختلفة من ثقافة البنك، بما في ذلك مجالات الإبداع والتحفيز. كما تم وضع أطر لتشجيع التفكير الإبداعي واتخاذ القرار عبر القطاعات المختلفة بهدف تحقيق التحسين المستمر من خلال اتباع المنهجيات المبتكرة. وعلاوة على ذلك؛ تم إنشاء برامج تحفيزية في العديد من قطاعات البنك لتحفيز أداء الموظفين ومكافأتهم.

من جهة أخرى، امتدت جهود التحوّل الرقمي على مستوى البنك إلى إدارة الموارد البشرية خلال عام ٢٠٢٢ من خلال تحويل نظام معلومات الموارد البشرية للعمل بصورة آلية كليًا؛ من أجل تطوير عملية جمع البيانات لكل موظف وإدارة سير العمل، وتنفيذ نظام التدريب (HITS) لدعم التدريب الجماعي المباشر.

رؤية مستقبلية

في إطار مضيه قدمًا في مسار تنفيذ استراتيجية النمو الجديدة، يعتزم قطاع الموارد البشرية مواصلة العمل على إنشاء وتحسين الأنشطة التي تعزز جاذبية البنك في سوق العمل لاستقطاب أفضل الكوادر والكفاءات التي تتسم بالمهارات العالية والإنتاجية المرتفعة.

واستشرافًا لعام ٢٠٢٣، يتطلع البنك إلى الإسراع في تنفيذ أنشطة أكاديميات التدريب الداخلية الجديدة، وتزويد موظفيه بدورات تعليمية تساهم في تعزيز مهاراتهم، مع مراجعة الإجراءات الإضافية لزيادة التطوير داخل البنك. كما يعتزم البنك فحص معايير السوق باستمرار حيث يقوم بمراجعة إجراءات المكافآت والمزايا الخاصة به ليحافظ على قدراته التنافسية وجاذبيته للمواهب الحالية والمستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، يتطلع قطاع الموارد البشرية إلى تطبيق ثقافته التحفيزية الجديدة لزيادة الروح المعنوية والولاء بين الموظفين مع تحسين الأداء العام للبنك.

قطاع العمليات المركزية

نبذة عامة

يهدف قطاع العمليات المركزية في بنك البركة إلى الارتقاء بالكفاءة التشغيلية لأنشطة جميع الفروع من خلال إدارة عملياتها وفق منظومة مركزية، وذلك بعد أن كانت تدار من خلال فريق عمل كل فرع على حدة. ويسعى البنك من خلال هذا التطوّر إلى زيادة التحكم والدقة وتعزيز الخدمات المقدمة للعملاء، وإجراء جميع العمليات البنكية بأقل الإجراءات وفي أسرع وقت، مع تلافي حدوث أي أخطاء، وذلك من خلال إتمام الإجراءات الورقية والعمليات بشكل مركزي وموحّد. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد قطاع العمليات المركزية في تنفيذ أنشطته على مجموعة من السياسات والمعايير الموحدة، فضلًا عن تبنى رؤية واضحة لجودة الخدمات المقدمة، وسرعة معالجة المشكلات المحتملة من خلال اتباع منهجية التصعيد التدريجي. ويندرج تحت إشراف القطاع مجموعة من الوحدات، تختص كل وحدة بمسئولية إدارة أنواع محددة من المعاملات. وعلى هذه الخلفية؛ تمكّن قطاع العمليات المركزية، من إدارة الخدمات والأنشطة التالية خلال عام ٢٠٢٢:

أبرز المستجدات خلال عام ٢٠٢٢

أحرز قطاع العمليات المركزية تقدمًا ملحوظًا في تحقيق الأهداف المخططة خلال عام ٢٠٢٢، حيث قام القطاع من خلال تحسين الأداء المركزي من زيادة الكفاءة التشغيلية لعمليات البنك المختلفة عبر جميع الفروع، وتقليل مخاطر التنفيذ، ما أثمر عن تعزيز تجربة عملاء البنك وتحسين الخدمات المقدمة لهم. من ناحية أخرى، قام البنك بتطبيق منظومة جديدة للإجراءات والضوابط الفعّالة، التي أثبتت كفاءتها في إدارة موارد البنك بنجاح وتحسين جميع عملياته التشغيلية. ويعتزم القطاع مواصلة دعمه لتحقيق البنك المزيد من النجاحات مستقبلا من خلال التركيز المستمر على تحسين العمليات التشغيلية وتطويرها.

خدمات المقاصة

التحويلات النقدية

الأعمال الإدارية لخدمات تمويل الأفراد

الاعتمادات المستندية

الودائع لأجل وشهادات الإيداع

خطابات الاعتماد

الشيكات والكمبيالات

إعادة هيكلة إدارة البطاقات

وحدة مركز إدارة البطاقات

نجحت وحدة مركز إدارة البطاقات في بنك البركة في القيام بإعادة هيكلة العمليات الداخلية والارتقاء بكفائتها، لا سيما في مجال تسوية ومعالجة معاملات ماكينات الصراف الآلي والبطاقات، والانتهاء من تسوية الحسابات العامة بنجاح دون تكبّد أي خسائر تشغيلية.

من ناحية أخرى، تمكنت وحدة مركز البطاقات في البنك من إبرام عقد التخارج مع البنك الأهلي المصري، كما بدأت الوحدة عملية إغلاق أرقام تعريف البنك مع ماستركارد، وذلك من أجل تجنب تكبد غرامة عدم الامتثال. بالإضافة إلى ذلك، قامت وحدة مركز البطاقات أيضًا بتحويل ١٨ ماكينة صراف آلي إلى شركة جديدة لنقل الأموال، فضلًا عن التحويل الآلي لعمليات تحصيل العمولات. علاوة على ذلك، نجحت الوحدة في إطلاق خدمة الحصول على بطاقات «فيزا»، بالإضافة إلى تحديث وتوحيد نماذج المنازعات الخاصة بالبنك.

وفي إطار جهود وحدة مركز البطاقات لتعزيز عملية الرقابة، قامت الوحدة باتخاذ العديد من الإجراءات ذات الصلة والتي تشمل إجراء عملية تسوية قوية بين النظام المصرفي الأساسي ونظام إدارة البطاقات، وإنشاء منظومة التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، بالإضافة إلى تنفيذ وتفعيل مؤشر المخاطر الرئيسي.

بالتوازي مع ذلك، واصلت الوحدة بذل جهود حثيثة، للتغلّب على مشكلة كشوف حسابات بطاقات الائتمان التي لم يتم تسليمها، حيث أثمرت تلك الجهود عن انخفاض نسبة الكشوف غير المسلمة من ٤٧٪ إلى ٢٥٪، وذلك بعد إجراء العديد من عمليات التحديث لقوائم بيانات العناوين. كما بدأت الوحدة أيضًا بنجاح إصدار التقارير الربع سنوية مع ماستركارد، وهو ما ساهم بشكل فعال في تفادي حدوث أي خسائر تشغيلية.

وحدة مركز المعاملات التجارية

قامت وحدة المعاملات التجارية في بنك البركة بتحديث عمليات التحصيل المستندي والدفع المسبق، كما قامت الوحدة بإعداد تقارير جديدة لتلبية متطلبات البنك المركزي المصري وجهات الرقابة الداخلية. إلى جانب ذلك، قامت الوحدة بتولي مسئولية إجراء معاملات تداول العملات الأجنبية، كما نجحت في تسوية خطابات الاعتماد والاعتمادات المستندية الخاصة بالبنك، فضلاً عن تسوية الحساب العامل.

وحدة التحويلات النقدية

قامت وحدة التحويلات النقدية بإعداد منظومة مركزية لإجراء التحويلات الواردة والصادرة، كما أطلقت منظومة التنفيذ المباشر للمعاملات (STP)، ومنظومة شبكة المدفوعات اللحظية ومنظومة غرفة المقاصة الآلية بالعملات الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الوحدة باستحداث أساليب جديدة لاكتشاف الطلبات المكررة، وانتهت من تطبيق منظومة Siron في قسم التحويلات للتعرف على العملاء، علمًا بأن منظومة التحويلات النقدية بالبنك متوافقة بشكل كامل مع المنظومة العالمية لتتبع التحويلات النقدية

وحدة المكتب الخلفي لأنشطة الخزانة

بلغ إجمالي أرباح التداول لوحدة إدارة عمليات للخزانة في بنك البركة ٥,٢ مليون جنيه خلال الربع الأخير خلال عام ٢٠٢٢، في حين وصل العائد في تاريخ تحديد القيمة لأذون الخزانة إلى ١,٥ مليون جنيه مصري على مدار العام. كما قامت الوحدة بإدارة مختلف جوانب التداول مع الوسطاء لبيع وشراء منتجات التورق البلاتيني الأسبوعي، وهو منتج تمويل نقدي متوافق مع الشريعة الإسلامية، وأكملت جميع الاختبارات المتعلقة بالتعامل مع منتجات التورّق المقومة بالدولار الأمريكي.

وحدة المكتب الخلفي للتمويل

قامت وحدة المكتب الخلفي للتمويل في بنك البركة بإعداد منظومة مركزية للتمويل المضمون وغير المضمون، والإفراج عن الضمانات، فضلًا عن التحويل الآلي لعملية تحصيل الرسوم الإدارية. كما نفذت الوحدة أيضًا منتجات «التورّق» التمويلية للبنك وأخذت عهدة محفظة شيكات تمويل الأفراد.

وحدة شهادات الايداع وودائع الخزينة

قامت وحدة شهادات الايداع وودائع الخزينة في بنك البركة بمراجعة وتحديث العمليات المركزية لإصدار واسترداد شهادات الإيداع وودائع الخزينة، بما في ذلك تحديد الأدوار والمسئوليات والإجراءات لجميع الإدارات والقطاعات ذات الصلة. كما قامت الوحدة بتنفيذ الضوابط لتوحيد العملية، وضمان التنفيذ في الوقت المناسب، وجمع العمولات ذات الصلة.

وحدة المقاصة

قامت وحدة المقاصة في بنك البركة بتنظيم عملية المقاصة بشكل مركزي، وعملت على تخفيض عدد الشيكات الملغاة، كما قامت بتطبيق أكواد النظام لتسريع تحصيل الشيكات الصادرة. علاوةً على ذلك، قامت الوحدة التحويل الآلي لمعالجة المعاملات المختلفة لتقليل الأخطاء في النظام المصرفي.

وحدة إصدار الشيكات والفواتير

قامت وحدة إصدار الشيكات والفواتير في بنك البركة خلال عام ٢٠٢٢ بتوحيد محفظة الشيكات والفواتير تحت مظلة المقر الرئيسي للبنك بالتنسيق مع قطاع تكنولوجيا المعلومات. كما قامت الوحدة بتنفيذ مجموعة من الضوابط الجديدة، كما قامت بتقليص وقت تنفيذ عملية تحصيل الشيكات

رؤية مستقبلية

يسعى قطاع الإدارة المركزية في بنك البركة خلال عام ٢٠٢٣ إلى استكمال مسيرته الناجحة، وإجراء العديد من التوسعات في الأنشطة والخدمات التي يقدمها القطاع، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من الكفاءة التشغيلية والرقابة المحكمة على مختلف العمليات والخدمات والمنتجات المختلفة. بالتوازي مع ذلك، يواصل القطاع جهوده الرامية إلى دمج عملية فتح وتعديل الحسابات المصرفية وخطابات الضمان ودعم القروض وعمليات الشركات ضمن أنشطته التشغيلية كجزء من استراتيجيته التي تستهدف تحسين كفاءة العمليات التشغيلية وتخفيف المخاطر المحتملة. كما سيواصل القطاع إعداد الخطط وتنفيذ المسارات من أجل تحقيق التكامل السلس بين الأنشطة الجديدة ضمن نموذج إطار العمل الحالي للبنك، مع توفير دورات تدريبية متخصصة على تنفيذ الإجراءات والضوابط الجديدة، من أجل الحفاظ على تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء ومواصلة تعزيز الكفاءة التشغيلية مع استمرار البنك في تحقيق النمو على كافة المستويات.

قطاع تكنولوجيا المعلومات

نبذة عامة

يُعد قطاع تكنولوجيا المعلومات ركيزة محورية للمنظومة التكنولوجية بالبنك، حيث يحرص القطاع على ابتكار أحدث الحلول التكنولوجية التي تساهم بصورة فعّالة في نجاح رحلة التحول الرقمي للبنك.

وينبثق عن قطاع تكنولوجيا المعلومات في البنك عدة أقسام، يختص كل قسم بأداء مهمات محددة تتنوع بين تعزيز البنية التكنولوجية وتطوير الشبكات، والارتقاء بأنظمة الاتصالات الداخلية، والأمن، والعمليات، ودعم التطبيقات، والتطوير وتعزيز التكامل والتحويل الآلي للعمليات وإدارة المشروعات وصياغة إطار حوكمة لمنظومة تكنولوجيا المعلومات، وإدارة البيانات، فضلاً عن القسم المعني بخدمات الدعم والصيانة. ويتمثل دور كل قسم في القيام بمهام تطوير وتحليل وتطبيق وإدارة ودعم الجوانب الرقمية لجميع الحلول والخدمات التي يقدمها البنك بما ينعكس مردوده الإيجابي على مختلف الأطراف ذات العلاقة.

يركز قطاع تكنولوجيا المعلومات أيضًا على إحداث طفرة في التحول الرقمي للبنك من خلال توفير أحدث الخدمات الرقمية بشكل أسرع وأكثر اتساقًا وموثوقية باستخدام أحدث أجيال الشبكات المعرفة برمجيا(SDN) .

كما يعمل القطاع في الوقت نفسه على تعزيز البنية التكنولوجية للبنك وترسيخ إطار الأمن السيبراني، وتحديث أداء الأنظمة والبرامج التكنولوجية الداخلية.

المبادرات ومحاور العمل

يعكف قطاع تكنولوجيا المعلومات على تقديم أوجه الدعم اللازم لتنفيذ محاور استراتيجية النمو التي يتبناها البنك، وفي مقدمتها مبادرات التحول الرقمي. وفي هذا الإطار، يبذل القطاع جهودًا حثيثة لتسريع طرح البنك للمنتجات والخدمات الرقمية في السوق، مع تقديم أوجه الدعم الفوري، بأعلى مستويات الكفاءة وترشيد التكاليف، مدعومًا بالبنية الأساسية والحلول تكنولوجية المتطورة التي استحدثها البنك.

وتركز مبادرات التحول الرقمي التي يتبناها البنك على توحيد منظومة الخدمات التكنولوجية المقدمة، وتنمية فريق العمل، مع تمكينهم من تقديم مختلف الخدمات للعملاء بسهولة ويسر من خلال أحدث الحلول الرقمية والأدوات التكنولوجية، فضلاً عن تزويدهم بصفة مستمرة بالبرامج التدريبية للارتقاء بمستويات أدائهم.

أبرز المستجدات خلال عام ٢٠٢٢

نجح قطاع تكنولوجيا المعلومات بتنفيذ العديد من التحسينات على البنية الأساسية لمنظومته الداخلية خلال عام ٢٠٢٢، حيث استحدث البنك شبكة تكنولوجية متطورة تتميز باستمرارية العمل دون انقطاع أو تعطل، وبالتالي تحسن أداء جميع الخدمات المقدمة. كما طوّر البنك مجموعة من حلول الرصد التي تسمح بمراقبة موارد تكنولوجيا المعلومات بصورة دقيقة، بالإضافة إلى تقليل متوسط أوقات معالجة أعطال النظام. وقد لعب قطاع تكنولوجيا المعلومات دورًا رئيسيًا في التحول الرقمي للعمليات، وبالتالي تحسين سرعة توفير الخدمات بأعلى مستويات الكفاءة، مع ترشيد التكاليف.

وعلاوة على ذلك، طور البنك العديد من حلول حماية البيانات من أجل تعزيز أمن ومرونة أنظمة البنك الحيوية. وقام البنك بتطبيق أحدث ضوابط برنامج سويفت لأمن العملاء لضمان فعالية وتحديث الأنظمة الدفاعية ضدّ الهجمات الإلكترونية المحتملة.

تضمنت أبرز الإنجازات خلال العام العديد من التغييرات الرقمية التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء. فقد أصبح بنك البركة من أوائل البنوك المصرية التي انضمت إلى شبكة الدفع الفوري (IPN)، بما في ذلك تقديم خدمات الدفع بالبطاقة (P2C). كما نجح البنك في إطلاق نظام غرفة المقاصة الآلية من خلال استخدام المعالجة الإلكترونية المباشرة، حيث ساهمت في تسريع وقت تنفيذ المعاملات، وبالتالي تقديم تجربة محسّنة للعملاء بالإضافة إلى تعزيز منظومة توفر الخدمات بأعلى مستويات الثقة.

وعلى صعيد تعزيز البنية التكنولوجية، تمكن البنك خلال العام من تحسين خطوط الاتصال الداخلية والخارجية، وأدخل العديد من وسائل الاتصال العصرية مثل الاتصال الهاتفي عبر بروتوكول الإنترنت، والمؤتمرات الصوتية / المرئية عبر شبكة الانترنت، واستحداث منظومة العمل عن بُعد في المركز الرئيسي للبنك، فضلاً عن استحداث منظومة العمل عن بعد بمختلف فروع البنك. بالإضافة إلى ذلك، قام بنك البركة بتطوير وتحسين خطوط الاتصال الخاصة به عبر جميع الفروع لتحسين تجربة العملاء، وزيادة تنوع الخدمات المقدمة في جميع المواقع، وتقليل انقطاع الخدمة.

رؤية مستقبلية

يهدف بنك البركة إلى مواصلة تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات لتتّسم بأعلى مستويات المرونة والمركزية والموائمة مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، بما يثمر عن تطوير الحلول الابتكارية المعاصرة وبالتالي تلبية احتياجات ومتطلبات جميع الأطراف ذات العلاقة. واستشرافًا للمستقبل، سيركز قطاع تكنولوجيا المعلومات بشكل متزايد على تمكين وتطوير الموظفين من خلال تزويدهم بالموارد الإضافية والدورات التدريبية وأنشطة تطوير القدرات المعرفية، وذلك بالتوازي مع مضي القطاع قدمًا في تعزيز سرعة عمليات وتقنيات البنك.

قطاع الشئون القانونية

يتولى قطاع الشئون القانونية في بنك البركة مسئولية تقديم كافّة أشكال الدعم القانوني لجميع القطاعات والإدارات، مع حماية الحقوق القانونية للبنك. ويضطلع القطاع بمجموعة من المهام ذات الصلة، من بينها تقديم الاستشارات القانونية للجان الداخلية بالبنك، وعقد جلسات الاستماع الداخلية، وتسجيل وثائق وعقود أصول وممتلكات البنك. وعلاوةً على ذلك، يقوم القطاع بإعداد النماذج والعقود الرسمية المختلفة التي تنظم العلاقة بين البنك والعملاء، كما يقوم باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق البنك فيما يتعلق بقضايا العملاء المتعثرين. ويحرص فريق قطاع الشئون القانونية بالاطلاع الدائم على أحدث التشريعات واللوائح والتعديلات ذات الصلة، مع ضمان الامتثال لسياسات البنك. وفي هذا الإطار؛ يقوم القطاع بإصدار البيانات الدورية لاطلاع قطاعات وإدارات البنك على أحدث المستجدات التشريعية والقانونية. أما على صعيد المهام الخارجية، فيقوم القطاع بتمثيل البنك أمام جهات مختلفة، بما في ذلك المحاكم المدنية والاقتصادية ومكاتب الشهر العقاري والسجل التجاري.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الشئون القانونية في بنك البركة يحظى باستقلالية تامة بما يضمن تحقيقه أفضل النتائج. ويلعب دورًا حيويًّا في الحدّ من المخاطر القانونية التي قد تواجه البنك. ويضم القطاع نخبة من أبرز المستشارين القانونيين؛ ممّن يحظون بخبرات قانونية قوية في القطاع المصرفي، مع الإلمام الكامل بمبادئ الشريعة الإسلامية، والقوانين واللوائح الائتمانية، والمصرفية. ويتكوّن القطاع من أربعة أقسام رئيسية، بالإضافة إلى قسم مختصّ بالإجراءات الإدارية وهي على النحو التالي:

قسم الدعاوى القضائية

يختص قسم الدعاوى القضائية بمسئولية جميع الدعاوى القضائية المرفوعة من البنك لاسترداد حقوقه، وكذلك الدعاوى المرفوعة ضد البنك. ويقوم القسم بإعداد تقارير دقيقة حول مستجدات الدعاوى بناءً على البيانات والمعلومات ذات الصلة وكذلك إعداد تقرير بالأحكام القضائية ، وصياغة عرائض الدعاوى ومذكرات الدفاع وتقديم الوثائق والأدلة الداعمة، واستئناف الأحكام القضائية غير المواتية. كما يتولى القسم أيضًا متابعة وإدارة القضايا المرفوعة في محكمة النقض ويقوم بتقديم التقارير إلى الجهات المختصة. بالإضافة إلى ذلك، يتعامل القسم مع المطالبات الخاصة بالضرائب والرسوم، بما في ذلك تقديم الطعون والتظلمات والقيام بالمرافعات أمام اللجان الضريبية والاستئنافية. أخيرًا، يتعامل القسم مع قضايا العمالة ومكاتب العمل والمحاكم ذات الصلة، كما يتعامل مع وثائق التغطية التأمينية ضد مخاطر عدم السداد، وغيرها من الأمور.

قسم العقود

يتولى قسم العقود مسئولية صياغة عقود التمويل وفقًا للموافقات الائتمانية وبالشكل الذي يضمن أقصى مستويات الحماية لحقوق البنك، كما يقوم بفحص مستندات ملكية فروع البنك الجديدة وصياغة جميع العقود التي يتمّ إبرامها مع الأطراف الخارجية. ويقوم قسم العقود أيضًا بصياغة عقود التسوية وإعادة الجدولة للعملاء المتعثرين، وصياغة جميع أنواع عقود التمويل العقاري، وتسجيل أصول البنك. بالإضافة إلى ذلك، يقوم القسم بفحص ملكية الأصول للتسويات العينية وصلاحية المستندات اللازمة للتسجيل في الشهر العقاري والإجابة على الاستفسارات القانونية الواردة من القطاعات والإدارات الأخرى. كما يقوم بإبداء الآراء القانونية المتعلقة بالعملاء، والتعامل مع المستندات القانونية مثل طلبات فتح الحساب والشيكات ووثائق التأمين، وغيرها.

قسم التنفيذ

يضطلع قسم التنفيذ بمسئولية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح البنك ، من خلال إخطار الخصوم وبدء إجراءات الحجز القضائي على أصول المدينين لدى الغير، وإبلاغ الجهات الأمنية المختصة لتنفيذ الأحكام الجنائية، إلى جانب دعم البنك في التغلّب على كافّة معوقات التنفيذ، بالإضافة إلى اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الممكنة في حالة صدور أحكام قضائية ضد البنك لوقف تنفيذها.

قسم الحجز والتحفظات والتحقيقات الداخلية

يتولى قسم الحجز و التحفظات والتحقيقات الداخلية مسئولية استلام الحجز الإداري والقضائي والتحفظات الموقّعة تحت يد البنك، وإجراء البحث عن أفراد معيّنين داخل قاعدة بيانات عملاء البنك، حيث يتم إخطار الفرع المعني، في حالة وجودهم.

يقوم القسم أيضًا بفحص الشكاوى الداخلية المحالة من الرئيس التنفيذي، وعقد جلسات التحقيق مع الموظفين المعنيين واستجوابهم، وإعداد مذكرة بنتائج التحقيقات وتقديمها للإدارة العليا، وإبلاغ إدارة الموارد البشرية بتلك النتائج، لاتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك إخطار الموظف بأي جزاءات صدرت ضدّه.

قسم الإجراءات الإدارية.

تشمل مسئوليات قسم الإجراءات الإدارية تسجيل وحفظ وتوجيه المستندات الواردة من الفروع، والاحتفاظ بسجلات الدعاوى وكشوف الجلسات، واستلام الاعلانات الرسمية الواردة من المحاكم والمحضرين. كما يقوم القسم أيضًا بإعداد التقارير بانتظام لعرضها على الجهات ذات الصلة والاحتفاظ بالأرشيف الإلكتروني للتقارير الواردة من الإدارات والفروع الأخرى.

أبرز المستجدات خلال عام ٢٠٢٢

قدم قطاع الشئون القانونية دعمًا منقطع النظير للبنك على مدار عام ٢٠٢٢، حيث نجح في إنجاز مختلف المهامّ القانونية، كما عمل على معالجة القضايا المهمّة.

فإلى جانب المسئوليات اليوميّة التي يقوم بها، لعب فريق القطاع دورًا حيويًا في تعزيز مستويات الربحية للبنك من خلال إبداء الرأي القانوني حول تعديل أسعار الفائدة على عقود الائتمان. كما ساعد في تنفيذ عقد تمويل لشراء واستثمار وحدات سكنية من مجموعة طلعت مصطفى بلغت قيمتها ٧٠٠ مليون جنيه، وهي الصفقة الأولى من نوعها للبنك، حيث قام القطاع بإتمام الإجراءات القانونية المطلوبة لتوقيع عقود الصفقة بنجاح.

بالتوازي مع ذلك، استكمل القطاع إعداد النموذج الموحّد لعقود الوكالة بالاستثمار الحاصل على موافقة هيئة الرقابة الشرعية، والذي يضمن حق البنك في تعديل أسعار الفائدة في أي وقت، وهي ميزة لم تكن موجودة في النماذج السابقة. يهدف النموذج الموحد للموافقات الائتمانية إلى تبسيط استكمال الإجراءات التعاقدية، حيث تمّت صياغة جميع فقرات النموذج بشكل نهائي وهي غير قابلة للتعديل إلا بعد الحصول على موافقة قطاع الشئون القانونية. ويأتي النموذج الجديد كبداية لمجموعة متنوعة من التحديثات التي سيتم تنفيذها في الفترة القادمة.

وعلى الصعيد الخارجي، نجح فريق الخبراء القانونيين في القطاع في رفع العديد من الدعاوى القضائية خلال عام ٢٠٢٢، حيث حقّقوا الفوز في دعوى قضائية بشأن تقدير مبلغ الضريبة العقارية المستحقة على المقر الرئيسي للبنك، ونجحوا في تخفيض قيمة الضريبة العقارية بمقدار ١٢,١ مليون جنيه. بالإضافة إلى ذلك، نجح القطاع في الفوز بعدد من الدعاوى والمطالبات العمالية، التي وفّرت للبنك مبالغ تصل إلى ٢ مليون جنيه جرّاء الأحكام التي حصل عليها البنك.

علاوةً على ذلك، تمكن فريق الخبراء القانونيين في القطاع من التوصل إلى اتفاقيات تسوية مع العملاء المتعثرين بقيمة إجمالية قدرها ٤١,٦ مليون جنيه وتحصيل مبلغ إجمالي قدره ٤٣٦ ألف جنيه مصري من خلال تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح البنك. كما نجح الفريق في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة مبلغ ١٥٠ ألف جنيه إلى حساب عميل قاصر تم سحبه بالخطأ من قبل ولي الأمر دون تقديم الوثائق القانونية المطلوبة، وكان البنك سيتكبّد ذلك المبلغ من خزينته الخاصة لولا نجاح الإجراءات التي اتخذها القطاع.

وبوجه عام، بلغ إجمالي المبالغ المالية التي وفرها قطاع الشئون القانونية ٣٣,٧ مليون جنيه من الدعاوى القضائية ضد البنك، بالإضافة إلى استرداد مبالغ مالية بلغت ٤٢,٢ مليون جنيه على مدار عام ٢٠٢٢.

رؤية مستقبلية

يستهدف قطاع الشئون القانونية في البنك في الفترة القادمة تطوير دوره ليتجاوز مراقبة الضوابط وتقديم الخدمات القانونية ذات الصلة، ليصبح مشاركًا فعّال في تنفيذ الاستراتيجية العامة للبنك. ولتحقيق ذلك، يواصل القطاع موائمة عملياته مع استراتيجية النمو التي يتبناها البنك ومواكبة الأهداف والخطط الاستثمارية. ويعتزم القطاع مواصلة القطاع دراسة وإيجاد الحلول القانونية بديلة للتغلّب على العقبات التي قد تعيق البنك عن تحقيق أهدافه الاستثمارية، مع حرصه المستمر على صياغة النماذج والعقود والوثائق التي تمكّن موظفي البنك من تنفيذ الإجراءات الاعتيادية دون التعرض لأي مخاطر قانونية تُذكر.

علاوة على ذلك، سيشارك القطاع في إصدار منتجات جديدة لتفادي المخاطر القانونية والمساعدة في إعداد سياسات البنك والكتيبات ذات الصلة، بالإضافة إلى المشاركة في جميع عمليات الاستثمار غير العادية لتوفير الضمان القانوني. كما سيواصل القطاع العمل على استرداد أموال البنك من العملاء المتعثرين من خلال تنفيذ الأحكام القضائية أو إبرام عقود التسوية أو العقود الأخرى ذات الصلة. سيواصل القطاع أيضًا تقديم التقارير للإدارة العليا والإدارات الأخرى حول أي تعديلات تشريعية جديدة من شأنها التأثير على استراتيجية البنك أو عملياته الاستثمارية. من جانب آخر؛ يحرص القطاع على زيادة أوجه التعاون والتنسيق مع إدارة التدريب لرفع الوعي القانوني للموظفين وتقليل المخاطر القانونية التي قد تواجه البنك.

يركز القطاع القانوني أيضًا على صقل مهارات وقدرات موظفيه من خلال التدريب المستمر، وتأهيل الكوادر الإدارية للمناصب القيادية في المستقبل، وتعزيز التطوير والتعلّم الذاتي، وتطوير العمل الجماعي والتعاون المشترك، وإسناد مهام محددة لكل موظّف، وتوفير التعليم القانوني وورش العمل ذات الصلة، وإطلاع الموظفين على قرارات اللجنة التنفيذية، وذلك بهدف إشراك جميع الموظفين في تحقيق أهداف البنك وتعزيز الدور الذي يلعبه قطاع الشئون القانونية باعتباره ركيزة أساسية للعمليات الاستثمارية التي ينفذها البنك.

الحوكمة

الحوكمة

يتبنى بنك البركة إطار حوكمة قوي يساهم في تعظيم القيمة والمردود الإيجابي على العملاء وفريق العمل والسادة المساهمين وجميع الأطراف ذات العلاقة بشكل مستدام.

يحظى بنك البركة بهيكل حوكمة قوي يتألف من مجلس إدارة يضم نخبة من أكفأ القيادات من أصحاب الخبرات الواسعة والمتنوعة. وينبثق عن مجلس الإدارة مجموعة من اللجان المتخصصة، وفريق الإدارة التنفيذية. كما يتشكل إطار الحوكمة من منظومة قوية لإدارة العمليات تتّسم بأعلى مستويات النزاهة والشفافية، ومنظومة قوية لإعداد التقارير من خلال إدارات الرقابة الداخلية (إدارة المخاطر، والامتثال، والمراجعة الداخلية)، بالإضافة إلى عمليات المراجعة الخارجية التي تتسم بالموضوعية والحياد. ويدرك مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية الأهمية المحورية لوجود هيكل قوي للحوكمة ودوره الفعّال في تعزيز ثقة المساهمين وتعزيز شفافية حقوق الملكية والرقابة.

ويحدد إطار الحوكمة لدى بنك البركة بشكل واضح واجبات ومسئوليات أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا، وآليات إعداد التقارير المختلفة من إدارات الرقابة الداخلية في البنك، واستقلالية عملية المراجعة الخارجية والداخلية، إلى جانب التعاون مع الجهات والسلطات الرقابية والتنظيمية في مختلف القضايا، وضمان تقديم تقارير الإفصاح وشفافية المعلومات. كما يضمن إطار الحوكمة تبنّي أنظمة إدارة بيئية رشيدة ومستدامة، ويعزّز من المسؤولية الاجتماعية والبيئية التي يعتزّ بها بنك البركة، بالإضافة إلى ضمان تقديم معاملة متكافئة لجميع المساهمين على حدٍّ سواء، وحماية حقوق التصويت الخاصة بهم.

وقد قام البنك بإعداد سياسات الحوكمة بالشكل الأمثل من أجل تعزيز الثقافة المؤسسية التي تؤكد على ضرورة الحفاظ على ثقة جميع الأطراف المعنيّة الرئيسية وتوفير منظومة ضوابط داخلية تتسم بالكفاءة والفعالية. ويهدف بنك البركة من خلال ذلك إلى ضمان تقديم تقارير إفصاح دقيقة وشفافة في التوقيتات المناسبة، تشمل المعلومات الجوهرية المتعلقة بالبنك وهيكل المساهمين وعملياته التشغيلية وأدائه المالي.

يتبنى البنك مجموعة سياسات شاملة، بما في ذلك سياسة الإفصاح واللوائح الداخلية ومواثيق لجان مجلس الإدارة، لضمان قوة هيكل الحوكمة بالبنك. ويؤدي فريق الإدارة التنفيذية للبنك دورًا محوريًّا في تنفيذ استراتيجية الحوكمة في جميع قطاعات وإدارات البنك من خلال التنفيذ الفعال للسياسات والإجراءات، وتنفيذ الاستراتيجيات التي وضعها مجلس الإدارة، وضمان وضوح أهداف وغايات كل من وظائف البنك أثناء توجيه أنشطتهم بما يتماشى مع سياسات وأنظمة البنك.

مجلس الإدارة

يتكوّن مجلس إدارة بنك البركة من أحد عشر (١١) عضوًا (عضو تنفيذي واحد، بالإضافة إلى عشرة (١٠) أعضاء غير تنفيذيين، من بينهم ثلاثة (٣) أعضاء مستقلين). ويتولى مجلس الإدارة مسئولية تحديد الأهداف الاستراتيجية للقيام بالمهام الإشرافية على عمليات الإدارة التنفيذية العليا للبنك وضمان التحقيق الفعّال للضوابط الداخلية وأنظمة إدارة وتقييم المخاطر في البنك.

كما يتولى مجلس إدارة البنك مسئولية الإشراف العام على عمليات البنك، بالإضافة إلى دعم وتعزيز بيئة وإجراءات الحوكمة داخل البنك وضمان فعاليتها، كما يوافق مجلس الإدارة على الأهداف الاستراتيجية الحالية والمستقبلية للبنك، ويختص بتحديد المسؤوليات والواجبات المطلوبة والاستثناءات وحدود المخاطر ذات الصلة بقضايا الحوكمة.

علاوةً على ذلك، يقوم مجلس إدارة البنك بالموافقة على الهيكل التنظيمي، فضلاً عن قائمة الصلاحيات والمسؤوليات المختلفة مع تحديد قنوات التواصل الخاصة بكل دور وظيفي لضمان توضيح مهام كل عضو وتطبيق مبدأ الرقابة المزدوجة على كافّة أنشطة البنك.

كما يتحمل مجلس الإدارة أيضاً مسئولية الإدراك والفهم الواعي للبيئة الرقابية والقانونية التي تحيط بالبنك مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية وضرورة استمرار الحوار بين أعضاء المجلس والجهة الرقابية بما يحقق التفاهم المتبادل لوجهات النظر بغية تحقيق السلامة المالية للبنك ، والعمل دائماً على تحقيق مصالح المساهمين والعاملين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرى وتجنب التعارض في المصالح والامتناع عن اتخاذ أي قرار أو المشاركة فيه في حالة ظهور أية شبهة تعارض مصالح في مهام العضو أو التزاماته، مع بذل العناية الواجبة لتحقيق ذلك.

التغييرات في مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٢

بدأت المدة الحالية لعضوية مجلس إدارة بنك البركة في شهر مارس ٢٠٢٠، وتنتهي في شهر مارس ٢٠٢٣. تلقى بنك البركة خطابًا من شركة مصر لتأمينات الحياة، بتاريخ ١ فبراير ٢٠٢٢، يطالب برفع اسم السيدة أمنية إبراهيم علي النصيري، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، ممثلةً شركة مصر لتأمينات الحياة في مجلس إدارة البنك. كما ورد خطاب إلى مجموعة البركة، بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٢٢، بالموافقة على تعيين السيد حاتم عبد المنعم محمد منتصر ممثلاً للمجموعة بدلاً من السيد مازن خيري شاكر مناع، وقد جاءت موافقة البنك المركزي على هذا التعيين بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠٢٢. وقد شهد مجلس إدارة البنك بعض التغييرات الأخرى وهي على النحو التالي:

تعيين السيد / رامي أحمد البرعي في مجلس الإدارة، كعضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي، اعتبارًا من تاريخ موافقة البنك المركزي المصري في ١ مارس ٢٠٢٢.

تعيين السيد كريم محمد فؤاد الفاتح في مجلس الإدارة، كعضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي، اعتبارًا من تاريخ موافقة البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٢٢.

ومن الجدير بالذكر، أن مجلس إدارة بنك البركة اجتمع ستّ (٦) مرّات خلال عام ٢٠٢٢.

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

تقوم اللجان المتخصصة بدعم مجلس إدارة بنك البركة وفقًا لمجموعة من السياسات واللوائح ذات الصلة التي تحدد مسؤولياتهم ومهام كل لجنة من تلك اللجان بوضوح، كما تشمل قائمة بالأسباب والمتطلبات التي من أجلها تشكّلت تلك اللجان، فضلًا عن مدة استمرار عمل كل لجنة. ترفع اللجان المتخصصة تقاريرها إلى مجلس الإدارة بشكل دوري ومنتظم، بالإضافة إلى تقديم توصياتها المختلفة لمجلس الإدارة، وذلك بالشكل الذي يدعمه للقيام بمهامه بالشكل الأمثل واتخاذ القرارات المناسبة. ويجوز لمجلس الإدارة، بالإضافة إلى اللجان الدائمة، إنشاء لجان أخرى منفصلة للنظر في قضايا محددة عند اقتضاء الحاجة. كما يمكن لمجلس الإدارة دمج العديد من اللجان معًا في حالة تشابه قائمة المسؤوليات والمهام المطلوبة من تلك اللجان. وتضمن هذه المنهجية الحفاظ على قوة وقدرة وفعالية هيكل الحوكمة لدى بنك البركة في مواجهة التحديات المختلفة. كما سيعزّز الدعم الذي تقدمه تلك اللجان من قدرة مجلس إدارة البنك على الوفاء بمسؤولياته وتحديد أولوياته واتخاذ قرارات مستنيرة تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

لجنة المراجعة

تتكون لجنة المراجعة في بنك البركة من ثلاثة (٣) أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة، وتختصّ اللجنة بضمان إجراء الرقابة والمراجعة على التقارير المالية للبنك، وتحديد المخاطر المحتملة ومعالجتها، وامتثال البنك للقوانين واللوائح الرقابية والقانونية ذات الصلة. كما تقترح اللجنة تعيين مراجع الحسابات الخارجي، وتحديد أتعابه والنظر في الأمور المتعلقة باستقالته أو عزله. وفيما يلي قائمة بأعضاء لجنة المراجعة في بنك البركة:

١. السيد محمد ابراهيم جعفر

٢. السيد أحمد مصطفى عبد الحميد

٣. الأستاذ حسام بن الحاج عمر

لجنة الأجور والحوكمة والترشيحات

تتكون لجنة الأجور والحوكمة والترشيحات في بنك البركة من ثلاثة (٣) أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين من مجلس الإدارة. تتولى اللجنة مسؤولية تحديد مكافآت فريق الإدارة التنفيذية في البنك، كما تقوم بتقديم توصياتها بشأن مكافآت الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة. وتشمل مسؤوليات اللجنة أيضًا جميع المعاملات المالية، بما في ذلك الرواتب والتعويضات والمزايا والأسهم وغيرها من العوامل المالية أخرى.

إلى جانب ذلك، تتولّى لجنة الأجور والحوكمة والترشيحات في بنك البركة أيضًا مسؤولية ضمان سير عمل البنك وفقًا لنظام حوكمة رشيد من خلال إجراء المراجعات المنتظمة لممارسات البنك وتقديم التوصيات اللازمة عند الحاجة إلى إجراء تغييرات في سياسات الحوكمة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. كما تقوم اللجنة بإعداد تقرير الحوكمة بصورة دورية، بحيث يتضمن إجراء تقييمات لممارسات الحوكمة لدى بنك البركة وتحديد أي ثغرات أو مجالات للتحسين. وقد عقدت اللجنة اجتماعين رسميين على مدار عام ٢٠٢٢. وفيما يلي قائمة بأعضاء لجنة المكافآت والحوكمة والترشيحات في بنك البركة:

١. الأستاذ حسام بن الحاج عمر

٢. السيدة نيفين عصام الدين جامع

٣. الدكتور رامي أحمد حسن البرعي

لجنة المخاطر

تتكوّن لجنة المخاطر في بنك البركة من ثلاثة (٣) أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة، ويجوز أن تدعو اللجنة أعضاء مجلس الإدارة الآخرين أو المديرين التنفيذيين أو المستشارين الخارجيين لحضور اجتماعات اللجنة أو القيام بتنفيذ مهام محددة إذا لزم الأمر.

تجتمع اللجنة كل ثلاثة شهور على الأقل، ويمكن لها أن تجتمع أكثر من ذلك إذا اقتضت الحاجة، وتقوم اللجنة بإصدار قراراتها بالأغلبية المطلقة. يحضر رئيس قطاع إدارة المخاطر بالبنك اجتماعات اللجنة. وقد عقدت اللجنة أربعة (٤) اجتماعات رسمية على مدار عام ٢٠٢٢.

بالتوازي مع ذلك، تقوم لجنة إدارة المخاطر في بنك البركة بإجراء مراجعة منتظمة لإطار العمل العام المتعلق بالمخاطر المحتملة التي قد تواجه البنك من خلال تقييم الأداء الفعلي للأعمال المختلفة والمخاطر المرتبطة بها، وتحديد اتجاهات وتركيزات المخاطر، ومراقبة جمع المخصصات الموجّهة لتجاوز تلك المخاطر. كما تقوم اللجنة بتقييم مدى ملاءمة حجم المخصصات التي تم جمعها لحجم الخسائر المتوقعة، فضلًا عن مراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية الأخرى لتحديد المشكلات المحتملة وفرص التحسين الممكنة.

وفي الختام، ترفع اللجنة إلى مجلس إدارة البنك تقارير مفصّلة تتضمن معلومات كافية عن جميع المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة. وفيما يلي قائمة بأعضاء لجنة إدارة المخاطر في بنك البركة:

١. السيد إسماعيل صالح عبد الفتاح

٢. الأستاذ حسام بن الحاج عمر

٣. الأستاذ محمد عبد السلام البشير الشكري

حقوق المساهمين

يُعقد اجتماع الجمعية العامة السنوي لمساهمي بنك البركة في شهر مارس من كل عام، بشرط ألا يتجاوز موعد انعقاده الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للبنك. ويجوز لمجلس الإدارة عقد اجتماعات إضافية غير عادية للمساهمين في أي وقت. يُذكر أن اجتماعات الجمعية العمومية للبنك تعتبر بمثابة منصة للمساهمين للتواصل مع مجلس الإدارة وطرح التساؤلات المختلفة وممارسة حقوق التصويت الخاصة بهم. ويشترط الحصول موافقة المساهمين من أجل اتخاذ القرارات الرئيسية والمحورية، والتي تشمل ما يلي:

- اعتماد القوائم المالية للبنك
- التصويت على توزيعات الأرباح المقترحة من قبل مجلس الإدارة
- تعيين المراجع الخارجي للبنك
- تعيين أعضاء مجلس الإدارة أو تعليق عملهم أو عزلهم
- إجراء تعديلات على النظام الأساسي للبنك

قطاع
التطابق والالتزام

يتبنى بنك البركة أطر امتثال صارمة لضمان كفاءة عملياته وتعزيز التزامه بتطبيق أفضل الممارسات التي تتفق مع أعلى المعايير المحلية والعالمية

يعمل قطاع الامتثال في بنك البركة وفق منظومة متكاملة تضم أفضل السياسات والأطر التنظيمية والإجراءات المحكمة التي تساهم في تعزيز قدرة البنك على تحديد وتقييم وإدارة ومعالجة مختلف المخاطر المحتملة المتعلقة بقضايا الامتثال والإبلاغ عنها، والتي من بينها المخاطر التشغيلية والمالية، أو مخاطر تعطل النظام، أو المخاطر المحتملة التي قد تضر بسمعة البنك نتيجة عدم الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية المقررة.

ويحرص بنك البركة على تحديث سياسات الامتثال بشكل مستمر، وإضافة سياسات جديدة إذا اقتضت الحاجة لضمان الالتزام بأفضل الممارسات الدولية. كما يختص قطاع الامتثال بضمان التزام البنك بأعلى معايير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يعمل القطاع على تطوير إطار عمل صارم يساهم في تمكين فريق العمل من تحديد حالات انتهاك قوانين مكافحة غسيل الأموال والإبلاغ عنها. كما قام القطاع بتحديث سياسة الإبلاغ عن المخالفات لتشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أي أنشطة غير قانونية دون الكشف عن هويتهم. ويتولى قطاع الامتثال أيضًا مسؤولية الالتزام بتطبيق قواعد قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية (FATCA) لضمان استيفاء جميع الحسابات لمتطلبات اللوائح التي أقرها قانون دائرة الإيرادات الداخلية في الولايات المتحدة (IRS).

وتلعب منظومة الامتثال دورًا محوريًا في تحديد سياسات بنك البركة وتطويرها، مع ضمان تنفيذ تلك السياسات والإجراءات المصاحبة ومراقبتها باستمرار عبر جميع قطاعات وإدارات البنك.

ويقدم القطاع تقارير ربع سنوية وسنوية وكل سنتين للتأكيد على مواصلة البنك العمل وفق منظومة الامتثال ودراية الكاملة بكافة المخاطر المحتملة.

وقطاع الالتزام هو أحد خطوط الدفاع الثلاث بالبنك وفقًا لقواعد الحوكمة، كما أنه له الاستقلالية في ممارسة أعماله بما يحقق الضبط والرقابة والمتابعة الفعالة لجميع معاملات البنك. كما يمكن لمسئول الالتزام التواصل المباشر مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من خلال الرئيس التنفيذي، وذلك فيما يتعلق بالقضايا التي تتطلب إجراءات تصحيحية تتعلق بأعمال البنك. ويتعاون قطاع الالتزام مع كل من قطاعي المخاطر والتدقيق الداخلي لضمان التزام كافة أنشطة البنك مع الضوابط والإجراءات واللوائح الصادرة من البنك المركزي المصري. كما أن كافة السياسات الصادرة عن قطاع الالتزام يتم الموافقة عليها واعتمادها من مجلس الإدارة بعد عرضها والموافقة من قطاع الالتزام بمجوعة البركة.

من جانب آخر؛ تعمل وحده حماية حقوق العملاء التابعة لقطاع الالتزام في ضوء تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في فبراير ٢٠١٩ بما يحقق أفضل الممارسات والتأكيد علي أهمية العناية بحمايه حقوق عملاء البنك وذلك من خلال تسجيل جميع الشكاوي الواردة من مختلف القنوات (البنك المركزي المصري – البريد الإلكتروني – الاتصال الهاتفي المباشر – مركز اتصالات البنك – الموقع الإلكتروني لمصرفنا – صندوق الشكاوي والمقترحات) علي النظام الآلي CRM المخصص لهذا الغرض والذي يمكن من خلاله إعداد البيانات التفصيلية اللازمة لإعداد التقارير الدورية ومراجعتها وتصنيفها وفقًا لتصنيفات البنك المركزي المصري. ويتم إعداد تقرير نصف سنوي - للعرض على لجنة المراجعة ومجلس الإدارة عن نشاط الوحدة في متابعة ومعالجة والرد على شكاوى العملاء.

أبرز المستجدات خلال عام ٢٠٢٢

نجح بنك البركة في إطلاق باقة من المنتجات والخدمات خلال عام ٢٠٢٢، وقد لعب قطاع الامتثال دورًا محوريًا في هذه التطورات، حيث حرص على تنفيذ كافة التوجيهات وأفضل الممارسات، ودعم البنك في دفع عجلة التحول الرقمي لأعماله ومنظومته المصرفية. وتمكن القطاع من التصدي للمخاطر ومعالجة وإدارة قضايا الامتثال الناتجة عن العمليات والمعاملات الجديدة، في ضوء التزام فريق القطاع بضمان استمرارية الأعمال.

رؤية مستقبلية

يتطلع القطاع إلى تطبيق مجموعة من أحدث الأطر والأنظمة لمواكبة أفضل الممارسات الدولية في مجال الامتثال، حيث يعتزم تطبيق نظام مراجعة جزاءات إجراءات أعرف عميلك (KYC)، و EMBARGO و ACH Siron خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣، فيما يتم تنفيذ تدابير مكافحة غسيل الأموال ونظام GOAML لمكافحة وغسيل الأموال و قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية (FATCA) على مدار عام ٢٠٢٣.

وفي إطار إطلاق بنك البركة استراتيجية التحول الجديدة ومواصلة طرح منتجات وخدمات متنوعة في السوق، يحرص قطاع الامتثال على تبني أعلى معايير سياسات الامتثال والأطر التنظيمية، كما سيضطلع بتقييم الهيكل الداخلي لضمان مواءمة الأعمال مع استراتيجية البنك ومستويات قبول المخاطر. ويعتزم القطاع توفير برامج تدريبية لفريق العمل لرفع الوعي ببيئة العمل التي تحكمها منظومة صارمة من الحوكمة والامتثال سعيًا لحماية البنك من أي مخاطر محتملة. وسيواصل القطاع أيضًا تطوير أطر الامتثال التوجيهية بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية؛ خاصةً المتطلبات المتعلقة بقيادة دفة التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي.

تقرير هيئةالرقابة الشرعية
لبنك البركة مصر

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

إلى مساهمي/ بنك البركة مصر
وفقًا لنص المادة (٢٩) من النظام الأساسي للبنك تقدم هيئة الرقابة الشرعية تقريرها التالي لمساهمي بنك البركة مصر.

لقد راقبنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحها البنك خلال وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، لقد قمنا بمراقبتنا للتأكد من أن البنك التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوى والقرارات والتوصيات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا.

لقد قمنا بمراقبتنا التي اشتملت على أسس التوثيق والإجراءات المتبعة من البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

تقع مسئولية التأكد من أن البنك يعمل وفقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة، أما مسئوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناءً على مراقبتنا لعمليات البنك، وفي إعداد تقرير لكم.

لقد قمنا بتخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

في رأينا:

أ. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ م تمت وفقًا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ب. أن جميع المكاسب التي تحققت للبنك من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم تجنيبها والتخلص منها.

ج. أن توزيع الأرباح يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده وأن توزيع حصص الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار تم وفقًا للعقود المبرمة بينهم.

د. بما أن النظام الأساسي يلزم البنك بإخراج الزكاة عن المساهمين فقد تم القيام بحسابها وسيتم إخراجها في مصارفها الشرعية.

د./ حسنين عبد المنعم حسنين	أ.د./ محمد نجيب عوضين	د/ العياشي فداد	د/ عبد اللطيف المحمود
عضو هيئة الرقابة الشرعية	عضو هيئة الرقابة الشرعية	نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية	رئيس هيئة الرقابة الشرعية

تقرير مجلس الادارة
المرفق بالقوائم المالية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(مُعد وفقاً لأحكام المادة ٤٠ من قواعد القيد)

١. البيانات الأساسية:

غرض الشركة	غرض الشركة هو مزاولة جميع الخدمات والعمليات المصرفية والمالية والتجارية المصرح بها للبنوك التجارية طبقاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل والقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ وغيره من القوانين المصرية المنظمة لأعمال البنوك وذلك بالعملة المصرية والعملات الأجنبية سواء لحسابه أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه بالإضافة للقيام بالأعمال التجارية المصرح بها للبنوك التجارية وكذا الاضطلاع بكافة ما تتطلبه أعمال ومشاريع التنمية . وعلى وجه العموم تقوم الشركة بكافة الأعمال المصرفية والأعمال التجارية والمالية والاستثمارية المصرح بها للبنوك التجارية ويشترط في جميع الأحوال أن تكون ممارسة الشركة لنشاطها على أساس غير ربوي ومتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء.

المدة المحددة للشركة	٢٥ سنة تنتهى فى ٢٠٣٠/٤/٢٨	**تاريخ القيد البورصة**	١٩٨٤/١٢/٢٥
آخر رأس مال مرخص به	١٠ مليار جنيه مصرى	**آخر راس مال مصدر**	٥,٠٨٩,٩٧٤ ألف جنيه مصرى
آخر رأس مال مدفوع	٥,٠٨٩,٩٧٤ ألف جنيه مصرى	**رقم وتاريخ القيد بالسجل التجارى**	١٣١٥٩٣، ٢٠١٩/٢/١٨

٢. علاقات المستثمرين:

اسم مسئول الاتصال	هشـام زكي السيد محمود غنيـم		
عنوان المركز الرئيسى	٢٩ شارع التسعين الرئيسي – مركز خدمات المدينة – القطاع الأول – التجمع الخامس		
ارقام التليفونات	٢٨١٠٣٥٠٠ ٢٨١٠٣٦٠٠	**ارقام الفاكس**	٢٨١٠٣٥٠١
الموقع الالكترونى	www.albaraka-bank.com.eg		
البريد الالكترونى	Investor.relations@albaraka-bank.com.eg		

٣. مراقبا الحسابات:

اسم مراقب الحسابات	السيد/ محمد مرتضى عبد الحميد – مكتب BDO خالد وشركاه		
تاريخ التعيين	٣ مارس ٢٠١٨		
رقم القيد بالهيئة	١٥٧	**تاريخ قيده بالهيئة**	٧ ديسمبر ٢٠٠٦

اسم مراقب الحسابات	السيد/ وائل صقر – مكتب PWC عزالدين ودياب وشركاهم		
تاريخ التعيين	١٤ أبريل ٢٠٢٢		
رقم القيد بالهيئة	٣٨١	**تاريخ قيده بالهيئة**	١٣ سبتمبر ٢٠١٧

٤. هيكل المساهمين ونسبة أعضاء مجلس الادارة :

حملة ٥ ٪ من اسهم الشركة فأكثر	عدد الاسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة (٪)
مجموعة البركة	٥٣٥,٧٦٧,٦٦٧	٧٣,٦٨١٦٪
شركة مصر لتأمينات الحياة	٥٢,٨٧٠,٦٨٣	٧,٢٧١١٪
الاجمالي	**٥٨٨,٦٣٨,٣٥٠**	**٨٠,٩٥٢٧٪**

ملكية اعضاء مجلس الادارة في أسهم الشركة	عدد الاسهم في تاريخ القوائم المالية	النسبة (٪)
مجموعة البركة	٥٣٥,٧٦٧,٦٦٧	٧٣,٦٨١٦٪
شركة مصر لتأمينات الحياة	٥٢,٨٧٠,٦٨٣	٧,٢٧١١٪
شركة مصر للتأمين	٣٢,٧٥٤,٣٣٩	٤,٥٠٤٥٪
السيد الأستاذ/ محمد عبد السلام البشير الشكرى	٧٨٤,٦٨٠	٠,١٠٧٩٪
السيد المهندس/ عبد العزيز محمد عبده اليماني	٤٤,٠١١	٠,٠٠٦١٪
السيد الاستاذ/ إسماعيل صالح عبد الفتاح	٤٠,٢٢٠	٠,٠٠٥٥٪
اجمالي ملكية اعضاء مجلس الادارة	**٥٨٨,٦٣٨,٣٥٠**	**٨٠,٩٥٢٧٪**

أسهم الخزينة لدى الشركة وفقا لتاريخ الشراء	عدد الاسهم وفقا لآخر بيان افصاحي سابق	النسبة (٪)
اجمالي اسهم الخزينة	لا يوجد	لا يوجد

٥. مجلس الادارة

م	الاسم	الوظيفة	جهة التمثيل	الصفة
١	**السيد المهندس/عبد العزيز محمد عبده يماني**	رئيس مجلس الادارة	مجموعة البركة	غير تنفيذى
٢	**السيد الاستاذ/ حازم حسين رشاد حجازي**	الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة	مجموعة البركة	تنفيذى
٣	**السيدة الاستاذة/ نيفين عصام الدين جامع**	عضو مجلس الادارة	مجموعة البركة	غير تنفيذى
٤	**السيد الاستاذ/ إسماعيل صالح عبد الفتاح**	عضو مجلس الادارة	مجموعة البركة	غير تنفيذى
٥	**السيد الاستاذ / حسام بن الحبيب بن الحاج عمر**	عضو مجلس الادارة	مجموعة البركة	غير تنفيذي
٦	**السيد الاستاذ/ حاتم عبد المنعم محمد منتصر**	عضو مجلس الادارة	مجموعة البركة	غير تنفيذى
٧	**السيد الأستاذ/ أحمد مصطفي عبد الحميد ممثل شركة مصر للتأمين**	عضو مجلس الادارة	المساهمين الآخرين	غير تنفيذي
٨	**السيد الأستاذ/ محمد عبد السلام البشير الشكرى**	عضو مجلس الادارة	المساهمين الآخرين	غير تنفيذى
٩	**السيد الاستاذ/ محمد إبراهيم جعفر**	عضو مجلس الادارة	من ذوي الخبرة/ مستقل	غير تنفيذي
١٠	**السيد الدكتور / رامي أحمد حسن البرعي**	عضو مجلس الإدارة	من ذوي الخبرة/ مستقل	غير تنفيذي
١١	**السيد الأستاذ / كريم محمد فؤاد الفاتح إبراهيم**	عضو مجلس الإدارة	مستقل	غير تنفيذي
١٢	**السادة/ شركة مصر لتأمينات الحياة**	عضو مجلس الادارة	المساهمين الآخرين	غير تنفيذي

أ. التغيرات التي طرأت على تشكيل مجلس الادارة خلال العام:

- بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢ وافق البنك المركزي المصري على طلب تعديل تسجيل بيانات الخاص برفع اسم الأستاذة / أمنية إبراهيم علي النصيري – عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن شركة مصر لتأمينات الحياة بناء على طلب الشركة وسيتم موافاة البنك المركزي المصري ببيانات الممثل الجديد للشركة في عضوية مجلس إدارة مصرفنا فور ورودها من الشركة .
- تعيين السيد الدكتور / رامي أحمد حسن البرعي – عضو مجلس إدارة غير تنفيذي من ذوي الخبرة مستقل إعتباراً من موافقة البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١ .
- بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٥ ورد خطاب مجموعة البركة بشأن تعيين السيد الأستاذ / حاتم عبد المنعم محمد منتصر – عضو مجلس إدارة ممثلاً لمجموعة البركة بدلاً من السيد الأستاذ / مازن خيري شاكر مناع ووردت موافقة البنك المركزي المصري على رفع إسم الأستاذ / مازن خيري شاكر مناع من عضوية مجلس إدارة بنك البركة مصر بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣ ، وبتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٤ وردت موافقة البنك المركزي المصري على تعيين السيد الأستاذ / حاتم منتصر – عضو مجلس إدارة ممثلاً لمجموعة البركة .
- تعيين السيد الأستاذ / كريم محمد فؤاد الفاتح إبراهيم – عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل إعتباراً من موافقة البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٥ .

ب. اجتماعات مجلس الادارة:

انعقدت جلسات اجتماعات مجلس الادارة خلال العام ٦ مرات .

- لجنة المراجعة:

أ. آخر تشكيل للجنة المراجعة

السيد الاستاذ / محمد إبراهيم جعفر	عضو مجلس الادارة مستقل	رئيساً
السيد الاستاذ / أحمد مصطفى عبدالحميد	عضو مجلس الادارة غير تنفيذي	عضواً
السيد الاستاذ / حسام بن الحبيب بن الحاج عمر	عضو مجلس الادارة غير تنفيذي	عضواً

ج. بيان اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها

هدف اللجنة:

مساعدة مجلس الادارة في تصريف مسئولياته الاشرافية والاشراف والمتابعة علي عملية التدقيق الداخلي ومراجعة البيانات المالية التي من المقرر أن تعرض علي المساهمين والمستثمرين بالبنك .

مهام واختصاصات اللجنة:

- الاشراف المباشر علي قطاع التفتيش والتدقيق الداخلي والمتابعة وتقييم أدائه ويدخل في ذلك إعتماد برامج المراجعة وخطط العمل السنوية ونظام التقارير الدورية ونوع التقارير والمستويات الادارية التي تعرض عليها والتوجيه نحو المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك ومدى التزامه بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للمراجعة الداخلية ,
- اقتراح تعيين السيدين / مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهما، والنظر في الأمور المتعلقة بإستقالتهما أو إقالتهما، وبما لا يخالف أحكام القانون وقانون الجهاز المركزي للمحاسبات.
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية، وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها، وبما لا يخل بمقتضيات إستقلالهما .
- مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع رئيس قطاع التفتيش والتدقيق الداخلي والمسئول عن الإلتزام بالبنك ، ومراقبي الحسابات ، والمسئولين المختصين وكذلك ما يري أي من هؤلاء مناقشته مع اللجنة .
- دراسة القوائم المالية السنوية قبل تقديمها إلي مجلس الإدارة والجمعية العامة لإعتمادها.
- الإطلاع علي القوائم المالية السنوية المعدة للنشر قبل نشرها والتأكد من إتساقها مع بيانات القوائم المالية وقواعد النشر الصادرة عن البنك المركزي .
- التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتأكد من عدم وجود قيود تعوق الاتصال بين رئيس قطاع التفتيش والتدقيق الداخلي ومراقبي الحسابات وكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة .
- مراجعة خطة المراجعة الداخلية السنوية وإقرارها .
- مراجعة التقارير المعدة من قبل قطاع التفتيش والتدقيق الداخلي بما في ذلك التقارير المتعلقة بمدي كفاية نظم الرقابة الداخلية بالبنك ومدي الالتزام بما ورد بها ، وكذا متابعة توصيات القطاع ومدي إستجابة إدارة البنك لها .

- مراجعة التقارير المعدة من قبل المسئول عن الإلتزام بالبنك وخاصة ما يتعلق بمخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية للبنك والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي .
- دراسة المعوقات التي تواجه عمليات المراجعة الداخلية او عمل المسئول عن الإلتزام واقتراح الوسائل الكفيلة بإزالتها إن وجدت .
- مراجعة تقرير رئيس قطاع التفتيش والتدقيق الداخلي للبنك عن مدي توافر العاملين المؤهلين بهذه الادارة ومستوي تأهيل المسئول عن الالتزام بالبنك ومستويات تدريبهم وتأهيلهم.
- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للإلتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي والتحقق من إتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية في حالة مخالفتها إن وجدت .
- التحقق من أن البنك قد أنشأ نظاماً رقابياً واتخذ إجراءات تنفيذية لمكافحة عمليات غسل الأموال .
- دراسة ملاحظات البنك المركزي الواردة بتقارير التفتيش الذي يتم علي البنك وملاحظاته علي القوائم المالية للبنك، وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الواردة بتقريرهما علي القوائم المالية للبنك وبتقاريرهما الأخرى المرسلة لإدارة البنك خلال العام ، وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة.

اجتماعات اللجنة :

- تعقد اللجنة إجتماعاً كل ثلاثة أشهر على الأكثر ، يحضره مراقبا حسابات البنك، وللجنة أن تستعين في عملها بمن تراه ، وتعرض توصياتها علي مجلس إدارة البنك ولأى من مراقبى الحسابات طلب عقد إجتماع اللجنة إذا ما وجد ذلك ضروريا .
- يحضر اجتماعات اللجنة رئيس قطاع التفتيش والتدقيق الداخلي والمسئول عن الالتزام بالبنك بالإضافة إلي من ترى اللجنة دعوته من المديرين التنفيذيين للبنك دون أن يكون لهم صوت معدود.
- يقوم بأعمال أمانة سر اللجنة السيد / رئيس قطاع التفتيش والتدقيق الداخلي .. وعلى اللجنة اعداد تقرير سنوي عن اعمالها وتوصياتها يقدم إلى مجلس ادارة البنك .

اعمال اللجنة خلال العام

عدد مرات إنعقاد لجنة المراجعة	عدد (٤) جلسات خلال عام ٢٠٢٢ .
هل تم عرض تقارير اللجنة علي مجلس إدارة البنك ؟	نعم يتم العرض علي مجلس الادارة .
هل تضمنت تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب معالجتها ؟	لا توجد ملاحظات جوهرية تمثل خطورة عالية على أصول البنك ولكن الملاحظات خاصة بالنواحي التنفيذية والاجرائية وتصدر اللجنة توصياتها بشأنها ويتم العرض علي اللجنة بنتائج متابعة تنفيذ توصياتها وتصحيحها.
هل قام مجلس الادارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية ؟	لا توجد ملاحظات جوهرية تمثل خطورة عالية علي أصول البنك وهو ما تعكسه أيضاً تقارير الجهات الرقابية الخارجية ، الامر الذي كان محل إشاده باللجنة والجهاز التنفيذي من مجلس الادارة .

٦. بيانات العاملين بالشركة:

متوسط عدد العاملين بالبنك خلال العام	١,٠٥١ موظف
متوسط الراتب الاساسي للعامل خلال العام	٢٧,٧٢٨ جنيه / موظف شهرياً.

نظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمديرين:

اجمالي الأسهم المتاحة وفقا نظام الاثابة و التحفيز للعاملين و المديرين	لا يوجد
اجمالي ما تم منحه من أسهم الاثابة و التحفيز للعاملين و المديرين خلال العام	لا يوجد
عدد المستفيدين من نظام الاثابة و التحفيز للعاملين و المديرين	لا يوجد
اجمالي ما تم منحه من أسهم الاثابة و التحفيز للعاملين و المديرين منذ تطبيق النظام	لا يوجد
أسماء وصفات كل من حصل على ٥٪ أو أكثر من إجمالى الأسهم المتاحة (أو ١٪ من رأسمال الشركة) وفقاً للنظام	لا يوجد

٧. المخالفات و الاجراءات التي تتعلق بقانون سوق المال و قواعد القيد :

تم توقيع التزام مالي على البنك بمبلغ ١٠ آلاف جنيه نتيجة تجاوز المهلة المقررة للانتهاء من تسجيل زيادة رأس المال لأسباب خارجة عن نطاق تصرف البنك

٨.مساهمة البنك خلال العام في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة :

إيماناً من بنك البركة بدوره في تنمية المجتمع ومسئوليته تجاهه يخصص البنك ميزانية سنوية لدعم المجتمع المدني من حساب الزكاة والخيرات التابع للبنك.

وقد بدأ بنك البركة في عام ٢٠٢٢ في التركيز في محوري تمكين المرأة والصحة.

فيما يخص مجال تمكين المرأة:

- تعاون البنك مع مؤسسات خيرية كجذور وسلطان وصناع الخير لدعم مشاريع الحرف اليدوية وتوفير مصدر دخل دائم للسيدات وذلك بإقامة بازارات في المركز الرئيسي للبنك لعرض وبيع منتجاتهم للموظفين وأيضا توفير فرصة لموظفينا للمشاركة في دعم هذه المؤسسات، والترويج لهذه المؤسسات داخل البنك وعلى قنوات التواصل الاجتماعي الرسمية للبنك.
- تعاون مع مؤسسة مصر الخير لفك كرب أكثر من مائتي عائل من الغارمين والغارمات.

فيما يخص مجال محور الصحة:

- دعم مستشفى بهية لعلاج الأورام للسيدات
- التبرع بتكلفة عمليات القلب لعدد من الأطفال بمستشفى الناس لعلاج أمراض القلب
- التبرع بسبع أجهزة غسيل كلوي لمركز مصر الخير للغسيل الكلوي بالمهندسين.
- المساهمة في تكلفة جهاز سايبر نايف لمستشفى ٥٧٣٥٧.

٩.بيان التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

- تمتلك مجموعة البركة (البحرين)- المساهم الرئيسي بالبنك - ٧٣٪ من الأسهم العادية . أما باقي النسبة ٢٧٪ فهي مملوكة لمساهمين آخرين .
- تتمثل المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة في الآتي:

تتمثل أرصدة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة كما يلي:	٣١-ديسمبر-٢٠٢٢			٣١-ديسمبر-٢٠٢١		
	مساهمين رئيسيين	أفراد الادارة العليا	شركات تابعة	مساهمين رئيسيين	أفراد الادارة العليا	شركات تابعة
	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
أرصدة مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء	-	١,٠٠٠	٦٩٣,٣٩٧	-	-	-
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢٥,٦٠٠	-	-	-	-	-
أرصدة التمويلات المساندة من مساهمين رئيسيين	-	-	-	٣١٤,٣٣٤	-	-
أرصدة التمويلات المساندة من مساهمين آخرين	١,١١٣,٤٥٣	-	-	٧٠٧,٢٥٢	-	-
أرصدة الودائع و الشهادات الأدخارية	٥٩٧,٨٠٣	١٨,٦٧٤	١٠٢,٦٤١	٢٦٩,٥٩٤	١٧,٦٣٢	١٠٢,٩٥٩
ارصدة مستحقة للبنوك	٦٢٣,٨١٩	-	-	-	-	-
ارصدة عمليات الاستثمار مع البنوك	٦٨١,٤٠٤	-	-	١٣٨,٣٠٧	-	-

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة فيما يلي:	٣١-ديسمبر-٢٠٢٢			٣١-ديسمبر-٢٠٢١		
	مساهمين رئيسيين	أفراد الادارة العليا	شركات تابعة	مساهمين رئيسيين	أفراد الادارة العليا	شركات تابعة
	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى	ألف جنيه مصرى
عائد التمويلات والتسهيلات المحصلة من العملاء	-	٤١	١٠,٥٤٣	-	-	-
عائد الودائع والحسابات الجارية عن أرصدة لدي البنوك	٨,٢٠٩	-	-	-	-	-
تكلفة التمويل المساند بعائد	٤٩,٩١٧-	-	-	٤١,٠٣٠-	-	-
تكلفة الودائع والحسابات الجارية المدفوعة للعملاء	١٨,٨٥٠-	٦٥٩-	٦,٤١٣-	١٨,٤٨٢-	٩٨٨-	٩,٩٣٤-
تكلفة الودائع والحسابات الجارية المدفوعة للبنوك	٩٨,٤٤٦-	-	-	٧٩-	-	-
تكلفة الاجور والمرتبات والمزايا العينية لاكبر ٢٠ موظف*	-	٥٦,٥٧٩-	-	-	٦٤,٧٣٢-	-

- تتضمن ارصدة عمليات استثمار مع بنوك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٤٥٨,٧١٣ الف جنية مصرى يمثل عمليات استثمار مع بنوك تابعة لمجموعة البركة - المساهم الرئيسي بالبنك (مقابل مبلغ ٣٠١,٣٧٩ الف جنية مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) .
- تتضمن الارصدة المستحقة للبنوك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٣٦١,١٩٢ الف جنيه مصري يمثل ارصدة مع بنوك تابعة لمجموعة البركة - المساهم الرئيسي بالبنك.
- تتضمن الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢٥,٦٠٠ الف جنيه مصري يمثل استثمارات في بنك الاسلامي الاردني التابع لمجموعة البركة - المساهم الرئيسي بالبنك (مقابل مبلغ ١٤,٦٥٠ الف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) .
- بلغت أجمالي مكافأت وبدلات حضور أعضاء مجلس الادارة خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٨,٨٠٠ ألف جنيه مصري .

١٠.أهم نتائج الأعمال خلال العام المالي ٢٠٢٢ مقارنة بالعام السابق وفقا لما ورد بالقوائم المالية المستقلة للبنك:

أهم بنود النشاط (بالمليون جنيه)	العام المالي ٢٠٢٢	العام المالي ٢٠٢١	نسبة النمو
اجمالي الأصول	٨٧,٢٢٥	٨٢,٣٦٨	٦٪
مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء	٣١,٣٩٥	٢١,٠٣١	٤٩٪
عمليات الاستثمار مع البنوك والاستثمارات المالية	٤٥,٠٥٦	٥٢,٣٨٨	-١٤٪
الاصول الثابتة والغير ملموسة	٦٢١	٦٦١	-٦٪
ودائع العملاء	٧٤,٤٢٠	٧٢,٥٦٩	٣٪
حقوق الملكية	٧,٥٨٥	٦,٠٠٤	٢٦٪
صافي أرباح العام	١,٧٥٥	١,١٣٢	٥٥٪

١١. تطور رأس المال والأرباح المقترح توزيعها على المساهمين :

- بتاريخ ١٥ ابريل ٢٠٢١ قررت الجمعية العامة العادية للبنك اعتماد زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ١ ١١٣ ٤٤٢ الف جنيه مصري ممولة من حصة المساهمين في أرباح عام ٢٠٢٠ .
- بتاريخ ١٤ ابريل ٢٠٢٢ تم اعتماد زيادة رأس المال بأجمالى مبلغ ٢,١٢٠,٧٩٥ الف جنيه مصرى من خلال توزيع أسهم مجانية على المساهمين ممولة من :
  - مبلغ ٧٤٢ ٢٩٥ الف جنيه مصري تمثل حصة المساهمين فى أرباح عام ٢٠٢١
  - مبلغ ١,٣٧٨,٥٠١ الف جنيه مصرى عن طريق أستخدام أرصدة الاحتياطى القانونى والعام قبل التدعيم من أرباح عام ٢٠٢٠
- بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢٢ تم توزيع الاسهم المجانية طبقا لقرار الجمعية العامة الغير عادية والمؤرخة فى ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٥,٠٨٩,٩٧٤ ألف جنية مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- وفقا لمشروع توزيع الأرباح لعام ٢٠٢٢ .. مقترح توزيعات للسادة المساهمين بقيمة قدرها ٧٥٠ مليون جنيه - وذلك رهناً بموافقة الجمعية العامة للبنك والبنك المركزي المصري - آخذا في الاعتبار أن الأرباح المقترح توزيعها ستكون جميعها في صورة توزيعات نقدية

١٢. أهم الخطط المستقبلية للعام المالي ٢٠٢٣:

- استمرار تحقيق النمو في تمويلات العملاء خصوصا في مجال التجزئة المصرفية وتمويلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- تنمية ودائع العملاء - خصوصا الأفراد – من خلال طرح منتجات جديدة تلبي احتياجاتهم وبأسعار عوائد تنافسية .
- الاسراع في تحقيق المزيد من التحول الرقمي وتطوير البنية التحتية لنظم المعلومات والحاسب الآلي .
- تعدد مراكز ربحية البنك من خلال تنمية العمولات المحصلة من الخدمات المصرفية .
- التحكم في المصروفات التشغيلية لمواجهة الأثار السلبية لمستويات التضخم الحالي .
- استكمال الهيكل التنظيمي للبنك من خلال استقطاب كفاءات ذوي خبرات مصرفية متعددة والتركيز على تدريب العاملين .
- افتتاح فروع جديدة بمدن الصعيد والدلتا ومدن القناة والتي لم يسبق للبنك التواجد بها ، ليصل بذلك عدد فروع البنك في نهاية عام ٢٠٢٣ إلى ٣٩ فرعاً .
- استمرار التطوير والتحديث الجاري بالفروع القائمة وبما يتلائم مع الوضع التنافسي للبنك بالقطاع المصرفي ويتوافق مع هوية مجموعة البركة.

١٣. التقرير السنوي للإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والتقرير السنوي للإفصاح عن ممارسات الافصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية:

شكراً لكم.. تم تسجيل التقرير السنوي الخاص بالإفصاحات البيئة والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالإستدامة ESG بنجاح ورقم الكود التسجيلي الخاص بكم ٢٦٩٣٥ ويرجى من سيادتكم طباعة التقرير وإرفاقه ضمن تقرير مجلس الإدارة السنوي والمفق بالقوائم المالية السنوية عن عام ٢٠٢٢.

نموذج التقرير السنوي للإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالإستدامة ESG تنفيذاً لقرارات الهيئة رقمي (١٠٧) و (١٠٨) لسنة ٢٠٢١

التقرير السنوي عن عام ٢٠٢٢ حوا الإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالإستدامة ESG وذلك للشركات التي ينتهي عامها المالي في نهاية ديسمبر ويناير ومارس

أولاً: مقدمة عامة حول التقرير السنوي

يعكس تقرير الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة ذات صلة بالاستدامة– معايير Environmental Social and Governance (ESG)، قوة إدارة الشركة على تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، ودمج ممارسات الاستدامة في أنشطة وعمليات الشركة، وهو ما يولد ثقة لدى المستثمرين تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة من خلال تحديد المخاطر والفرص التي قد لا ترصدها التقارير المالية التقليدية، خاصة في ظل الطلب المتزايد من قبل المستثمرين على آليات وتطبيقات دمج ممارسات الاستدامة في أعمال الشركات، بما يحقق للشركة القدرة على مواجهة المخاطر المرتبطة بأبعاد الاستدامة المختلفة، ومن ثم يعزز من موقفها المالي.

وانطلاقا من مسئولية الهيئة تجاه الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية وفي اطار مساعدة تلك الشركات على تقديم التقارير السنوية للإفصاح عن معايير الاستدامة ESG وفقا لقراري الهيئة رقمي ١٠٧ و ١٠٨ لعام ٢٠٢١، وتيسيرا عليهم قامت الهيئة بإعداد هذا النموذج الالكتروني الموحد لتقوم الشركات باستيفاء مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاح عن معايير الإستدامة ESG.

لذا يرجى التكرم بالحص والتحلي بالدقة والشفافية عند ملء هذا النموذج، كما يرجي إرفاق نموذج التقرير ضمن التقرير السنوي المعد من قبل مجلس الادارة والمرفق بالقوائم المالية السنوية عن عام ٢٠٢٢ وفي حال وجود أية استفسارات تتعلق بهذا الشأن، يمكن التواصل من خلال البريد الالكتروني sustainable.development@fra.gov.eg

ثانياً: البيانات الأساسية لحالة الشركات وطبيعة نشاطها

يرجاء تحديد كلا من الاتي من البيانات الأساسية

- القطاع التابع له السركة: سوق المال
- اختر اسم الشركة: بنك البركة مصر
- حالة الشركة: مقيدة
- يرجي تحديد القطاع التابع له الشركة بالبورصة المصرية: قطاع البنوك

ثالثاً: البيانات الأساسية للمسؤول عن استكمال التقرير

إرشادات عامة: يرجى كتابة كافة البيانات التالية باللغة العربية مع التأكد من صحة سلامتها.

- اسم المسؤول: ايمان نجم
- الوظيفة: مدير عام ادارة الاستدامة والمويل المستدام
- البريد الالكتروني الخاص به: eman.negm@albaraka-bank.com.eg

رابعاً: مؤشرات الأداء الخاصة بالافصاحات البيئية

١. مؤشر الأداء الخاص بالعمليات والرقابة البيئية (ب ١)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل وضع البنك أي سياسة بيئية و/أو اجتماعية أو سياسة استدامة رسمية؟ نعم.**
تم تضمين سياسات التمويل المستدام في سياسة الائتمان والاستثمار لدى البنك، كما تم انشاء ادارة خاصة ومستقلة للاستدامة بداية من يناير ٢٠٢٣، وجاري الان وضع استراتيجية سياسة الاستدامة ، فضلًا عن خطة البنك لبناء القدرات في هذا الصدد وكذا، خطة لتقليل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن عملياته الداخلية في اطار مشروع قياس البصمة الكربونية لمباني وفروع البنك.

- **هل هذه السياسة نابعة من داخل البنك أم مستمدة من سياسات وطنية أو عالمية؟نعم**
يتم صياغة سياسة الاستدامة بالتوافق مع سياسة الاستدامة للمجموعة وأهداف الأمم المتحدة لتنمية المستدامة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، واتفاقية باريس للمناخ ورؤية مصر ٢٠٢٣ والمبادئ الاسترشادية للبنك المركزي وتوجهات هيئة الرقابة المالية؛ فضلًا عن مراجعة لأفضل الممارسات العالمية في البنوك والمؤسسات الدولية.

- **هل يقوم البنك بتحديد وتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية الناشئة عن نشاطه الاقتصادي؟ نعم**
يحرص البنك على استخدام أفضل ممارسات الاستدامة في عملياته التشغيلية والتي تراعي المخاطر البيئية والاجتماعية. وجاري وضع اطار لسياسة المخاطر البيئية والاجتماعية.

- **هل يتبني البنك سياسات محددة معنية بتدوير المخلفات/استهلاك المياه/الطاقة؟ نعم**
البنك متعاقد مع شركة للتخلص من المخلفات بغرض اعادة تدويرها كما يتم اعدام الأوراق المستعملة وبيعها بغرض اعادة تدويرها – وذلك على أساس ربع سنوي - كما تعمل بعض الفروع بالطاقة الشمسية، ويتم استخدام أساليب للاضاءة موفرة للطاقة، كما يتم استخدام عدة تقنيات لتوفير المياه.

- **هل يحدد البنك أي أهداف تتعلق بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة/غازات الاحتباس الحراري؟ نعم**
تم وضع خطة مقسمة على مراحل لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة مع تحليل أركانها من حيث التكلفة وسهولة التطبيق لاختيار الأولويات؛ على سبيل المثال: يستهدف البنك تحسين كفاءة الاضاءة في كل الفروع والمباني، الصيانة الدورية لسيارات البنك، تطبيق نظام للتخلص من المخلفات واعادة تدويرها طبقًا لمعايير شهادة الايزو ١٤٠٠١، تسليم الكروت البنكية القديمة مع تسلم الكروت الجديدة.

- **هل لدى الإدارة أي نظام/ شهادة فيما يتعلق بالممارسات البيئية شهادة ISO ١٤٠٠١؟ لا**
يدرس البنك بقيادة القطاع الهندسي الحصول عليها.

٢. مؤشر الأداء الخاص بانبعاثات الكربون (ب ٢)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل يقوم البنك بحساب إجمالي نسبة انبعاثات الكربون سنويا؟نعم**
بدأ بنك البركة في قياس الانبعاثات الكربونية لعام ٢٠٢١، وذلك بالتطبيق على المبنى الرئيسي، على أن يتم استكمال قياس البصمة الكربونية لكل المباني والفروع لاحقًا.

٣. مؤشر الأداء الخاص باستخدام مصادر الطاقة وتنوعها (ب ٣)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل يقوم البنك بحساب إجمالي حجم الطاقة المستهلكة بشكل مباشر سنوياً؟ نعم**
عن طريق متابعة فواتير الكهرباء وكذلك حجم الطاقة المستهلكة من الألواح الشمسية.

- **هل يقوم البنك بحساب نسبة استهلاك الطاقة حسب نوع مصدر التوليد سنوياً؟ نعم**
ان كانت طاقة شمسية أو طاقة مشتراة

- **هل يقوم البنك بحساب نسبة الطاقة التي تم توفيرها سنوياً إن وجدت؟ نعم**
يتم احتساب الطاقة التي يتم توفيرها سنويًا من نظام الألواح الشمسية لدى البنك.

٤. مؤشر الأداء الخاص باستخدام المياه (ب ٤)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل يقوم البنك بحساب إجمالي كمية المياه المستهلكة سنوياً؟ نعم**
عن طريق متابعة فواتير المياه.

- **هل يقوم البنك بحساب إجمالي كمية المياه المعاد تدويرها والمعالجة سنوياً. (إن وجد)؟ لا**
لا يتم احتساب إجمالي كمية المياه المعاد تدويرها والمعالجة بعد.

٥. مؤشر الأداء الخاص بإدارة المخلفات (ب ٥)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل يقوم البنك بحساب إجمالي حجم المخلفات المنتجة أو المعاد تدويرها أو التي تم معالجتها حسب النوع والوزن سنوياً؟ نعم**
يتم احتساب المخلفات من الورق على أساس ربع سنوي، حيث يتم اعدام وبيع الأوراق بغرض اعادة تدويرها، لكن لا يتم احتساب حجم المخلفات الصلبة بعد.

خامساً: مؤشرات الأداء الخاصة بالافصاحات المجتمعية

١. مؤشر الأداء الخاص بالتنوع بين الجنسين ونسبة الأجور (ج ١)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل يقوم البنك بالإفصاح عن عدد الموظفين والموظفات بحسب نوع التوظيف (عمالة مؤقتة أو دائمة)؟ نعم**
يتم الافصاح للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

- **هل يقوم البنك بالإفصاح عن النسبة المئوية لإجمالي عدد الموظفين من الذكور والإناث؟نعم**
يتم الافصاح للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

- **هل يقوم البنك بالإفصاح عن النسبة المئوية للمناصب التي يشغلها الذكور والإناث (الخاصة بوظائف المبتدئين -المستوى المتوسط)؟ نعم**
يتم الافصاح للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والبنك المركزي المصري

- **هل يقوم البنك بالإفصاح عن النسبة المئوية للمناصب التي يشغلها الذكور والإناث (الخاصة بالوظائف العليا والتنفيذية)؟ نعم**
يتم الافصاح للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والبنك المركزي المصري

- **هل يقوم البنك بالإفصاح عن نسبة متوسط الأجور للذكور مقارنة بنسبة متوسط الأجور للإناث؟ نعم**
يتم الافصاح للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

٢. مؤشر الأداء الخاص بمعدل دوران العاملين (ج٢)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل يقوم البنك بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين الدائمين على أساس سنوي؟ نعم**
  يتم الافصاح لتفتيش البنك المركزى المصرى ولتفتيش مجموعة البركة المصرفية.

- **هل يقوم البنك بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين المؤقتين على أساس سنوي؟ نعم**
  يتم الافصاح لتفتيش البنك المركزى المصرى ولتفتيش مجموعة البركة المصرفية.

- **هل يقوم البنك بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين بعقود و/أو المستشارين على أساس سنوي؟ نعم**
  يتم الافصاح لتفتيش البنك المركزى المصرى ولتفتيش مجموعة البركة المصرفية

٣. مؤشر الأداء الخاص بعدم التمييز (ج٣)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل يتبني البنك سياسة تجريم التحرش الجنسي و/أو سياسة عدم التمييز على أي أساس عرقي أو ديني أو على أساس الجنس؟ نعم**
  من خلال اللوائح الداخلية ودليل المعايير الأخلاقية والسلوك المهني ولائحة الجزاءات

٤. مؤشر الأداء الخاص بالمعايير العالمية للصحة والسلامة (ج٤)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل يتبع البنك سياسة للصحة المهنية و/أو سياسة خاصة بالمعايير العالمية للصحة والسلامة (مثل معايير العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنية الخاصة بمنظمة العمل الدولي)؟ نعم**
  يتم اتباع تعليمات وزارة القوى العاملة وقانون العمل المصري في هذا الشأن

- **ما هو عدد ضحايا الحوادث (إن وجد)؟ لا**
  لا يوجد

- **ما هو عدد ساعات التدريب المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الصحة والسلامة المهنية للموظفين؟ نعم**
  ٥٤٨ ساعة تدريب خلال عام ٢٠٢٢

٥. مؤشر الأداء الخاص بالأطفال والعمالة الجبرية (ج٥)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل يتبع البنك سياسة تحريم عمالة الأطفال و/ أو العمالة الجبرية؟ نعم**
  ييتم اتباع تعليمات وزارة القوى العاملة وقانون العمل المصري في هذا الشأن

- **هل تنطبق تلك السياسة على الموردين والبائعين المتعاملين مع البنك؟ لا**
  لكن جاري دراستها ليتم تضمينها في اطار سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية

٦. مؤشر الأداء الخاص بحقوق العمال (ج٦)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **بالإضافة إلى متطلبات قانون العمل المصري، هل يتبع البنك قوانين ومعايير منظمة العمل الدولية أو أي أطر عمل أو معايير أو قوانين دولية أخرى متعلقة بحقوق العمال؟ لا**
  يتم اتباع تعليمات وزارة القوى العاملة وقانون العمل المصري في هذا الشأن

- **هل تشمل تلك السياسة الموردين والبائعين المتعاملين مع البنك؟ لا**
  يتم اتباع تعليمات وزارة القوى العاملة وقانون العمل المصري في هذا الشأن

سادساً: مؤشرات الأداء الخاصة بالافصاحات الحوكمة المتعلقة بالاستدامة

١. مؤشر الأداء الخاص بتنوع مجلس الإدارة (ح ١)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل يفصح البنك عن العدد والنسبة المئوية لإجمالي مقاعد مجلس الإدارة التي يشغلها الذكور والإناث؟ نعم**
  من خلال تقرير الحوكمة السنوي يتم الإفصاح عن عدد وأسماء أعضاء مجلس الإدارة

- **هل يفصح البنك عن العدد والنسبة المئوية لرؤساء اللجان التي يشغلها الذكور والإناث؟ نعم**
  من خلال تقرير الحوكمة السنوي يتم الإفصاح عن عدد وأسماء أعضاء لجان مجلس الإدارة

٢. مؤشر الأداء الخاص بالرشوة / مكافحة الفساد (ح ٢)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل يصدر البنك أي قرارات متعلقة بمكافحة الرشوة/الفساد وتتبعها؟ نعم**
  تم اصدار السياسات التالية فيما يخص مكافحة الرشوة/ الفساد وقفاً للأتي:
  - دليل المعايير الاخلاقية وقواعد السلوك المهني المعتمد من مجلس ادارة مصرفنا بتاريخ ابريل ٢٠٢١، حيث تعد مكافحة الرشوة /الفساد - جزء اساسي من هذا الدليل.
  - سياسة الابلاغ عن الممارسات غير المشروعة وحماية المبلغ المعتمد من مجلس الادارة في ابريل ٢٠٢٢.
  - تم اعداد سياسة مستقلة لمكافحة الرشوة/ الفساد وجاري مراجعتها وابداء الرأي بشأنها من جانب قطاع الالتزام بمجموعة البركة تمهيدا للعرض علي مجلس اداره.

٣. مؤشر الأداء الخاص بالسلوك الأخلاقي وميثاق الشرف (ح ٣)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل يصدر البنك قواعد السلوك الأخلاقي وميثاق الشرف وتتبعهاCode of ethics / Conduct؟ نعم**

٤. مؤشر الأداء الخاص بخصوصية البيانات (ح ٤)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **بالإضافة إلى متطلبات قانون حماية البيانات الشخصية وقانون حماية المستهلك المصري، هل يتبع البنك أي أطر عمل أو قواعد أو توصيات دولية أخري بشأن خصوصية البيانات؟ نعم**
  يتم اتخاذ كافة الاجراءات المتعلقة بالحفاظ على سرية الحسابات/ المعلومات وفقاً للقوانين المنظمة في هذا الشأن، وكذا السياسات والاجراءات المعتمدة بمصرفنا وفقاً والتالي:
  - قانون البنك المركزي المصري ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠؛
  - دليل تعليمات حماية حقوق العملاء؛
  - سياسة الافصاح والنشر؛
  - سياسة تطبيق متطلبات قانون الامتثال للضريبة على الحسابات الخارجية «للأمريكيين» (FATCA).

٥. مؤشر الأداء الخاص بالإبلاغ عن ممارسات الاستدامة والإفصاح عنها (ح ٥)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل يصدر البنك تقارير GRI-CDP-SASB-IIRC-UNGC أو أي تقارير أخري من تقارير الاستدامة؟ لا**
لكن بنك البركة بصدد اصدار أول تقرير سنوي للاستدامة وفقًا لمعايير الـGRI بنهاية العام الجاري.

- **هل يسعى البنك إلى تحقيق أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) ؟ نعم**
يتم صياغة استراتيجية بنك البركة العامة واستراتيجية الاستدامة الخاصة بالبنك وفقًا لأهداف التنمية المستدامة؛ وبالأخص أهداف: الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والمياه النظيفة والطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي والعمل المناخي.

- **هل يحدد البنك هذه الأهداف ويقوم بالإبلاغ عن التقدم المحرز في إطار أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؟ لا**
سيتم ذلك مع اصدار تقرير الاستدامة السنوي الأول للبنك عن عام ٢٠٢٣.

- **هل أعلن البنك التزامه بوضوح تجاه معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات؟ نعم**
يخصص بنك البركة ميزانية سنوية لدعم المجتمع المدني من حساب الزكاة. وبدأ في عام ٢٠٢٢ في التركيز على محوري تمكين المرأة والصحة. وفيما يخص مجال تمكين المرأة فقد تعاون البنك مع مؤسسة جذور ومشكاة ومؤسسة صناع الخير لدعم مشاريع الحرف اليدوية وتوفير مصدر دخل دائم للسيدات بالإضافة إلى التعاون مع مؤسسة مصر الخير لفك كرب أكثر من مائتين عائل من الغارمين والغارمات. وبالإشارة إلى محور الصحة فقد دعم البنك مستشفى بهية لعلاج الأورام للسيدات ومستشفى الناس لعلاج أمراض القلب للأطفال، بالإضافة للتبرع بجهاز غسيل كلوي لمستشفى جامعة المنصورة بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير.

- **هل يتبني البنك سياسة/ مبدأ صريح وواضح بشأن الاستثمار المجتمعي؟ نعم**
يعمل بنك البركة في ضوء توصيات الحكومة لدعم التعليم والصحة والتنمية المجتمعية وتمكين المرأة. ونعمل الآن على وضع استراتيجة المسئولية المجتمعية تماشياً مع الإستراتيجية العامة للبنك.

- **هل يشارك البنك في مبادرات القطاعين العام والخاص المعنية بتنمية المجتمع؟ نعم**
وقع بنك البركة ومؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، الرائدة في مجال تمويل المشروعات متناهية الصغر للسيدات، إتفاقية تمويل بقيمة ٩٠ مليون جنيه ، وذلك لدعم السيدات صاحبات المشروعات متناهية الصغر على مستوى الجمهورية.

٦. مؤشر الأداء الخاص بالضمانات الخارجية (ح ٦)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل يتم مراجعة الإفصاحات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الصادرة عن البنك من قبل طرف ثالث مستقل؟ لا**
سيتم تعيين مستشار بيئي خلال العام الجاري لاصدار تقرير الاستدامة السنوي وفقًا لمعايير الـ GRI لعام ٢٠٢٣، وعليه سيتم مراجعة وتوكيد التقرير من طرف ثالث مستقل.

التقرير السنوي عن عام ٢٠٢٢ حول الإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية TCFD وذلك للشركات التي ينتهي عامها المالي في نهاية ديسمبر ويناير ومارس

شكراً لكم.. تم تسجيل التقرير السنوي الخاص بالإفصاحات المالية المتعلقة بالتغييرات المناخية TCFD بنجاح ورقم الكود التسجيلي الخاص بكم ٢٦٩٣٦ ويرجى من سيادتكم طباعة التقرير وإرفاقه ضمن تقرير مجلس الإدارة السنوي والمرفق بالقوائم المالية السنوية عن عام ٢٠٢٢.

نموذج التقرير السنوي للإفصاح عن الممارسات المالية المتعلقة بالتغييرات المناخية TCFD تنفيذاً لقرارات الهيئة رقمي (١٠٧) و (١٠٨) لسنة ٢٠٢١

أولاً: مقدمة عامة حول التقرير السنوي

يعكس تقرير الإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية – توصيات الـ Task Force on Climate Financial Disclosure TCFD قدرة الشركة على إدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالتغيرات المناخية، وهو ما يولد لدي المستثمرين الثقة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تأخذ في الاعتبار مجموعة المخاطر المالية والفرص المرتبطة بتغير المناخ، وآليات إدارة الشركة للمخاطر الانتقالية والمخاطر الملموسة لتأثيرات التغيرات المناخية على الأداء المالي للشركة، بما يوفر مزيدًا من الشفافية فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالمناخ والفرص المتاحة للمستثمرين.

وانطلاقا من مسئولية الهيئة تجاه الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية وفي اطار مساعدة تلك الشركات على تقديم التقارير السنوية للإفصاح عن معايير الاستدامة ESG وفقا لقراري الهيئة رقمي ١٠٧ و ١٠٨ لعام ٢٠٢١، وتيسيرا عليهم قامت الهيئة بإعداد هذا النموذج الالكتروني الموحد لتقوم الشركات باستيفاء مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاحات المالية المتعلقة بالتغييرات المناخية – توصيات TCFD.

لذا يرجى التكرم بالحص والتحلي بالدقة والشفافية عند ملء هذا النموذج، كما يرجي إرفاق نموذج التقرير ضمن التقرير السنوي المعد من قبل مجلس الادارة والمرفق بالقوائم المالية السنوية عن عام ٢٠٢٢ وفي حال وجود أية استفسارات تتعلق بهذا الشأن، يمكن التواصل من خلال البريد الالكتروني sustainable.development@fra.gov.eg

ثانياً: البيانات الأساسية لحالة الشركات وطبيعة نشاطها

برجاء تحديد كلا من الاتي من البيانات الأساسية

- القطاع التابع له الشركة: سوق المال
- اختر اسم الشركة: بنك البركة مصر
- حالة الشركة: مقيدة
- يرجي تحديد القطاع التابع له الشركة بالبورصة المصرية: قطاع البنوك

ثالثاً: البيانات الأساسية للمسؤول عن استكمال التقرير

إرشادات عامة: يرجى كتابة كافة البيانات التالية باللغة العربية مع التأكد من صحة سلامتها.

- **اسم المسؤول:** ايمان نجم
- **الوظيفة:** مدير عام ادارة الاستدامة والمويل المستدام
- **البريد الالكتروني الخاص به:** eman.negm@albaraka-bank.com.eg

رابعاً: مؤشرات الأداء الخاصة الإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية TCFD

١. مؤشر الأداء الخاص بفئة الحوكمة (الحوكمة المتعلقة بالتغير المناخ)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل يقوم مجلس الإدارة بمراقبة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ؟نعم**
تم تضمين سياسات التمويل المستدام في سياسة الائتمان والاستثمار لدى البنك مع اعتبار المخاطر والفرص المتعلقة به، وجاري وضع استراتيجية للاستدامة لتضمينها في في الاستراتيجية العامة للبنك لتتم متابعتها من قبل مجلس الادارة.

- **هل يقوم إدارة البنك بأي دور في تقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ وإدارتها؟نعم**
تم تضمين سياسات التمويل المستدام في سياسة الائتمان والاستثمار لدى البنك مع اعتبار المخاطر والفرص المتعلقة به ويتم تقييم المخاطر والفرص من قبل ادارة البنك.

٢. مؤشر الأداء الخاص بفئة الاستراتيجية (العمليات البيئية والرقابة والحد من المخاطر)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل يحدد البنك أي مخاطر أو فرص متعلقة بالمناخ على المدى القصير والمتوسط والطويل؟ نعم**
جاري الآن صياغة استراتيجية الاستدامة ووضع اطار لسياسة المخاطر البيئية والاجتماعية وتم تضمين سياسات التمويل المستدام في سياسة الائتمان والاستثمار لدى البنك لتحديد المخاطر والفرص في المدى القصير والمتوسط والطويل

- **هل يقوم البنك بتضمين الفرص والمخاطر المتعلقة بالمناخ في استراتيجيتها وتخطيطها المالي؟نعم**
جاري الآن صياغة استراتيجية الاستدامة ووضع اطار لسياسة المخاطر البيئية والاجتماعية وكذا تضمين سياسات التمويل المستدام في سياسة الائتمان والاستثمار لدى البنك.

- **هل يستثمر البنك سنويًا في البنية التحتية المتعلقة بمقاومة تغيرات المناخ، والقدرة على التكيف، وتطوير المنتجات؟نعم**
يستثمر البنك في الواح الطاقة الشمسية لمد الفروع بالطاقة، فضلًا عن تمويل مشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة.

٣. مؤشر الأداء الخاص بفئة إدارة المخاطر (المخاطر المتعلقة بالتغير المناخي)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل وضع البنك نهج معين لتحديد المخاطر المتعلقة بالمناخ وتقيمها؟نعم**
تم تضمين سياسات التمويل المستدام في سياسة الائتمان والاستثمار لدى البنك وتحديد المخاطر المتعلقة بالمناخ، كما يحرص البنك على استخدام أفضل ممارسات الاستدامة في عملياته التشغيلية والتي تراعي مخاطر تغير المناخ.

- **هل يتبني البنك نهج واضح لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ؟نعم**
يحرص البنك على وضع تدابير ترشيد الطاقة واستهلاك المياه وادارة المخالفات.

- **هل يدمج البنك المخاطر المتعلقة بالمناخ ضمن استراتيجيته الشاملة لإدارة المخاطر؟ نعم**
تم تضمين سياسات التمويل المستدام في سياسة الائتمان والاستثمار لدى البنك وتحديد المخاطر المتعلقة بالمناخ، وجاري وضع استراتيجية للاستدامة لتضمينها في الاستراتيجية العامة للبنك وجاري وضع اطار لسياسة المخاطر البيئية والاجتماعية.

٤. مؤشر الأداء الخاص بفئة المقاييس والاهداف (انبعاثات الكربون / الغازات الدفيئة)

فيما يخص الإجراءات المتخذة من قبل الشركة الخاصة بذلك المؤشر، هل طبقت الشركة الإجراءات التالية؟

- **هل يستخدم البنك أي مقاييس لتقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ بما يتماشى مع استراتيجيته وعملية إدارة المخاطر؟ نعم**
من خلال التقرير السنوي لقياس البصمة الكربونية والغازات الدفيئة وخطة تقليل الانبعاثات ووضع تدابير ترشيد الطاقة واستهلاك المياه وادارة المخالفات.

- **هل تفصح الشركة عن إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الشريحة ١ (إن وجد) ؟ نعم**
من خلال التقرير السنوي للبصمة الكربونية.

قائمة
المركز المالي

تقرير مراقبا الحسابات

تقرير مراقبا الحسابات

إلى السادة/ مساهمي
بنك البركة مصر – شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لبنك البركة مصـــر – " شـــركة مســـاهمة مصـــرية " " البنك " والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديســـمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشـــامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن الســـنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المجمع لبنك البركة مصر " شركة مساهمة مصرية " في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

مراقبا الحسابات

وائل صقر
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين ٢٦١٤٤
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٣٨١
برايس وترهاوس كوبرز عزالدين ودياب وشركاهم
محاسبون قانونيون
قطعة ٢١١- القطاع الثاني - مركز المدينة
القاهرة الجديدة ١١٨٣٥ - مصر

محمد مرتضى عبد الحميد
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٤٥٧
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٥٩١١
BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون
١ وادي النيل، المهندسين، جيزة

القاهرة في ١٦ فبراير ٢٠٢٣

قائمة المركز المالى المجمعة

فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	أيضاح رقم	٣١ ديسمبر٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	١٦	٧,٢٥١,٣٩٩	٦,٥٢٦,٢٥٠
أرصدة لدى البنوك (بعد خصم خسائر الائتمان المتوقعة)	١٧	١٠,٢٦٩,٢٦٢	٢٩,٧١١,٢٦٦
عمليات استثمار مع البنوك (بعد خصم خسائر الائتمان المتوقعة)	١٨	٣,٥٢١,٢١١	٢,٥٨٥,٩١٠
مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (بعد خصم خسائر الائتمان المتوقعة)	١٩	٣٠,٦٩٤,٢٣٨	٢١,٠٣٠,٧٧٢
استثمارات مالية			
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١/٢٠	٨١,٥٥١	٥٩,٧٠٣
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢/٢٠	٢,٢٣٩,٥٢٠	٧٢١,٤٣٦
- بالتكلفة المستهلكة	٣/٢٠	٢٩,٣٤٦,٩٦٠	١٩,٦٩٣,٨٧٤
أصول غير ملموسة	٢١	٣١,٩٩٩	٢٧,٦٤٨
أصول أخرى	٢٢	٣,١٠٨,٧٩٥	١,٢٩٢,٣٤٨
أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)	٢٣	٥٨٨,٥٩٧	٦٣٣,٦٨٩
إجمالى الأصول		**٨٧,١٣٣,٥٣٢**	**٨٢,٢٨٢,٨٩٦**
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	٢٥	١,٩٠٢,٩٠٥	٨٩٦,٧٧٠
ودائع العملاء	٢٦	٧٤,٣١٧,٣١٢	٧٢,٤٦٥,٥٨٠
تمويلات مساندة و تمويلات أخرى	٢٧	١,١٢٥,١٦٨	١,٠٣٥,١٢٩
التزامات أخرى	٢٨	١,٤٢٩,١٥١	١,٣٤٤,٢٤٥
إلتزامات ضرائب الدخل الجارية	٢/٢٤	٥٤٤,٢٨٧	٢٦٩,٢٢٦
مخصصات أخرى	٢٩	١٥٠,٧٣٨	١١٥,١٨٢
التزامات مزايا علاجية	٣٠	٦٣,٩٢٥	١٣٠,٢٠٦
التزامات ضريبية مؤجلة	١/٢٤	٥,١١٧	٦,٠٢٥
إجمـالي الالتزامات		**٧٩,٥٣٨,٦٠٣**	**٧٦,٢٦٢,٣٦٣**
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	٣١	٥,٠٨٩,٩٧٤	١,٥٤٦,٤٤٧
مجنب تحت حساب زيادة رأس المال	٣١	-	١,٤٢٢,٧٣٢
احتياطيات	٣٢	٦٠٥,٥٨٦	١,٧٧١,٥٦٣
الأرباح المحتجزة *	٣٣	١,٨٩٧,٠١٠	١,٢٧٧,٥٠٣
إجمالى حقوق الملكية العائد الى مساهمى البنك		**٧,٥٩٢,٥٧٠**	**٦,٠١٨,٢٤٥**
حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة		٢,٣٥٩	٢,٢٨٨
إجمالى حقوق الملكية		**٧,٥٩٤,٩٢٩**	**٦,٠٢٠,٥٣٣**
إجمالى الالتزامات وحقوق الملكية		**٨٧,١٣٣,٥٣٢**	**٨٢,٢٨٢,٨٩٦**

الإيضاحات المرفقة متممة لهذه القوائم المالية و تقرأ معها.

(تقرير مراقبا الحسابات "مرفق")

* تشمل صافي ارباح العام

حازم حسين رشاد حجازي
نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي

عبد العزيز يماني
رئيس مجلس الادارة

القاهرة في ١٦ فبراير ٢٠٢٣

قائمة الدخل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	أيضاح رقم	٣١ ديسمبر٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
عائد المرابحات والمضاربات والمشاركات والايرادات المشابهة	٧	٨,٣٣٩,٤٠٥	٧,٢٠٥,٥٦٥
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	٧	(٤,٩٠٨,٣٧٩)	(٤,٤٤٤,٠٧٠)
صافى الدخل من العائد		**٣,٤٣١,٠٢٦**	**٢,٧٦١,٤٩٥**
ايرادات الأتعاب والعمولات	٨	٢٩٢,١٤٨	٢٩٠,٥٢١
مصروفات الأتعاب والعمولات	٨	(٢٧,٢٤٧)	(١٨,٩٧٣)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات		**٢٦٤,٩٠١**	**٢٧١,٥٤٨**
توزيعات الأرباح	١٠	٢٠,٩٩٢	٦,٢٥٩
صافي دخل المتاجرة	١١	١٠٤,٩٥٣	٦٣,٩٧٥
مصروفات إدارية	٩	(٨٩٠,٦٧٥)	(٧٩٧,١٥٢)
عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان المتوقعة	١٣	(٣٤١,٠١٢)	(٥٥٤,٧٩٠)
أرباح استثمارات مالية		-	٦٧٨
ايرادات (مصروفات) تشغيل اخرى	١٢	٥٩,٤٧٨	(٨,٦٨٤)
صافى أرباح السنة قبل ضرائب الدخل		**٢,٦٤٩,٦٦٣**	**١,٧٤٣,٣٢٩**
مصروفات ضرائب الدخل	١٤	(٩٠٠,٥٧٧)	(٦١٧,٤٢٨)
صافى أرباح السنة		١,٧٤٩,٠٨٦	١,١٢٥,٩٠١
يوزع كالتالي			
نصيب المساهمين في البنك		١,٧٤٩,٠٥٣	١,١٢٥,٧٨٦
نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة		٣٣	١١٥
صافى أرباح السنة		**١,٧٤٩,٠٨٦**	**١,١٢٥,٩٠١**
نصيب السهم الاساسي فى صافى أرباح السنة	١٥	**٢,١٢**	**١,٣٧**

الإيضاحات المرفقة متممة لهذه القوائم المالية و تقرأ معها.

حازم حسين رشاد حجازي
نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي

عبد العزيز يماني
رئيس مجلس الادارة

قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	٣١ ديسمبر٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
صافى ارباح السنة	**١,٧٤٩,٠٨٦**	**١,١٢٥,٩٠١**
بنود لا يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر		
صافى التغير في احتياطي القيمة العادلة لادوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	١٠,٥٥٥	١٣,٤٦٣
ضريبة الدخل المؤجلة المتعلقة بالبنود التى لا يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر	(١١,٤٤٧)	-
بنود يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر		
صافى التغير في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية فى أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٣٤,١٩٨)	٧,٢٥٤
الخسائر الأئتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢,٤٢١	(٤٠٠)
ضريبة الدخل المؤجلة المتعلقة بالبنود التى يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر	٥,٨٧٣	-
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخر للسنة صافى بعد الضريبة	**(٢٦,٧٩٦)**	**٢٠,٣١٧**
إجمالي الدخل الشامل للسنة، صافى بعد الضريبة	**١,٧٢٢,٢٩٠**	**١,١٤٦,٢١٨**

الإيضاحات المرفقة متممة لهذه القوائم المالية و تقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أر باح السنة قبل الضرائب		٢,٦٤٩,٦٦٣	١,٧٤٣,٣٢٩
تعديلات لتسوية الأر باح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك وإستهلاك أصول ثابتة و أصول غير ملموسة	٩	١١٠,٠٤٦	٩٤,٠٩٥
عبء (رد) الاضمحلال عن خسائر الائتمان المتوقعة	١٣	٣٤١,٠١٢	٥٥٤,٧٩٠
عبء (رد) المخصصات الأخرى	١٢	٦١,٥١٧	(٢,٤٠٣)
عبء (رد) خسائر اضمحلال أصول الت ملكيتها للمصرف	١٢	(١,٤٨٣)	-
مخصصات انتفى الغرض منها بخلاف مخصص التمويلات	٢٩	(١٣٨,٥٣٨)	-
المستخدم من المخصصات بخلاف مخصص التمويلات	٢٩	(٣٤,١١٧)	(١٠٠)
استهلاك علاوة / خصم الاصدار للسندات	٢٠	(١٠٠,٢٦٠)	٨,٥٧٤
فروق ترجمة أرصدة المخصصات بالعملات الأجنبية		٢٥٩,٣١٨	(٧٧٥)
فروق ترجمة أرصدة الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر بالعملات الأجنبية	٢٠	(٤٦,٠١٥)	٧,٦٤٢
فروق ترجمة أرصدة الإستثمارات المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة بالعملات الأجنبية	٢٠	(٢,٠٣٦,٨٨٧)	٣١,١٣٥
فروق ترجمة أرصدة التمويلات المساندة بالعملات الاجنبية	٢٧	٤٠٦,٢٠١	(١,٠٠١)
فروق تقييم الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	٢٠	(١١,٨٤٨)	(٥,٤٧٠)
خسائر (أرباح) بيع أستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		-	(٦٧٨)
خسائر (أرباح) بيع أصول ثابتة	١٢	(١,٦١١)	(١,١٢٦)
خسائر (أرباح) بيع أصول آلت ملكيتها للمصرف	١٢	(١٩,٤٧٤)	-
توزيعات الأرباح عن استثمارات مالية	١٠	(٢٠,٩٩٢)	(١٧,٢٦٧)
أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل		**١,٤١٦,٥٣٢**	**٢,٤١٠,٧٤٥**
صافى النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات			
أرصدة لدى البنك المركزى في إطار نسبة الاحتياطي الالزامي	١٦	(٦٩٨,٦٣٦)	١٥,١٨٢
أذون خزانة أستحقاق أكثر من ٩٠ يوماً	٣/٢٠	(٢,٨١٢,٢٠٥)	١٠,٦١٥,٧٣٣
عمليات استثمار مع البنوك	١٨	(١,٠١٢,٢٥٣)	(٦٠٨,٩٣٧)
مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء	١٩	(١٠,١١٩,٧٠٣)	(٢,٠٢٧,٧٣٢)
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١/٢٠	(١٠,٠٠٠)	٣,١٦٦
أصول أخرى	٢٢	(١,٨٠٥,٨٧٣)	٢٣,١٥٤
أرصدة مستحقة للبنوك	٢٥	١,٠٠٦,١٣٥	(١٥٦,٥٦١)
ودائع العملاء	٢٦	١,٨٥١,٧٣٢	٦,١٩٥,١٨٦
التزامات أخرى	٢٨	٨٤,٩٠٥	(٨٨,٥١٣)
التزامات مزايا العاملين		(٦٦,٢٨١)	-
ضرائب الدخل المسددة	٢/٢٤	(٤٨٦,٧٤٥)	(٦٦٥,٦٢٨)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل		**(١٢,٦٥٢,٣٩٢)**	**١٥,٧١٥,٧٩٥**

الإيضاحات المرفقة متممة لهذه القوائم المالية و تقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية المجمعة - تابع

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	٢٣	(٣٥,٥١٨)	(٤٩,١٦٣)
متحصلات من بيع الأصول الثابتة		٨,٥٤٧	١,١٢٦
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	٢١	(٤٠,٧٢٢)	(٢٨,٨٧٠)
مدفوعات لشراء أستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	٢٠	(١,٥٠٦,٩٦٢)	(٢٢٠,٣٨٤)
متحصلات من استرداد أستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر		٨,٥٤٩	١,٧٧٣
مدفوعات لشراء أستثمارات مالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة	٢٠	(٩,٢٨٦,٩٤٩)	(٢,٢٥٣,٣٨٧)
متحصلات من استرداد أستثمارات مالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة		٤,٦٥٤,٠٩٢	٣,٣٥٩,٦٨٦
توزيعات أرباح محصلة		٢٠,٩٩٢	١٧,٢٦٧
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار		**(٦,١٧٧,٩٧١)**	**٨٢٨,٠٤٨**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
المحصل (المدفوع) من تمويلات المساندة / تمويلات مقيدة طويلة الاجل	٢٧	(٣١٦,١٦٢)	١٠,٧٥٥
توزيعات الأرباح المدفوعة		(١٤٧,٩٢٠)	(١٧٧,٥٣٧)
تخفيض راس المال الشركة التابعة وصافي التغيرات في حقوق اصحاب الحصص الغير المسيطرة		-	(٢,٢٦٧)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل		**(٤٦٤,٠٨٢)**	**(١٦٩,٠٤٩)**
صافى (النقص) الزيادة في النقدية و ما في حكمها خلال السنة المالية		(١٩,٢٩٤,٤٤٥)	١٦,٣٧٤,٧٩٤
رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول الفترة المالية		٣٠,١٤٨,٨٠٨	١٣,٧٧٤,٠١٤
رصيد النقدية وما فى حكمها فى أخر السنة المالية		**١٠,٨٥٤,٣٦٣**	**٣٠,١٤٨,٨٠٨**
وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	١٦	٧,٢٥١,٣٩٩	٦,٥٢٦,٢٥٠
حسابات جار ية لدى البنوك		٤٨٤,٠٧٠	٤٦٨,٤٣١
أرصدة لدى البنوك		٩,٧٨٩,٢٠٦	٢٩,٢٤٤,٥٥٣
أذون الخزانة الحكومية- بالتكلفة المستهلكة	٣/٢٠	٥,٩٧٥,٠٨٨	٣,١٠٩,٨٤٩
أرصدة لدى البنوك المركزية في إطار نسبة الاحتياطي الالزامي		(٦,٧٨٩,٠٦٢)	(٦,٠٩٠,٤٢٦)
أذون خزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهرمن تاريخ الإقتناء		(٥,٨٥٦,٣٣٨)	(٣,١٠٩,٨٤٩)
رصيد النقدية وما فى حكمها فى أخر السنة المالية		**١٠,٨٥٤,٣٦٣**	**٣٠,١٤٨,٨٠٨**

الإيضاحات المرفقة متممة لهذه القوائم المالية وتقرأ معها

قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

القيمة بالألف جنيه مصرى

	رأس المال المدفوع	مجنب تحت حساب زيادة رأس المال	احتياطيات	الأرباح المحتجزة	إجمالى حقوق الملكية الى مساهمى البنك	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	إجمالى حقوق الملكية
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢١	**٨٣٣,٦٣٥**	**٣,٩٢٩,٦٩٠**	**١,٤٢٢,٧٣٢**	**١,٤٢٧,٥٦٣**	**٧,٥١٣,٦٢٠**	**٤,٤٣٣**	**٥,٠٠٣,٨٦٥**
أثر تسويات شركات تابعة (ايضاح رقم ٣٨)	-	-	-	(٢٠,٩٢٩)	(٢٠,٩٢٩)	(٣)	(٢٠,٩٣٢)
صافى التغير فى بنود الدخل الشامل الاخر	-	-	٢٣٨,١٩٣	٣,٠٠٥,٧٨٦	٣,٢٤٤,٠٣٧	٢٩٣	٣,٢٤٤,٣٣٠
صافى أرباح السنة	-	-	-	٦٥٥,٨٧٨	٦٥٥,٨٧٨	٦	٦٥٥,٨٨٤
المحول الى الاحتياطى القانونى	-	-	١١٣,٦٦١	(١١٣,٦٦١)	-	-	-
المحول الى الاحتياطى الرأسمالى	-	-	١,١٢٦	(١,١٢٦)	-	-	-
توزيعات أرباح نقدية (حصة العاملين ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين)	-	-	-	(١٣٦,٠٦٠)	(١٣٦,٠٦٠)	(٦٦)	(١٣٦,١٢٦)
توزيعات المساهمين أستخدمت فى زيادة رأس المال	-	(٣,٩٢٩,٦٩٠)	-	-	(٣,٩٢٩,٦٩٠)	-	(٣,٩٢٩,٦٩٠)
زيادة رأس المال بتوزيعات أرباح عام ٢٠١٩	٣,٢٣٤,٢٣٧	-	-	(٣,٢٣٤,٢٣٧)	-	-	-
صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي	-	-	-	(١١,٣١٣)	(١١,٣١٣)	-	(١١,٣١٣)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٤,٠٦٧,٨٧٢**	**-**	**١,٧٣٧,٥٦٣**	**٧,٨٩٧,١٠٠**	**١٣,٧٠٢,٥٣٥**	**٤,٦٣٥**	**١٣,٧٠٧,١٧٠**
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٢	**٤,٠٦٧,٨٧٢**	**-**	**١,٧٣٧,٥٦٣**	**٧,٨٩٧,١٠٠**	**١٣,٧٠٢,٥٣٥**	**٤,٦٣٥**	**١٣,٧٠٧,١٧٠**
أثر تسويات شركات تابعة	-	-	-	٣,٠٠٩,٢٩٠	٣,٠٠٩,٢٩٠	٣٠	٣,٠٠٩,٣٢٠
صافى التغير فى بنود الدخل الشامل الاخر	-	-	٣٣٨,٦٧٤	٧٥٥,٨٧٨	١,٠٩٤,٥٥٢	٦	١,٠٩٤,٥٥٨
صافى أرباح السنة	-	-	-	٨٣٤,٢٣٧	٨٣٤,٢٣٧	٣,٢٤٤	٨٣٧,٤٨١
المحول الى الاحتياطى القانونى	-	-	٢٠,٩٩٢	(٢٠,٩٩٢)	-	-	-
المحول الى الاحتياطى الرأسمالى	-	-	١,١٢٦	(١,١٢٦)	-	-	-
توزيعات أرباح نقدية (حصة العاملين ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين)	-	-	-	(١٣٦,٠٦٠)	(١٣٦,٠٦٠)	(٦٦)	(١٣٦,١٢٦)
توزيعات المساهمين أستخدمت فى زيادة رأس المال	-	(٣,٠٠٩,٢٩٠)	-	-	(٣,٠٠٩,٢٩٠)	-	(٣,٠٠٩,٢٩٠)
زيادة رأس المال بتوزيعات أرباح عام ٢٠١٩	٣,٢٣٤,٢٣٧	-	-	(٣,٢٣٤,٢٣٧)	-	-	-
زيادة رأس المال بتوزيعات من الاحتياطيات	-	-	(٢٣٨,١٩٣)	٢٣٨,١٩٣	-	-	-
صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي	-	-	-	(١١,٣١٣)	(١١,٣١٣)	-	(١١,٣١٣)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٧,٣٠١,١٠٩**	**-**	**١,٨٩٧,٠٦٠**	**٧,٥٩٢,٥٧٠**	**١٦,٧٩٤,٧٣٩**	**٤,٩٢٩**	**١٦,٧٩٩,٦٦٨**

الإيضاحات المرفقة متممة لهذه القوائم المالية و تقرأ معها.

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

١- معلومات عامة

تأسس بنك الأهرام (شركة مساهمة مصرية) كبنك تجاري بتاريخ ١٩ مارس ١٩٨٠ بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته والذي حل محله قانون الاستثمار . وطبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢١ سبتمبر ١٩٨٨ تم تعديل اسم البنك ليصبح بنك التمويل المصري السعودي ، وبتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٠٩ قررت الجمعية العامة غير العادية للبنك تغيير اسم البنك إلى بنك البركة مصر، ويقوم البنك بتقديم خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في ظل أحكام الشريعة الإسلامية في جمهورية مصر العربية من خلال ٣٣ فرعاً ويوظف ١١٢٧ موظفاً في تاريخ الميزانية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين الجنوبي - المنطقة المركزية - القطاع الأول بالتجمع الخامس - القاهرة الجديدة ، والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية .

لا يتعامل البنك فى المشتقات المالية ، العقود الآجلة أو القروض وفقاً لنظام عمله الاسلامى وأن ذلك ينطبق على أيٍ من هذه الالفاظ حيثما وردت بالايضاحات المتممة للقوائم المالية .

تم اعتماد هذه القوائم المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢٣، وللجمعية العامة للبنك الحق فى تعديل القوائم المالية المجمعة بعد أصدارها.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين المصرية السارية و يتم الرجوع فيما لم يرد به نص ضمن تعليمات البنك المركزي المصري الي معايير المحاسبة المصرية، وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقا لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة.

أسس التجميع

تتضمن أسس التجميع ما يلي :-

- استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين البنك وشركات المجموعة .
- يتم تحديد تكلفة اقتناء الشركات التابعة بنصيب الشركة القابضة في القيمة العادلة للأصول و الالتزامات المقتناة في تاريخ اقتناء الشركة القابضة للشركات التابعة.
- تتمثل حقوق الأقلية في حقوق المساهمين الآخرين في الشركات التابعة.

٣- مُلخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل الفترات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

(أ) الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة

أ/١الشركات التابعة

الشركات التابعة هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود تأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركات التابعة.

أ/٢الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حقوق التصويت. ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المجمعة للبنك بطريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء. بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند "إيرادات /(مصروفات) تشغيل أخرى".

(ب) التقار ير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعه من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخري، بينما يرتبط القطاع الجغرافي بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة. وينقسم البنك إلى قطاعين رئيسيين من الأعمال، وهما الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد. وعلاوة على ذلك يعتبر مركز الشركات كإدارة تمويل مركزية فيما يتعلق بأعمال البنك الرئيسية. وفيما يختص بتعاملات إدارة المعاملات ونشاط الاستثمارات وغير ذلك من الأنشطة غير الأساسية فانه يتم التقرير عنها ضمن الخدمات المصرفية للشركات.

ولغرض إعداد التقارير القطاعية طبقا لتصنيف المناطق الجغرافية ، يتم عرض أرباح وخسائر وأصول والتزامات القطاع على أساس أماكن الفروع.

(ت) ترجمة العملات الأجنبية

ت/١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي يمارس فيها البنك نشاطه (عملة التعامل)، ويتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

ت/٢المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري، وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة / السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة / السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن الترجمة ضمن البنود التالية:

- صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالنسبة للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حسب تصنيف الاصل او الالتزام.
- ضمن بنود الدخل الشامل الاخر بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات المالية من ادوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.
- ايرادات(مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن بند عائد التمويلات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل بحقوق الملكية بالفروق المتعلقة بالتغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر).

وتتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر ضمن قائمة الدخل الشامل .

(ث) الأصول والالتزامات المالية

الاصول المالية - الاعتراف الاولي.

يقوم البنك بالاعتراف الاولي بالأصول والالتزامات المالية في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية، ويتم قياس الأصل أو الالتزام المالي أولياً بالقيمة العادلة. وبالنسبة لتلك التي لا يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فإنها تقاس بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة التي ترتبط بشكل مباشر بعملية الاقتناء أو الإصدار.

أن أفضل أسلوب لقياس القيمة العادلة هو السعر في سوق نشط. يعتبر السوق سوقا نشطا عندما تكون المعاملات المتعلقة بالأصل أو الالتزام منتظمة وملائمة من حيث الحجم بما يكفي لتحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر. تقاس القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في سوق نشط على أنها السعر المدرج لكل أصل أو التزام على حدة والكمية التي يحتفظ بها البنك.

تستخدم أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة، حيث تستخدم لقياس القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية التي لا تتوفر فيها معلومات التسعير في السوق الخارجي. يتم تحليل قياسات القيمة العادلة حسب مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على النحو التالي:

المستوى الأول: القياسات بالأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المماثلة
المستوى الثاني للقياسات: أساليب التقييم التي تشمل كافة المدخلات الجوهرية الملحوظة للأصول والالتزامات، سواءً كانت مباشرة (وهي الأسعار) أو غير مباشرة (وهي المستمدة من الأسعار).
المستوى الثالث للقياسات: التقييمات التي لا تستند إلى معلومات سوق جديرة بالملاحظة فقط -أي أن القياس يتطلب مدخلات كبيرة

تكاليف المعاملات هي تكاليف إضافية عائدة مباشرة إلى عمليات اقتناء أو إصدار أو استبعاد أداة مالية. التكلفة الإضافية هي التكلفة التي لا يتم تكبدها إذا لم تتم المعاملة. تشمل تكاليف المعاملات الرسوم والعمولات المدفوعة للوكلاء. لا تشمل تكاليف المعاملات أقساط أو خصومات الديون أو تكاليف التمويل أو تكاليف إدارية داخلية أو تكاليف التملك.التكلفة المستهلكة هي المبلغ الذي تم بموجبه الاعتراف بالأداة المالية عند الاعتراف الأولي ناقصا أي مدفوعات رئيسية، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة، وللأصول المالية ناقصًا أي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الفوائد المستحقة استهلاك تكاليف المعاملة المؤجلة عند الاعتراف الأولي بأي أقساط أو تخفيضات حتى تاريخ الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

الاصول المالية – التصنيف والقياس اللاحق – فئات القياس .

عند الاعتراف الأولى يقوم البنك بتبويب الأصول المالية إلى أصول مالية بالتكلفة المستهلكة، اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم قياس الاصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تم استيفاء كلا الشرطين التاليين ولم يكن قد تم تخصيصه بمعرفة ادارة البنك عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:
  - يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه فقط هو الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
  - ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل تتمثل فقط في أصل مبلغ الاداة المالية والعائد.
- يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولم يكن قد تم تخصيصها عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:
  - يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي.
  - ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل لا تتمثل فقط في أصل الدين والعائد.
- عند الاعتراف الاولي بأداة حقوق ملكية ليست محتفظ بها بغرض المتاجرة فإنه يمكن للبنك القيام باختيار لا رجعة فيه بأن يتم عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر. ويكون هذا الاختيار لكل استثمار على حده.
- يتم تبويب باقي الأصول المالية الأخرى كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للبنك عند الاعتراف الأولي ،أن يخصص بشكل لا رجعة فيه – أصلا مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، بالرغم من استيفائه لشروط التبويب كأصل مالي بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، إذا كان القيام بذلك يمنع أو يقلص -بشكل جوهري -التضارب الذى قد ينشأ في القياس المحاسبي.

الأداة المالية	طرق القياس وفقاً لنماذج الأعمال		
	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة	
		من خلال الدخل الشامل الاخر	من خلال الأرباح أو الخسائر
أدوات حقوق الملكية	لا تنطبق	اختيار غير قابل للإلغاء عند الاعتراف الأولي	المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية
أدوات الدين / التمويلات والتسهيلات	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها بغرض المتاجرة

الاصول المالية – التصنيف والقياس اللاحق – نموذج الأعمال .

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة البنك للأصول من أجل توليد التدفقات النقدية - سواء كان هدف البنك: تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الأصول فقط " الاحتفاظ بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية" أو (٢) تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الأصول "الاحتفاظ بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع" أو إذا لم ينطبق أي منهما، يتم تصنيف الأصول المالية كجزء من نموذج الأعمال "الآخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الأصول (على مستوى المحفظة) استنادًا إلى كافة الأدلة ذات الصلة حول الأنشطة التي تعهد بها البنك لتحقيق الهدف المحدد للمحفظة المتاحة في تاريخ التقييم. تتضمن العوامل التي تأخذها المجموعة بعين الاعتبار في تحديد نموذج الأعمال الغرض من المحفظة وتكوينها، والخبرة السابقة حول كيفية تحصيل التدفقات النقدية للأصول المعنية، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها، وكيفية تقييم أداء الأصول.

يقوم البنك بإعداد وتوثيق واعتماد نموذج / نماذج الاعمال (Business Models) بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس استراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الاصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلي:

الاصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	• يتمثل الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد. • يعتبر البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية. • أدنى مبيعات من حيث الدورية والقيمة. • يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدي توافقها مع متطلبات المعيار.
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	• كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. • مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	• هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. • تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. • ادارة الاصول المالية بمعرفة على اساس القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر تلافيا للتضارب في القياس المحاسبي.

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة امداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم اخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الاعمال ما يلي:

- السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي. وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ استحقاق الأصول المالية مع تواريخ استحقاق الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.
- كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة الي الإدارة العليا.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.
- كيفية تحديد تقييم أداء مديري الاعمال (القيمة العادلة، العائد على المحفظة، أو كلاهما).
- دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فان المعلومات عن انشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.

إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي يتم ادارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث انها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع اصول مالية معاً.

الأصول المالية - التصنيف والقياس اللاحق - خصائص التدفقات النقدية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الاداة والعائد

- لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصلي للأداة المالية بانة القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الاولي. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر التمويل الاساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.
- ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل في دفعات تقتصر فقط على أصل الاداة المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في اعتباره الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية قد تغير توقيت او مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط. ولإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في اعتباره ما يلي:

- الاحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الرافعة المالية (سعر العائد، الآجال، نوع العملة ...).
- شروط السداد المعجل ومد الأجل.
- الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة.
- الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دوريا).

الأصول المالية - إعادة التبويب

- لا يتم إعادة تبويب الاصول المالية بعد الاعتراف الاولي إلا عندما – وفقط عندما – يقوم البنك بتغيير نموذج الاعمال الخاص بإدارة هذه الأصول. وفي كافة الاحوال لا يتم اعادة التبويب بين بنود الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر وبين الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة.

اضمحلال الأصول المالية - الخسائر الائتمانية المتوقعة

- يتم اثبات خسائر الاضمحلال عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وهي: (١) الأصول المالية التي تمثل أدوات دين،(٢) المديونيات المستحقة،(٣) عقود الضمانات المالية،(٤) ارتباطات التمويلات وارتباطات ادوات الدين المشابهة.
- لا يتم اثبات خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.
- ادوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

١. يقوم البنك بتجميع ادوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر علي اساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة علي اساس نوع المنتج المصرفي.
٢. يقوم البنك بتصنيف ادوات الدين داخل مجموعة منتج التجزئة المصرفية او المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الي ثلاث مراحل بناء على المعايير الكمية والنوعية التالية:

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد متأخرات	تدخل في نطاق المخاطر المقبولة				
ادوات مالية حدث بشأنها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان			تأخير يزيد عن ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية.	إذا واجه الحاصل على تمويل واحدا أو أكثر من الأحداث التالية على الاقل : • تقدم الحاصل على تمويل بطلب لتحويل السداد قصير الاجل الى طويل الاجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للحاصل على تمويل. • إلغاء أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للحاصل على تمويل. • تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب الحاصل على تمويل. • متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة. • تغيرات اقتصادية/تشريعية/تكنولوجية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للحاصل على تمويل		
ادوات مالية مضمحلة					عندما يتأخر الحاصل على تمويل أكثر من ٩٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية	لا يوجد

ادوات الدين المتعلقة بالمؤسسات والمشروعات المتوسطة

- يقوم البنك بتجميع ادوات الدين المتعلقة المؤسسات والمشروعات المتوسطة علي اساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة علي اساس وحدة العميل الحاصل على تمويل (ORR).
- ٢)يقوم البنك بتصنيف العملاء داخل كل مجموعة الي ثلاث مراحل بناء على المعايير الكمية والنوعية التالية:

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد متأخرات	تدخل في نطاق المخاطر المقبولة				
ادوات مالية حدث بشأنها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان			تاخير يزيد عن ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية.	إذا كان الحاصل على تمويل على قائمة المتابعة و/ أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية على الاقل: • زيادة كبيرة بسعر العائد علي الاصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية • تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها الحاصل على تمويل. • طلب إعادة الجدولة. • تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة او التدفقات النقدية. • تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للحاصل على تمويل. • العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/التمويلات التجارية.		

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية مضمحلة					عندما يتأخر الحاصل على تمويل أكثر من ٩٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية	عندما يعجز الحاصل على تمويل عن تلبية واحد او أكثر من المعايير التالية، مما يشير إلى أن الحاصل على تمويل يواجه صعوبة مالية كبيرة. • وفاة أو عجز الحاصل على تمويل. • تعثر الحاصل على تمويل مالياً. • الشروع في جدولة نتيجة تدهور القدرة الائتمانية للحاصل على تمويل. • عدم الالتزام بالتعهدات المالية. • اختفاء السوق النشط للأصل المالي او أحد الادوات المالية للحاصل على تمويل بسبب صعوبات مالية. • منح الممولين امتيازات تتعلق بصعوبة مالية للحاصل على تمويل ما كانت تمنح في الظروف العادية. • احتمال أن يدخل الحاصل على تمويل في مرحلة الإفلاس او اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. • إذا تم شراء أصول الحاصل على تمويل المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

- يقوم البنك بتقييم محافظ ادوات الدين على أساس ربع سنوي على مستوى المحفظة لجميع الاصول المالية للأفراد والمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وعلي اساس دوري فيما يتعلق بالأصول المالية للمؤسسات المصنفة ضمن قائمة المتابعة بهدف مراقبة خطر الائتمان المتعلق بها ، كما يتم هذا التقييم على مستوى الطرف المقابل على أساس دوري، و يتم مراجعة ومراقبة المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان دوريا من قبل ادارة المخاطر الائتمانية.
- يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقدير مخصص خسائر الاضمحلال للاداه المالية بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية فيما عدا الحالات التالية والتي يتم تقدير مخصص خسائر الاضمحلال فيها بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أثني عشر شهرا:
- اداة دين تم تحديدها على انها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية (ادوات الدين بالمرحلة الاولي).
- أدوات مالية أخرى لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولى (ادوات الدين بالمرحلة الاولي).
- يعتبر البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالي مرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة والتي يتم قياسها كما يلي:
- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الاولي علي اساس القيمة الحالية لإجمالي العجز النقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة اثني عشر شهرا مستقبلية مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة. ونظرا لأن الخسائر الائتمانية المتوقعة تأخذ في الحسبان مبلغ وتوقيت الدفعات ،فإن الخسائر الائتمانية تنشأ حتى إذا كانت المنشأة تتوقع أن يتم السداد بالكامل ولكن في وقت لاحق بعد أن يصبح الدين واجب السداد بموجب الشروط التعاقدية.وتعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أثني عشر شهرا جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة علي مدار حياة الاصل والتي تنتج عن أحداث التعثر في السداد لأداة مالية والمحتملة خلال أثني عشر شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.
- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الثانية علي اساس القيمة الحالية لإجمالي العجز النقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة حياة الاصل المالي مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة.
- الأصول المالية المضمحلة ائتمانيا في تاريخ القوائم المالية تقاس بالفرق بين إجمالي المبلغ الدفتري للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

تدخل الارتباطات عن تمويلات وادوات الدين المشابهة ضمن حساب القيمة عند الاخفاق، وتحتسب علي الارصدة القائمة في تاريخ القوائم المالية بعد تحويلها الي القيمة في حالة استخدام تلك الارتباطات مستقبلا.

يقوم البنك عند حساب معدلات الخسارة الأخذ في الاعتبار معدلات الاسترداد المتوقعة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة سواء من الضمانات النقدية والعينية او معدلات السداد التاريخية او المستقبلية المتوقعة وذلك علي النحو التالي:

- بالنسبة لأدوات الديون المصنفة ضمن المرحلة الاولي يتم الاعتداد فقط بقيمة الضمانات النقدية وما في حكمها المتمثلة في النقدية والادوات المالية الأخرى التي يمكن تحويلها الي نقدية بسهولة في مدي زمني قصير (٣ شهور او اقل) وبدون ان يحدث تغير (خسارة) في قيمتها نتيجة مخاطر الائتمان .
- بالنسبة لأدوات الديون المصنفة ضمن كلا من المرحلة الثانية او الثالثة يتم الاعتداد فقط بأنواع الضمانات طبقا للقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٢٠٢٠/٥/٢٤ بشأن تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات في حين يتم حساب قيمة تلك الضمانات طبقا لما وارد بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.
- بالنسبة لأدوات الدين المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل خارج مصر، يتم تحديد معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس التصنيف الائتماني للمركز الرئيسي للبنك الذي يعمل خارج مصر وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة المركز الرئيسي ومع مراعاة التعليمات الصادرة عن البنك المركزي بشأن مخاطر الدول، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥٪.
- بالنسبة لأدوات المحتفظ بها لدي البنوك التي تعمل داخل مصر، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وتعامل فروع البنوك المصرية بالخارج معاملة المركز الرئيسي ، كما تعامل فروع البنوك الاجنبية التي تعمل داخل مصر معاملة المركز الرئيسي لها، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥٪.
- بالنسبة لأدوات الدين التي تصدرها الجهات بخلاف البنوك، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف

الجهة المصدرة للأداة المالية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة الجهة المصدرة في حالة الجهات الخارجية، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥٪ .
- يتم خصم مخصص الاضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الاصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي، في حين يتم الاعتراف بمخصص الاضمحلال المتعلق بارتباطات التمويلات وعقود الضمانات المالية والالتزامات العرضية ضمن بند المخصصات الأخرى بالتزامات المركز المالي.
- بالنسبة لعقود الضمانات المالية يقوم البنك بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على اساس الفرق بين الدفعات المتوقع سدادها لحامل الضمانة مخصوما منها اي مبالغ أخرى يتوقع البنك استردادها.

الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى

يتعين الا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الي المرحلة الاولي الا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الاولي وسداد كامل المتأخرات من الاصل المالي والعوائد وعند مرور فترة ثلاث شهور من الانتظام في السداد واستيفاء شروط المرحلة الاولي .

٤يتعين الا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية – بما في ذلك عمليات الجدولة - الا بعد استيفاء كافة الشروط التالية:

١. استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.
٢. سداد ٢٥٪ من ارصدة الاصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة – حسب الاحوال.
٣. الانتظام في سداد اصل مبلغ الاصل المالي وعوائده المستحقة لمدة ١٢ شهرا متصلة علي الاقل.

وفقا لمتطلبات تطبيق المعيار فان الاصل في سداد الالتزامات المترتبة علي اي طرف مدين هو التدفق النقدي الناتج من نشاط العميل , وعليه فأن الدراسات الائتمانية يجب ان توضح التدفقات النقدية المتوقعة بشكل دقيق ومستند الي بيانات مالية مدققة تعكس قدرة الطرف المدين علي توفير تلك التدفقات النقدية .

الأصول المالية المعاد هيكلتها:

إذا تم إعادة التفاوض بشأن شروط أصل مالي او تعديلها او إحلال أصل مالي جديد محل أصل مالي حالي بسبب الصعوبات المالية للحاصل على تمويل فإنه يتم اجراء تقييم ما إذا كان ينبغي استبعاد الأصل المالي من الدفاتر وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

١. إذا كانت إعادة الهيكلة لن تؤدى الى استبعاد الأصل الحالي فإنه يتم استخدام التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل عند احتساب العجز النقدي في الأصل الحالي. ويتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة على عمر الاداة.
٢. إذا كانت إعادة الهيكلة ستؤدي إلى استبعاد الأصل الحالي، فإن القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد يتم معالجتها كتدفقات نقدية نهائية من الأصل المالي الحالي وذلك عند استبعاده . ويتم استخدام هذه القيمة في حساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي والتي تم خصمها من التاريخ المتوقع لاستبعاد الأصل حتى تاريخ القوائم المالية باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل المالي الحالي.

عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي كما يلى:-

١. الاصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
٢. ارتباطات عن التمويلات وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص.
٣. عندما تتضمن الأداة المالية كل من المستخدم وغير المستخدم من الحد المسموح به لتلك الأداة، يقوم البنك بعرض مخصص خسارة مجتمعة للمستخدم وغير المستخدم ويتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمستخدم و يتم عرض أي زيادة في مخصص الخسارة على إجمالي مبلغ المستخدم كمخصص للجزء غير المستخدم.
٤. أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر لا يتم اثبات مخصص اضمحلال في قائمة المركز المالي وذلك لان القيمة الدفترية لتلك الاصول هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الافصاح عن مخصص الاضمحلال ويتم الاعتراف به في قائمة الدخل الشامل الاخر.

الأصول المالية – الاعدامات

- يتم اعدام الديون (إما جزئيا أو كليا) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد تلك الديون. وبصفه عامة عندما يقوم البنك بتحديد ان الحاصل على تمويل لا يملك اصول او موارد او مصادر الدخل التي يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لتسديد المديونيات التي سوف يتم اعدامها ومع ذلك، فإن الاصول المالية المعدومة قد تظل خاضعة للمتابعة في ضوء الاجراءات التي يقوم بها البنك لاسترداد المبالغ المستحقة. ويتم الخصم علي حساب مخصص الاضمحلال بالديون التي يتم اعدامها سواء كان مكونا لها مخصص ام لا، ويتم الاضافة الي مخصص الاضمحلال بأي متحصلات عن تمويلات سبق إعدامها.

الأصول المالية – الاستبعاد

- يتم استبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يقوم البنك بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم بموجبها تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية بشكل جوهري الى طرف آخر.
- عند استبعاد أصل مالي يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل الذي تم استبعاده) ومجموع كلا من المقابل المستلم (متضمنا أي أصل جديد تم الحصول علية مخصوما منة أي التزام جديد تم تحمله) وأي أرباح أو خسائر مجمعة سبق الاعتراف بها ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر.
- اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩ فإن أي أرباح مرحله او خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الاخر متعلقة بالاستثمار في أدوات حقوق ملكية تم تخصيصها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر، لا يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر عند استبعاد ذلك الأصل. وان أية حصة نشأت أو تم الاحتفاظ بها من الأصل المؤهل للاستبعاد (مستوفى شروط الاستبعاد) فيتم الاعتراف بها كأصل أو التزام منفصل.
- عندما يدخل البنك في معاملات يقوم بموجبها بتحويل أصول سبق الاعتراف بها في قائمة المركز المالي، ولكنة يحتفظ بكل أو بشكل جوهري بمعظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل المحول أو جزء منه. ففي هذه الأحوال، لا يتم استبعاد الأصل المحول.
- بالنسبة للمعاملات التي لا يقوم فيها البنك بالاحتفاظ ولا بتحويل بشكل جوهري كل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل ويحتفظ بالسيطرة على الأصل، يستمر البنك في الاعتراف بالأصل في حدود ارتباطه المستمر بالأصل المالي، ويتحدد الارتباط المستمر للبنك بالأصل المالي بمدى تعرض البنك للتغيرات في قيمة الأصل المحول.
- في بعض المعاملات يحتفظ البنك بالتزام خدمة الأصل المحول مقابل عمولة، عندها يتم استبعاد الأصل المحول إذا كان يفي بشروط الاستبعاد. ويتم الاعتراف بأصل او التزام لعقد الخدمة إذا كانت عمولة الخدمة أكبر من القدر المناسب (أصل) او اقل من القدر المناسب (التزام) لتأدية الخدمة.

الالتزامات المالية- فئات القياس

- عند الاعتراف الأولى يقوم البنك بتبويب الالتزامات المالية إلى التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة، والتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بناء علي هدف نموذج الاعمال للبنك.
- يتم الاعتراف أوليا بكافة الالتزامات المالية بالقيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية.
- يتم قياس الالتزامات المالية المبوبة بالتكلفة المستهلكة لاحقا على اساس التكلفة المستهلكة وباستخدام طريقة العائد الفعلي.
- يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني للبنك في قائمة الدخل الشامل الآخر في حين يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة في الارباح والخسائر.

الالتزامات المالية – الاستبعاد

- يقوم البنك باستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم التخلص من او الغاء او انتهاء مدته الواردة بالعقد.

التعديلات على الأصول المالية والالتزامات المالية

١- الأصول المالية

- إذا تم تعديل شروط أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل جوهري. فإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً فان الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر انتهت ومن ثم يتم استبعاد الأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بأصل مالي جديد بالقيمة العادلة والاعتراف بالقيمة الناتجة من تعديل القيمة الدفترية الاجمالية كأرباح او خسائر ضمن الأرباح والخسائر. اما إذا كان هذا التعديل قد حدث بسبب صعوبات مالية للحاصل على تمويل ، فان الأرباح يتم تأجيلها وتعرض مع مجمع خسائر الاضمحلال في حين يتم الاعتراف بالخسائر في قائمة الارباح والخسائر.
- إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل المعترف به بالتكلفة المستهلكة ليست مختلفة جوهرياً، فان التعديل لا ينتج عنه استبعاد الأصل المالي.

٢- الالتزامات المالية

- يقوم البنك بتعديل التزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة جوهرياً. في هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بناءاً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي القديم والالتزام المالي الجديد بالشروط المعدلة ضمن الأرباح والخسائر.

المقاصة بين الأدوات المالية

- يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني حال قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

(ج) ايرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر ضمن بند "عائد التمويلات والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

طبقا لطريقة العائد الفعلي يتم حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ويمثل معدل العائد الفعلي المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية*، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أو خصومات.

عند تصنيف التمويلات أو المديونيات ضمن التمويلات والمديونيات المضمحلة (المرحلة الثالثة) لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الايرادات وفقا للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للتمويلات الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والتمويلات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.
- بالنسبة للتمويلات الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على التمويل لحين سداد ٢٥٪ من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد التمويل القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد التمويل في الميزانية قبل الجدولة.

(ح) ايرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن عملية مصرفية أو خدمة تمويل أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بتمويلات أو المديونيات المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقا لما ورد ببند (٢- ط) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلي.

يتم تأجيل أتعاب الارتباط على التمويلات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم استخدام هذه التمويلات وذلك علي اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التمويل، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للتمويل يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط . وإذا لم يكن هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم استخدام هذه التمويلات فإنه يتم الاعتراف بأتعاب الارتباط على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار فترة الارتباط.

يتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التمويلات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

(خ) ايرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بتوزيعات الأرباح على استثمارات البنك في أدوات حقوق ملكية وما شابهها عند صدور الحق في تحصيلها .

(د) اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع واعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول ببند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالي. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر اعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

(ذ) الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاءً لديون , ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

(ر) الأصول غير الملموسة

ذ/١ الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد للشركة التابعة في تاريخ الاقتناء في القوائم المالية المجمعة للبنك . ويتم اختبار مدى اضمحلال الشهرة سنوياً على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠٪ سنوياً أو بقيمة الاضمحلال في قيمتها أيهما أكبر , وتدخل الشهرة المتعلقة بالشركات تابعة في تحديد أرباح وخسائر بيع تلك الشركات . ويتم توزيع الشهرة على وحدات توليد النقد لأغراض اختبار الاضمحلال . وتتمثل وحدات توليد النقد في القطاعات الرئيسية للبنك .

ذ/٢ برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها . ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة . وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق البرامج بالإضافة الى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة . ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي الى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ،وتضاف الى تكلفة البرامج الأصلية.

ويتم استهلاك تكلفة برامج الحساب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات.

ذ/٣ الأصول الغير ملموسة الأخرى

تتمثل الأصول غير الملموسة الأخرى في كافة الاصول غير الملموسة الأخرى بخلاف الشهرة وبرامج الحاسب الآلي.

يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها، وذلك على مدار الأعمار الانتاجية المقدرة لها، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد، فلا يتم استهلاكها، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الارباح والخسائر.

(ز) الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب . وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال . وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة ، ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمال الإنتاجية ، كالتالي :

نوع الاصل	العمر الافتراضي/ معدل الاستهلاك
المباني والإنشاءات	٢٠ سنة
ديكورات وتحسينات	حسب نوع الأصل (٤-٢٠ سنة)
أثاث مكتبي وخزائن	٥ سنوات
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	٢ سنة
تجهيزات وتركيبات	٢٠ سنة

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً . ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد، ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاسترادادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاسترادادية .

وتمثل القيمة الاسترادادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل، أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ، ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الأرباح والخسائر .

(س) اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون كليا او جزئيا قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال، يتم ربط الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الارباح والخسائر وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

(ش) الايجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي ، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة ، وكانت فترة العقد تمثل ما لا يقل عن ٧٥٪ من العمر الإنتاجي المتوقع للأصل على الأقل أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن ٩٠٪ من قيمة الأصل . وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي .

ش/١ الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يعترف بتكلفة الإيجار ، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة ، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن السنة التي حدثت فيها . وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلاً ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي من عمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة .

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش/٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة تأجيراً تمويليا ، يتم تسجيل الأصول ضمن الاصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لهذا الأصل بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة. ويتم الاعتراف بإيرادات الإيجار على أساس معدل العائد على عقد الإيجار بالإضافة الى مبلغ يماثل تكلفة الإهلاك عن السنة . ويرحل في الميزانية الفرق بين إيراد الإيجار المعترف به في قائمة الدخل وبين إجمالي حسابات عملاء الإيجار التمويلي وذلك لحين انتهاء عقد الإيجار حيث يتم استخدامه لإجراء مقاصة مع صافي القيمة الدفترية للأصل المؤجر . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والتأمين على قائمة الدخل عند تحملها الى المدى الذي لا يتم تحميله على المستأجر.

وعندما توجد أدلة موضوعية على أن البنك لن يستطيع تحصيل كل أرصدة مديني الإيجار التمويلي ، يتم تخفيضها الى القيمة المتوقع استردادها .

وبالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

(ص) النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء ، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك والأوراق الحكومية الأخرى .

(ض) المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بالمخصصات الأخرى عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات، ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

(ط) الارتباطات عن تمويلات وعقود الضمانات المالية

تمثل الضمانات المالية العقود التي يكون فيها البنك كفيلا او ضامنا لتمويلات أو حسابات جارية مدينة (مضاربة) امام جهات أخرى، وهى بذلك تتطلب من البنك أن يقوم بمدفوعات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تَحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

الارتباطات عن تمويلات هي الارتباطات التي بموجبها يلتزم البنك بمنح ائتمان وفقاً لشروط محددة مسبقاً وهي تتضمن بذلك الاجزاء غير المستخدمة من الحدود الائتمانية الممنوحة في حدود المبالغ التي يتوقع البنك استخدامها في المستقبل. ويتم الاعتراف الأولي بعقود الضمانات المالية والارتباطات بمنح تمويلات بأسعار فائدة أقل من سعر السوق في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان / الارتباط. ويتم استهلاك القيمة العادلة المعترف بها أولياً على مدار عمر الضمان / الارتباط.

عند القياس اللاحق، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان / الارتباط بالقيمة المستهلكة أو قيمة خسائر الاضمحلال أيهما أكبر.

لم يقم البنك خلال الفترة / السنة بإصدار أية ارتباطات عن تمويلات يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

بالنسبة للارتباطات الأخرى عن التمويلات: يعترف البنك بخسائر اضمحلال.

يتم الاعتراف بالالتزامات الناتجة عن عقود الضمانات المالية ضمن المخصصات ويتم الاعتراف في قائمة الارباح والخسائر بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند ايرادات (مصروفات) تشغيل اخري بقائمة الارباح والخسائر.

يتم الاعتراف بالمخصص المحسوب للارتباطات عن تمويلات ضمن مخصص اضمحلال التمويلات لكل دين على حده الي المدي الذي يساوي قيمة المستخدم من التمويل. ويتم الاعتراف بأية زيادة في مخصص الارتباط عن تمويلات عن قيمة المستخدم ضمن بند المخصصات بقائمة المركز المالي.

(ظ) التزامات مزايا القاعد

ظ/١ – نظام الاشتراكات المحددة - صندوق العاملين

تم أنشاء صندوق التأمين الخاص للعاملين ببنك البركة مصر طبقاً لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ الخاص بصناديق التأمين الخاصة ولائحتة التنفيذية الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٧.

وقد تم تسجيل الصندوق فى سجل صناديق التأمين الخاصة بجمهورية مصر العربية تحت رقم (٦٤٣) بموجب قرار الهيئة المصرية للرقابة علي التأمين الصادر بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٩٧.

الغرض الاساسي للصندوق هو صرف التعويضات فى حالة بلوغ سن التقاعد أو العجز والوفاة أو أنتهاء الخدمة لأى سبب أخر وفقاً للنظام الاساسى لصندوق العاملين بالبنك.

ويلتزم البنك بأن يؤدى إلى الصندوق الاشتراكات المستحقة عن كل شهر والمحسوبة طبقاً للائحة الصندوق وتعديلاتها، ويتم تمويل الصندوق عامة من خلال الاشتراكات الشهرية والمحددة طبقا لاحكام المادة رقم (٥) من النظام الاساسى للصندوق ومن خلال عائد الاستثمار ومن أى موارد أخرى يوافق عليها مجلس أدارة الصندوق، و لا يوجد على البنك أى التزامات اخرى تجاة الصندوق عدا نصيبة فى الاشتراكات الشهرية المستحقة فى نهاية كل عام.

وتحسب الاشتراكات التى يتحملها البنك وتلك التى تستقطع من مرتبات المؤمن عليهم بواقع ١٤٪ من أجر الاشتراك شهريا وتسدد علي النحو التالى:

- قيمة مايتحملة العامل عن أجرة بواقع ٦٪
- قيمة ما يتحملة البنك عن أجر العامل بواقع ٨٪

ظ /٢ – نظام المنافع المحددة - للرعاية الطبية للعاملين اثناء فترة الخدمة وما بعد التقاعد

يطبق البنك نظام الرعاية الطبية للعاملين اثناء فترة الخدمة وأسرهم وما بعد التقاعد دون أسرهم وحتى سن ٦٥ عام. ويتمثل الالتزام الذي تم الاعتراف به في الميزانية فيما يتعلق بنظم المزايا المحددة في القيمة الحالية لالتزامات المزايا المحددة في تاريخ الميزانية بعد خصم القيمة العادلة لأصول اللائحة وخصم (اضافة) تسويات الأرباح (الخسائر) الاكتوارية غير المحققة وتكلفة المزايا الاضافية المتعلقة بمدد الخدمة السابقة.

ويتم حساب التزام نظم المزايا المحددة سنوياً (التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها) عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة. ويتم تحديد القيمة الحالية لالتزام نظم المزايا المحددة عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها وذلك باستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية أو سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل استحقاق التزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريباً.

(ظ) التزامات مزايا القاعد - تابع

ويتم استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المزايا علي مدار فترة التوظيف باستخدام طريقة محاسبية مماثلة لتلك المستخدمة في نظم المزايا المحددة .

- معدل الخصم المستخدم لتحديد التزامات المزايا هو ١٦,١٠ ٪ .
- معدل التضخم المستخدم لتحديد التزامات المزايا هو ١٣,٠٠ ٪ .
- معدل زيادة التعويض المستخدم لتحديد التزامات المزايا هو ١٦,٢٤ ٪ .
- جدول الحياة المستخدم: معدلات جدول ult/A٦٧ . ٧ لتكلفة كل من الحياة والعجز الكلى.
- جدول الانسحابات المستخدم: (Projected unit credit method).

(ع) الحصول على تمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفه الحصول على التمويل، ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الارباح والخسائر بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الحصول على تمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي.

(غ) ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة / السنة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود الدخل الشامل الاخر التي يتم الاعتراف بها مباشرة بقائمة الدخل الشامل الاخر.
يتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ المركز المالي بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ المركز المالي.

يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

(ف) رأس المال

ف/١ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

ف/٢ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات . وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون .

ف/٣ أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس المال ، يتم خصم مبلغ الشراء من إجمالي حقوق الملكية حيث يمثل تكلفة أسهم خزينة وذلك حتى يتم إلغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة الى حقوق الملكية .

(ق) أنشطة الأمانة

لا يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة وفي حالة قيامه بمزاولة ذلك النشاط مما قد ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بالغير , فسيتم استبعاد الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

(ك) أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية(أيضاح رقم ٣٧).

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال الفترة/ السنة المالية التالية. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

التقديرات:

المعلومات عن التقديرات المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

تبويب الأصول المالية: تقييم نموذج الأعمال الذى يتم الاحتفاظ بالأصول من خلاله وتقييم ما اذا كانت الشروط التعاقدية للأصول المالية سيتولد عنها خروج تدفقات نقدية في صورة سداد لعوائد وأقساط على الأرصدة القائمة لتلك الأصول.
عدم التأكد المرتبط بالافتراضات والتقديرات:

عدم التأكد المرتبط بالافتراضات والتقديرات ذات المخاطر الكبيرة والتي قد ينشأ عنها تعديلات جوهرية، تظهر ضمن الإيضاحات التالية:

- اضمحلال الأدوات المالية: تقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان على الأصول المالية منذ الاعتراف الأولى. مع الاخذ في الاعتبار أثر المعلومات المستقبلية لدى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.(ايضاح رقم ٣/ث – ايضاح رقم ١٨)
- القيمة العادلة للإستثمارات المالية من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر. (ايضاح رقم ٣/ث – ايضاح رقم ١٩)
- تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية باستخدام مدخلات غير ملحوظة لدى القياس. (ايضاح رقم ٣/ث – ايضاح رقم ١٩)
- قياس التزامات المزايا المحددة: الافتراضات الاكتوارية الرئيسية. (ايضاح رقم ٣/ظ – ايضاح رقم ٢٩)
- ضرائب الدخل (ايضاح رقم ٣/غ – ايضاح رقم ١٤)

٥- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، اخذا في الاعتبار ان المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ويُعد أهم أنواع المخاطر المالية خطر الائتمان وخطر السوق. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها لوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

تتم إدارة المخاطر عن طريق كلا من لجنة المخاطر وادارتي مخاطر السوق ومخاطر الائتمان وذلك في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارات المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك، فإن لجنة المخاطر تُعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

فئات المخاطر:

من المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك المصرفية ما يلي:

٥/١ خطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان الخسائر المحتملة الناتجة عن احتمال إخفاق الحاصلين على تمويل أو الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم وفقا للشروط التعاقدية. وينشأ خطر الائتمان بشكل رئيسي من الارصدة لدي البنوك والتمويلات والتسهيلات للبنوك وللأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة او متناهية الصغر والمؤسسات والارتباطات المتعلقة بتلك الأنشطة، وقد ينشأ أيضاً خطر الائتمان من التمويلات التدعيمية/ الضمانات الائتمانية الممنوحة مثل عقود الضمانات المالية وخطابات الائتمان وخطابات الضمان.

يتعرض البنك أيضا لخطر الائتمان من أنشطة الاستثمار في أدوات الدين والمراكز غير المسددة من أنشطة المتاجرة والمشتقات المالية.

يعتبر خطر الائتمان أهم المخاطر للنشاط للبنك وبالتالي يدير البنك مخاطر التعرض لخطر الائتمان بعناية، وتتركز إدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى البنك في فريق إدارة خطر ائتمان التجزئة المصرفية والمؤسسات لدي ادارة المخاطر التي ترفع تقاريرها إلى كلا من لجنة المخاطر والادارة العليا ورؤساء وحدات النشاط ومجلس الإدارة بصفة دورية منتظمة.

٥/١/١ قياس خطر الائتمان

التمويلات والتسهيلات للعملاء (متضمناً الارتباطات وعقود الضمانات المالية)يعتبر تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر الائتمانية امرا معقدا يتطلب استخدام النماذج الاحصائية والالكترونية، حيث يتغير مستوي التعرض للمخاطر الائتمانية مع التغيرات في ظروف السوق والنواحي الاقتصادية الأخرى بدرجة معقدة وسريعة، كما يتغير التعرض للمخاطر الائتمانية مع التغيرات في مستوي وقيمة وزمنية التدفقات النقدية المتوقعة وايضا بمرور الزمن. وبالتالي فإن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الأصول يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالات حدوث الإخفاق ومعدلات الخسارة المرتبطة بها. ويقوم البنك بقياس خسائر مخاطر الائتمان باستخدام معدلات احتمالات الإخفاق (عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية) (Probability of Default) علي اساس الرصيد الدفتري للأداة المالية في تاريخ الإخفاق (Exposure at Default)، ومعدل الخسارة عند الإخفاق (Loss given default).

فئات التصنيف الداخلي للبنك	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

تصنيف مخاطر الائتمان

يقوم البنك بتقييم احتمال الإخفاق على مستوي كل عميل/ مجموعة مرتبطة / منتج ائتماني، باستخدام أساليب لتصنيف العملاء بمختلف الفئات مع الاخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتصنيف طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري بشأن تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات الصادرة خلال عام ٢٠٠٥. وبالتالي يقوم البنك باستخدام مجموعة من النماذج وأساليب التقييم المصممة داخلياً لفئات الجهات المقابلة والعملاء وطبيعة التمويلات المختلفة في ظل المعلومات المتاحة التي يتم تجميعها في تاريخ تطبيق النموذج المستخدم(مثل: مستوي الدخل، مستوى الدخل القابل للإنفاق والضمانات للعملاء الأفراد، و الإيرادات و نوع الصناعة والمؤشرات المالية وغير المالية الأخرى للمؤسسات)، ويستكمل البنك هذه المؤشرات بمجموعة من البيانات الخارجية مثل تقارير الاستعلام من البنك المركزي المصري وشركات الاستعلام الائتماني عن الحاصلين على تمويل وتقارير مؤسسات التصنيف الائتماني المحلية والخارجية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النماذج التي يستخدمها البنك تسمح بممارسة التقدير المنهجي للخبراء من مسئولي مخاطر الائتمان في التصنيف الائتماني الداخلي النهائي، وبالتالي يتيح ذلك الأخذ في الاعتبار أمورا ومؤشرات اخري قد لا يكون تم الاخذ بها كجزء من مدخلات البيانات الأخرى في نماذج واساليب التقييم المصممة داخليا او من خلال المصادر الخارجية.

يتم معايرة الدرجات الائتمانية بحيث تزيد مخاطر الإخفاق بشكل متزايد عند كل درجة أعلى من المخاطر، و هذا يعني أن الفرق في معدلات الإخفاقين الدرجة تصنيف A و A- أقل من الفرق في معدلات الإخفاق بين الدرجة تصنيف B و B-. وفيما يلي اعتبارات إضافية لكل نوع من المحافظ الائتمانية التي يحتفظ بها البنك:

١. الأفراد ومنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

بعد تاريخ الاعتراف الأولى، يتم مراقبة سلوك السداد الحاصل على تمويل على أساس دوري لاحتساب مقياس لنمط السداد كما ان أي معلومات أخرى معروفة عن الحاصل على تمويل يحددها البنك قد تؤثر على جدارة الائتمان مثل معدلات البطالة وسوابق عدم السداد حيث يتم أدراجها لقياس نمط السداد ثم يتم بناء علي ذلك يتم تحديد معدلات إخفاق لكل مقياس لنمط السداد.

٢. المؤسسات والشركات (الكبيرة والمتوسطة)

يتم تحديد التصنيف على مستوى الحاصل على تمويل / المجموعات ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة، ويتم إدراج أي معلومات أو تقييمات محدثة أو جديدة للائتمان في نظام الائتمان بشكل مستمر ودوري. وبالإضافة إلى ذلك، يتم أيضا تحديث المعلومات حول الجدارة الائتمانية للحاصل على تمويل / المجموعات ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة علي فترات دورية من مصادر اخري مثل القوائم المالية والبيانات المالية وغير المالية الأخرى المنشورة. على ان يحدد ذلك درجة التصنيف الائتماني الداخلي المحدث ومعدلات الإخفاق.

٣. أدوات الدين الصادرة عن الحكومة المصرية والبنك المركزي

يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية من المؤسسات الواردة بتعليمات البنك المركزي لإدارة خطر الائتمان بالنسبة لأدوات الدين بمحفظة الاستثمار ، ويتم رصد وتحديث هذه التصنيفات المنشورة باستمرار وبصفة دورية. ويتم تحديد معدلات الإخفاق المرتبطة بكل تصنيف على أساس المعدلات المحققة على مدى الاثني عشر شهرا السابقة كما تنشرها وكالات التصنيف المذكورة. وتعتبر معدل الخسارة لأدوات الدين الحكومية والبنك المركزي بالعملة المحلية تساوي صفرا.

ويتضمن تصنيف البنك للجدارة الائتمانية لأدوات الدين الحكومية حيث يعطي المقياس الرئيسي كل فئة تصنيف نطاقا محددا لاحتمالات الإخفاق عن السداد، وهي مستقرة على مر الزمن. ويقوم البنك بمقابلة فئات التصنيف الداخلية مع فئات التصنيف المحددة من قبل البنك المركزي المصري طبقا لتعليمات تحديد الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات مع ومراجعة تلك المقابلة بصفة دورية منتظمة. وتخضع أساليب التصنيف إلى إعادة معايرتها والتحقق من صحتها بصفة دورية بحيث تعكس أحدث التوقعات في ضوء جميع الافتراضات التي لوحظت في الواقع.

٥/١/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول.
يقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل حاصل على تمويل، أو مجموعة حاصلين على تمويل ، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوي الحاصل على تمويل / البنك والمُنتج والقطاع والدولة من قِبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

يتم تقسيم حدود الائتمان لأي حاصل على تمويل بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة الاسلامية. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة الحاصلين على تمويل والحاصلين على تمويل المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التمويل كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال الممولة. ويقوم البنك بوضع قواعد استرشاديه لفئات محددة من الضمانات المقبولة.

ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التمويلات والتسهيلات:

- النقدية وما في حكمها
- الرهون العقارية.
- الرهون التجارية
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول و التمويل للشركات مضمونا بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى يسعي البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية وعند ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد التمويلات

أو التسهيلات ، يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف التمويلات والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities و الأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

تمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التمويلات أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلي من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

٣/١/٥ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار. وبخلاف ذلك، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ القوائم المالية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في القوائم المالية في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ومع ذلك، فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ المتعلقة بالتمويلات والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
تقييم البنك	مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء	"مخصص خسائرالأئتمان المتوقعة"	مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء	"مخصص خسائرالأئتمان المتوقعة"
ديون جيدة	٧٢,٦٪	٤,٠٪	٦٤,١٪	١,٨٪
المتابعة العادية	٢١,١٪	٢٣,٥٪	٣٠,٧٪	٤٤,٢٪
متابعة خاصة	١,٤٪	٨,٨٪	٠,٨٪	٦,٤٪
ديون غير منتظمة	٤,٩٪	٦٣,٧٪	٤,٤٪	٤٧,٦٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه العميل أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للعميل.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية للعميل بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ القوائم المالية على أساس كل حالة على حدة، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

٤/١/٥ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات البنك الداخلية الأر بعة لتصنيف الجدارة المبينة أعلاه، تقوم الإدارة بتصنيف القروض والتسهيلات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلا بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقا لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لمقابلة اضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقا لقواعد الجدارة الائتمانية للبنك المركزي المصري عن المخصص المطلوب باستخدام الخسائر الائتمانية المتوقعة .يتم تجنيب الزيادة في المخصص كاحتياطي مخاطر بنكية عام ضمن حقوق الملكية خصما على الارباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري في هذا الشأن ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الائتمان:

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١٪	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١٪	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢٪	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢٪	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣٪	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥٪	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠٪	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠٪	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠٪	٤	ديون غير منتظمة

٥/١/٥ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية	٣١ ديسمبر٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	٧,٢٥١,٣٩٩	٦,٥٢٦,٢٥٠
أرصدة لدى البنوك	١٠,٢٦٩,٢٦٢	٢٩,٧١١,٢٦٦
عمليات استثمار مع البنوك	٣,٥٢١,٢١١	٢,٥٨٥,٩١٠
مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (بالصافى)		
تمويلات لأفراد :		
- بطاقات ائتمان	٢٩,٢٩٩	٢٤,٨١٢
- تمويلات شخصية	٢,٧٧١,٩٨١	١,٤٣٧,٥٨٨
- تمويلات عقارية	٤٤٧,٠٦٥	٤٥٤,٨٥٢
تمويلات لمؤسسات :		
- تمويلات مباشرة	٢٢,٧٤٣,٧٣٢	١٦,٣٩٧,٣١٤
- تمويلات مشتركة	٤,٧٠٢,١٦١	٢,٧٠٨,٤٧٠
- مرابحات ومشاركات ومضاربات أخرى	-	٧,٧٣٦
استثمارات مالية :		
- أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٢,١٣٣,٤٩٢	٦٤٤,٤٧٩
- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة	٢٩,٣٤٦,٩٦٠	١٩,٦٩٣,٨٧٤
الإجمالي	**٨٣,٢١٦,٥٦٢**	**٨٠,١٩٢,٥٥١**
البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية		
إعتمادات مستندية (استيراد + تصدير معزز)	٣٣٤,٢٥٤	٣٨٧,٢٨٢
خطابات ضمان	٢,٩٠٢,٨٨١	٢,٥٢٦,١٧٩
أوراق مقبولة عن تسهيلات موردين	١٠٨,٩٣٣	٤٣٧,٥٣٠
الإجمالي	**٣,٣٤٦,٠٦٨**	**٣,٣٥٠,٩٩١**

يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في تاريخ القوائم المالية وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات . بالنسبة لبنود الميزانية ، تعتمد المبالغ المدرجة على صافي القيمة الدفترية التي تم عرضها في الميزانية .

وكما هو مبين بالجدول السابق ، فإن ٣٧٪ من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن (المرابحات والمشاركات والمضاربات) للعملاء مقابل ٢٦٪ فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ، بينما تمثل الاستثمارات في أدوات دين ٣٨٪ مقابل ٢٥٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .

وتثق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة مرابحات ومشاركات ومضاربات وأدوات الدين بناء على ما يلي :

- نسبة ٩٥٪ من محفظة (المرابحات والمشاركات والمضاربات) مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي مقابل ٩٦٪ فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .
- المرابحات والمشاركات والمضاربات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ ١,٧٠٧,٩٣٦ الف جنيه مصري مقابل ١,٠٦٣,٩٧٨ الف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .
- نسبة ٩٤٪ من أدوات الدين تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية مقابل ٩٧٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .

يوضح الجدول التالي معلومات حول تصنيف جودة الأصول المالية :

القيمة بالالف جنيه مصرى

أرصدة لدى البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
الجدارة الائتمانية طبقا لتصنيف البنك المركزى								
ديون جيدة	١٠,٢٧٣,٢٧٧	-	-	١٠,٢٧٣,٢٧٧	٢٩,٧١٢,٩٨٣	-	-	٢٩,٧١٢,٩٨٣
الإجمالي	**١٠,٢٧٣,٢٧٧**	**-**	**-**	**١٠,٢٧٣,٢٧٧**	**٢٩,٧١٢,٩٨٣**	**-**	**-**	**٢٩,٧١٢,٩٨٣**
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٤,٠١٥)	-	-	**(٤,٠١٥)**	(١,٧١٧)	-	-	**(١,٧١٧)**
القيمة الدفترية	**١٠,٢٦٩,٢٦٢**	**-**	**-**	**١٠,٢٦٩,٢٦٢**	**٢٩,٧١١,٢٦٦**	**-**	**-**	**٢٩,٧١١,٢٦٦**

القيمة بالالف جنيه مصرى

عمليات استثمار مع البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
الجدارة الائتمانية طبقا لتصنيف البنك المركزى								
ديون جيدة	٨٥٠,٠٠٠	٢,٦٨٢,٦٩٤	-	٣,٥٣٢,٦٩٤	١,١٥٩,٦١١	١,٤٣٤,٤٣٥	-	٢,٥٩٤,٠٤٦
ديون غير منتظمة	-	-	٢٢٩,٨٦٤	٢٢٩,٨٦٤	-	-	١٥١,٢٩٧	١٥١,٢٩٧
الإجمالي	**٨٥٠,٠٠٠**	**٢,٦٨٢,٦٩٤**	**٢٢٩,٨٦٤**	**٣,٧٦٢,٥٥٨**	**١,١٥٩,٦١١**	**١,٤٣٤,٤٣٥**	**١٥١,٢٩٧**	**٢,٧٤٥,٣٤٣**
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	-	(٢)	(٢٢٩,٨٦٤)	**(٢٢٩,٨٦٦)**	(١٠)	(١,٦٠٦)	(١٥١,٢٩٧)	**(١٥٢,٩١٣)**
يخصم العوائد المجنبة	-	-	(١١,٤٨١)	**(١١,٤٨١)**	-	-	(٦,٥٢٠)	**(٦,٥٢٠)**
القيمة الدفترية	**٨٥٠,٠٠٠**	**٢,٦٨٢,٦٩٢**	**(١١,٤٨١)**	**٣,٥٢١,٢١١**	**١,١٥٩,٦٠١**	**١,٤٣٢,٨٢٩**	**(٦,٥٢٠)**	**٢,٥٨٥,٩١٠**

القيمة بالالف جنيه مصرى

مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (أفراد)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
الجدارة الائتمانية طبقا لتصنيف البنك المركزى								
ديون جيدة	١,٦٢٨,٢٣٨	١٠٤,٢٣٨	-	١,٧٣٢,٤٧٦	٦٣٦,٣٢٢	٤٦,٩٨٢	-	٦٨٣,٣٠٤
المتابعة العادية	١,٤٣٣,٧٦٤	١٢٢,٥٠٢	-	١,٥٥٦,٢٦٦	١,٢١٥,٤١٩	٣٠,٠٧٠	-	١,٢٤٥,٤٨٩
ديون غير منتظمة	-	-	٥٥,٠٩٨	٥٥,٠٩٨	-	-	٥٥,١٦١	٥٥,١٦١
الإجمالي	**٣,٠٦٢,٠٠٢**	**٢٢٦,٧٤٠**	**٥٥,٠٩٨**	**٣,٣٤٣,٨٤٠**	**١,٨٥١,٧٤١**	**٧٧,٠٥٢**	**٥٥,١٦١**	**١,٩٨٣,٩٠٤**
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٣٧,٦٥٩)	(٤,١٢٧)	(٥٣,٧٠٩)	**(٩٥,٤٩٥)**	(٢٤,٠٢٢)	(١,٨٤٧)	(٤٠,٨٣٣)	**(٦٦,٧٠٢)**
القيمة الدفترية	**٣,٠٢٤,٣٤٣**	**٢٢٢,٦١٣**	**١,٣٨٩**	**٣,٢٤٨,٣٤٥**	**١,٨٢٧,٧١٩**	**٧٥,٢٠٥**	**١٤,٣٢٨**	**١,٩١٧,٢٥٢**

القيمة بالالف جنيه مصرى

مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (مؤسسات)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
الجدارة الائتمانية طبقا لتصنيف البنك المركزى								
ديون جيدة	١٩,١٨١,٢٦٣	٣,٥٤٩,٩٨٣	-	٢٢,٧٣١,٢٤٦	١٢,٦٣٤,٩٣٦	٢,٠١٥,٦٢١	-	١٤,٦٥٠,٥٥٧
المتابعة العادية	٧١٠,٨٢٥	٤,٢٧٧,٦٤٥	-	٤,٩٨٨,٤٧٠	٧٣٩,٢٥٠	٤,٤٦٥,٦٥١	-	٥,٢٠٤,٩٠١
متابعة خاصة	-	٣٨٠,٣٥٥	-	٣٨٠,٣٥٥	-	١٢٧,٠٥٠	-	١٢٧,٠٥٠
ديون غير منتظمة	**-**	**-**	**١,٥٤١,٩٧٩**	**١,٥٤١,٩٧٩**	**-**	**-**	**٩٨٦,٧٩٥**	**٩٨٦,٧٩٥**
الإجمالي	١٩,٨٩٢,٠٨٨	٨,٢٠٧,٩٨٣	١,٥٤١,٩٧٩	٢٩,٦٤٢,٠٥٠	١٣,٣٧٤,١٨٦	٦,٦٠٨,٣٢٢	٩٨٦,٧٩٥	٢٠,٩٦٩,٣٠٣
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٦٥,٨٠١)	(٧٥٢,٢٢١)	(١,٣٧٨,١٣٥)	**(٢,١٩٦,١٥٧)**	(٣٩,٤٤٥)	(٩٤٢,٢٧٧)	(٨٧٤,٠٦١)	**(١,٨٥٥,٧٨٣)**
القيمة الدفترية	**١٩,٨٢٦,٢٨٧**	**٧,٤٥٥,٧٦٢**	**١٦٣,٨٤٤**	**٢٧,٤٤٥,٨٩٣**	**١٣,٣٣٤,٧٤١**	**٥,٦٦٦,٠٤٥**	**١١٢,٧٣٤**	**١٩,١١٣,٥٢٠**

القيمة بالالف جنيه مصرى

أدوات دين مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
الجدارة الائتمانية طبقا لتصنيف البنك المركزي								
ديون جيدة	٢,١٣٣,٤٩٢	-	-	٢,١٣٣,٤٩٢	٦٤٤,٤٧٩	-	-	٦٤٤,٤٧٩
الإجمالي	٢,١٣٣,٤٩٢	-	-	٢,١٣٣,٤٩٢	٦٤٤,٤٧٩	-	-	٦٤٤,٤٧٩
القيمة الدفترية	**٢,١٣٣,٤٩٢**	**-**	**-**	**٢,١٣٣,٤٩٢**	**٦٤٤,٤٧٩**	**-**	**-**	**٦٤٤,٤٧٩**

القيمة بالالف جنيه مصرى

أدوات دين مقيمة بالتكلفة المستهلكة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
الجدارة الائتمانية طبقا لتصنيف البنك المركزي								
ديون جيدة	٢٩,٤٦٠,٧١٣	-	-	٢٩,٤٦٠,٧١٣	١٩,٧٥٧,٠٥٢	-	-	١٩,٧٥٧,٠٥٢
الإجمالي	**٢٩,٤٦٠,٧١٣**	**-**	**-**	**٢٩,٤٦٠,٧١٣**	**١٩,٧٥٧,٠٥٢**	**-**	**-**	**١٩,٧٥٧,٠٥٢**
يخصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(١١٣,٧٥٣)	-	-	**(١١٣,٧٥٣)**	(٦٣,١٧٨)	-	-	**(٦٣,١٧٨)**
القيمة الدفترية	**٢٩,٣٤٦,٩٦٠**	**-**	**-**	**٢٩,٣٤٦,٩٦٠**	**١٩,٦٩٣,٨٧٤**	**-**	**-**	**١٩,٦٩٣,٨٧٤**

يوضح الجدول التالي التغيرات في أرصدة العملاء خلال الفترة المالية بين المراحل الثلاث:

القيمة بالألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (أفراد)				مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (مؤسسات)			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
الرصيد في أول السنة المالية	١,٨٥١,٧٤١	٧٧,٠٥٢	٥٥,١٦٠	١,٩٨٣,٩٥٣	١٣,٣٧٤,١٨٦	٦,٦٠٨,٣٢٢	٩٨٦,٧٩٦	٢٠,٩٦٩,٣٠٤
المحول من (إلي) المرحلة الأولي	-	-	-	-	٣٧١,٤٠٥	(٣٧١,٤٠٥)	-	-
المحول من (إلي)المرحلة الثانية	-	-	-	-	(١,١٧٦,٦٨٥)	١,١٧٦,٦٨٥	-	-
المحول من (إلي) المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	(٦٢٧,٩٥٥)	٦٢٧,٩٥٥	-
أصول مالية جديدة مشتراه أو مصدرة	١,٢١٠,٢٦١	١٤٩,٦٨٨	-	١,٣٥٩,٩٤٩	٩,٣٧٥,٧٧٣	٢,٤٥٠,٨٤٦	١٦٧,١٢٦	١١,٩٩٣,٧٤٥
أصول مالية أستحقت أو تم أستبعادها	-	-	(٦٢)	(٦٢)	(٢,٠٥٢,٥٩١)	(١,٠٢٨,٥١٠)	(٢٣٩,٨٩٨)	(٣,٣٢٠,٩٩٩)
الرصيد في آخر السنة المالية	**٣,٠٦٢,٠٠٢**	**٢٢٦,٧٤٠**	**٥٥,٠٩٨**	**٣,٣٤٣,٨٤٠**	**١٩,٨٩٢,٠٨٨**	**٨,٢٠٧,٩٨٣**	**١,٥٤١,٩٧٩**	**٢٩,٦٤٢,٠٥٠**

يوضح الجدول التالي التغيرات في أرصدة الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الفترة المالية بين المراحل الثلاث:

القيمة بالألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (أفراد)				مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (مؤسسات)			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة في أول السنة المالية	**٢٤,٠٢٢**	**١,٨٤٧**	**٤٠,٨٣٣**	**٦٦,٧٠٢**	**٣٩,٤٤٥**	**٩٤٢,٢٧٧**	**٨٧٤,٠٦١**	**١,٨٥٥,٧٨٣**
المحول من (إلي) المرحلة الأولي	-	-	-	**-**	٩,٤٠٩	(٩,٤٠٩)	-	**-**
المحول من (إلي)المرحلة الثانية	-	-	-	**-**	(٢,٩٧٣)	٢,٩٧٣	-	**-**
المحول من (إلي) المرحلة الثالثة	-	-	-	**-**	-	(٤٦٦,٩١٠)	٤٦٦,٩١٠	**-**
عبء / (رد) اضمحلال خلال السنة	١٣,٦٣٧	٢,٢٨٠	١٥,٣٩٠	**٣١,٣٠٧**	١٩,٩٢٠	١٧٧,٤١٨	٦٤,٥١٦	**٢٦١,٨٥٤**
مبالغ تم اعدامها خلال السنة	-	-	(٢,٥١٤)	**(٢,٥١٤)**	-	-	(١٣٣,٠٦٢)	**(١٣٣,٠٦٢)**
مبالغ مستردة خلال السنة	-	-	-	**-**	-	-	٣٨,٥٣٦	**٣٨,٥٣٦**
فروق تقييم عملات اجنبية	-	-	-	**-**	-	١٠٥,٨٧٢	٦٧,١٧٤	**١٧٣,٠٤٦**
رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة	**٣٧,٦٥٩**	**٤,١٢٧**	**٥٣,٧٠٩**	**٩٥,٤٩٥**	**٦٥,٨٠١**	**٧٥٢,٢٢١**	**١,٣٧٨,١٣٥**	**٢,١٩٦,١٥٧**

القيمة بالألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (أفراد)				مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (مؤسسات)			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة في أول السنة المالية	٢٨,٩٣٧	١٢,١٥١	٢٧,٣٨٦	٦٨,٤٧٤	١٦٩,٤٦٤	٤٢٠,٧٨٦	١,٠٥١,١٧٥	١,٦٤١,٤٢٥
المحول من (إلي) المرحلة الثانية	-	-	-	-	(١٣٠,٠١٩)	١٣٠,٠١٩	-	-
المحول من (إلي) المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	(١٠٢,٢٦٤)	١٠٢,٢٦٤	-
عبء / (رد) اضمحلال خلال السنة	(٤,٩١٥)	(١٠,٣٠٤)	١٤,٩٤٤	(٢٧٥)	-	٤٩٣,٧٣٦	٥٠,٢٧٦	٥٤٤,٠١٢
مبالغ تم اعدامها خلال السنة	-	-	(١,٤٩٧)	(١,٤٩٧)	-	-	(٣٢٨,٤٧٢)	(٣٢٨,٤٧٢)
مبالغ مستردة خلال السنة	-	-	-	-	-	-	١٦٣	١٦٣
فروق تقييم عملات اجنبية	-	-	-	-	-	-	(١,٣٤٥)	(١,٣٤٥)
رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢٤,٠٢٢	١,٨٤٧	٤٠,٨٣٣	٦٦,٧٠٢	٣٩,٤٤٥	٩٤٢,٢٧٧	٨٧٤,٠٦١	١,٨٥٥,٧٨٣

المرابحات والمضاربات والمشاركات للعملاء محل اضمحلال بصفة منفردة

بلغ رصيد (المرابحات والمشاركات والمضاربات) محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات ١,٧٤٥,١١٣ جنيه مصري مقابل ١,٠٩٦,١٩٣ جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .

وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للمرابحات وللمشاركات وللمضاربات محل اضمحلال بصفة منفردة متضمناً القيمة العادلة للضمانات التي حصل عليها البنك في مقابل تلك المرابحات والمشاركات والمضاربات:

القيمة بالالف جنيه مصرى

أفراد	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	بطاقات ائتمان	تمويلات شخصية	تمويلات عقارية	الاجمالى	بطاقات ائتمان	تمويلات شخصية	تمويلات عقارية	الاجمالى
تمويلات مضمحلة بصفة منفردة	٢,٢٢٢	٤٩,٢٨٨	١٣,٨٧٠	٦٥,٣٨٠	٤٥٧	٥١,٦١٣	١٢,٤١٨	٦٤,٤٨٨
الإجمالي	**٢,٢٢٢**	**٤٩,٢٨٨**	**١٣,٨٧٠**	**٦٥,٣٨٠**	**٤٥٧**	**٥١,٦١٣**	**١٢,٤١٨**	**٦٤,٤٨٨**
القيمة العادلة للضمانات	-	-	-	-	-	-	-	-

القيمة بالالف جنيه مصرى

مؤسسات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	تمويلات مباشرة	تمويلات مشتركة	تمويلات أخرى	الاجمالى	تمويلات مشتركة	تمويلات أخرى	الاجمالى	Total
تمويلات مضمحلة بصفة منفردة	١,١٦٢,٧٩٤	٤٧٩,٧٦٢	-	١,٦٤٢,٥٥٦	٦٦٧,٧٩٤	٣٢٤,٥٦٥	٧,١٣١	٩٩٩,٤٩٠
الإجمالي	**١,١٦٢,٧٩٤**	**٤٧٩,٧٦٢**	-	**١,٦٤٢,٥٥٦**	**٦٦٧,٧٩٤**	**٣٢٤,٥٦٥**	**٧,١٣١**	**٩٩٩,٤٩٠**
القيمة العادلة للضمانات	**٥١٩,٤٦٦**	-	-	**٥١٩,٤٦٦**	**٧٩٠,٩٤٨**	-	-	**٧٩٠,٩٤٨**

٦/١/٥ أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل ادوات والوراق الحكومية وفقا لوكالات التقيم , بناء علي تقيم ستاندر اند بور وما يعادلة :

القيمة بالالف جنيه مصرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
	التقييم	القيمة الدفترية	التقييم	القيمة الدفترية
أدوات الدين مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر				
أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى				
– سندات الخزانة المصرية	B	٣٣٣,٩٤٣	B	٨٦,١٥٤
– صكوك وفقا لاحكام الشريعة السلامية	غير مصنفة	١,٥٠٦,٨٧٨	غير مصنفة	٥٥٨,٣٢٥
– سندات توريق	غير مصنفة	٢٩٢,٦٧١	غير مصنفة	-
أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة				
– أذون الخزانة المصرية	B	٥,٩٧٥,٠٨٩	B	٣,٠٤٤,١٣٣
– سندات الخزانة المصرية	B	٢٣,٢١٥,٨٩٩	B	١٦,٥٣٩,٦٧٢
– صكوك وفقا لاحكام الشريعة السلامية	غير مصنفة	٢٦٩,٧٢٤	غير مصنفة	١٧٣,٢٤٧
الإجمالي		**٣١,٥٩٤,٢٠٤**		**٢٠,٠٤١,٥٣١**

٧/١/٥ تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، موزعة حسب القطاع الجغرافي، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك:

القيمة بالالف جنيه مصرى

	جمهورية مصر العربية					
	القاهرة الكبري	"الاسكندرية والدلتا وسيناء"	الوجه القبلي	الاجمالى	دول الخليج العربى	دول أخرى	الاجمالى
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	٧,٢٥١,٣٩٩	-	-	٧,٢٥١,٣٩٩	-	-	**٧,٢٥١,٣٩٩**
أرصدة لدي البنوك	٩,٨٣٩,٠٣٤	-	-	٩,٨٣٩,٠٣٤	١٥,٤٤٩	٤١٨,٧٩٤	**١٠,٢٧٣,٢٧٧**
عمليات استثمار مع البنوك	١,٤٩١,٧٥٤	-	-	١,٤٩١,٧٥٤	١,٨٠٧,٠٧٥	٤٦٣,٧٢٩	**٣,٧٦٢,٥٥٨**
مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء							
تمويلات لأفراد :							
- بطاقات ائتمان	٢٢,٦٢٧	٧,٠٧٩	-	٢٩,٧٠٦	-	-	**٢٩,٧٠٦**
- تمويلات شخصية	٣,٢٧٠,٥١٥	٤٧١,١٥٨	-	٣,٧٤١,٦٧٣	-	-	**٣,٧٤١,٦٧٣**
- تمويلات عقارية	٤٨٣,٧٤٤	٧٠,٧٣١	-	٥٥٤,٤٧٥	-	-	**٥٥٤,٤٧٥**
تمويلات لمؤسسات :							
- تمويلات مباشرة	٢١,١٨٤,١١٩	٤,٠٤٨,٤٥٣	-	٢٥,٢٣٢,٥٧٢	-	-	**٢٥,٢٣٢,٥٧٢**
- تمويلات مشتركة	٥,١١٧,٢٩٩	-	-	٥,١١٧,٢٩٩	-	-	**٥,١١٧,٢٩٩**
استثمارات مالية :							
- أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٢,١٣٣,٤٩٢	-	-	٢,١٣٣,٤٩٢	-	-	**٢,١٣٣,٤٩٢**
- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة	٢٩,٣٧٨,٦٣٣	-	-	٢٩,٣٧٨,٦٣٣	٢٦٩,٧٢٤	-	**٢٩,٦٤٨,٣٥٧**
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٨٠,١٧٢,٦١٦**	**٤,٥٩٧,٤٢١**	**-**	**٨٤,٧٧٠,٠٣٧**	**٢,٠٩٢,٢٤٨**	**٨٨٢,٥٢٣**	**٨٧,٧٤٤,٨٠٨**
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٧١,٦٧٧,٦٣٠**	**٣,٩٣٢,٢٤٣**		**٧٥,٦٠٩,٨٧٣**	**١,١١٢,٤٤٠**	**٤٥٦,٧٥٧**	**٧٧,١٧٩,٠٧٠**

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك:

	بيع الجملة وتجارة التجزئة	قطاع حكومي	أنشطة أخرى	أفراد	الإجمالي	مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	نشاط عقاري
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	-	-	-	-	٧,٢٥١,٣٩٩	٧,٢٥١,٣٩٩	-	-
أرصدة لدى البنوك	-	-	-	-	١٠,٢٧٣,٢٧٧	١٠,٢٧٣,٢٧٧	-	-
عمليات استثمار مع البنوك	-	-	-	-	٣,٧٦٢,٥٥٨	٣,٧٦٢,٥٥٨	-	-
مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء								
تمويلات لأفراد :								
- بطاقات ائتمان	-	-	-	٢٩,٧٠٦	٢٩,٧٠٦	-	-	-
- تمويلات شخصية	-	-	-	٣,٧٤١,٦٧٣	٣,٧٤١,٦٧٣	-	-	-
- تمويلات عقارية	-	-	-	-	٥٥٤,٤٧٥	-	-	٥٥٤,٤٧٥
تمويلات لمؤسسات :								
- تمويلات مباشرة	٤,٧١٨,١٢١	٥,٥٥٥	٤,١٤٨,٧٥٧	-	٢٥,٢٣٢,٥٧٢	٥,٨١١,٨١٣	١٠,٤٧٤,٠٠٢	٢٣,٢٢٣
- تمويلات مشتركة	٥٠٠,٢٨٢	١,٥٧٨,١٦٦	١,١٢١,٤٧٨	-	٥,١١٧,٢٩٩	-	١,٨٢٨,٣٥٤	-
استثمارات مالية :								
- أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	-	٣٣,٩٤٣	-	-	٢,١٣٣,٤٩٢	٢٩٢,٦٧١	-	١,٥٠٦,٨٧٨
- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة	-	٦٩,٤٨٧,٣٥٧	-	-	٢٩,٦٤٨,٣٥٧	-	-	-
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٥,٢١٨,٤٠٣**	**٢١,٦١٧,٠٣١**	**٥,٣٥٩,٢٤٥**	**٣,٧٧١,٣٧٩**	**٨٧,٧٤٤,٨٠٨**	**١٢,٣٠٢,٣٥٦**	**٦,٧٨٤,٤٩٧**	**١,٥٦٨,٣٠٤**
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٥,٥١٦,٣١٤**	**٢٢,١٨٣,٢٢٤**	**٦,٦٤٨,٣٦٩**	**٢,٤٨١,٦٥٢**	**٧٧,١٧٩,٠٧٠**	**٣٢,٨٦٦,٠٨٠**	**٦,٧٨٨,٤٩٧**	**١٩٤,٩٣٤**

٢/٥ خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة المخاطر بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين. ويتم رفع تقارير عن مخاطر السوق الى لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

وتتضمن محافظ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

١/٢/٥ أساليب قياس خطر السوق

فيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

القيمة المعرضة للخطر Value at Risk

- يقوم البنك بتطبيق أسلوب "القيمة المعرضة للخطر" للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قِبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة و يتم مراقبتها يوميا بمعرفة دارة مخاطر السوق بالبنك.
- القيمة المُعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق. وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (٩٨٪). وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (٢٪) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة. ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة. وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة. ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة. ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات بطريقة مباشرة علي المراكز الحالية – وهذه الطريقة تُعرف بالمحاكاة التاريخية. ويتم مراقبة المُخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.
- ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق.
- وحيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزء أساسي من نظام البنك في رقابة خطر السوق، تقوم لجنة الاصول والخصوم بصورة منتظمة بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط. ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعة من قبل البنك ومراجعتها يومياً من قبل إدارة المخاطر بالبنك. يتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال اختبارات تعزيزيه لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة ويتم رفع نتائج الاختبارات إلى لجنة الاصول والخصوم.
- يتم مراقبة جودة نموذج القيمة المُعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال اختبارات تعزيزية لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة ويتم رفع نتائج تلك الاختبارات إلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة

اختبارات الضغوط Stress Testing

- تُعطي اختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف مُعاكسة بشكل حاد. ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة. وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة المخاطر بالبنك،اختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حاده واختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات. وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط.

٢/٢/٥ ملخص القيمة المعرضة للخطر

اجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقاً لنوع الخطر

القيمة بالالف جنيه مصرى

	١٢ شهر حتى نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			١٢ شهر حتى نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
	متوسط	أعلى	أقل	متوسط	أعلى	أقل
إجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقاً لنوع الخطر						
خطر أسعار الصرف –	١٧٨,٦٣٣	٤٣٣,٥٠٩	٧,٤٧٩	٢٨,٥١٩	١١٣,٩٧٤	٦,١٩٨
خطر سعر العائد –	٦١٥,٥٧٠	٦٩٦,٣٤٥	٣٥٩,٩٦١	٣٤١,٢٠٠	٤٢٩,٢٩٩	٢١٠,٦٦٢
إجمالي القيمة عند الخطر	**٧٩٤,٢٠٣**	**١,١٢٩,٨٥٤**	**٣٦٧,٤٤٠**	**٣٦٩,٧١٩**	**٥٤٣,٢٧٣**	**٢١٦,٨٦٠**
القيمة المعرضة للخطر لمحفظة لغيرغرض المتاجرة طبقاً لنوع الخطر						
خطر أسعار الصرف –	١٧٨,٦٣٣	٤٣٣,٥٠٩	٧,٤٧٩	٢٨,٥١٩	١١٣,٩٧٤	٦,١٩٨
خطر سعر العائد –	٦١٥,٥٧٠	٦٩٦,٣٤٥	٣٥٩,٩٦١	٣٤١,٢٠٠	٤٢٩,٢٩٩	٢١٠,٦٦٢
إجمالي القيمة عند الخطر	**٧٩٤,٢٠٣**	**١,١٢٩,٨٥٤**	**٣٦٧,٤٤٠**	**٣٦٩,٧١٩**	**٥٤٣,٢٧٣**	**٢١٦,٨٦٠**

- لا يتعرض البنك لخطر سعر العائد نظرا لقيامه بتوزيع عائد متغير على العملاء يرتبط بما تم تحقيقه ربع سنويا من إيرادات وعوائد.
- ترتبط الزيادة في القيمة المعرضة للخطر ، خاصة سعر العائد ، بالزيادة في حساسية سعر العائد في الأسواق المالية العالمية .
- وتم حساب النتائج الثلاثة السابقة للقيمة المعرضة للخطر بشكل مستقل عن المراكز المعنية والتحركات التاريخية للأسواق . ولا يشكل إجمالي القيمة المعرضة للخطر للمتاجرة وغير المتاجرة القيمة المعرضة للخطر للبنك وذلك نظراً للارتباط بين أنواع الخطر وأنواع المحافظ وما يتبعه من تأثير متنوع .

٣/٢/٥ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

• يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم. ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية الفترة المالية . ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	جنيه مصري	دولار أمريكي	جنيه استرليني	يورو اوروبي	عملات أخرى	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	٧,٠٥٠,٧٤٠	١٥٤,٢٢٠	٤,٧٢٤	٣٧,١٣٢	٤,٥٨٣	**٧,٢٥١,٣٩٩**
أرصدة لدى البنوك وعمليات أسبتثمار مع البنوك	٨,٩٤٥,٣٩٧	٤,٥٧٤,٠٩٢	٤٥,٦٠٩	٣٩٣,٦٦٩	٧٧,٠٦٨	**١٤,٠٣٥,٨٣٥**
مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء	٣٠,٨٠٧,٨٢٩	٣,٨١٥,٩٠٦	-	٥١,٩٤٠	-	**٣٤,٦٧٥,٧٢٥**
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٨١,٥٥١	-	-	-	-	**٨١,٥٥١**
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢,١٠٥,١٠١	-	-	١٠٨,٨١٩	٢٥,٦٠٠	٢,٢٣٩,٥٢٠
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	١٩,٥١٧,٥٨٩	٩,١٦٣,٣٠٣	-	٩٦٧,٤٦٥	-	**٢٩,٦٤٨,٣٥٧**
أصول مالية أخرى	١,٤٩٨,٢٠٨	١٣٤,٥٤٢	٩٦	٢١,٠٩٢	٣٤٩	**١,٦٥٤,٢٨٧**
إجمالي الأصول المالية	**٧٠,٠٠٦,٤١٥**	**١٧,٨٤٢,١١٣**	**٥٠,٤٢٩**	**١,٥٨٠,١١٧**	**١٠٧,٦٠٠**	**٨٩,٥٨٦,٦٧٤**
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	-	١,٣٢٧,٦١٧	٣٦	٥٦٩,٩٢١	٥,٣٣١	**١,٩٠٢,٩٠٥**
ودائع العملاء	٥٨,٥٠١,٦٤٨	١٤,٦٦٥,٤٠٠	٥١,٦٢٣	١,٠١٧,١٤٨	٨١,٤٩٣	**٧٤,٣١٧,٣١٢**
تمويلات مساندة و تمويلات أخرى	١١,٧١٥	١,١١٣,٤٥٣	-	-	-	**١,١٢٥,١٦٨**
التزامات مالية أخرى	١١٥,٣٤٥	٥٠٩,٥٥٤	-	١٦,٥٥٤	٣٣٥	**٦٤١,٧٨٩**
إجمالي الالتزامات المالية	**٥٨,٦٢٨,٧٠٨**	**١٧,٦١٦,٠٢٤**	**٥١,٦٥٩**	**١,٦٠٣,٦٢٣**	**٨٧,١٥٩**	**٧٧,٩٨٧,١٧٤**
صافي المركز المالي	**١١,٣٧٧,٧٠٧**	**٢٢٦,٠٨٩**	**(١,٢٣٠)**	**(٢٣,٥٠٦)**	**٢٠,٤٤١**	**١١,٥٩٩,٥٠٠**
٣١ ديسمبر ٢٠٢١						
إجمالي الأصول المالية	٧١,٧١٨,٦٣٦	١١,٠٠٢,٥٥٠	٤١,٣٩٥	١,٠٠٣,٧٨٤	٨٢,١٣٤	**٨٣,٨٤٨,٤٩٩**
إجمالي الالتزامات المالية	٦٣,٠٢٥,٠٧٦	١٠,٣٢٣,٣١٧	٤٢,١١٢	٩٤٤,٦١٠	٦٢,٣١٣	**٧٤,٣٩٧,٤٧٨**
صافي المركز المالي	**٨,٦٩٣,٥٦٠**	**٦٧٩,٢٣٣**	**(٧٦٧)**	**٥٩,١٧٤**	**١٩,٨٢١**	**٩,٤٥١,٠٢١**

٤/٢/٥ خطر سعر العائد

• يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر التغيرات في القيمة العادلة لأداة مالية بسبب التغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة . ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك بواسطة إدارة المخاطر بالبنك.

• ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	بدون عائد	الإجمالي
الأصول المالية					
نقدية وأرصدة لدى البنوك و البنك المركزى	-	-	-	٧,٢٥١,٣٩٩	**٧,٢٥١,٣٩٩**
أرصدة لدى البنوك وعمليات أستثمار مع البنوك	٣,٧٩٣	-	-	٤٨٤,٠٧	**١٤,٠٣٥,٨٣٥**
مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء	٤,٠٥١,٩٦٩	٢,٣١٤,٠٧٠	١٢,٠٥٥,٤٥٠	٤,٣١٥,٦٤١	**٣٤,٦٧٥,٧٢٥**
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	-	-	-	٨١,٥٥١	**٨١,٥٥١**
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١,٤٣٠,٠٤٦	١,٢١٧,٤٧٦	٧٠٠,٦٤٦	١٠٦,٠٢٨	**٢,٦٣٩,٥٢٠**
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	٢,٥٦٣,٤٩١	-	٧٠٠,٦٤٦	١١٤,٣٧٠,١٧٤	**٢٩,٦٤٨,٣٥٧**
إجمالي الأصول المالية	**٦,٦٥١,٢٥٣**	**١٨,٤٨٢,٥١٤**	**٢,٠٠٦١,٩١٧**	**١٦,٤٥٦,٢٦١**	**٨٧,٩٣٢,٣٨٧**
الالتزامات المالية					
أرصدة مستحقة للبنوك	-	-	-	٦٨,٠٧٥	**١,٩٠٢,٩٠٥**
ودائع العملاء	٤٧,٠٢٠,١٣	١٨,١٤٥,٦٣٢	١,٤١٣,٩٧٣	٦,٤١٣,٩٧٣	**٧٤,٣١٧,٣١٢**
تمويلات مساندة و تمويلات أخرى	-	-	١١,٧١٥	١,١١٣,٤٥٣	**١,١٢٥,١٦٨**
إجمالي الالتزامات المالية	**٤٧,٠٢٠,١٣**	**١٨,١٤٥,٦٣٢**	**١,٤٢٥,٦٨٨**	**٧,٦٨٢,٤٨**	**٧٧,٣٤٥,٣٨٥**
فجوة أعادة تسعير العائد	**(٤٠,٣٦٨,٨٧٧)**	**(١٥,٦٦٢,١١٨)**	**١٨,٧٧٥,٠٦٨**	**١,٤٤١,٠٠٠**	**١٠,٥٨٧,٠٠٢**
٣١ ديسمبر ٢٠٢١					
إجمالي الأصول المالية	٧,١٣١,٣٤٠	٤,٣٣١,٩٩١	١٩,٧٢٨,٩٦٠	١٩,٥٠١,٣٥٧	**٨٣,٨٤٨,٤٩٩**
إجمالي الالتزامات المالية	٥,٦٣٣,٤٥٧	٢,٧٥٣,٩٩٤	٣٣,٧٦٥,٢٠٠	٧,٢٣٩,٧٥٥	**٧٤,٣٩٧,٤٧٨**
فجوة أعادة تسعير العائد	**٦,٥٧٦,٥٥٨**	**١,٥٧٧,٩٩٧**	**(١٤,٠٣٦,٢٤٠)**	**١٢,٢٦١,٦٠٢**	**٩,٤٥١,٠٢١**

٣/٥ خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات التمويل .

إدارة مخاطر السيولة وأدوات القياس

تخضع مخاطر السيولة للرقابة من قبل لجنة الأصول والخصوم (ALCO) ولجنة المخاطر (BRC) فى أطار أحكام سياسية الخزانة (TPG)

لجنة المخاطر(BRC)

- تقوم بالاشراف على وظائف إدارة المخاطر وتقيم الالتزام بإستراتيجيات وسياسات المخاطر الموضوعة من قبل مجلس الإدارة من خلال التقارير الدورية المقدمة من قبل مجموعة المخاطر.
- تقدم اللجنة توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق باستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر (بما في ذلك تلك المتعلقة بكفاية رأس المال ، وإدارة السيولة ، وأنواع مختلفة من المخاطر كالائتمان والسوق والتشغيلية والالتزام ،السمعة وأي مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك).

لجنة الأصول والخصوم (ALCO)

- تقوم بتوزيع الأصول والخصوم في الاطار الامثل مع الأخذ في الاعتبار توقعات التأثير المحتمل لتقلبات أسعار الفائدة ، محددات السيولة ، والتعرضات للعملات الأجنبية و مراقبة مخاطر السيولة والسوق في البنك والتطورات الاقتصادية وتقلبات السوق والاطار العام للمخاطر لضمان توافق الأنشطة الجارية مع المبادئ التوجيهية للمخاطر / المكاسب التي وافق عليها مجلس الإدارة.

سياسية الخزانة (TPG)

- يتمثل الغرض من سياسة الخزانة فى توثيق وإبلاغ السياسات التى تحكم الانشطة التى تقوم بها مجموعة الخزانة وتراقبها مجموعةالمخاطر.
- تشمل التدابير الرئيسية وأدوات الرصد المستخدمة لتقييم مخاطر السيولة في البنك النسب الرقابية والداخلية ، والفجوات ، ونسب السيولة في بازل ٣ ، وفجوات هيكل الاستحقاقات للأصول والالتزامات ، واختبارات التحمل ، وتركز قاعدة التمويل.
- تم وضع المزيد من الأهداف الداخلية الأكثر تحفظًا ومؤشرات حجم المخاطر المقبول (RAI) مقابل المتطلبات الرقابية لمختلف مقاييس مخاطر تركز السيولة والتمويل.
- تتم ادارة مخاطر السيولة بمعرفة إدارة الاصول والخصوم بالبنك بينما تتم المراقبة بمعرفة ادارة المخاطربصفة مستقله ما يلي:

  - يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات . ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء . ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
  - الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
  - مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
  - إدارة التركز وبيان استحقاقات التسهيلات .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة . وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة مخاطر السيولة أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات المرابحات والمشاركات والمضاربات ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة مخاطر السيولة بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والآجال .

التدفقات النقدية غير المشتقة

يمثل الجدول التالي التدفقات النقدية المخصومة من قبل البنك بطريقة الالتزامات المالية غير المشتقة موزعة على أساس المدة المتبقية من الاستحقاقات التعاقدية وبناء على الدراسة السلوكية للرصيد الراسخ للحسابات غير التعاقدية، في تاريخ الميزانية.:

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	الإجمالي
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	١,٩٠٢,٩٠٥	-	-	-	-	١,٩٠٢,٩٠٥
ودائع العملاء	١١,١١٧,٢٨٢	١٨,١٤٥,٦٣٢	٧,٦٨٣,٢٢٠	٣٦,٠٩٧,٣٤٠	١,٢٧٣,٨٣٨	٧٤,٣١٧,٣١٢
تمويلات مساندة و تمويلات أخرى	-	-	-	١,١١٣,٤٥٣	١١,٧١٥	١,١٢٥,١٦٨
إجمالي الالتزامات المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدي	**١٣,٠٢٠,١٨٧**	**١٨,١٤٥,٦٣٢**	**٧,٦٨٣,٢٢٠**	**٣٧,٢١٠,٧٩٣**	**١,٢٨٥,٥٥٣**	**٧٧,٣٤٥,٣٨٥**
إجمالي الأصول المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدي	**١٩,٩٠٧,٧٧٢**	**٦,٦٥١,٢٥٣**	**١٨,٣٥٧,٣٤٤**	**٢٢,٨٧٢,٥٥٠**	**٢٠,١٤٣,٤٦٨**	**٨٧,٩٣٢,٣٨٧**
٣١ ديسمبر ٢٠٢١						
إجمالي الالتزامات المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدي	٢٤,٠٩٥,٤٢٤	٦,٥٤٣,١٥٥	٧,٢٣٩,٧٥٥	٣٦,٥١٩,١٥٣	-	٧٤,٣٩٧,٤٨٧
إجمالي الأصول المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدي	٢٠,٩٣٩,٣٩٢	١٣,١١٩,٧١٣	١٩,٥٠١,٣٥٧	٢٥,٨٩٦,٣٤٣	٤,٣٩١,٦٩٤	٨٣,٨٤٨,٤٩٩

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الالتزامات ولتغطية الارتباطات المتعلقة بالمرابحات والمشاركات والمضاربات كل من النقدية ، والأرصدة لدى البنوك المركزية ، والأرصدة لدى البنوك ، وأوراق حكومية ، ومرابحات ومشاركات ومضاربات للبنوك والعملاء. ويتم مد أجل نسبة من مرابحات ومشاركات ومضاربات للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للبنك. بالإضافة إلى ذلك ، هناك رهن لبعض أدوات الدين والأوراق الحكومية لضمان الالتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى .

بنود خارج الميزانية

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	اقل من و حتى سنة	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
الارتباطات عن الايجار التشغيلي	٧,٤٢٢	٣٨,٥٩٢	٢٣,٨٠١	٦٩,٨١٥
الارتباطات الراسمالية ناتجة عن شراء أصول ثابتة	٨٣,٢٢٧	-	-	٨٣,٢٢٧
أرتباطات عن تمويلات وتسهيلات	١,٨٦٢,٠٧٦	٩,٧٥٤,٢٣٩	٣٩,٨٥١	١١,٦٥٦,١٦٦
التزامات عرضية	٢,١٢٦,٠٦٦	٣,٠٦٤,٠٥٤	٥٦٦,١١٧	٥,٧٥٦,٢٣٧

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	اقل من و حتى سنة	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
الارتباطات الراسمالية ناتجة عن شراء أصول ثابتة	٣٥,٢٩٩	-	-	٣٥,٢٩٩
التزامات عرضية	٤,١٩٢,٦٩١	٣٨٨,١٥١	٥,١٥٢	٤,٥٨٥,٩٩٤

٤/٥ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

١/٤/٥ أدوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام وسائل التقييم

لم يتم تقييم أي من بنود الأصول والالتزامات المالية باستخدام وسائل التقييم خلال الفترة المالية المنتهية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

٢/٤/٥ أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

يلخص الجدول التالي القيمة الدفترية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة :

القيمة بالالف جنيه مصرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
الأصول المالية				
أرصدة لدى البنوك	١٠,٢٦٩,٢٦٢	١٠,٢٦٩,٢٦٢	٢٩,٧١١,٢٦٦	٢٩,٨٩٨,٨٣٩
عمليات استثمار مع البنوك	٣,٥٢١,٢١١	٣,٦٨٠,١١٨	٢,٥٨٥,٩١٠	٢,٥٩٧,٤٦٨
تمويلات وتسهيلات للعملاء (بعد خصم خسائر الأئتمان المتوقعة)				
افراد	٣,٢٤٨,٣٤٥	٣,٢٤٨,٣٤٥	١,٩١٧,٢٥١	١,٩١٧,٢٥١
مؤسسات	٢٧,٤٤٥,٨٩٣	٢٧,٤٤٥,٨٩٣	١٩,١١٣,٥٢١	١٩,١١٣,٥٢١
استثمارات مالية				
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	٢٩,٣٤٦,٩٦٠	٢٨,٣٥٥,٣٥٢	١٦,٦٧٤,٠٤١	١٧,١١٥,٥٢٣
الألتزامات المالية				
أرصدة مستحقة للبنوك	١,٩٠٢,٩٠٥	١,٩٢٦,٩٩١	٨٩٦,٧٧٠	٨٩٦,٨٧٩
ودائع العملاء	٧٤,٣١٧,٣١٢	٧٤,٩٤٣,٠٣٨	٧٢,٥٦٩,٣٨٨	٧٣,٢٣٥,٢٩٨
تمويلات مساندة / تمويلات إسلامية أخرى	١,١٢٥,١٦٨	١,١٣٧,٤٢٦	١,٠٣٥,١٢٩	١,٠٥٥,٦٤٩
الاجمالى	**١٥١,١٧٧,٠٥٦**	**١٥١,٠٠٦,٤٢٥**	**١٤٤,٥٠٣,٢٧٦**	**١٤٥,٨٣٠,٤٢٨**

أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة للإيداعات والودائع لليلة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها . ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه.

عمليات إستثمار مع البنوك

تتمثل عمليات إستثمار مع البنوك في تسهيلات غير الودائع لدى البنوك . وتمثل القيمة العادلة المتوقعة لعمليات إستثمار مع البنوك القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها . ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

مرابحات ومشاركات ومضاربات للعملاء

تتمثل مرابحات ومشاركات ومضاربات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال . وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للمرابحات والمشاركات والمضاربات للعملاء القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها . ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

استثمارات في أوراق مالية بالتكلفة المستهلكة

الاستثمارات في أوراق مالية في الجدول السابق تتضمن فقط الأصول التي تقاس بالتكلفة المستهلكة. ويتم تحديد القيمة العادلة للأصول المالية التى تقاس بالتكلفة المستهلكة بناء على أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة . وإذا لم تتوفر هذه البيانات ، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص ائتمان وتاريخ استحقاق ومعدلات مشابهه.

المستحق لبنوك أخرى وللعملاء

تمثل القيمة العادلة المقدرة للودائع بأستخدام معدلات عائد السوق في تاريخ القوائم المالية ذات تاريخ استحقاق غير محدد ، التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد ، المبلغ الذي سيتم دفعه عند الطلب.

٥/٤/٣ قياس القيمة العادلة

- يحدد البنك القيمة العادلة علي اساس انها السعر الذى سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذى سيتم سداده لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس مع الاخذ في الاعتبار عند قياس القيمة العادلة خصائص الأصل أو الالتزام في حال أخذ المشاركون في السوق تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل و/أو الالتزام في تاريخ القياس حيث تشتمل هذه الخصائص علي حالة الأصل وموقعه والقيود على بيع الأصل أو استخدامه لكيفية نظر المشاركين في السوق.
- يستخدم البنك منهج السوق لتحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية باعتبار ان هذا المنهج يستخدم الاسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناجمة عن معاملات بالسوق تتضمن أصول أو التزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات، وتكون مطابقة أو قابلة للمقارنة. وبالتالي قد يستخدم البنك أساليب التقييم المتفقة مع منهج السوق مثل مضاعفات السوق المشتقة من مجموعات قابلة للمقارنة. وعندها يقتضي اختيار المضاعف الملائم من ضمن النطاق استخدام الحكم الشخصي مع الأخذ في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية الخاصة بالقياس.
- عندما لا يمكن الاعتماد علي مدخل السوق في تحديد القيمة العادلة لأصل مالي او التزام مالي، يستخدم البنك منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة والذي بموجبه يتم تحويل المبالغ المستقبلية مثل التدفقات النقدية أو الدخل والمصروفات إلى مبلغ حالي (مخصوم) بحيث يعكس قياس القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول المبالغ المستقبلية.
- عندما لا يمكن الاعتماد علي مدخل السوق او منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة لأصل مالي او التزام مالي، يستخدم البنك منهج التكلفة في تحديد القيمة العادلة بحيث يعكس المبلغ الذي يتم طلبه حالياً لاستبدال الاصل بحالته الراهنة (تكلفة الاستبدال الحالية)، بحيث تعكس القيمة العادلة التكلفة التي يتحملها المشارك في السوق كمشترى من اقتناء أصل بديل له منفعة مماثلة حيث ان المشارك في السوق كمشترى لن يدفع في الأصل أكثر من المبلغ الذي يستبدل به المنفعة للأصل.

يوضح أدناه اساليب قياس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناء على مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الاول: وتتمثل مدخلات المستوي الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مطابقة يستطيع البنك الوصول إليها في تاريخ القياس .

المستوى الثانى: وتتمثل مدخلات المستوي الثاني في كافة المدخلات بخلاف أسعار معلن عنها ضمن المستوي الأول وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: وتتمثل مدخلات المستوي الثالث في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

يوضح الجدول التالي التغير في اساليب قياس القيمة العادلة للاصول المالية كما يلى.

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	المستوى الأول	المستوى الثانى	المستوى الثالث	الإجمالي
أستثمارات مالية في أدوات دين	-	٢,١٣٣,٤٩٢	-	٢,١٣٣,٤٩٢
وثائق صناديق استثمار	-	-	٨١,٥٥١	٨١,٥٥١
أدوات حقوق ملكية	٨٣,٦٩٨	-	٢٢,٣٣٠	١٠٦,٠٢٨

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	المستوى الأول	المستوى الثانى	المستوى الثالث	الإجمالي
أستثمارات مالية في أدوات دين	-	٦٤٤,٤٧٩	-	٦٤٤,٤٧٩
وثائق صناديق استثمار	-	-	٥٩,٧٠٣	٥٩,٧٠٣
أدوات حقوق ملكية	٥٨,٤٠٨	-	١٨,٥٤٩	٧٦,٩٥٧

٥/٥ إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك.
- حماية قدرة البنك علي الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة للبنك المركزي المصري على اساس ربع سنوي.

يطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

الاحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جنيه مصري كحدٍ أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. علما بانه في تاريخ الميزانيه قد بلغ راس المال المصدر والمدفوع ٥,٠٩٠ مليون جنيه مصري.

الاحتفاظ بنسبة بين القاعدة الرأسمالية وبين أجمالي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتشغيل وقيمة التجاوز لأكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة وقيمة التجاوز عن الحدود المقررة للتوظيفات لدى الدول تعادل أو تزيد عن ١٠٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام والارباح (الخسائر) المرحلية الربع سنوية، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام للمرحلة الأولى للخسائر الائتمانية المتوقعة بما لا يزيد عن ١,٢٥ ٪من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والتمويلات/الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها).

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين.

وتلخص الجداول التاليه مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسبه معيار كفاية رأس المال و نسبة الرافعة المالية:

أ) نسبة معيار كفاية رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الشريحة الأولى بعد الاستبعادات		
رأس المال الأساسي المستمر		
رأس المال المصدر والمدفوع	٥,٠٨٩,٩٧٤	١,٥٤٦,٤٤٧
الاحتياطيات	٢٤٩,٦١٩	١,٣٨٧,٧٤
احتياطي المخاطر العام	٢١٤,٩٢٦	٢١٤,٩٢٦
الأرباح المحتجزة	١,٨٩٤,٣٥٠	٢,٦٨٠,٧٥٦
اجمالي بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم	٢٤,٧٧٦	٤٩,٢٧٢
إجمالي رأس المال الأساسي	**٧,٤٧٣,٦٤٥**	**٥,٨٧٩,١٤١**
رأس المال الاساسي الاضافي		
حقوق الأقلية	٢,٣١٥	٢,٢٨١
اجمالي الاستبعادات من رأس المال الاساسي المستمر	(٢٢,٩٦٣)	(١٧,٧٥٦)
إجمالي الشريحة الاولى بعد الاستبعادات	**٧,٤٥٢,٩٩٧**	**٥,٨٦٣,٦٦٦**
الشريحة الثانية بعد الاستبعادات		
تمويلات مسانده من المستثمر الرئيسي / ودائع مسانده	٥٤٠,٦٧٦	٧٣٨,٦٨٥
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين والقروض والتسهيلات الائتمانية والالتزامات العرضية المدرجة في المرحلة الأولى (Stage١)	٢٧٤,١٥٧	١٢٦,٦٤٦
إجمالي الشريحة الثانية	**٨١٤,٨٣٣**	**٨٦٥,٣٣١**
إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات	**٨,٢٦٧,٨٣٠**	**٦,٧٢٨,٩٩٧**
اجمالى الاصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الأئتمان ،السوق والتشغيل (بدون التجاوز لأكبر ٥٠ عميل)		
متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان	٤٢,٧٣٢,٦٤٧	٢٧,٨٢٦,٦٠٢
قيمة التجاوز عن الحدود المقرره للتوظيفات لدى الدول مرجحة بأوزان المخاطر	١,٤٩٠٨	-
متطلبات رأس المال لمخاطر السوق	٣٨٨,٤٤٨	٥٢٩,٣٤٤
متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل	٣,٤٧٨,٨٠٢	٤,٠٥٤,٧٦٥
إجمالى الاصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الأئتمان ،السوق والتشغيل	**٤٦,٧٠٤,٨٠٤**	**٣٢,٤١٠,٧١١**
معيار نسبة كفاية رأس المال٪	**١٧,٧٠٪**	**٢٠,٧٦٪**

*تم إضافة معيار كفاية رأس المال وفقا لما تم إرساله للبنك المركزي المصري .

*بناء على ارصده القوائم الماليه المجمعه للبنك ووفقا لتعليمات البنك المركزى المصري الصادره فى ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢ .

ب) الرافعة المالية:

وفى اطار السعى نحو تطبيق افضل الممارسات الدولية فى مجال الرقابة المصرفية فقد قام البنك المركزى المصرى باصدار تعليمات لقياس مدي كفاية الشريحة الاولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة باجمالى الاصول غير مرجحة بأوزان مخاطر (الرافعة المالية) , مع التزام البنوك بالحد الادنى لتلك النسبة (٣٪) على اساس ربع سنوى

اولا: بسط النسبة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستبعادات	**٧,٤٥٢,٩٩٧**	**٥,٨٦٣,٦٦٦**
ثانيا: مقام النسبة		
أجمالى التعرضات داخل الميزانية	٨٧,٥١٤,٠٤٠	٨٢,٣١٩,٢٤٨
اجمالى التعرضات خارج الميزانية	٤,٩٠٣,٠٦٨	٣,٥٩٤,٢٠١
اجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية	**٩٢,٤١٧,١٠٨**	**٨٥,٩١٣,٤٤٩**
نسبة الرافعة الماليه٪ (١/٢)	**٨,٠٦٪**	**٦,٨٣٪**

* بناء على ارصده القوائم الماليه المجمعه للبنك ووفقا لتعليمات البنك المركزى المصري الصادره فى ١٤ يوليو ٢٠١٥

- في ديسمبر ٢٠٢٢ سجل NSFR نسبة ١٠٧,٥٤٪ وسجل LCR نسبة ٨٥٤,١١٪
- في ديسمبر ٢٠٢١ سجل NSFR نسبة ٢٧٤,٤٪ وسجل LCR نسبة ٥١٣,٤٪

٦- التقارير القطاعية

١/٦ التحليل القطاعى للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعى العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة فى تقديم الخدمات المصرفية وادارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التى قد تختلف عن باقى الأنشطة الأخرى ويتضمن التحليل القطاعى للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلى :

- المركز الرئيسي للبنك
- فروع محافظة القاهرة
- فروع محافظة الجيزة
- فروع محافظة الاسكندرية
- فروع بمحافظات أخري

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	المركز الرئيسي للبنك	فروع محافظة القاهرة	فروع محافظة الجيزة	فروع محافظة الاسكندرية	فروع محافظات أخرى	الاجمالى
الإيرادات والمصروفات وفقاً للنشاط القطاعي						
إيرادات النشاط القطاعي	١,٤٦٠,٤٤٧	٤,٦٩٨,٥٩٧	١,١٧٦,١٥٢	٧٢٤,٨٠٧	٦٩٧,٤٩٥	٨,٧٥٧,٤٩٨
مصروفات النشاط القطاعى	(١,٨٤٥,٦٩٣)	(٢,٥١٦,٢١٢)	(٧٥١,٨٢٧)	(٥٣٦,١١٤)	(٤٥٧,٩٨٩)	(٦,١٠٧,٨٣٥)
صافى أرباح السنة قبل الضرائب	**(٣٨٥,٢٤٦)**	**٢,١٨٢,٣٨٥**	**٤٢٤,٣٢٥**	**١٨٨,٦٩٣**	**٢٣٩,٥٠٦**	**٢,٦٤٩,٦٦٣**
الضريبة	(٩٠٠,٥٧٧)	-	-	-	-	(٩٠٠,٥٧٧)
صافى أرباح السنة بعد الضرائب	**(١,٢٨٥,٨٢٣)**	**٢,١٨٢,٣٨٥**	**٤٢٤,٣٢٥**	**١٨٨,٦٩٣**	**٢٣٩,٥٠٦**	**١,٧٤٩,٠٨٦**
الأصول والالتزامات وفقاً للنشاط القطاعي						
أصول النشاط القطاعي	**٥,١٨٣,٣٦٥**	**٥١,٢٤٦,١٧٣**	**١٣,٨٦٥,٩٢٦**	**٨,٩٣٠,٤٦٨**	**٧,٩٠٧,٦٠٠**	**٨٧,١٣٣,٥٣٢**
التزامات النشاط القطاعي	**٥,١٧٣,٥١٦**	**٤٣,٦٦١,٠٩٣**	**١٣,٨٦٥,٩٢٦**	**٨,٩٣٠,٤٦٨**	**٧,٩٠٧,٦٠٠**	**٧٩,٥٣٨,٦٠٣**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	المركز الرئيسي للبنك	فروع محافظة القاهرة	فروع محافظة الجيزة	فروع محافظة الاسكندرية	فروع محافظات أخرى	الاجمالى
الإيرادات والمصروفات وفقاً للنشاط القطاعي						
إيرادات النشاط القطاعي	١,١٢٠,١٤٢	٤,١٥٧,١٠٢	١,٠٣١,١٢٤	٦٣٨,٣٥٢	٦٢٠,٢٧٨	٧,٥٦٦,٩٩٨
مصروفات النشاط القطاع	(١,٦٦٠,٠١٧)	(٢,٤٦٨,٢٠٢)	(٧٣٣,٩٩٣)	(٤٩٩,٤١١)	(٤٦٢,٠٤٦)	(٥,٨٢٣,٦٦٩)
صافى أرباح السنة قبل الضرائب	**(٥٣٩,٨٧٥)**	**١,٦٨٨,٩٠٠**	**٢٩٧,١٣١**	**١٣٨,٩٤١**	**١٥٨,٢٣٢**	**١,٧٤٣,٣٢٩**
الضريبة	(٦١٧,١٢٠)	-	-	-	-	(٦١٧,١٢٠)
صافى أرباح السنة بعد الضرائب	**(١,١٥٦,٩٩٥)**	**١,٦٨٨,٩٠٠**	**٢٩٧,١٣١**	**١٣٨,٩٤١**	**١٥٨,٢٣٢**	**١,١٢٦,٢٠٩**
الأصول والالتزامات وفقاً للنشاط القطاعي						
أصول النشاط القطاعي	**٥,٠٤١,٧٧٧**	**٤٩,١٤٦,٩٢٦**	**١٢,٢٠١,٢١١**	**٧,٧١٩,٧٤٩**	**٨,١٧٣,٢٣٣**	**٨٢,٢٨٢,٨٩٦**
التزامات النشاط القطاعي	**٥,٠٤١,٧٧٥**	**٤٣,١٢٦,٣٩٥**	**١٢,٢٠١,٢١١**	**٧,٧١٩,٧٤٩**	**٨,١٧٣,٢٣٣**	**٧٦,٢٦٢,٣٦٣**

٢/٦ تحليل القطاعات الجغرافية

القيمة بالالف جنيه مصرى

	جمهورية مصر العربية			
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	القاهرة الكبري	"الاسكندرية والدلتا وسيناء"	الوجه القبلي	الاجمالى
الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية				
إيرادات القطاعات الجغرافية	٧,٧١٩,١٢١	١,٠٣٨,٣٧٧	-	٨,٧٥٧,٤٩٨
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٥,٣٥٠,٦٨٤)	(٧٥٧,١٥١)	-	(٦,١٠٧,٨٣٥)
صافى أرباح السنة قبل الضرائب	**٢,٣٦٨,٤٣٧**	**٢٨١,٢٢٦**	**-**	**٢,٦٤٩,٦٦٣**
الضريبة	(٩٠٠,٥٧٧)	-	-	(٩٠٠,٥٧٧)
صافى أرباح السنة بعد الضرائب	**١,٤٦٧,٨٦٠**	**٢٨١,٢٢٦**	**-**	**١,٧٤٩,٠٨٦**
الأصول والالتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية				
أجمالى أصول القطاعات الجغرافية	٧٤,٧٨٨,٩٨٤	١٢,٣٤٤,٥٤٨	-	٨٧,١٣٣,٥٣٢
أجمالى التزامات القطاعات الجغرافية	٦٧,١٩٤,٠٥٥	١٢,٣٤٤,٥٤٨	-	٧٩,٥٣٨,٦٠٣

القيمة بالالف جنيه مصرى

	جمهورية مصر العربية			
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	القاهرة الكبري	"الاسكندرية والدلتا وسيناء"	الوجه القبلي	الاجمالى
الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية				
إيرادات القطاعات الجغرافية	٦,٦٢٣,٤٩٣	٩٤٣,٥٠٥	-	٧,٥٦٦,٩٩٨
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٥,٠٩٤,٦٨٥)	(٧٢٨,٩٨٤)	-	(٥,٨٢٣,٦٦٩)
صافى أرباح السنة قبل الضرائب	**١,٥٢٨,٨٠٨**	**٢١٤,٥٢١**	**-**	**١,٧٤٣,٣٢٩**
الضريبة	(٦١٧,١٢٠)	-	-	(٦١٧,١٢٠)
صافى أرباح السنة بعد الضرائب	**٩١١,٦٨٨**	**٢١٤,٥٢١**	**-**	**١,١٢٦,٢٠٩**
الأصول والالتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية				
أجمالى أصول القطاعات الجغرافية	٧١,١٦٨,٥٩٢	١١,١١٤,٣٠٤	-	٨٢,٢٨٢,٨٩٦
أجمالى التزامات القطاعات الجغرافية	٦٥,١٤٨,٠٥٩	١١,١١٤,٣٠٤	-	٧٦,٢٦٢,٣٦٣

٧- صافي الدخل من العائد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
عائد المرابحات والمشاركات والمضاربات والإيرادات المشابهة من :		
تمويلات وتسهيلات :		
- للعملاء	٣,٠٠٨,٠٨٧	٢,١٥٢,١٧٦
الاجمالي	**٣,٠٠٨,٠٨٧**	**٢,١٥٢,١٧٦**
أستثمارات مالية فى أدوات دين بالتكلفة المستهلكة و مقيمة من خلال الدخل الشامل	٣,٦٩٨,٣١٥	٢,٦١٧,٣٠١
ودائع وحسابات جارية	١,٦٣٣,٠٠٣	٢,٤٣٦,٠٨٨
الاجمالي	**٨,٣٣٩,٤٠٥**	**٧,٢٠٥,٥٦٥**
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من :		
ودائع وحسابات جارية :		
- للبنوك	(٣٢,٩٩٥)	(٨,٦٦٩)
- للعملاء	(٤,٨٢٤,٩٢٩)	(٤,٣٨٠,٢٤٦)
الاجمالي	(٤,٨٥٧,٩٢٤)	(٤,٣٨٨,٩١٥)
تمويلات أخري	(٥٠,٤٠٥)	(٥٥,١٥٥)
الاجمالي	**(٤,٩٠٨,٣٧٩)**	**(٤,٤٤٤,٠٧٠)**
صافي الدخل من العائد	**٣,٤٣١,٠٢٦**	**٢,٧٦١,٤٩٥**

٨- صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
إيرادات الأتعاب والعمولات :		
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	١٧٦,٥٩٨	١٤٧,٤٨٣
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	١,٦٠٠	٢٢
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	١,١٢٥	٦٧٩
أتعاب اخري	١١٢,٨٢٥	١٤٢,٣٣٧
الاجمالي	٢٩٢,١٤٨	٢٩٠,٥٢١
مصروفات الأتعاب والعمولات :		
اتعاب وعمولات اخرى مدفوعة	(٢٧,٢٤٧)	(١٨,٩٧٣)
الاجمالي	(٢٧,٢٤٧)	(١٨,٩٧٣)
صافي الدخل من الأتعاب و العمولات	٢٦٤,٩٠١	٢٧١,٥٤٨

٩- مصروفات إدارية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات ومزايا عينية	(٣٩٧,١٢٦)	(٣٤٣,٤٥٤)
تأمينات اجتماعية	(١٥,٩٨٣)	(١٢,٠٠٩)
تكلفة المعاشات		
نظم الاشتراكات المحددة	(١٤,٠٣٠)	(٨,٥١١)
نظم المزايا المحددة	٨٦,٤٠٧	-
تدعيم صندوق الزكاة والخيرات	(٢٥,٥٠٠)	(١٠,٤٤٨)
إهلاك واستهلاك	(١١٠,٠٤٦)	(٩٤,٠٩٥)
مصروفات إدارية أخرى	(٤١٤,٣٩٧)	(٣٢٨,٦٣٥)
الاجمالى	**(٨٩٠,٦٧٥)**	**(٧٩٧,١٥٢)**

١٠- توزيعات أرباح

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢٠,٨٥٦	٦,١٤٥
وثائق صناديق أستثمار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١٣٦	١١٤
الاجمالى	**٢٠,٩٩٢**	**٦,٢٥٩**

١١- صافي دخل المتاجرة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
عمليات النقد الأجنبي :		
أر باح المعاملات بالعملات الأجنبية	٩٣,١٠٥	٥٨,٥٠٥
وثائق صناديق أستثمار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	١١,٨٤٨	٥,٤٧٠
الاجمالى	**١٠٤,٩٥٣**	**٦٣,٩٧٥**

١٢- ايرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
أرباح (خسائر) ترجمة الأصول و الإلتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(٥٥,٨٨٢)	(٦٥)
أرباح (خسائر) بيع أصول ألت ملكيتها للمصرف	١٩,٤٧٤	-
أرباح بيع أصول ثابتة	١,٦١١	١,١٢٦
مصر وف الإيجار عن عقود التأجير التشغيلي	(٩,٣٢٢)	(١٠,٣٦٧)
أرباح (خسائر) اضمحلال أصول ألت ملكيتها للمصرف	١,٤٨٣	(٤,٢٨١)
رد المخصصات الأخرى (بالصافى بعد خصم المرتد)*	٧٧,٠٢١	٢,٤٠٣
أخرى	٢٥,٠٩٣	٢,٥٠٠
الاجمالى	**٥٩,٤٧٨**	**(٨,٦٨٤)**

المخصصات الأخرى (بالصافى بعد خصم المرتد)*	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
مخصص ضرائب	٨٩,٠٠٠	-
مخصص إلتزامات عرضية	(١١,٩٧٩)	٢,٤٠٣
الاجمالى	**٧٧,٠٢١**	**٢,٤٠٣**

١٣- عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان المتوقعة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
مرابحات ومشاركات ومضاربات للعملاء	(٢٩٣,١٦١)	(٥٤٣,٧٣٦)
عمليات استثمار مع البنوك	٧,٨٧٥	(٣,٨٧٢)
أرصدة لدى البنوك	(٢,٢٩٨)	(٢٩٣)
أستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٢,٤٢١)	٤٠٠
أستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥٠,٥٧٥)	(٦,١٥٨)
ايرادات مستحقة	(٤٣٢)	(١,١٣١)
الاجمالى	**(٣٤١,٠١٢)**	**(٥٥٤,٧٩٠)**

١٤- مصروفات ضرائب الدخل

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الضريبة الجارية	(٩٠٧,٠٥٦)	(٦١٤,٨٦٧)
الضريبة المؤجلة	٦,٤٧٩	(٢,٥٦١)
الاجمالي	**(٩٠٠,٥٧٧)**	**(٦١٧,٤٢٨)**

السعر الفعلي لضريبة الدخل المؤجلة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
صافي أرباح السنة قبل الضرائب	٢,٦٤٩,٦٦٣	١,٧٤٣,٣٢٩
سعر الضريبة السارى	٢٢,٥٪	٢٢,٥٪
مصروفات ضرائب الدخل على أساس سعر الضريبة المطبق	٥٩٦,١٧٤	٣٩٢,٢٤٩
الاثر الضريبي لكل من:		
ايرادات غير خاضعة للضريبة	(٦٢٩,٧٠٠)	(٣٧٦,٢٨٩)
مصر وفات غير قابلة للخصم الضريبى	٤٤٥,٦٩٣	٣٥١,٩٩٨
ضرائب أخرى	٤٨٨,٤١٠	٢٤٩,٤٧٠
مصروفات ضرائب الدخل طبقا للسعر الفعلي للضريبة	**٩٠٠,٥٧٧**	**٦١٧,٤٢٨**
السعر الفعلي للضريبة	**٣٣,٩٩٪**	**٣٥,٤٢٪**

١٥- نصيب السهم الاساسي في صافي أرباح السنة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
صافي أرباح السنة القابلة للتوزيع	**١,٧٥٣,٤٠٦**	**١,١٣١,٢٤١**
حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة	(٢١٠,٥٠٠)	(١٣٦,٠٠٠)
حصة المساهمين في الأرباح	**١,٥٤٢,٩٠٦**	**٩٩٥,٢٤١**
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ايضاح رقم ٣١/٢)	٧٢٧,١٣٩	٧٢٧,١٣٩
نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي أر باح السنة	**٢,١٢**	**١,٣٧**

بناء على القوائم المالية المستقلة

١٦- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
نقدية	٤٦٢,٣٣٧	٤٣٥,٨٢٤
أرصدة لدى البنك المركزى في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	٦,٧٨٩,٠٦٢	٦,٠٩٠,٤٢٦
الإجمالي	٧,٢٥١,٣٩٩	٦,٥٢٦,٢٥٠
أرصدة بدون عائد	٧,٢٥١,٣٩٩	٦,٥٢٦,٢٥٠
الإجمالي	**٧,٢٥١,٣٩٩**	**٦,٥٢٦,٢٥٠**

١٧- أرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
حسابات جارية	٤٨٤,٠٧٠	٤٦٨,٤٣١
ودائع لدى البنوك	٩,٧٨٩,٢٠٧	٢٩,٢٤٤,٥٥٢
٢٩,٧١٢,٩٨٣	**١٠,٢٧٣,٢٧٧**	
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٤,٠١٥)	(١,٧١٧)
الإجمالي	**١٠,٢٦٩,٢٦٢**	**٢٩,٧١١,٢٦٦**
أرصدة لدى البنك المركزى بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي	٩,٨٠٦,٨٠٥	٢٩,٢٦٠,٣٢٢
بنوك محلية	٣٢,٢٢٨	٧٥,١٤٦
بنوك خارجية	٤٣٤,٢٤٤	٣٧٧,٥١٥
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٤,٠١٥)	(١,٧١٧)
الإجمالي	**١٠,٢٦٩,٢٦٢**	**٢٩,٧١١,٢٦٦**
أرصدة بدون عائد	٤٨٤,٠٧٠	٤٦٨,٤٣١
أرصدة ذات عائد ثابت	٩,٧٨٩,٢٠٧	٢٩,٢٤٤,٥٥٢
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٤,٠١٥)	(١,٧١٧)
الإجمالي	**١٠,٢٦٩,٢٦٢**	**٢٩,٧١١,٢٦٦**

تحليل مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة للأرصدة لدي البنوك		
الرصيد في أول السنة المالية	١,٧١٧	١,٤٢٥
صافي خسائر الأئتمان المتوقعة خلال السنة	٢,٢٩٨	٢٩٢
الإجمالي	**٤,٠١٥**	**١,٧١٧**

١٨- عمليات استثمار مع بنوك (بعد خصم خسائر الائتمان المتوقعة)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
عمليات استثمار مع البنوك	٣,٧٦٢,٥٥٨	٢,٧٤٥,٣٤٣
يخصم :		
مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٢٢٩,٨٦٦)	(١٥٢,٩١٣)
العوائد المجنبة	(١١,٤٨١)	(٦,٥٢٠)
الصافى	**٣,٥٢١,٢١١**	**٢,٥٨٥,٩١٠**
تحليل مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة		
الرصيد فى أول السنة المالية	١٥٢,٩١٣	١٤٩,١٢١
صافي خسائر الأئتمان المتوقعة خلال السنة	(٧,٨٧٥)	٣,٨٧٢
فر وق ترجمة عملات أجنبية	٨٤,٨٢٨	(٨٠)
الإجمالي	**٢٢٩,٨٦٦**	**١٥٢,٩١٣**

- تمثل مرابحات سلعية مع البنوك المحلية والبنوك المراسلين بالعملات الاجنبية بالاضافة إلى مضاربات استثمارية.
- تتضمن مبلغ ٢٢٢,٦٩ الف جنيه مصري يمثل عمليات استثمار مع مجموعة البركة -المساهم الرئيسي بالبنك- (مقابل مبلغ ١٣٨,٣٠٦ الف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) .
- كما تتضمن مبلغ ٤٥٨,٧١٣ الف جنية مصرى يمثل عمليات استثمار مع بنوك تابعة لمجموعة البركة (مقابل مبلغ ٣٠١,٣٧٩ الف جنية مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١).
- تم اعادة تبويب مبلغ ٦,٥٢٠ الف جنيه مصري يخص العوائد المجنبة من بنك البركة لبنان (تعديل التبويب ليتماشي مع طبيعة العملية)

١٩- مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (بعد خصم خسائر الائتمان المتوقعة)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
أفراد:		
بطاقات ائتمان	٢٩,٧٠٦	٢٥,٠٧٨
تمويلات شخصية	٣,٧٤١,٦٧٣	١,٨٨٩,٧٩١
تمويلات عقارية	٥٥٤,٤٧٥	٥٦٥,٠٣٨
الاجمالى (١)	**٤,٣٢٥,٨٥٤**	**٢,٤٧٩,٩٠٧**
مؤسسات شاملاً التمويلات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية		
تمويلات مباشرة	٢٥,٢٣٢,٥٧٢	١٨,٦٤٢,٧٨٦
تمويلات مشتركة	٥,١١٧,٢٩٩	٣,٠٧٠,٧٠٧
مرابحات ومشاركات ومضاربات أخرى	-	١٥,٠٩٩
الاجمالى (٢)	**٣٠,٣٤٩,٨٧١**	**٢١,٧٢٨,٥٩٢**
اجمالي مرابحات ومشاركات ومضاربات للعملاء (١+٢)	**٣٤,٦٧٥,٧٢٥**	**٢٤,٢٠٨,٤٩٩**
يخصم :		
مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٢,٢٩١,٦٥٢)	(١,٩٢٢,٤٨٥)
عوائد مؤجلة	(١,٦٨٩,٨٣٥)	(١,٢٥٥,٢٤٢)
الصافى	**٣٠,٦٩٤,٢٣٨**	**٢١,٠٣٠,٧٧٢**
تحليل مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة*		
الرصيد فى أول السنة المالية	١,٩٢٢,٤٨٥	١,٧٠٩,٨٩٩
صافي خسائر الأئتمان المتوقعة خلال السنة	٢٩٣,١٦١	٥٤٣,٧٣٧
متحصلات من تمويلات سبق إعدامها	٣٨,٥٣٦	١٦٣
مبالغ تم أعدامها خلال السنة	(١٣٥,٥٧٦)	(٣٢٩,٩٦٩)
فر وق ترجمة عملات أجنبية	١٧٣,٠٤٦	(١,٣٤٥)
الإجمالي	**٢,٢٩١,٦٥٢**	**١,٩٢٢,٤٨٥**

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للتمويلات والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع:

القيمة بالالف جنيه مصرى

	أفراد			
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	بطاقات ائتمان	تمويلات شخصية	تمويلات عقارية	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	٢٦٦	٤٨,٠٣٢	١٨,٤٠٤	٦٦,٧٠٢
صافي خسائر الأئتمان المتوقعة خلال السنة	١,١٨٠	٣١,٥١٧	(١,٣٩٠)	٣١,٣٠٧
مبالغ تم أعدامها خلال السنة	-	(٨٢)	(٢,٤٣٢)	(٢,٥١٤)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١,٤٤٦**	**٧٩,٤٦٧**	**١٤,٥٨٢**	**٩٥,٤٩٥**

	مؤسسات			
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	تمويلات مباشرة	تمويلات مشتركة	تمويلات أخرى	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	١,٥٧٤,٣٩٠	٢٧٤,٦١٢	٦,٧٨١	١,٨٥٥,٧٨٣
صافي خسائر الأئتمان المتوقعة خلال السنة	١٩٦,٤٤١	٧٢,١٩٤	(٦,٧٨١)	٢٦١,٨٥٤
متحصلات من تمويلات سبق إعدامها	١,٦١٩	٣٦,٩١٧	-	٣٨,٥٣٦
مبالغ تم أعدامها خلال السنة	(١٣٣,٠٦٢)	-	-	(١٣٣,٠٦٢)
فروق ترجمة عملات أجنبية	١٤١,٦٢٩	٣١,٤١٧	-	١٧٣,٠٤٦
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١,٧٨١,٠١٧**	**٤١٥,١٤٠**	**-**	**٢,١٩٦,١٥٧**
الاجمالى	**١,٧٨٢,٤٦٣**	**٤٩٤,٦٠٧**	**١٤,٥٨٢**	**٢,٢٩١,٦٥٢**

القيمة بالالف جنيه مصرى

	أفراد			
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	بطاقات ائتمان	تمويلات شخصية	تمويلات عقارية	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	١٦٧	٥٥,٩٩٢	١٢,٣١٥	٦٨,٤٧٤
صافي خسائر الأئتمان المتوقعة خلال السنة	٣٥٣	(٦,٧١٧)	٦,٠٨٩	(٢٧٥)
مبالغ تم أعدامها خلال السنة	(٢٥٤)	(١,٢٤٣)	-	(١,٤٩٧)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٢٦٦**	**٤٨,٠٣٢**	**١٨,٤٠٤**	**٦٦,٧٠٢**

	مؤسسات			
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	تمويلات مباشرة	تمويلات مشتركة	تمويلات أخرى	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	١,١٩٥,٦٥٣	٤٤٥,١٥٤	٦١٨	١,٦٤١,٤٢٥
صافي خسائر الأئتمان المتوقعة خلال السنة	٥١١,٤٥٤	٢٥,٢٤٧	٧,٣١١	٥٤٤,٠١٢
متحصلات من تمويلات سبق إعدامها	١٦٣	-	-	١٦٣
مبالغ تم أعدامها خلال السنة	(١٣١,٦٩٧)	(١٩٥,٦٢٧)	(١,١٤٨)	(٣٢٨,٤٧٢)
فر وق ترجمة عملات أجنبية	(١,١٨٣)	(١٦٢)	-	(١,٣٤٥)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**١,٥٧٤,٣٩٠**	**٢٧٤,٦١٢**	**٦,٧٨١**	**١,٨٥٥,٧٨٣**
الاجمالى	**١,٥٧٤,٦٥٦**	**٣٢٢,٦٤٤**	**٢٥,١٨٥**	**١,٩٢٢,٤٨٥**

٢٠- استثمارات مالية

١/٢٠ إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
أ) وثائق صناديق استثمار:		
وثائق صناديق استثمار غير مدرجة في أسواق الأوراق المالية	٨١,٥٥١	٥٩,٧٠٣
إجمالي وثائق صناديق استثمار	**٨١,٥٥١**	**٥٩,٧٠٣**
إجمالي الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (١)	**٨١,٥٥١**	**٥٩,٧٠٣**
الرصيد في أول السنة المالية	٥٩,٧٠٣	٥٧,٣٩٩
اضافات	١٠,٠٠٠	٨,٤٥٩
استبعادات (بيع / استرداد)	-	(١١,٦٢٥)
فروق تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	١١,٨٤٨	٥,٤٧٠
إجمالي الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (١)	**٨١,٥٥١**	**٥٩,٧٠٣**

٢/٢٠ إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
ا) صكوك وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية - بالقيمة العادلة :		
مدرجة في أسواق الأوراق المالية –	١,٥٠٦,٨٧٨	٥٥٨,٣٢٥
الاجمالي	١,٥٠٦,٨٧٨	٥٥٨,٣٢٥
ب) سندات الخزانة - بالقيمة العادلة :		
مدرجة في أسواق الأوراق المالية –	٣٣٣,٩٤٣	٨٦,١٥٤
الاجمالى	**٣٣٣,٩٤٣**	**٨٦,١٥٤**
ج) سندات توريق - بالقيمة العادلة :		
مدرجة في أسواق الأوراق المالية –	٢٩٢,٦٧١	-
الاجمالى	**٢٩٢,٦٧١**	**-**
د) أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة :		
مدرجة في أسواق الأوراق المالية –	٨٣,٦٩٨	٥٨,٤٠٨
غير مدرجة في أسواق الأوراق المالية –	٢٢,٣٣٠	١٨,٥٤٩
الاجمالى	**١٠٦,٠٢٨**	**٧٦,٩٥٧**
إجمالي الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الأخر (٢)	**٢,٢٣٩,٥٢٠**	**٧٢١,٤٣٦**

٣/٢٠ إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
أ) سندات الخزانة الحكومية :		
مدرجة فى أسواق الأوراق المالية –	٢٢,٩٥٧,٢٠٢	١٦,٣٣٦,٧٠٢
غير مدرجة فى أسواق الأوراق المالية –	٢٥٨,٦٩٧	٢٠٢,٩٧٠
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٧٦,٣٧٤)	(٣٨,٨٧٨)
الصافى	**٢٣,١٣٩,٥٢٥**	**١٦,٥٠٠,٧٩٤**
ب) صكوك وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية :		
مدرجة فى أسواق الأوراق المالية –	٢٦٩,٧٢٤	١٧٣,٢٤٧
الصافى	**٢٦٩,٧٢٤**	**١٧٣,٢٤٧**
ج) أذون الخزانة الحكومية :		
أذون خزانة مصرية - استحقاق خلال ٩١ يوماً	١١٨,٧٥٠	-
أذون خزانة مصرية - استحقاق خلال ١٨٢ يوماً	٦٥٩,١٧٥	-
أذون خزانة مصرية - استحقاق خلال ٢٧٣ يوماً	١٠٠,٠٠٠	-
أذون خزانة مصرية - استحقاق خلال ٣٦٤ يوماً	٩٠٠,٠٠٠	٣٠٣,٢٥٠
أذون خزانة دولارية - استحقاق خلال ٣٦٤ يوماً	٣,٩٠٩,٤٥٧	٢,٤٨٣,٢٣٩
أذون خزانة يورو أوروبي - استحقاق خلال ٣٦٤ يوماً	٤٧٥,٣٥٢	٣٢٣,٣٦٠
الاجمالى	**٦,١٦٢,٧٣٤**	**٣,١٠٩,٨٤٩**
عوائد لم تستحق بعد	(١٨٧,٦٤٤)	(٦٥,٧١٦)
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٣٧,٣٧٩)	(٢٤,٣٠٠)
الصافى	**٥,٩٣٧,٧١١**	**٣,٠١٩,٨٣٣**
إجمالي الإستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة (٣)	**٢٩,٣٤٦,٩٦٠**	**١٩,٦٩٣,٨٧٤**
إجمالي الإستثمارات المالية (١+٢+٣)	**٣١,٦٦٨,٠٣١**	**٢٠,٤٧٥,٠١٣**
أرصدة بدون عائد	١٨٧,٥٧٩	١٣٦,٦٦٠
أرصدة ذات عائد متغير	١,٧٧٦,٦٠٢	٧٣١,٥٧٢
أرصدة ذات عائد ثابت	٢٩,٧٠٣,٨٥٠	١٩,٦٠٦,٧٨١
إجمالي الإستثمارات المالية (١+٢+٣)	**٣١,٦٦٨,٠٣١**	**٢٠,٤٧٥,٠١٣**

تحليل مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة - الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى أول السنة المالية	٦٣,١٧٨	٥٧,٧٠٦
صافي عبء الأئتمان المتوقعة خلال السنة	٥٠,٥٧٥	٦,١٥٨
فروق ترجمة عملات أجنبية	-	(٦٨٦)
الإجمالي	**١١٣,٧٥٣**	**٦٣,١٧٨**

- بلغت قيمة الاستثمارات المالية فى أدوات الدين الحكومية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢٩,٥٢٤,٩٣١الف جنية مصرى حيث تستخدم تلك الاستثمارات فى المساهمة فى تمويل مشروعات الدولة القومية والاستراتيجية والمشروعات التنموية .

وفيما يلي ملخص بحركة الأستثمارات المالية :

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	بالتكلفة المستهلكة	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	٧٢١,٤٣٦	١٩,٦٩٣,٨٧٤	٢٠,٤١٥,٣١٠
اضافات	١,٥٠٦,٩٦٢	١١,٠٦٤,٨٧٤	١٢,٥٧١,٨٣٦
استهلاك علاوة / خصم الاصدار	(٢,٧٠١)	(١٨,٩٦٨)	(٢١,٦٦٩)
استبعادات (بيع / استرداد)	(٨,٥٤٩)	(٤,٩٥٧,٣٤٢)	(٤,٩٦٥,٨٩١)
فر وق ترجمة أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الاجنبية	٤٦,٠١٥	٣,٦١٥,٠٩٧	٣,٦٦١,١١٢
التغير في احتياطي القيمة العادلة	(٢٣,٦٤٣)	-	(٢٣,٦٤٣)
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	-	(٥٠,٥٧٥)	(٥٠,٥٧٥)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٢,٢٣٩,٥٢٠**	**٢٩,٣٤٦,٩٦٠**	**٣١,٥٨٦,٤٨٠**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	بالتكلفة المستهلكة	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	٤٩,١٧١	٣١,٤٥٩,٩٨٥	٣١,٩٥٠,١٥٦
اضافات	٢٢,٣٨٤	٢,٠٣٣,٠٠٢	٢,٢٥٣,٣٨٦
استهلاك علاوة / خصم الاصدار	(٤٣٣)	٢٥٧,٧٣٩	٢٥٧,٣٠٦
استبعادات (بيع / استرداد)	(١,٧٧٣)	(١٤,٠٢٠,٢٣٤)	(١٤,٠٢٢,٠٠٧)
فر وق ترجمة أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الاجنبية	(٧,٦٤٣)	(٣٠,٤٦٠)	(٣٨,١٠٣)
التغير في احتياطي القيمة العادلة	٢٠,٧٣٠	-	٢٠,٧٣٠
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	-	(٦,١٥٨)	(٦,١٥٨)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٧٢١,٤٣٦**	**١٩,٦٩٣,٨٧٤**	**٢٠,٤١٥,٣١٠**

٢١- أصول غير ملموسة (بالصافى)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
صافي القيمة الدفترية في أول السنة المالية	٢٧,٦٤٨	٢٢,٧٨٥
الاضافات	٤٠,٧٢٢	٢٨,٨٧٠
استهلاك السنة	(٣٦,٣٧١)	(٢٤,٠٠٧)
صافي القيمة الدفتر ية في آخر السنة المالية	**٣١,٩٩٩**	**٢٧,٦٤٨**

٢٢- أصول أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
إيرادات مستحقة	١,٦٥٤,٢٨٧	٨٦٣,٠٥٢
يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٧٦٢)	(١,٣٣١)
الايردات المستحقة بالصافي	**١,٦٥٢,٥٢٥**	**٨٦١,٧٢١**
مصروفات مقدمة	١٥,٦٤٩	١,٣٥٩
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٣٥٢,٦٣٠	١٣٥,٩٦٣
الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم خسائر الأئتمان المتوقعة)	٢٦١,٥٨٨	٢٥٠,٦٠٢
التأمينات والعهد	١١,٧٢١	٧,٦٩٠
أرصدة مدينة أخرى *	٨١٤,٦٨٢	٣٥,٠١٣
صافى الاصول الاخرى	**٣,١٠٨,٧٩٥**	**١,٢٩٢,٣٤٨**
تحليل مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة - الايرادات مستحقة		
الرصيد في أول السنة المالية	١,٣٣١	٢٠٠
صافي عبء الأئتمان المتوقعة خلال السنة	٤٣١	١,١٣١
الإجمالي	**١,٧٦٢**	**١,٣٣١**

*يتضمن بند أرصدة مدينة أخرى قيمة مستحقات الحد الادنى المضمون والعائد المضمون عن الاستثمارات العقارية مخصومة بنسبة العائد المضمون.

٢٣- أصول ثابتة (بالصافى)

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	أراضى ومباني	اجهزة ومعدات	نظم آلية متكاملة	تجهيزات وأثاث	أصول أخرى	الاجمالى
التكلفة	٤٦٨,٢٣١	٨٩,٥٨٥	١٢٨,٢٦٧	٣١٧,٢٦٥	٢١,٨١٣	١,٠٢٥,١٦١
مجمع الإهلاك	(١٥٤,٧٩٢)	(٥٨,٩٠٦)	(١١٧,٨٩٦)	(٩٢,٣٠٧)	(١٢,٦٦٣)	(٤٣٦,٥٦٤)
صافي القيمة الدفترية	٣١٣,٤٣٩	٣٠,٦٧٩	١٠,٣٧١	٢٢٤,٩٥٨	٩,١٥٠	٥٨٨,٥٩٧
صافي القيمة الدفترية أول السنة	٣٢٦,٦٦٨	٣٩,٧٦٦	٢٥,٤٧٧	٢٣٧,٩٨٩	٣,٧٨٩	٦٣٣,٦٨٩
اضافات	٩,٤٧٢	٦,٢٥٧	٣,٦٧١	٨,١١١	٨,٠٠٧	٣٥,٥١٨
استبعادات أصول	(٤,٨٧٣)	-	-	(٤,٢٥٤)	(١٨١)	(٩,٣٠٨)
اهلاك السنة	(١٨,٩٨٦)	(١٥,٣٤٤)	(١٨,٧٧٧)	(١٧,٩٢١)	(٢,٦٤٦)	(٧٣,٦٧٤)
استبعادات مجمع أهلاك	١,١٥٨	-	-	١,٠٣٣	١٨١	٢,٣٧٢
صافي القيمة الدفترية	٣١٣,٤٣٩	٣٠,٦٧٩	١٠,٣٧١	٢٢٤,٩٥٨	٩,١٥٠	٥٨٨,٥٩٧

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	أراضى ومباني	اجهزة ومعدات	نظم آلية متكاملة	تجهيزات وأثاث	أصول أخرى	الاجمالى
التكلفة	٤٦٣,٦٣٢	٨٣,٣٢٨	١٢٤,٥٩٦	٣١٣,٤٠٨	١٣,٩٨٧	٩٩٨,٩٥١
مجمع الإهلاك	(١٣٦,٩٦٤)	(٤٣,٥٦٢)	(٩٩,١١٩)	(٧٥,٤١٩)	(١٠,١٩٨)	(٣٦٥,٢٦٢)
صافي القيمة الدفترية	**٣٢٦,٦٦٨**	**٣٩,٧٦٦**	**٢٥,٤٧٧**	**٢٣٧,٩٨٩**	**٣,٧٨٩**	**٦٣٣,٦٨٩**
صافي القيمة الدفترية أول السنة	٣٠٣,٣٤٤	٣٥,٠٢٠	١٦,٣٤٥	١٩٨,٥٠٢	٢,٤٥٨	٥٥٥,٦٦٩
اضافات	٤١,٢٥٠	١٧,٧٧٣	٣٠,٩٤٤	٥٥,٢٩٢	٢,٨٤٩	١٤٨,١٠٨
استبعادات أصول	-	-	-	-	(١,٤٠٨)	(١,٤٠٨)
اهلاك السنة	(١٧,٩٢٦)	(١٣,٠٢٧)	(٢١,٨١٢)	(١٥,٨٠٥)	(١,٥١٨)	(٧٠,٠٨٨)
استبعادات مجمع أهلاك	-	-	-	-	١,٤٠٨	١,٤٠٨
صافي القيمة الدفترية	**٣٢٦,٦٦٨**	**٣٩,٧٦٦**	**٢٥,٤٧٧**	**٢٣٧,٩٨٩**	**٣,٧٨٩**	**٦٣٣,٦٨٩**

٢٤- ضرائب الدخل

١/٢٤ ضرائب الدخل المؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات.

لا يعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة .

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضاً عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية .

أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

الأصول والالتزامات الضر يبية المؤجلة	الأصول الضر يبية المؤجلة		الالتزامات الضر يبية المؤجلة	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الأثر الضر يبى للفر وق المؤقتة على كل من				
الأصول الثابتة	-	-	(٥,٤٠٩)	(١٠,١٢٣)
المخصصات (بخلاف مخصص خسائر اضمحلال القر وض)	٥,٨٦٧	٤,٠٩٨	-	-
فر وق التغير فى القيمة العادلة لاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٥,٨٧٣	-	(١١,٤٤٧)	-
اجمالي الأصول (الالتزامات) الضر يبية المؤجلة	**١١,٧٣٩**	**٤,٠٩٨**	**(١٦,٨٥٦)**	**(١٠,١٢٣)**
الأصول (الالتزامات) الضر يبية المؤجلة بالصافى	**(٥,١١٧)**	**(٦,٠٢٥)**		

حركة الأصول والالتزامات الضر يبية المؤجلة :	الأصول الضر يبية المؤجلة		الالتزامات الضر يبية المؤجلة	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	٤,٠٩٨	٣,٦٣٤	(١٠,١٢٤)	(٧,٠٩٨)
الاضافات	٧,٦٤١	٤٦٤	-	-
الاستبعادات	-	-	(٦,٧٣٣)	(٣,٠٢٥)
الرصيد في نهاية السنة المالية	**١١,٧٣٩**	**٤,٠٩٨**	**(١٦,٨٥٧)**	**(١٠,١٢٤)**

أرصدة الأصول (الالتزامات) الضر يبية المؤجلة المدرجة مباشرة ضمن حقوق الملكية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
فر وق التغير فى القيمة العادلة لاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(٥,٥٧٤)	-
اثر التغير فى السياسات المحاسبية		
الرصيد في نهاية السنة المالية	**(٥,٥٧٤)**	**-**

٢/٢٤ التزامات ضرائب الدخل الجارية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	٢٦٩,٢٢٦	٣٢٠,٢٨٠
أثر تسويات شركات تابعة (ايضاح رقم ٣٨)	-	(٢٩٣)
ضرائب الدخل الجارية	٩٠٧,٠٥٦	٦١٤,٨٦٧
المحول من التزامات ضريبية الى مخصص الضرائب	(١٤٥,٢٠٠)	-
ضرائب الدخل المسددة	(٤٨٦,٧٤٥)	(٦٦٥,٦٢٨)
الرصيد في نهاية السنة المالية	**٥٤٤,٢٨٧**	**٢٦٩,٢٢٦**

٢٥- أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
حسابات جارية	٦٨,٠٧٥	٣٤٢,٥٩٩
ودائع	١,٨٣٤,٨٣٠	٥٥٤,١٧١
الإجمالي	**١,٩٠٢,٩٠٥**	**٨٩٦,٧٧٠**
بنوك محلية	٨٦٦,٠١٩	٨٩,٣٢٦
بنوك خارجية	١,٠٣٦,٨٨٦	٨٠٧,٤٤٤
الإجمالي	**١,٩٠٢,٩٠٥**	**٨٩٦,٧٧٠**
أرصدة بدون عائد	٦٨,٠٧٥	٣٤٢,٥٩٩
أرصدة ذات عائد متغير	١,٨٣٤,٨٣٠	٥٥٤,١٧١
الإجمالي	**١,٩٠٢,٩٠٥**	**٨٩٦,٧٧٠**

٢٦- ودائع العملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
ودائع تحت الطلب	١١,٠٢٧,٠٧٣	١٠,٦٣٦,٤٣٤
ودائع لأجل وبإخطار	٢٧,٦٤١,١٦٢	٢٨,٧٥٤,٧٧٦
شهادات ادخار وإيداع	٢٦,٤٤٩,٧٥٤	٢٢,٧٠٦,٦٢٨
ودائع توفير	٧,٨٤٣,٤٠٢	٩,٠٥٨,٧٤٤
ودائع أخرى	١,٣٥٥,٩٢١	١,٣٠٨,٩٩٨
الإجمالي	**٧٤,٣١٧,٣١٢**	**٧٢,٤٦٥,٥٨٠**
ودائع مؤسسات	٣٧,٢٤٨,١٩٧	٣٧,٤٢٤,١١٠
ودائع أفراد	٣٧,٠٦٩,١١٥	٣٥,٠٤١,٤٧٠
الإجمالي	**٧٤,٣١٧,٣١٢**	**٧٢,٤٦٥,٥٨٠**
أرصدة بدون عائد	٦,٤١٣,٩٧٣	٥,٢٩٠,٨٥٨
أرصدة ذات عائد متغير	٦٧,٩٠٣,٣٣٩	٦٧,١٧٤,٧٢٢
الإجمالي	**٧٤,٣١٧,٣١٢**	**٧٢,٤٦٥,٥٨٠**

٢٧- تمويلات مساندة وتمويلات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
(أ) تمويلات مقيدة طويلة الأجل	١١,٧١٥	١٣,٥٤٣
(ب) تمويل مساند من المستثمر الرئيسي	-	٣١٤,٣٣٤
(ت) تمويل مساند من مساهمين آخرين	١,١١٣,٤٥٣	٧٠٧,٢٥٢
الإجمالي	**١,١٢٥,١٦٨**	**١,٠٣٥,١٢٩**

(أ) تمويلات مقيدة طويلة الأجل

- تتمثل في عقود المشاركة المبرمة بين البنك وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغ التمويل التي تتفق مع الشريعة الاسلامية .
- يتم توزيع ارباح المشاركة (الناتجة من عوائد عمليات التمويل) على البنك وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتساوي وذلك بعد استقطاع نسبة من ذلك العائد لصالح البنك كمدير للصندوق .
- كما يلتزم البنك بسداد عائد يعادل سعر العائد المطبق بالبنك على الودائع (٣ شهور) لأقل رصيد دائن عن الرصيد الغير مستخدم من حصة الصندوق في رأسمال المشاركة .

(أ) تمويلات مقيدة طويلة الأجل

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	١٣,٥٤٣	٢,٧٨٨
اضافات	-	١٢,٥٠٠
المسدد من التمويلات خلال السنة	(١,٨٢٨)	(١,٧٤٥)
الإجمالي	**١١,٧١٥**	**١٣,٥٤٣**

(ب) تمويلات مساندة من مساهمين رئيسيين

- بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٠٨ تم إبرام اتفاق (عقد وديعة مضاربة استثمارية) مع مجموعة البركة – المساهم الرئيسي بالبنك – لدعم رأس المال المساند لمصرفنا بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي وقد استحقت تلك الوديعة في ٣١ مارس ٢٠١٣ .
- وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٣ قامت مجموعة البركة بايداع مبلغ ٢٠ مليون دولار امريكي - عن طريق اجراء مقاصة بين قيمة العقد القديم والجديد - كوديعة مضاربة استثمارية - وذلك لدعم رأس المال المساند للبنك ويستحق سداد تلك الوديعة في ٣٠/٦/٢٠١٨ وتحتسب أرباح الوديعة طبقاً لاسعار العوائد المطبقة للمودعين بالبنك بالدولار الامريكي لمدة خمس سنوات والتي يصرف عائدها سنوياً وذلك بعد التنازل عن جزء من حصة البنك كمضارب يقدر بـ ١٠٪ ولا يجوز لمجموعة البركة سحب هذه الوديعة إلا بموافقة البنك المركزي المصري , وبتاريخ ٢٠ اكتوبر ٢٠١٥ تم مد أجل الوديعة لتستحق في ٢٠ يونيو ٢٠٢١ , وبتاريخ ٧ يونيو ٢٠١٧ تم مد أجل الوديعة لتستحق في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.
- وبتاريخ ٧ مارس ٢٠٢٢ قام البنك بالسداد المبكر لكامل التمويل المساند من مجموعة البركة الذى كان يستحق فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ بمبلغ ٢٠ مليون دولار وذلك بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري .

(ب) تمويل مساند من المستثمر الرئيسي

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	٣١٤,٣٣٤	٣١٤,٦٤٢
المسدد من التمويلات خلال السنة	(٣١٤,٣٣٤)	(٣٠٨)
الإجمالي	**-**	**٣١٤,٣٣٤**

(ت) تمويلات مساندة من مساهمين آخرين

- بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٧ تم إبرام اتفاق (عقد وديعة مضاربة استثمارية) مع شركة مصر للتأمين (أحد أكبر مساهمي مصرفنا) لدعم رأس المال المساند لمصرفنا بمبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي، ويبدأ سريان العقد اعتباراً من ٢٣ فبراير ٢٠١٧ ولمدة سبع سنوات وتستحق الوديعة عائداً يدور حول ٦,٧٥٪ يصرف ربع سنوياً .
- وبتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٧ تم إبرام اتفاق آخر مع شركة مصر للتأمين (عقد وديعة مضاربة استثمارية) لدعم رأس المال المساند لمصرفنا بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي، لمدة ثمان سنوات وتستحق الوديعة عائداً يدور حول ٦,٢٥٪ يصرف ربع سنوياً .

(ت) تمويل مساند من مساهمين آخرين

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	٧٠٧,٢٥٢	٧٠٧,٩٤٥
فروق ترجمة أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الاجنبية	٤٠٦,٢٠١	(٦٩٣)
الإجمالي	**١,١١٣,٤٥٣**	**٧٠٧,٢٥٢**

٢٨- التزامات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
عوائد مستحقة	٦٤١,٧٨٩	٥٦٢,٣٧٧
ايرادات مقدمة	٢٥,١١٩	٤٠,١٩٣
مصروفات مستحقة	١٧٦,٣٧١	١٢٩,٣٠٨
الحسابات تحت التسوية الدائنة	٣١٠,٣٠٩	٢٦٦,٤٢٩
أرصدة دائنة متنوعة	٢٧٥,٥٦٣	٣٤٥,٩٣٨
الاجمالى	**١,٤٢٩,١٥١**	**١,٣٤٤,٢٤٥**

٢٩- مخصصات أخرى

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مخصص مطالبات محتملة وقضايا	مخصص ضرائب*	مخصص إلتزامات عرضية	مخصص أخرى	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	٦,٦٢٨	١٥,٤٣٦	٨١,٥٣١	١١,٥٨٧	١١٥,١٨٢
المكون خلال السنة	-	٢٠,٠٠٠	٤١,٥١٧	-	٦١,٥١٧
مخصصات انتفي الغرض منها*	-	(١٠٩,٠٠٠)	(٢٩,٥٣٨)	-	(١٣٨,٥٣٨)
المحول من التزامات ضريبية الى مخصص الضرائب*	-	١٤٥,٢٥٠	-	-	١٤٥,٢٥٠
المستخدم من المخصص خلال السنة	(٤٧٠)	(٣٣,٦٤٧)	-	-	(٣٤,١١٧)
فر وق ترجمة عملات أجنبية	-	-	١,٤٤٤	-	١,٤٤٤
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٦,١٥٨**	**٣٨,٠٣٩**	**٩٤,٩٥٤**	**١١,٥٨٧**	**١٥٠,٧٣٨**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	مخصص مطالبات محتملة وقضايا	مخصص ضرائب	مخصص إلتزامات عرضية	مخصص أخرى	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	٤,٥٦٤	١٥,٤٣٦	٨٦,١٠٦	١١,٥٨٧	١١٧,٦٩٣
المكون خلال السنة	٢,١٦٤	-	(٤,٥٦٧)	-	(٢,٤٠٣)
المستخدم من المخصص خلال السنة	(١٠٠)	-	-	-	(١٠٠)
فروق ترجمة عملات أجنبية	-	-	(٨)	-	(٨)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٦,٦٢٨**	**١٥,٤٣٦**	**٨١,٥٣١**	**١١,٥٨٧**	**١١٥,١٨٢**

***مخصص ضريبة الارباح التجارية :** قام البنك خلال عام ٢٠٢٢ بتدعيم رصيد مخصص ضريبة الارباح التجارية بمبلغ ٢٠ مليون جنيه بالاضافة الى مبلغ ١٢٧ مليون جنيه مصرى (محول من الارصدة الدائنة) ليصل رصيد مخصص ضرائب الارباح التجارية الى ١٦٢ مليون جنية مصرى. وفى ضوء أنتهاء نتائج الفحص الضريبى عن السنوات (٢٠٠٧-٢٠١٧) قام البنك بسداد كافة المستحقات الضريبة عن تلك الفترة بالاضافة الى غرامات التأخير المرتبطة بها بأجمالى مبلغ ٣٣,٦ مليون جنية مصرى، ووفقا لدراسة مخصص الضرائب المطلوبة لمواجهة الفحص الضريبى عن السنوات بعد ٢٠١٧ فوجب الاحتفاظ بمبلغ ٢٠ مليون جنية مصرى، وعلية فتم رد مبلغ ١٠٩ مليون جنيه مصرى نتيجة لانتفاء الغرض بالحصول على مخالصة من مصلحة الضرائب.

مخصص ضريبة الدمغة : على ضوء الانتهاء من أعمال الفحص الضريبى وسداد كافة مستحقات ضريبة الدمغة حتى نهاية عام ٢٠٢٠. فتم الاحتفاظ بمبلغ ٢مليون جنية مصرى (محول من الارصدة الدائنة) لمقابلة الالتزام الضريبى المتوقع .

مخصص ضريبة كسب العمل : على ضوء الانتهاء من أعمال الفحص الضريبى وسداد كافة مستحقات ضريبة كسب العمل حتى نهاية عام ٢٠١٧ فتم الاحتفاظ بمبلغ ٦ مليون جنية مصرى (محول من الارصدة الدائنة) لمقابلة الالتزام الضريبى المتوقع .

مخصص الضرائب العقارية : على ضوء الموقف الحالى للاصول الثابتة والاصول التى الت ملكيتها للبنك فتم الاحتفاظ بمبلغ ١٠ مليون جنيه مصرى (محول من الارصدة الدائنة) لمقابلة الالتزام الضريبى المتوقع للضريبة العقارية وغرامات التأخير المرتبطة بها.

٣٠- التزامات مزايا علاجية

١/٣٠ نظام المنافع المحددة للرعاية الطبية للعاملين اثناء فترة الخدمة وما بعد التقاعد

يطبق البنك نظام الاشتراك الطبي المحدد للعاملين بالبنك خلال الخدمة وما بعد التقاعد فقط حتى سن ٦٥ عام. ويتمثل الالتزام الذي تم الاعتراف به في الميزانية فيما يتعلق بنظم المزايا المحددة في القيمة الحالية لالتزامات المزايا المحددة في تاريخ الميزانية بعد خصم القيمة العادلة لأصول اللائحة وخصم (اضافة) تسويات الأرباح (الخسائر) الاكتوارية غير المحققة وتكلفة المزايا الاضافية المتعلقة بمدد الخدمة السابقة.

ويتم حساب التزام نظم المزايا المحددة سنوياً (التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها) عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الاضافية المقدرة في حساب الالتزامات (Projected Unit Credit Method) .(ويتم تحديد القيمة الحالية لالتزام نظم المزايا المحددة عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها وذلك باستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية أو سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل استحقاق التزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريباً.

وقد تمثلت أهم الفروض الأساسية التي استخدمها الخبير الاكتوارى فيما يلي: -

- معدل الخصم المستخدم لتحديد التزامات المزايا هو ١٦,١٠ ٪ .
- معدل التضخم المستخدم لتحديد التزامات المزايا هو ١٣,٠٠ ٪ .
- معدل زيادة التعويض المستخدم لتحديد التزامات المزايا هو ١٦,٢٤ ٪ .
- جدول الحياة والوفيات المستخدم : بناء على الجدول البريطاني ٧٠ ULT-A٦٧ لأحتساب معدلات كل من الحياة والوفاة والعجز الكلى.
- جدول الانسحابات المستخدم: استخدمت طريقة الوحدة الاضافية المقدرة (Projected Unit Credit Method).

٢/٣٠ تتمثل الفروض الاكتوارية الرئيسية المستخدمة بمعرفة البنك فيما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
المزايا العلاجية بعد التقاعد	٦٣,٩٢٥	١٣٠,٢٠٦
تتمثل الحركة علي الالتزامات خلال السنة فيما يلي		
تقدير الإلتزامات في بداية السنة المالية	١٣٠,٢٠٦	١١٢,٢٧٧
تكلفة الخدمة الحالية	١٠,٩٨٩	٩,٩٥١
تكلفة الخدمة السابقة - التعديلات على المزايا	(١٠٠,١٣٤)	١٥,٨٧٧
تكلفه العائد على الالتزامات المحددة	٢٥,٢٢٠	١٣,٦٨٦
الخسائر (الأرباح) الاكتوارية	٥,٨٧٣	(١٩,٠٦١)
المزايا المسددة من صاحب العمل	**(٨,٢٣٠)**	**(٢,٥٢٤)**
تقدير الإلتزامات خلال السنة	**٦٣,٩٢٥**	**١٣٠,٢٠٦**

وتتمثل الفروض الاكتوارية الرئيسية المستخدمة بمعرفة البنك فيما يلي:	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى**	**٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى**
متوسط الإفتراضات لتحديد إلتزامات المزايا		
معدل العائد المستخدم فى خصم المزايا العلاجية بعد التقاعد	١٦,١٠٪	١٦,١٠٪
معدل زيادة التعويض	١٦,٢٤٪	١٦,٢٤٪
معدل تضخم الأسعار	١٣,٠٠٪	١٣,٠٠٪

٣١- رأس المال

١/٣١ - رأس المال المصرح به

- بلغ رأس المال المصرح به ١مليار جنيه مصري (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢ مليار جنيه مصري).

٢/ ٣١ - رأس المال المصدر والمدفوع

- بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٥,٠٨٩,٩٧٤ الف جنيه مصري في تاريخ القوائم المالية بقيمة اسمية ٧ جنيه مصري للسهم وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١,٥٤٦,٤٤٧ الف جنيه مصري).

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	عدد الأسهم	أسهم عادية ألف جنيه مصرى	الاجمالي ألف جنيه مصرى
الرصيد فى أول السنة المالية	٢٢٠,٩٢١,٠٣٣	١,٥٤٦,٤٤٧	١,٥٤٦,٤٤٧
زيادة رأس المال من حصة المساهمين في أرباح عام ٢٠١٩	٤٤,١٨٤,٢٠٨	٣٠٩,٢٩٠	٣٠٩,٢٩٠
زيادة رأس المال بتوزيعات من الاحتياطيات	٤٦٢,٠٣٣,٨٨٩	٣,٢٣٤,٢٣٧	٣,٢٣٤,٢٣٧
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٧٢٧,١٣٩,١٣٠**	**٥,٠٨٩,٩٧٤**	**٥,٠٨٩,٩٧٤**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	عدد الأسهم	أسهم عادية ألف جنيه مصرى	الاجمالي ألف جنيه مصرى
الرصيد فى أول السنة المالية	٢٢٠,٩٢١,٠٣٣	١,٥٤٦,٤٤٧	١,٥٤٦,٤٤٧
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٢٢٠,٩٢١,٠٣٣**	**١,٥٤٦,٤٤٧**	**١,٥٤٦,٤٤٧**

- بتاريخ ١٥ ابريل ٢٠٢١ قررت الجمعية العامة العادية للبنك اعتماد زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٤٤٢ ١١١٣ الف جنيه مصري تم اثبات المبلغ ضمن المجنب تحت حساب راس المال ولحين انتهاء اجراءات تسجيل تلك الزيادة فقد تم اثبات المبلغ ضمن المجنب تحت حساب زيادة راس المال ليبلغ ٧٣٢ ٤٢٢ ١ الف جنيه مصري , وبتاريخ ١٤ ابريل ٢٠٢٢ تم اعتماد زيادة رأس المال بأجمالى مبلغ ٢,١٢٠,٧٩٥ الف جنيه مصرى من خلال توزيع أسهم مجانية على المساهمين(ممولة من : مبلغ ٢٩٥ ٧٤٢ الف جنيه مصري تمثل حصة المساهمين فى أرباح عام ٢٠٢١ ، مبلغ ١,٣٧٨,٥٠١ الف جنيه مصرى عن طريق أستخدام أرصدة الاحتياطى القانونى والعام قبل التدعيم من أرباح عام ٢٠٢٠) ,وبتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢٢ تم توزيع الاسهم المجانية طبقا لقرار الجمعية العامة الغير عادية والمؤرخة فى ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٥,٠٨٩,٩٧٤ الف جنية مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٣٢- الاحتياطيات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
احتياطي قانوني	٢٣٩,٢٥٣	٤٤٩,٧٢٦
احتياطي عام	-	٩٢٩,٨٣٤
"احتياطي مخاطر بنكية عام"	١١٨,٥٦٦	١١٨,٥٦٦
احتياطي رأسمالي	١٠,٣٦٥	٩,٢٣٩
إحتياطي المخاطر العام	٢١٤,٩٢٦	٢١٤,٩٢٦
إحتياطي القيمة العادلة	٢٢,٤٧٦	٤٩,٢٧٢
الاجمالي	**٦٠٥,٥٨٦**	**١,٧٧١,٥٦٣**

(أ) احتياطي قانوني

وفقاً للنظام الأساسي للبنك يتم احتجاز ١٠ ٪ من صافي أرباح الفترة لتغذية احتياطي غير قابل للتوزيع وذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل ١٠٠ ٪ من رأس المال .

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى أول السنة	٤٤٩,٧٢٦	٤٤٩,٣١٠
محول من الأرباح المحتجزة	٢٣٨,١٩٣	٤١٦
زيادة رأس المال بتوزيعات من الاحتياطيات	(٤٤٨,٦٦٦)	-
الاجمالى	**٢٣٩,٢٥٣**	**٤٤٩,٧٢٦**

(ب) احتياطي عام

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى أول السنة	٩٢٩,٨٣٤	٩٢٩,٨٣٤
زيادة رأس المال بتوزيعات من الاحتياطيات	(٩٢٩,٨٣٤)	-
الاجمالى	**-**	**٩٢٩,٨٣٤**

(ت) احتياطى رأسمالي

يتم تدعيمه من الأرباح الناتجة عن بيع الأصول الثابتة المملوكة للبنك وذلك بهدف تدعيم وتقوية المركز المالي للبنك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى أول السنة	٩,٢٣٩	٩,٢٣٩
محول من الأرباح المحتجزة	١,١٢٦	-
الاجمالى	**١٠,٣٦٥**	**٩,٢٣٩**

(ث) احتياطى القيمة العادلة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى أول السنة	٤٩,٢٧٢	٢٨,٩٠٥
صافى التغير فى احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية فى أدوات حقوق الملكية	١٠,٠٥٥	١٣,٤٦٣
صافى التغير في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية فى أدوات دين	(٣٤,١٩٨)	٧,٢٥٤
الخسائر الأئتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢,٤٢١	(٤٠٠)
ضرائب الدخل المؤجلة المعترف بها خلال السنة	(٥,٠٧٤)	-
الاجمالى	**٢٢,٤٧٦**	**٤٩,٢٧٢**

٣٣- الارباح المحتجزة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة	١,٢٧٧,٥٠٣	١,٤٤٢,٨٢٥
أثر تسويات شركات تابعة	(٢٤)	-
محول الى الاحتياطى القانونى	(٢٣٨,١٩٣)	(٤١٦)
محول الى الاحتياطى الرأسمالي	(١,١٢٦)	-
صندوق تطوير الجهاز المصرفي	(١١,٣١٣)	(١٢,٤٧٧)
توزيعات الأرباح النقدية (حصة العاملين ومكافأة أعضاء مجلس الادارة ونقدي المساهمين)	(١٣٦,٥٩٥)	(١٦٥,٠٦٠)
توزيعات المساهمين أستخدمت فى زيادة رأس المال (مجنب تحت حساب زيادة رأس المال)	(٧٤٢,٢٩٥)	(١,١١٣,٤٤٢)
صافى أرباح السنة	١,٧٤٩,٠٥٣	١,١٢٦,٠٧٣
الاجمالى	**١,٨٩٧,٠١٠**	**١,٢٧٧,٥٠٣**

٣٤- التزامات عرضية وأرتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك وتم تكوين مخصص لتلك القضايا في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بمبلغ ٦,١٥٨ الف جنيه مصرى مقابل ٦,٦٢٨الف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .

(ب) ارتباطات رأسمالية

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	اقل من و حتى سنة	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
الارتباطات عن الايجار التشغيلي	٧,٤٢٢	٣٨,٥٩٢	٢٣,٨٠١	٦٩,٨١٥
الارتباطات الراسمالية ناتجة عن شراء أصول ثابتة	٨٣,٢٢٧	-	-	٨٣,٢٢٧

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	اقل من و حتى سنة	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
الارتباطات الراسمالية ناتجة عن شراء أصول ثابتة	٣٥,٢٩٩	-	-	٣٥,٢٩٩

(ت) التزامات عرضية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
إعتمادات مستندية (استيراد + تصدير معزز)	٣٣٤,٢٥٤	٣٨٧,٢٨٢
خطابات ضمان	٢,٩٠٢,٨٨١	٢,٥٢٦,١٧٩
الأوراق المقبولة عن تسهيلات موردين	١٠٨,٩٣٣	٤٣٧,٥٣٠
الاجمالى	**٣,٣٤٦,٠٦٨**	**٣,٣٥٠,٩٩١**

٣٥- الموقف الضريبي للبنك

ضرائب شركات الاموال :

أ. الفترة من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/١٢/٣١ .
تم الفحص والتسوية النهائية وسداد المستحق عن الفترة .

ب. ا الفترة من ٢٠٠٧/١/١ إلى ٢٠١٧/١٢/٣١.
تم الفحص والسداد وإستخراج التسوية النهائية عن الفترة (نموذج ٩ أ حجـز مسدد بالكامـل).

ج. الفترة من ٢٠١٨/١/١ إلى ٢٠٢١/١٢/٣١ .
تـم تقديـم الإقـرارات الضريبية فـي المواعيد القانونية طبقا لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقـم ٩١ لسـنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، ولم يتم الطلب للفحص من قبل مصلحة الضرائب وحتي تاريخه

د. عـــام ٢٠٢٢ .
جارى تقديم الإقرار الضريبي عن العام فى الميعاد القانونى قبل ٢٠٢٣/٤/٣٠ .

ضريبة المرتبات والأجور

أ. الفترة من بداية النشاط إلى ٢٠١٧/١٢/٣١ .
تم الفحص الفعلى وتمت التسوية النهائية وسداد المستحق عن الفترة .

ب. الفترة من ٢٠١٨/١/١ إلى ٢٠٢٢/١٢/٣١ .
جارى فحص السـنوات من عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢١ ، وتـم تقديـم المسـتندات المطلوبة وفـى إنتظار نتيجة الفحص ، علما بأن البنك منذ بداية الفترة وحتى تـاريخه يقوم بإستقطاع ضريبة كسب العمل شهريا وتوريدها بإنتظام لمصلحة الضرائب.

ضريبة الدمغة:

أ. الفترة من بداية النشاط إلى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .
تم الفحص الفعلى وتمت التسوية النهائية وسداد المستحق عن الفترة .

ب. الفترة من ٢٠٢١/١/١ إلى ٢٠٢٢/١٢/٣١ .
يقوم البنك بإستقطاع ضريبة الدمغة وتوريدها بإنتظام للمأمورية، علما بأنه لم يرد إلينا أى إخطار بالفحص من قبل مصلحة الضرائب حتى تاريخه.

ضريبة الخصم والتحصيل:

تقوم الشركة بإستقطاع الضريبة وتوريدها وفقاً لأحكام القانون، وحتى تاريخه لم يتم طلب الشركة للفحص الضريبي من قبل المأمورية.

٣٦- صناديق الاستثمار

(القيمة بالألف جنيه مصري)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	صندوق بنك البركة مصر (البركة)	صندوق استثمار بنك البركة مصر بالاشتراك مع البنك الأهلي (بشاير)	صندوق بنك البركة مصر (المتوازن)	صندوق استثمار بنك البركة مصر لأسواق النقد (البركات)
تاريخ إنشاءه	٣٠ مارس ٢٠٠٦	٣١ مارس ٢٠٠٩	١٠ مايو ٢٠١٠	٢٤ يونيو ٢٠١٩
بموجب ترخيص	رقم ٢٤٦ صادر من الهيئة العامة للرقابة المالية	رقم ٤٣٢ صادر من الهيئة العامة للرقابة المالية	رقم ٥٨٠ صادر من الهيئة العامة للرقابة المالية	رقم ٧٧٨ صادر من الهيئة العامة للرقابة المالية
مدير الصندوق	شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار	شركة الأهلي لإدارة صناديق الاستثمار	شركة التوفيق لتكوين وإدارة صناديق الاستثمار	شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار
العدد الإجمالي لوثائق الصندوق (وثيقة)	٢٣٦,١٣٤	١,١٨٧,١٩١	١٧٣,٥٣٢	٢,٩٢٩,٨٧٦
نصيب البنك من وثائق الصندوق (وثيقة)	١٤٧,٦٣٠	٤٥,٤٠٣	٥٢,٧٠٠	١٢٤,٢٥٥
القيمة الاستردادية للوثيقة	١٤٨,٨٥	١١٢,٠٢	١١١,٤٤	١٣٥,٢٤
القيمة الاستردادية لإجمالي عدد وثائق الصندوق	٣٥,١٤٩	١٣٢,٩٨٩	١٩,٣٣٨	٣٩٦,٢٣٦
القيمة الاستردادية لنصيب البنك من وثائق الصندوق	٢١,٩٧٥	٥,٠٨٦	٥,٨٧٣	١٦,٨٠٤

٣٧- معاملات مع أطراف ذوي علاقة

تتمثل أرصدة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مساهمين رئيسيين ألف جنيه مصري	أفراد الإدارة العليا ألف جنيه مصري	مساهمين رئيسيين ألف جنيه مصري	أفراد الإدارة العليا ألف جنيه مصري
أرصدة مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء	-	١,٠٠٠	-	-
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-
أرصدة التمويلات المساندة من مساهمين رئيسيين (ايضاح رقم ٢٥)	٧,٧٢٥	٧,٧٢٥	٧,٧٩٤٥	-
أرصدة الودائع و الشهادات الأدخارية	٥٩٧,٨٠٣	١٨,٦٧٤	٢٦٩,٥٩٤	١٧,٦٣٢
أرصدة مستحقة للبنوك	٦٦٣,٨١٦	-	-	-
أرصدة عمليات الاستثمار مع البنوك (ايضاح رقم ١٧)	٦٧١,٤٤٣	-	٣٤٧,٣٠٨	-

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مساهمين رئيسيين ألف جنيه مصري	أفراد الإدارة العليا ألف جنيه مصري	مساهمين رئيسيين ألف جنيه مصري	أفراد الإدارة العليا ألف جنيه مصري
عائد التمويلات والتسهيلات المحصلة من العملاء	-	١٣	-	-
عائد الودائع والحسابات الجارية عن أرصدة لدى البنوك	-	-	-	-
تكلفة التمويل المساند بعائد	٧,٢٠٩	-	-	-
تكلفة الودائع والحسابات الجارية المدفوعة للعملاء	(٤٣,٩١٦)	-	(٤١,٠٣٠)	-
تكلفة الودائع والحسابات الجارية المدفوعة للبنوك	(٦٥٩)	-	(١٨٧,٨٦٢)	(٧٧٥)
تكلفة الودائع والحسابات الجارية المدفوعة للبنوك	(١٧,٥٧٠)	-	(٨)	-
تكلفة الدور والمرتبات والمزايا العينية لكبار ٢٠ موظف*	(٨,٤٤٦)	-	-	-
	(٦٨,٥٦٥)	-	(٢٢٨,٨٤٦)	-

- تتضمن ارصدة عمليات استثمار مع بنوك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٤٥٨,٧١٣ الف جنية مصرى يمثل عمليات استثمار مع بنوك تابعة لمجموعة البركة - المساهم الرئيسي بالبنك (مقابل مبلغ ٣٠١,٣٧٩ الف جنية مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) .
- تتضمن الارصدة المستحقة للبنوك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٣٦١,١٩٢ الف جنيه مصري يمثل ارصدة مع بنوك تابعة لمجموعة البركة - المساهم الرئيسي بالبنك.
- تتضمن الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢٥,٦٠٠ الف جنيه مصري يمثل استثمارات في بنك الاسلامي الاردني التابع لمجموعة البركة - المساهم الرئيسي بالبنك (مقابل مبلغ ١٤,٦٥٠ الف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) .
- بلغت أجمالي مكافأت وبدلات حضور أعضاء مجلس الادارة خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٨,٨٠٠ ألف جنيه مصري .

٣٨- تعديل ارقام مقارنة

تم تعديل ارقام المقارنه لتعكس تعديل التزامات المزايا العلاجية من الالتزامات الأخرى كذلك تعديل العوائد المجنبة الناتجة عن الاستثمارات مع البنوك بالاضافة الي اعادة تبويب اذون الخزانة الحكومية الي بند استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة كما يلي:

البند	الارصدة قبل التعديل	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أعادة التبويب		القيمة بالالف جنيه مصرى الارصدة بعد التعديل
		محول من	محول الى	
التزامات أخرى	١,٤٢٧,٨٣٥	(١٣٦,٧٢٦)	٥٣,١٣٦	١,٣٤٤,٢٤٥
أصول أخرى	١,٢٣٩,٢١٢	٥٣,١٣٦	-	١,٢٩٢,٣٤٨
التزامات مزايا علاجية	-	-	١٣٠,٢٠٦	١٣٠,٢٠٦
عمليات استثمار مع البنوك (بعد خصم خسائر الائتمان المتوقعة)	٢,٥٩٢,٤٣٠	-	(٦,٥٢٠)	٢,٥٨٥,٩١٠
أذون الخزانة الحكومية (بعد خصم خسائر الائتمان المتوقعة)	٣,٠١٩,٨٣٣	(٣,٠١٩,٨٣٣)	-	-
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (بعد خصم خسائر الائتمان المتوقعة)	١٦,٦٧٤,٠٤١	-	٣,٠١٩,٨٣٣	١٩,٦٩٣,٨٧٤
التزامات ضرائب الدخل الجارية	٢٦٩,٥١٩	(٢٩٣)	-	٢٦٩,٢٢٦
الأرباح المحتجزة	١,٢٧٧,٢١٦	-	٢٨٧	١,٢٧٧,٥٠٣
حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	٢,٢٨٢	-	٦	٢,٢٨٨

٣٩- احداث هامة

- أكدت لجنة السياسات التابعة للبنك المركزي المصري في إجتماعها الاستثنائي بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٢ على أن البنك المركزى المصرى يؤمن بأهمية مرونة سعر الصرف، حيث بدأت الضغوط التضخمية العالمية في الظهور من جديد، بعد بوادر تعافى الإقتصاد العالمي من الإضطرابات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، وذلك بسبب تطورات النزاع الروسي الأوكراني وللحفاظ على نسب التضخم المستهدفة فقد قام البنك المركزى المصرى برفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٢٥٪ ، ١٠,٢٥٪ على الترتيب. كما تم رفع سعر الإئتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٧٥٪ مما قد يؤثر على سياسات البنك في تسعير المنتجات المصرفية الحالية والمستقبلية. فقد تأثرت قيم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وكذلك قائمة الدخل بنتائج تقييم مراكز العملة القائمة في تاريخ المركز المالي حيث تم رفع متوسط سعر صرف الدولار من ١٥,٧ جنيه للدولار إلى ٢٤,٧ جنيه للدولار، وفى تاريخ ١٩ مايو ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصرى فى اجتماعها رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١,٢٥٪ و ١٢,٢٥٪ و ١١,٧٥٪ على الترتيب كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١,٧٥٪, وفى تاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصرى فى اجتماعها الاستثنائي رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣,٢٥٪ و ١٤,٢٥٪ و ١٣,٧٥٪ على الترتيب كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣,٧٥٪, وفى تاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصرى فى اجتماعها رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦,٢٥٪ و ١٧,٢٥٪ و ١٦,٧٥٪ على الترتيب كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦,٧٥٪
- بتاريخ ١٤ ابريل ٢٠٢٢ قررت الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك الموافقة علي توزيع اسهم مجانية بنسبة ٧١,٤٢٧ ٪ من راس المال المدفوع بواقع ٠,٧١٤٪ سهم مجاني لكل سهم قائم (متضمن المجنب تحت حساب زيادة راس المال باجمالي ١,٤٢٢,٧٣٢ الف جنية مصري في تاريخه) ليصبح راس المال المصدر والمدفوع بعد الزيادة ٥,٠٨٩,٩٧٤ الف جنية مصري , علي ان تكون الزيادة البالغة ٢,١٢٠,٧٩٥ الف جنية مصري من ارباح المساهمين عن عام ٢٠٢١ ومبلغ ١,٣٧٨,٥٠١ الف جنية مصري عن طريق استخدام أرصدة الاحتياطيات القانوني والعام قبل التدعيم بأرباح ٢٠٢٠ وحسب موافقة البنك المركزي .
- بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢ قررت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك الموافقة علي تعديل النظام الاساسي للبنك بزيادة راس المال المرخص به من ٢ مليار جنيه مصري الي ١٠ مليار جنيه مصري والمصدر والمدفوع من ١,٨٥٥,٧٣٧ الف جنيه مصري الي ٥,٠٨٩,٩٧٤ الف جنيه مصري موزعة علي ٧٢٧,١٣٩,١٣٠ سهم قيمة كل سهم٧ جنيه مصري وجميعها اسهم عادية ونقدية وذلك طبقا لقراري الجمعية العامة العادية بتاريخ ١٥ ابريل ٢٠٢١ و ١٤ ابريل ٢٠٢٢ وذلك رهنا بموافقة البنك المركزي المصري .

تقرير مراقبا الحسابات

pwc

برايس وترهاوس كوبرز عزالدين ودياب وشركاهم
محاسبون قانونيون

BDO

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقبا الحسابات

إلى السادة/ مساهمي
بنك البركة مصر – شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لبنك البركة مصـــر – " شـــركة مســـاهمة مصـــرية " " البنك " والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديســـمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشـــامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن الســـنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

pwc

BDO

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المجمع لبنك البركة مصر " شركة مساهمة مصرية " في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

مراقبا الحسابات

وائل صقر
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين ٢٦١٤٤
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٣٨١
برايس وترهاوس كوبرز عزالدين ودياب وشركاهم
محاسبون قانونيون
قطعة ٢١١- القطاع الثاني - مركز المدينة
القاهرة الجديدة ١١٨٣٥ - مصر

محمد مرتضى عبد الحميد
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٥٧
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٥٩١١
BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون
١ وادي النيل، المهندسين، جيزة

القاهرة في ١٦ فبراير ٢٠٢٣

قائمة المركز المالى المستقلة

فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	١٦	٧,٢٥١,٣٩٩	٦,٥٢٦,٢٥٠
أرصدة لدى البنوك	١٧	١٠,٢٦٩,٢٦٢	٢٩,٧١١,٢٦٦
عمليات استثمار مع البنوك (بعد خصم خسائر الائتمان المتوقعة)	١٨	٣,٥٢١,٢١١	٢,٥٨٥,٩١٠
مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (بعد خصم خسائر الائتمان المتوقعة)	١٩	٣١,٣٩٥,٣٣٨	٢١,٠٣٠,٧٧٢
استثمارات مالية			
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٢٠/١	٦٧,٩٢٨	٤٧,٢٧٥
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢٠/٢	٢,٢٣٩,٥٢٠	٧٢١,٤٣٦
- بالتكلفة المستهلكة	٢٠/٣	٢٩,٣٤٦,٩٦٠	١٩,٦٩٣,٨٧٤
استثمارات مالية في شركات تابعة	٢١	٩٨,٠٠٠	٩٨,٠٠٠
أصول غير ملموسة	٢٢	٣١,٩٩٩	٢٧,٦٤٨
أصول أخرى	٢٣	٢,٤١٤,٧٥٩	١,٢٩٢,٣٤٢
أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)	٢٤	٥٨٨,٥٦٥	٦٣٣,٦٢٥
إجمالى الأصول		**٨٧,٢٢٤,٩٤١**	**٨٢,٣٦٨,٣٩٨**
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	٢٦	١,٩٠٢,٩٠٥	٨٩٦,٧٧٠
ودائع العملاء	٢٧	٧٤,٤١٩,٩٥٣	٧٢,٥٦٩,٣٨٨
تمويلات مساندة و تمويلات أخرى	٢٨	١,١٢٥,١٦٨	١,٠٣٥,١٢٩
التزامات أخرى	٢٩	١,٤٢٨,٣٥٤	١,٣٤٣,٧١٢
إلتزامات ضرائب الدخل الجارية	٢٥/٢	٥٤٣,٧٠٤	٢٦٧,٨٢١
مخصصات أخرى	٣٠	١٥٠,٧٣٨	١١٥,١٨٢
التزامات مزايا علاجية	٣١	٦٣,٩٢٥	١٣٠,٢٠٦
التزامات ضريبية مؤجلة	٢٥/١	٥,١١٣	٦,٠١٧
إجمـالي الالتزامات		**٧٩,٦٣٩,٨٦٠**	**٧٦,٣٦٤,٢٢٥**
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر و المدفوع	٣٢	٥,٠٨٩,٩٧٤	١,٥٤٦,٤٤٧
مسدد تحت حساب زيادة رأس المال	٣٢	-	١,٤٢٢,٧٣٢
احتياطيات	٣٣	٦٠٤,٢٣٠	١,٧٧٠,٥٠٣
الأرباح المحتجزة *	٣٤	١,٨٩٠,٨٧٧	١,٢٦٤,٤٩١
إجمالى حقوق الملكية		**٧,٥٨٥,٠٨١**	**٦,٠٠٤,١٧٣**
إجمالى الالتزامات وحقوق الملكية		**٨٧,٢٢٤,٩٤١**	**٨٢,٣٦٨,٣٩٨**

الإيضاحات المرفقة متممة لهذه القوائم المالية و تقرأ معها.
(تقرير مراقبا الحسابات "مرفق")
* تشمل صافي ارباح العام

حازم حسين رشاد حجازي
نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي

عبد العزيز يماني
رئيس مجلس الادارة

القاهرة في ١٦ فبراير ٢٠٢٣

قائمة الدخل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
عائد المرابحات والمضاربات والمشاركات والايرادات المشابهة	٧	٨,٣٤٩,٩٤٧	٧,٢٠٥,٥٦٥
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	٧	(٤,٩١٤,٧٩٢)	(٤,٤٥٥,٦٠٧)
صافى الدخل من العائد		**٣,٤٣٥,١٥٥**	**٢,٧٤٩,٩٥٨**
ايرادات الأتعاب والعمولات	٨	٢٩٢,١٤٨	٢٩٠,٥٢١
مصروفات الأتعاب والعمولات	٨	(٢٧,٢٤٧)	(١٨,٩٧٣)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات		**٢٦٤,٩٠١**	**٢٧١,٥٤٨**
توزيعات الأرباح	١٠	٣١,٥٩٢	١٧,٢٦٧
صافي دخل المتاجرة	١١	١٠٣,٧٥٨	٦٢,٩٧٧
مصروفات إدارية	٩	(٨٨٥,٤٦٢)	(٧٩٢,٠٨٠)
عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان المتوقعة	١٣	(٣٤٣,٨٥١)	(٥٥٤,٧٩٠)
أرباح استثمارات مالية		-	٦٧٨
ايرادات (مصروفات) تشغيل اخرى	١٢	٤٨,٩٢٢	(٨,٦٨٣)
صافى أرباح السنة قبل ضرائب الدخل		**٢,٦٥٥,٠١٥**	**١,٧٤٦,٨٧٥**
مصروفات ضرائب الدخل	١٤	(٨٩٩,٩٩٨)	(٦١٤,٥٠٨)
صافى أرباح السنة		**١,٧٥٥,٠١٧**	**١,١٣٢,٣٦٧**
نصيب السهم الاساسي فى صافى أرباح السنة	١٥	**٢,١٢**	**١,٣٧**

الإيضاحات المرفقة متممة لهذه القوائم المالية و تقرأ معها.

حازم حسين رشاد حجازي
نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي

عبد العزيز يماني
رئيس مجلس الادارة

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
صافى ارباح السنة	**١,٧٥٥,٠١٧**	**١,١٣٢,٣٦٧**
بنود لا يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر		
صافى التغير في احتياطي القيمة العادلة لادوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	١٠,٥٥٥	١٣,٤٦٣
ضريبة الدخل المؤجلة المتعلقة بالبنود التى لا يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر	(١١,٤٤٧)	-
بنود يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر		
صافى التغير في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية فى أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٣٤,١٩٨)	٧,٢٥٤
الخسائر الأئتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢,٤٢١	(٤٠٠)
ضريبة الدخل المؤجلة المتعلقة بالبنود التى يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر	٥,٨٧٣	-
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخر للسنة صافى بعد الضر يبة	**(٢٦,٧٩٦)**	**٢٠,٣١٧**
إجمالي الدخل الشامل للسنة، صافى بعد الضر يبة	**١,٧٢٨,٢٢١**	**١,١٥٢,٦٨٤**

الإيضاحات المرفقة متممة لهذه القوائم المالية و تقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أر باح السنة قبل الضرائب		٢,٦٥٥,٠١٥	١,٧٤٦,٨٧٥
تعديلات لتسوية الأر باح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك وإستهلاك أصول ثابتة و أصول غير ملموسة	٩	١١٠,٠١٥	٩٤,٠٦٤
عبء (رد) الاضمحلال عن خسائر الائتمان المتوقعة	١٣	٣٤٣,٨٥١	٥٥٤,٧٩٠
عبء (رد) المخصصات الأخرى	١٢	٦١,٥١٧	(٢,٤٠٣)
عبء (رد) خسائر اضمحلال أصول الت ملكيتها للبنك	١٢	(١,٤٨٣)	-
مخصصات انتفى الغرض منها بخلاف مخصص التمويلات	٣٠	(١٣٨,٥٣٨)	-
المستخدم من المخصصات بخلاف مخصص التمويلات	٣٠	(٣٤,١١٧)	(١٠٠)
استهلاك علاوة / خصم الاصدار للسندات	٢/٢٠	(١٠٠,٢٦٠)	٨,٥٧٤
فروق ترجمة أرصدة المخصصات بالعملات الأجنبية		٢٥٩,٣١٨	(٧٧٥)
فروق ترجمة أرصدة الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر بالعملات الأجنبية	٢/٢٠	(٤٦,٠١٥)	٧,٦٤٢
فروق ترجمة أرصدة الإستثمارات المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة بالعملات الأجنبية	٢/٢٠	(٢,٠٣٦,٨٨٧)	٣١,١٣٥
فروق ترجمة أرصدة التمويلات المساندة بالعملات الاجنبية	٢٨	٤٠٦,٢٠١	(١,٠٠١)
فروق تقييم الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	١/٢٠	(١٠,٦٥٣)	(٤,٤٧١)
خسائر (أرباح) بيع أستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		-	(٦٧٨)
خسائر (أرباح) بيع أصول ثابتة	١٢	(١,٦١١)	(١,١٢٦)
خسائر (أرباح) بيع أصول آلت ملكيتها للبنك	١٢	(١٩,٤٧٤)	-
توزيعات الأرباح عن استثمارات مالية	١٠	(٣١,٥٩٢)	(١٧,٢٦٧)
أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل		**١,٤١٥,٢٨٧**	**٢,٤١٥,٢٥٩**
صافى النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات			
أرصدة لدى البنك المركزى في إطار نسبة الاحتياطي الالزامي	١٦	(٦٩٨,٦٣٦)	١٥,١٨٢
أذون خزانة أستحقاق أكثر من ٩٠ يوماً	٣/٢٠	(٢,٨١٢,٢٠٥)	١٠,٦١٥,٧٣٣
عمليات استثمار مع البنوك	١٨	(١,٠١٢,٢٥٣)	(٦٠٨,٩٣٧)
مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء	١٩	(١٠,٨٢٣,٦٤٢)	(٢,٠٢٧,٧٣٢)
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	١/٢٠	(١٠,٠٠٠)	(٨,٤٥٨)
أصول أخرى	٢٣	(١,١١١,٨٦٨)	١٢١,٧٠٧
أرصدة مستحقة للبنوك	٢٦	١,٠٠٦,١٣٥	(١٥٦,٥٦١)
ودائع العملاء	٢٧	١,٨٥٠,٥٦٥	٦,٠٩٨,٢٥٩
التزامات أخرى	٢٩	٨٤,٦٤٣	(٨٨,٣٨٧)
التزامات مزايا العاملين		(٦٦,٢٨١)	-
ضرائب الدخل المسددة	٢/٢٥	(٤٨٥,٣٤٣)	(٦٦٢,٤٢٣)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة قى) الناتجة من أنشطة التشغيل		**(١٢,٦٦٣,٥٩٨)**	**١٥,٧١٣,٦٤٢**

الإيضاحات المرفقة متممة لهذه القوائم المالية و تقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية المستقلة - تابع

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	٢٤	(٣٥,٥١٨)	(١٤٨,١٠٩)
متحصلات من بيع الأصول الثابتة		٨,٥٤٦	١,١٢٦
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	٢٢	(٤٠,٧٢٢)	(٢٨,٨٧٠)
مدفوعات لشراء أستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	٢/٢٠	(١,٥٠٦,٩٦٢)	(٢٢٠,٣٨٤)
متحصلات من استرداد أستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	٢/٢٠	٨,٥٤٩	١,٧٧٣
مدفوعات لشراء أستثمارات مالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة	٣/٢٠	(٩,٢٨٦,٩٤٩)	(٢,٢٥٣,٣٨٧)
متحصلات من استرداد أستثمارات مالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة	٣/٢٠	٤,٦٥٤,٠٩٢	٣,٣٥٩,٦٨٦
متحصلات من استرداد استثمارات مالية في شركات تابعة		-	٩٨,٠٠٠
توزيعات أرباح محصلة		٣١,٥٩٢	١٧,٢٦٧
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة الاستثمار		**(٦,١٦٧,٣٧٢)**	**٨٢٧,١٠٢**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
المحصل (المدفوع) من تمويلات المساندة / تمويلات مقيدة طويلة الاجل	٢٨	(٣١٦,١٦٢)	١٠,٧٥٥
توزيعات الأرباح المدفوعة		(١٤٧,٣١٣)	(١٧٦,٧٠٥)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التمويل		**(٤٦٣,٤٧٥)**	**(١٦٥,٩٥٠)**
صافى (النقص) الزيادة في النقدية و ما في حكمها خلال السنة المالية		(١٩,٢٩٤,٤٤٥)	١٦,٣٧٤,٧٩٤
رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول الفترة المالية		٣٠,١٤٨,٨٠٨	١٣,٧٧٤,٠١٤
رصيد النقدية وما فى حكمها فى أخر السنة المالية		**١٠,٨٥٤,٣٦٣**	**٣٠,١٤٨,٨٠٨**
وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	١٦	٧,٢٥١,٣٩٩	٦,٥٢٦,٢٥٠
حسابات جار ية لدى البنوك	١٧	٤٨٤,٠٧٠	٤٦٨,٤٣١
أرصدة لدى البنوك	١٧	٩,٧٨٩,٢٠٦	٢٩,٢٤٤,٥٥٣
أذون الخزانة الحكومية- بالتكلفة المستهلكة	٣/٢٠	٥,٩٧٥,٠٨٨	٣,١٠٩,٨٤٩
أرصدة لدى البنوك المركزية في إطار نسبة الاحتياطي الالزامي		(٦,٧٨٩,٠٦٢)	(٦,٠٩٠,٤٢٦)
أذون خزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهرمن تاريخ الإقتناء		(٥,٨٥٦,٣٣٨)	(٣,١٠٩,٨٤٩)
رصيد النقدية وما فى حكمها فى أخر السنة المالية		**١٠,٨٥٤,٣٦٣**	**٣٠,١٤٨,٨٠٨**

الإيضاحات المرفقة متممة لهذه القوائم المالية و تقرأ معها

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	مجنب تحت حساب زيادة رأس المال	احتياطيات	الأرباح المحتجزة	الاجمالى
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣,٩٢٩,٢٩٠	١,٧٥٠,١٨٦	١,٤٢٢,٢٦٩	٥,٠٢٨,١٩٢
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢١	-	-	-	-
صافى التغير فى بنود الدخل الشامل الأخر	-	٢٠,٣١٧	-	٢٠,٣١٧
صافى أرباح السنة	-	-	١,٣٣٣,٣٦٨	١,٣٣٣,٣٦٨
صافى الدخل المعترف به	-	٢٠,٣١٧	١,٣٣٣,٣٦٨	١,٣٥٣,٦٨٥
توزيعات أرباح نقدية (حصة العاملين ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة)	(٣,٩٢٩,٢٩٠)	-	-	(٣,٩٢٩,٢٩٠)
توزيعات أرباح نقدية (حصة المساهمين)	-	(٦٤٦,٢٢٣)	-	(٦٤٦,٢٢٣)
صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي	-	(١,١١٠,٣٤٤)	١,١١٠,٣٤٤	-
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	-	**١,٧٧٠,٥٠٣**	**١,٤٢٢,٧٣٢**	**٣,١٩٣,٢٣٥**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٢	-	١,٧٧٠,٥٠٣	١,٤٢٢,٧٣٢	٣,١٩٣,٢٣٥
صافى التغير فى بنود الدخل الشامل الأخر	-	(٦٤٦,٧٨٥)	-	(٦٤٦,٧٨٥)
صافى أرباح السنة	-	-	١,٧٥٥,٠٥٧	١,٧٥٥,٠٥٧
صافى الدخل المعترف به	-	**١,١٢٣,٧١٨**	**١,٧٥٥,٠٥٧**	**٢,٨٧٨,٧٧٥**
المحول الى الاحتياطى القانونى	-	٢٣٧,٨٩٧	(٢٣٧,٨٩٧)	-
المحول الى الاحتياطى الرأسمالى	-	١,١٢٦	(١,١٢٦)	-
توزيعات أرباح نقدية (حصة العاملين ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة)	-	-	(١,٣٦٠,٠٠٠)	(١,٣٦٠,٠٠٠)
والمساهمين)				
توزيعات المساهمين أستخدمت فى زيادة رأس المال	-	-	(٧٤٢,٢٩٥)	٧٤٢,٢٩٥
زيادة رأس المال بتوزيعات أرباح عام ٢٠١٩	-	-	-	(٣,٩٢٩,٢٩٠)
زيادة رأس المال بتوزيعات من الاحتياطيات	-	-	-	(٣,٣٤٢,٣٣٧)
صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي	-	-	(١,٣٣٠,٥٧٨)	(١,٣٣٠,٥٧٨)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**-**	**١,٨٩٠,٨٧٧**	**٦,٤٠٤,٢٣٠**	**٥,٠٨٩,٩٨٤**

الإيضاحات المرفقة متممة لهذه القوائم المالية و تقرأ معها.

قائمة توزيعات الارباح المقترحة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
صافى أرباح السنة (من واقع قائمة الدخل)	١,٧٥٥,٠١٧	١,١٣٢,٣٦٧
(يخصم) / يضاف:		
أرباح بيع أصول ثابتة محول للاحتياطي الرأسمالي وفقا لاحكام القانون	(١,٦١١)	(١,١٢٦)
صافي أرباح السنة القابلة للتوزيع	١,٧٥٣,٤٠٦	١,١٣١,٢٤١
يضاف : رصيد الأرباح المحتجزة في أول السنة المالية	١٣٥,٨٦٠	٧,٣٤٩
الإجمالي	**١,٨٨٩,٢٦٦**	**١,١٣٨,٥٩٠**
يوزع كالاتي		
أحتياطي قانوني ١٠٪	١٧٥,٣٤١	١١٣,١٢٤
صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي	١٧,٥٣٤	١١,٣١٢
حصة العاملين في الأرباح	١٧٥,٥٠٠	١١٤,٠٠٠
توزيعات المساهمين حصة أولى *	٢٥٤,٥٠٠	٧٧,٣٢٢
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٣٥,٠٠٠	٢٢,٠٠٠
توزيعات المساهمين حصة ثانية*	٤٩٥,٥٠٠	٦٦٤,٩٧٢
أرباح محتجزة فى آخر السنة المالية	٧٣٥,٨٩١	١٣٥,٨٦٠
الإجمالي	**١,٨٨٩,٢٦٦**	**١,١٣٨,٥٩٠**

*بلغت التوزيعات النقدية المقترحة للمساهمين عن العام المالي المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أجمالى مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ ألف جنيه مصري (تتمثل فى توزيعات نقدية - حصة أولى بنسبة ٥٪ من رأس المال المدفوع بقيمة ٢٥٤,٥٠٠ ألف جنيه مصرى ، كما تتمثل فى توزيعات نقدية - حصة ثانية بقيمة ٤٩٥,٥٠٠ ألف جنيه مصرى)، بينما بلغت توزيعات المساهمين عن العام المالي المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أجمالى مبلغ ٧٤٢,٢٩٤ ألف جنيه مصري تمثلت فى توزيع أسهم مجانية على المساهمين أستخدمت فى زيادة رأس المال المصدر والمدفوع.

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

١- معلومات عامة

تأسس بنك الأهرام (شركة مساهمة مصرية) كبنك تجاري بتاريخ ١٩ مارس ١٩٨٠ بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته والذي حل محله قانون الاستثمار . وطبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢١ سبتمبر ١٩٨٨ تم تعديل اسم البنك ليصبح بنك التمويل المصري السعودي ، وبتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٠٩ قررت الجمعية العامة غير العادية للبنك تغيير اسم البنك إلى بنك البركة مصر، ويقوم البنك بتقديم خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في ظل أحكام الشريعة الإسلامية في جمهورية مصر العربية من خلال ٣٣ فرعاً ويوظف ١١٢٧ موظفاً في تاريخ الميزانية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين الجنوبي - المنطقة المركزية - القطاع الأول بالتجمع الخامس - القاهرة الجديدة ، والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية .

لا يتعامل البنك فى المشتقات المالية ، العقود الآجلة أو القروض وفقاً لنظام عمله الاسلامى وأن ذلك ينطبق على أيٍ من هذه الالفاظ حيثما وردت بالايضاحات المتممة للقوائم المالية .

تم اعتماد هذه القوائم المالية المستقلة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢٣، وللجمعية العامة للبنك الحق فى تعديل القوائم المالية المستقلة بعد اصدارها.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين المصرية السارية و يتم الرجوع فيما لم يرد به نص ضمن تعليمات البنك المركزي المصري الي معايير المحاسبة المصرية. وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقا لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة ، وأعد البنك أيضا القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ المتفقة مع المعايير المشار إليها، وكذلك وفقا لتعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ ويتم الرجوع فيما لم يرد به نص ضمن تعليمات البنك المركزي المصري الي معايير المحاسبة المصرية، يتم تجميع الشركات التابعة بالكامل في القوائم المالية المجمعة وهذه الشركات هي الشركات التي يمتلك البنك - بشكل مباشر أو غير مباشر - أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية ، بغض النظر عن نوع النشاط ، يمكن الحصول على البيانات المالية المجمعة من إدارة البنك. يقوم البنك بإدراج الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة بالتكلفة ناقصًا خسارة الاضمحلال بالقيمة. وتقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمه المالية المجمعة ، كما في وعن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك عن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

٣- مُلخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل الفترات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

(أ) الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة

أ/١الشركات التابعة

الشركات التابعة هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود تأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركات التابعة.

أ/٢الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حقوق التصويت. ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء. بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند "إيرادات / (مصروفات) تشغيل أخرى".

(ب) التقار ير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعه من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخري، بينما يرتبط القطاع الجغرافي بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة. وينقسم البنك إلى قطاعين رئيسيين من الأعمال، وهما الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد. وعلاوة على ذلك يعتبر مركز الشركات كإدارة تمويل مركزية فيما يتعلق بأعمال البنك الرئيسية. وفيما يختص بتعاملات إدارة المعاملات ونشاط الاستثمارات وغير ذلك من الأنشطة غير الأساسية فانه يتم التقرير عنها ضمن الخدمات المصرفية للشركات.

ولغرض إعداد التقارير القطاعية طبقا لتصنيف المناطق الجغرافية ، يتم عرض أرباح وخسائر وأصول والتزامات القطاع على أساس أماكن الفروع.

(ت) ترجمة العملات الأجنبية

ت/١عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي يمارس فيها البنك نشاطه (عملة التعامل)، ويتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

ت/٢المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري، وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة / السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة / السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن الترجمة ضمن البنود التالية:

- صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالنسبة للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حسب تصنيف الاصل او الالتزام.
- ضمن بنود الدخل الشامل الاخر بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات المالية من ادوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.
- ايرادات(مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن بند عائد التمويلات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل بحقوق الملكية بالفروق المتعلقة بالتغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر).

وتتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر ضمن قائمة الدخل الشامل .

(ث) الأصول والالتزامات المالية

الاصول المالية - الاعتراف الاولي.

يقوم البنك بالاعتراف الاولي بالأصول والالتزامات المالية في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية، ويتم قياس الأصل أو الالتزام المالي أولياً بالقيمة العادلة. وبالنسبة لتلك التي لا يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فإنها تقاس بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة التي ترتبط بشكل مباشر بعملية الاقتناء أو الإصدار.

أن أفضل أسلوب لقياس القيمة العادلة هو السعر في سوق نشط. يعتبر السوق سوقا نشطا عندما تكون المعاملات المتعلقة بالأصل أو الالتزام منتظمة وملائمة من حيث الحجم بما يكفي لتحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر. تقاس القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في سوق نشط على أنها السعر المدرج لكل أصل أو التزام على حدة والكمية التي يحتفظ بها البنك.

تستخدم أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة، حيث تستخدم لقياس القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية التي لا تتوفر فيها معلومات التسعير في السوق الخارجي. يتم تحليل قياسات القيمة العادلة حسب مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على النحو التالي:

المستوى الأول: القياسات بالأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المماثلة
المستوى الثاني للقياسات: أساليب التقييم التي تشمل كافة المدخلات الجوهرية الملحوظة للأصول والالتزامات، سواءً كانت مباشرة (وهي الأسعار) أو غير مباشرة (وهي المستمدة من الأسعار).
المستوى الثالث للقياسات: التقييمات التي لا تستند إلى معلومات سوق جديرة بالملاحظة فقط -أي أن القياس يتطلب مدخلات كبيرة

تكاليف المعاملات هي تكاليف إضافية عائدة مباشرة إلى عمليات اقتناء أو إصدار أو استبعاد أداة مالية. التكلفة الإضافية هي التكلفة التي لا يتم تكبدها إذا لم تتم المعاملة. تشمل تكاليف المعاملات الرسوم والعمولات المدفوعة للوكلاء، لا تشمل تكاليف المعاملات أقساط أو خصومات الديون أو تكاليف التمويل أو تكاليف إدارية داخلية أو تكاليف التملك.التكلفة المستهلكة هي المبلغ الذي تم بموجبه الاعتراف بالأداة المالية عند الاعتراف الأولي ناقصا أي مدفوعات رئيسية، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة، وللأصول المالية ناقصًا أي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الفوائد المستحقة استهلاك تكاليف المعاملة المؤجلة عند الاعتراف الأولي بأي أقساط أو تخفيضات حتى تاريخ الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

الاصول المالية – التصنيف والقياس اللاحق – فئات القياس .

عند الاعتراف الأولى يقوم البنك بتبويب الأصول المالية إلى أصول مالية بالتكلفة المستهلكة، اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم قياس الاصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تم استيفاء كلا الشرطين التاليين ولم يكن قد تم تخصيصه بمعرفة ادارة البنك عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

  - يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه فقط هو الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
  - ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل تتمثل فقط في أصل مبلغ الاداة المالية والعائد.

- يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولم يكن قد تم تخصيصها عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

  - يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي.
  - ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل لا تتمثل فقط في أصل الدين والعائد.

- عند الاعتراف الاولي بأداة حقوق ملكية ليست محتفظ بها بغرض المتاجرة فإنه يمكن للبنك القيام باختيار لا رجعة فيه بأن يتم عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر. ويكون هذا الاختيار لكل استثمار على حده.
- يتم تبويب باقي الأصول المالية الأخرى كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للبنك عند الاعتراف الأولي ،أن يخصص بشكل لا رجعة فيه – أصلا مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، بالرغم من استيفائه لشروط التبويب كأصل مالي بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، إذا كان القيام بذلك يمنع أو يقلص -بشكل جوهري -التضارب الذى قد ينشأ في القياس المحاسبي.

الأداة المالية	طرق القياس وفقاً لنماذج الأعمال		
	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	من خلال الأرباح أو الخسائر
أدوات حقوق الملكية	لا تنطبق	اختيار غير قابل للإلغاء عند الاعتراف الأولي	المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية
أدوات الدين / التمويلات والتسهيلات	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها بغرض المتاجرة

الاصول المالية – التصنيف والقياس اللاحق – نموذج الأعمال .

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة البنك للأصول من أجل توليد التدفقات النقدية - سواء كان هدف البنك: تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الأصول فقط " الاحتفاظ بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية" أو (٢) تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الأصول "الاحتفاظ بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع" أو إذا لم ينطبق أي منهما، يتم تصنيف الأصول المالية كجزء من نموذج الأعمال "الآخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الأصول (على مستوى المحفظة) استنادًا إلى كافة الأدلة ذات الصلة حول الأنشطة التي تعهد بها البنك لتحقيق الهدف المحدد للمحفظة المتاحة في تاريخ التقييم. تتضمن العوامل التي تأخذها المجموعة بعين الاعتبار في تحديد نموذج الأعمال الغرض من المحفظة وتكوينها، والخبرة السابقة حول كيفية تحصيل التدفقات النقدية للأصول المعنية، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها، وكيفية تقييم أداء الأصول.

الاصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	• يتمثل الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد. • يعتبر البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية. • أدنى مبيعات من حيث الدورية والقيمة. • يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدي توافقها مع متطلبات المعيار.
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	• كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. • مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	• هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. • تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. • ادارة الاصول المالية بمعرفة علي اساس القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر تلافيا للتضارب في القياس المحاسبي.

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة امداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم اخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الاعمال ما يلي:

- السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي. وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ استحقاق الأصول المالية مع تواريخ استحقاق الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.
- كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة الي الإدارة العليا.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.
- كيفية تحديد تقييم أداء مديري الاعمال (القيمة العادلة، العائد على المحفظة، أو كلاهما).
- دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فان المعلومات عن انشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.

إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي يتم ادارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث انها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع اصول مالية معاً.

الأصول المالية - التصنيف والقياس اللاحق - خصائص التدفقات النقدية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الاداة والعائد

- لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصلي للأداة المالية بانة القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الاولي. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر التمويل الاساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.
- ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل في دفعات تقتصر فقط على أصل الاداة المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في اعتباره الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط. ولإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في اعتباره ما يلي:

· الاحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
· خصائص الرافعة المالية (سعر العائد، الآجال، نوع العملة ...).
· شروط السداد المعجل ومد الأجل.
· الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة.
· الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دوريا).

الأصول المالية - إعادة التبويب

- لا يتم إعادة تبويب الاصول المالية بعد الاعتراف الاولي إلا عندما – وفقط عندما – يقوم البنك بتغيير نموذج الاعمال الخاص بإدارة هذه الأصول. وفي كافة الاحوال لا يتم اعادة التبويب بين بنود الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر وبين الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة.

اضمحلال الأصول المالية - الخسائر الائتمانية المتوقعة

- يتم اثبات خسائر الاضمحلال عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وهي: (١) الأصول المالية التي تمثل أدوات دين،(٢) المديونيات المستحقة،(٣) عقود الضمانات المالية،(٤) ارتباطات التمويلات وارتباطات ادوات الدين المشابهة.
- لا يتم اثبات خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.
- ادوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

١. يقوم البنك بتجميع ادوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر علي اساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة علي اساس نوع المنتج المصرفي.
٢. يقوم البنك بتصنيف ادوات الدين داخل مجموعة منتج التجزئة المصرفية او المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الي ثلاث مراحل بناء على المعايير الكمية والنوعية التالية:

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحل الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد متأخرات	تدخل في نطاق المخاطر المقبولة				
ادوات مالية حدث بشأنها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان			تأخير يزيد عن ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية.	إذا واجه الحاصل على تمويل واحدا أو أكثر من الأحداث التالية على الاقل : • تقدم الحاصل على تمويل بطلب لتحويل السداد قصير الاجل الى طويل الاجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للحاصل على تمويل. • إلغاء أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للحاصل على تمويل. • تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب الحاصل على تمويل. • متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة. • تغيرات اقتصادية/تشريعية/ تكنولوجية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للحاصل على تمويل		
ادوات مالية مضمحلة			عندما يتأخر الحاصل على تمويل أكثر من ٩٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية	لا يوجد		

ادوات الدين المتعلقة بالمؤسسات والمشروعات المتوسطة

١.١) يقوم البنك بتجميع ادوات الدين المتعلقة المؤسسات والمشروعات المتوسطة علي اساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة علي اساس وحدة العميل الحاصل على تمويل (ORR).
٢.٢) يقوم البنك بتصنيف العملاء داخل كل مجموعة الي ثلاث مراحل بناء على المعايير الكمية والنوعية التالية:

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحل الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد متأخرات	تدخل في نطاق المخاطر المقبولة				
ادوات مالية حدث بشأنها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان			تاخير يزيد عن ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية.	إذا كان الحاصل على تمويل على قائمة المتابعة و/ أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية على الاقل: • زيادة كبيرة بسعر العائد علي الاصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية • تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها الحاصل على تمويل. • طلب إعادة الجدولة. • تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة او التدفقات النقدية. • تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للحاصل على تمويل. • العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/التمويلات التجارية.		

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحل الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية مضمحلة			عندما يتأخر الحاصل على تمويل أكثر من ٩٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية		عندما يعجز الحاصل على تمويل عن تلبية واحد او أكثر من المعايير التالية، مما يشير إلى أن الحاصل على تمويل يواجه صعوبة مالية كبيرة. • - وفاة أو عجز الحاصل على تمويل. • - تعثر الحاصل على تمويل مالياً. • - الشروع في جدولة نتيجة تدهور القدرة الائتمانية للحاصل على تمويل. • - عدم الالتزام بالتعهدات المالية. • - اختفاء السوق النشط للأصل المالي او أحد الادوات المالية للحاصل على تمويل بسبب صعوبات مالية. • - منح الممولين امتيازات تتعلق بصعوبة مالية للحاصل على تمويل ما كانت تمنح في الظروف العادية. • - احتمال أن يدخل الحاصل على تمويل في مرحلة الإفلاس أو اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. • - إذا تم شراء أصول الحاصل على تمويل المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

- يقـوم البنـك بتقييـم محافـظ ادوات الديـن علـى أسـاس ربـع سـنوي علـى مسـتوى المحفظـة لجميـع الاصـول الماليـة للأفـراد والمؤسسـات والمشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة والمتناهيـة الصغـر وعلـي اسـاس دوري فيمـا يتعلـق بالأصـول الماليـة للمؤسسـات المصنفـة ضمـن قائمـة المتابعـة بهـدف مراقبـة خطـر الائتمـان المتعلـق بهـا ، كمـا يتـم هـذا التقييـم علـى مسـتوى الطـرف المقابـل علـى أسـاس دوري، و يتـم مراجعـة ومراقبـة المعاييـر المسـتخدمة لتحديـد الزيـادة الجوهريـة فـي خطـر الائتمـان دوريـا من قبـل ادارة المخاطـر الائتمانيـة.
- يقـوم البنـك فـي تاريـخ القوائـم الماليـة بتقديـر مخصـص خسـائر الاضمحـلال للاداه الماليـة بقيمـة مسـاوية للخسـائر الائتمانيـة المتوقعـة علـى مـدى عمـر الأداة الماليـة فيمـا عـدا الحـالات التاليـة والتـي يتـم تقديـر مخصـص خسـائر الاضمحـلال فيهـا بقيمـة مسـاوية للخسـائر الائتمانيـة المتوقعـة علـى مدى أثنـي عشـر شـهرا:
- اداة دين تم تحديدها على انها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية (ادوات الدين بالمرحلة الاولي).
- أدوات ماليـة أخـرى لـم تكـن المخاطـر الائتمانيـة فـي تاريـخ التقريـر قـد زادت بشـكل جوهـري منـذ الاعتـراف الأولـى (ادوات الديـن بالمرحلة الاولي).
- يعتبر البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالي مرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة والتي يتم قياسها كما يلي:
- تقـاس خسـائر الائتمـان المتوقعـة للأصـول الماليـة بالمرحلـة الاولـي علـي اسـاس القيمـة الحاليـة لإجمالـي العجـز النقـدي المحسـوب علـي اسـاس معـدلات احتمـالات الاخفـاق التاريخيـة المعدلـة بتوقعـات متوسـط سـيناريوهات مؤشـرات الاقتصـاد الكليـة لمـدة اثنـي عشـر شـهرا مسـتقبلية مضروبـة فـي القيمـة عنـد الاخفـاق مـع الاخـذ فـي الاعتبـار الترجيـح بمعـدلات الاسـترداد المتوقعـة عنـد حسـاب معـدل الخسـارة وذلـك لـكل مجموعـة مـن ادوات الديـن ذات المخاطـر الائتمانيـة المتشـابهة. ونظـرا لأن الخسـائر الائتمانيـة المتوقعـة تأخـذ فـي الحسـبان مبلـغ وتوقيـت الدفعـات ،فـإن الخسـائر الائتمانيـة تنشـأ حتـى إذا كانـت المنشـأة تتوقـع أن يتـم السـداد بالكامـل ولكـن فـي وقـت لاحـق بعـد أن يصبـح الديـن واجـب السـداد بموجـب الشـروط التعاقديـة.وتعتبـر الخسـائر الائتمانيـة المتوقعـة علـى مـدى أثنـي عشـر شـهرا جـزء مـن الخسـائر الائتمانيـة المتوقعـة علـي مـدار حيـاة الاصـل والتـي تنتـج عـن أحـداث التعثـر فـي السـداد لأداة ماليـة والمحتملـة خـلال أثنـي عشـر شـهرا بعـد تاريـخ القوائـم الماليـة.
- تقـاس خسـائر الائتمـان المتوقعـة للأصـول الماليـة بالمرحلـة الثانيـة علـي اسـاس القيمـة الحاليـة لإجمالـي العجـز النقـدي المحسـوب علـي اسـاس معـدلات احتمـالات الاخفـاق التاريخيـة المعدلـة بتوقعـات متوسـط سـيناريوهات مؤشـرات الاقتصـاد الكليـة لمـدة حيـاة الاصـل المالـي مضروبـة فـي القيمـة عنـد الاخفـاق مـع الاخـذ فـي الاعتبـار الترجيـح بمعـدلات الاسـترداد المتوقعـة عنـد حسـاب معـدل الخسـارة وذلـك لـكل مجموعـة من ادوات الديـن ذات المخاطـر الائتمانيـة المتشـابهة.
- الأصـول الماليـة المضمحلـة ائتمانيـا فـي تاريـخ القوائـم الماليـة تقـاس بالفـرق بيـن إجمالـي المبلـغ الدفتـري للأصـل والقيمـة الحاليـة للتدفقـات النقديـة المسـتقبلية المتوقعـة.

تدخـل الارتباطـات عـن تمويـلات وادوات الديـن المشـابهة ضمـن حسـاب القيمـة عنـد الاخفـاق، وتحتسـب علـي الارصـدة القائمـة فـي تاريـخ القوائـم الماليـة بعـد تحويلهـا الـي القيمـة فـي حالـة اسـتخدام تلـك الارتباطـات مسـتقبلا.

يقوم البنك عند حساب معدلات الخسارة الأخذ في الاعتبار معدلات الاسترداد المتوقعة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة سواء من الضمانات النقدية والعينية او معدلات السداد التاريخية او المستقبلية المتوقعة وذلك علي النحو التالي:

- بالنسبة لأدوات الديون المصنفة ضمن المرحلة الاولي يتم الاعتداد فقط بقيمة الضمانات النقدية وما في حكمها المتمثلة في النقدية والادوات المالية الأخرى التي يمكن تحويلها الي نقدية بسهولة في مدي زمني قصير (٣ شهور او اقل) وبدون ان يحدث تغير (خسارة) في قيمتها نتيجة مخاطر الائتمان .
- بالنسبة لأدوات الديون المصنفة ضمن كلا من المرحلة الثانية او الثالثة يتم الاعتداد فقط بأنواع الضمانات طبقا للقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٢٠٠٥/٥/٢٤ بشأن تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات في حين يتم حساب قيمة تلك الضمانات طبقا لما وارد بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.
- بالنسبة لأدوات الدين المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل خارج مصر، يتم تحديد معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس التصنيف الائتماني للمركز الرئيسي للبنك الذي يعمل خارج مصر وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة المركز الرئيسي ومع مراعاة التعليمات الصادرة عن البنك المركزي بشأن مخاطر الدول، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥٪.
- بالنسبة لأدوات المحتفظ بها لدي البنوك التي تعمل داخل مصر، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وتعامل فروع البنوك المصرية بالخارج معاملة المركز الرئيسي ، كما تعامل فروع البنوك الاجنبية التي تعمل داخل مصر معاملة المركز الرئيسي لها، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥٪.
- بالنسبة لأدوات الدين التي تصدرها الجهات بخلاف البنوك، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف الجهة المصدرة للأداة المالية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة الجهة المصدرة في حالة الجهات الخارجية، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥٪ .
- يتم خصم مخصص الاضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الاصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي، في حين يتم الاعتراف بمخصص الاضمحلال المتعلق بارتباطات التمويلات وعقود الضمانات المالية والالتزامات العرضية ضمن بند المخصصات الأخرى بالتزامات المركز المالي.
- بالنسبة لعقود الضمانات المالية يقوم البنك بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على اساس الفرق بين الدفعات المتوقع سدادها لحامل الضمانة مخصوما منها اي مبالغ اخرى يتوقع البنك استردادها.

الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى

يتعين الا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الي المرحلة الاولي الا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الاولي وسداد كامل المتأخرات من الاصل المالي والعوائد وعند مرور فترة ثلاث شهور من الانتظام في السداد واستيفاء شروط المرحلة الاولي .

الترقي من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية

يتعين الا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية – بما في ذلك عمليات الجدولة - الا بعد استيفاء كافة الشروط التالية:

١. استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.
٢. سداد ٢٥٪ من ارصدة الاصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة – حسب الاحوال.
٣. الانتظام في سداد اصل مبلغ الاصل المالي وعوائده المستحقة لمدة ١٢ شهرا متصلة علي الاقل.

وفقا لمتطلبات تطبيق المعيار فان الاصل في سداد الالتزامات المترتبة علي اي طرف مدين هو التدفق النقدي الناتج من نشاط العميل , وعليه فأن الدراسات الائتمانية يجب ان توضح التدفقات النقدية المتوقعة بشكل دقيق ومستند الي بيانات مالية مدققة تعكس قدرة الطرف المدين علي توفير تلك التدفقات النقدية .

الأصول المالية المعاد هيكلتها:

إذا تم إعادة التفاوض بشأن شروط أصل مالي او تعديلها او إحلال أصل مالي جديد محل أصل مالي حالي بسبب الصعوبات المالية للحاصل على تمويل فإنه يتم اجراء تقييم ما إذا كان ينبغي استبعاد الأصل المالي من الدفاتر وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

١. إذا كانت إعادة الهيكلة لن تؤدى الى استبعاد الأصل الحالي فإنه يتم استخدام التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل عند احتساب العجز النقدي في الأصل الحالي. ويتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة على عمر الاداة.
٢. إذا كانت إعادة الهيكلة ستؤدي إلى استبعاد الأصل الحالي، فإن القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد يتم معالجتها كتدفقات نقدية نهائية من الأصل المالي الحالي وذلك عند استبعاده . ويتم استخدام هذه القيمة في حساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي والتي تم خصمها من التاريخ المتوقع لاستبعاد الأصل حتى تاريخ القوائم المالية باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل المالي الحالي.

عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي كما يلى:-

١. الاصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
٢. ارتباطات عن التمويلات وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص.
٣. عندما تتضمن الأداة المالية كل من المستخدم وغير المستخدم من الحد المسموح به لتلك الأداة، يقوم البنك بعرض مخصص خسارة مجتمعة للمستخدم وغير المستخدم ويتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمستخدم و يتم عرض أي زيادة في مخصص الخسارة على إجمالي مبلغ المستخدم كمخصص للجزء غير المستخدم.
٤. أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر لا يتم اثبات مخصص اضمحلال في قائمة المركز المالي وذلك لان القيمة الدفترية لتلك الاصول هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الافصاح عن مخصص الاضمحلال ويتم الاعتراف به في قائمة الدخل الشامل الاخر.

الأصول المالية – الاعدامات

- يتم اعدام الديون (إما جزئيا أو كليا) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد تلك الديون. وبصفه عامة عندما يقوم البنك بتحديد ان الحاصل على تمويل لا يملك اصول او موارد او مصادر الدخل التي يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لتسديد المديونيات التي سوف يتم اعدامها ومع ذلك، فإن الاصول المالية المعدومة قد تظل خاضعة للمتابعة في ضوء الاجراءات التي يقوم بها البنك لاسترداد المبالغ المستحقة. ويتم الخصم علي حساب مخصص الاضمحلال بالديون التي يتم اعدامها سواء كان مكونا لها مخصص ام لا، ويتم الاضافة الي مخصص الاضمحلال بأي متحصلات عن تمويلات سبق إعدامها.

الأصول المالية – الاستبعاد

- يتم استبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يقوم البنك بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم بموجبها تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية بشكل جوهري الى طرف آخر.
- عند استبعاد أصل مالي يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل الذي تم استبعاده) ومجموع كلا من المقابل المستلم (متضمنا أي أصل جديد تم الحصول علية مخصوما منة أي التزام جديد تم تحمله) وأي أرباح أو خسائر مجمعة سبق الاعتراف بها ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر.
- اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٩ فإن أي أرباح مرحله او خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الاخر متعلقة بالاستثمار في أدوات حقوق ملكية تم تخصيصها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر، لا يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر عند استبعاد ذلك الأصل. وان أية حصة نشأت أو تم الاحتفاظ بها من الأصل المؤهل للاستبعاد (مستوفى شروط الاستبعاد) فيتم الاعتراف بها كأصل أو التزام منفصل.
- عندما يدخل البنك في معاملات يقوم بموجبها بتحويل أصول سبق الاعتراف بها في قائمة المركز المالي، ولكنة يحتفظ بكل أو بشكل جوهري بمعظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل المحول أو جزء منه. ففي هذه الأحوال، لا يتم استبعاد الأصل المحول.
- بالنسبة للمعاملات التي لا يقوم فيها البنك بالاحتفاظ ولا بتحويل بشكل جوهري كل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل ويحتفظ بالسيطرة على الأصل، يستمر البنك في الاعتراف بالأصل في حدود ارتباطه المستمر بالأصل المالي، ويتحدد الارتباط المستمر للبنك بالأصل المالي بمدى تعرض البنك للتغيرات في قيمة الأصل المحول.
- في بعض المعاملات يحتفظ البنك بالتزام خدمة الأصل المحول مقابل عمولة، عندها يتم استبعاد الأصل المحول إذا كان يفي بشروط الاستبعاد. ويتم الاعتراف بأصل او التزام لعقد الخدمة إذا كانت عمولة الخدمة أكبر من القدر المناسب (أصل) او اقل من القدر المناسب (التزام) لتأدية الخدمة.

الالتزامات المالية- فئات القياس

- عند الاعتراف الأولى يقوم البنك بتبويب الالتزامات المالية إلى التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة، والتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بناء علي هدف نموذج الاعمال للبنك.
- يتم الاعتراف أوليا بكافة الالتزامات المالية بالقيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية.
- يتم قياس الالتزامات المالية المبوبة بالتكلفة المستهلكة لاحقا على اساس التكلفة المستهلكة وباستخدام طريقة العائد الفعلي.
- يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني للبنك في قائمة الدخل الشامل الآخر في حين يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة في الارباح والخسائر.

الالتزامات المالية – الاستبعاد

- يقوم البنك باستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم التخلص من او الغاء او انتهاء مدته الواردة بالعقد.

التعديلات على الأصول المالية والالتزامات المالية

١- الأصول المالية

- إذا تم تعديل شروط أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل جوهري. فإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً فان الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر انتهت ومن ثم يتم استبعاد الأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بأصل مالي جديد بالقيمة العادلة والاعتراف بالقيمة الناتجة من تعديل القيمة الدفترية الاجمالية كأرباح او خسائر ضمن الأرباح والخسائر. اما إذا كان هذا التعديل قد حدث بسبب صعوبات مالية للحاصل على تمويل ، فان الأرباح يتم تأجيلها وتعرض مع مجمع خسائر الاضمحلال في حين يتم الاعتراف بالخسائر في قائمة الارباح والخسائر.
- إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل المعترف به بالتكلفة المستهلكة ليست مختلفة جوهرياً، فان التعديل لا ينتج عنه استبعاد الأصل المالي.

٢- الالتزامات المالية

- يقوم البنك بتعديل التزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة جوهرياً. في هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بناءاً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي القديم والالتزام المالي الجديد بالشروط المعدلة ضمن الأرباح والخسائر.

المقاصة بين الأدوات المالية

- يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني حال قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

(ج) ايرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر ضمن بند "عائد التمويلات والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

طبقا لطريقة العائد الفعلي يتم حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ويمثل معدل العائد الفعلي المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية*، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التى تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلى، كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أو خصومات.

عند تصنيف التمويلات أو المديونيات ضمن التمويلات والمديونيات المضمحلة (المرحلة الثالثة) لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الايرادات وفقا للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للتمويلات الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والتمويلات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.
- بالنسبة للتمويلات الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على التمويل لحين سداد ٢٥٪ من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد التمويل القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد التمويل في الميزانية قبل الجدولة.

(ح) ايرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن عملية مصرفية أو خدمة تمويل أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بتمويلات أو المديونيات المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقا لما ورد ببند (٢- ط) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلي.

يتم تأجيل أتعاب الارتباط على التمويلات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم استخدام هذه التمويلات وذلك علي اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التمويل، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للتمويل يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط . وإذا لم يكن هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم استخدام هذه التمويلات فإنه يتم الاعتراف بأتعاب الارتباط على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار فترة الارتباط.

يتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التمويلات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

(خ) ايرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بتوزيعات الأرباح على استثمارات البنك في أدوات حقوق ملكية وما شابهها عند صدور الحق في تحصيلها .

(د) اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع واعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول ببند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالي. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر اعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

(ذ) الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاءً لديون , ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

(ر) الأصول غير الملموسة

ذ١/ الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد للشركة التابعة في تاريخ الاقتناء في القوائم المالية المستقلة للبنك . ويتم اختبار مدى اضمحلال الشهرة سنوياً على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠٪ سنوياً أو بقيمة الاضمحلال في قيمتها أيهما أكبر , وتدخل الشهرة المتعلقة بشركات تابعة في تحديد أرباح وخسائر بيع تلك الشركات . ويتم توزيع الشهرة على وحدات توليد النقد لأغراض اختبار الاضمحلال . وتتمثل وحدات توليد النقد في القطاعات الرئيسية للبنك .

ذ٢/ برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها . ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة . وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق البرامج بالإضافة الى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة . ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي الى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ،وتضاف الى تكلفة البرامج الأصلية.

ويتم استهلاك تكلفة برامج الحساب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات.

ذ٣/ الأصول الغير ملموسة الأخرى

تتمثل الأصول غير الملموسة الأخرى في كافة الاصول غير الملموسة الأخرى بخلاف الشهرة وبرامج الحاسب الآلي.

يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها، وذلك على مدار الأعمار الانتاجية المقدرة لها، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد، فلا يتم استهلاكها، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الارباح والخسائر.

(ز) الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب . وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال . وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة ، ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمال الإنتاجية ، كالتالي :

نوع الاصل	العمر الافتراضي/ معدل الاستهلاك
المباني والإنشاءات	٢٠ سنة
ديكورات وتحسينات	حسب نوع الأصل (٤-٢٠ سنة)
أثاث مكتبي وخزائن	٥ سنوات
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	٣ سنة
تجهيزات وتركيبات	٢٠ سنة

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً . ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد، ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل، أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ، ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الأرباح والخسائر .

(س) اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون كليا او جزئيا قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال، يتم ربط الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الارباح والخسائر وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

(ش) الايجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي ، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة ، وكانت فترة العقد تمثل ما لا يقل عن ٧٥٪ من العمر الإنتاجي المتوقع للأصل على الأقل أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن ٩٠٪ من قيمة الأصل . وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي .

ش/١ الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يعترف بتكلفة الإيجار ، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة ، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن السنة التي حدثت فيها . وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلاً ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي من عمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة .

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش/٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة تأجيراً تمويليا ، يتم تسجيل الأصول ضمن الاصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لهذا الأصل بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة. ويتم الاعتراف بإيرادات الإيجار على أساس معدل العائد على عقد الإيجار بالإضافة الى مبلغ يماثل تكلفة الإهلاك عن السنة . ويرحل في الميزانية الفرق بين إيراد الإيجار المعترف به في قائمة الدخل وبين إجمالي حسابات عملاء الإيجار التمويلي وذلك لحين انتهاء عقد الإيجار حيث يتم استخدامه لإجراء مقاصة مع صافي القيمة الدفترية للأصل المؤجر . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والتأمين على قائمة الدخل عند تحملها الى المدى الذي لا يتم تحميله على المستاجر.

وعندما توجد أدلة موضوعية على أن البنك لن يستطيع تحصيل كل أرصدة مديني الإيجار التمويلي ، يتم تخفيضها الى القيمة المتوقع استردادها .

وبالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

(ص) النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء ، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك والأوراق الحكومية الأخرى .

(ض) المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بالمخصصات الأخرى عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات، ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

(ط) الارتباطات عن تمويلات وعقود الضمانات المالية

تمثل الضمانات المالية العقود التي يكون فيها البنك كفيلا او ضامنا لتمويلات أو حسابات جارية مدينة (مضاربة) امام جهات أخرى، وهى بذلك تتطلب من البنك أن يقوم بمدفوعات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تَحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

الارتباطات عن تمويلات هي الارتباطات التي بموجبها يلتزم البنك بمنح ائتمان وفقاً لشروط محددة مسبقاً وهي تتضمن بذلك الاجزاء غير المستخدمة من الحدود الائتمانية الممنوحة في حدود المبالغ التي يتوقع البنك استخدامها في المستقبل. ويتم الاعتراف الأولي بعقود الضمانات المالية والارتباطات بمنح تمويلات بأسعار فائدة أقل من سعر السوق في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان / الارتباط. ويتم استهلاك القيمة العادلة المعترف بها أولياً على مدار عمر الضمان / الارتباط.

عند القياس اللاحق، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان / الارتباط بالقيمة المستهلكة أو قيمة خسائر الاضمحلال أيهما أكبر.

لم يقم البنك خلال الفترة / السنة بإصدار أية ارتباطات عن تمويلات يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
بالنسبة للارتباطات الأخرى عن التمويلات: يعترف البنك بخسائر اضمحلال.

يتم الاعتراف بالالتزامات الناتجة عن عقود الضمانات المالية ضمن المخصصات ويتم الاعتراف في قائمة الارباح والخسائر بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند ايرادات (مصروفات) تشغيل اخري بقائمة الارباح والخسائر.

يتم الاعتراف بالمخصص المحسوب للارتباطات عن تمويلات ضمن مخصص اضمحلال التمويلات لكل دين على حده الي المدي الذي يساوي قيمة المستخدم من التمويل. ويتم الاعتراف بأية زيادة في مخصص الارتباط عن تمويلات عن قيمة المستخدم ضمن بند المخصصات بقائمة المركز المالي.

(ظ) التزامات مزايا القاعد

ظ/١ – نظام الاشتراكات المحددة - صندوق العاملين

تم أنشاء صندوق التأمين الخاص للعاملين ببنك البركة مصر طبقاً لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ الخاص بصناديق التأمين الخاصة ولائحة التنفيذية الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٧.

وقد تم تسجيل الصندوق فى سجل صناديق التأمين الخاصة بجمهورية مصر العربية تحت رقم (٦٤٣) بموجب قرار الهيئة المصرية للرقابة علي التأمين الصادر بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٩٧.

الغرض الاساسي للصندوق هو صرف التعويضات فى حالة بلوغ سن التقاعد أو العجز والوفاة أو أنتهاء الخدمة لأى سبب أخر وفقاً للنظام الاساسى لصندوق العاملين بالبنك.

ويلتزم البنك بأن يؤدى إلى الصندوق الاشتراكات المستحقة عن كل شهر والمحسوبة طبقاً للائحة الصندوق وتعديلاتها، ويتم تمويل الصندوق عامة من خلال الاشتراكات الشهرية والمحددة طبقا لاحكام المادة رقم (٥) من النظام الاساسى للصندوق ومن خلال عائد الاستثمار ومن أى موارد أخرى يوافق عليها مجلس أدارة الصندوق، و لا يوجد على البنك أى التزامات اخرى تجاة الصندوق عدا نصيبة فى الاشتراكات الشهرية المستحقة فى نهاية كل عام.

وتحسب الاشتراكات التى يتحملها البنك وتلك التى تستقطع من مرتبات المؤمن عليهم بواقع ١٤٪ من أجر الاشتراك شهريا وتسدد علي النحو التالى:

- قيمة مايتحملة العامل عن أجرة بواقع ٦٪
- قيمة ما يتحملة البنك عن أجر العامل بواقع ٨٪

ظ /٢ – نظام المنافع المحددة - للرعاية الطبية للعاملين اثناء فترة الخدمة وما بعد التقاعد

يطبق البنك نظام الرعاية الطبية للعاملين بالبنك اثناء فترة الخدمة وأسرهم وما بعد التقاعد فقط حتى سن ٦٥ عام ودون أسرهم، ويتمثل الالتزام الذي تم الاعتراف به في الميزانية فيما يتعلق بنظم المزايا المحددة في القيمة الحالية لالتزامات المزايا المحددة في تاريخ الميزانية بعد خصم القيمة العادلة لأصول اللائحة وخصم (اضافة) تسويات الأرباح (الخسائر) الاكتوارية غير المحققة وتكلفة المزايا الاضافية المتعلقة بمدد الخدمة السابقة.

ويتم حساب التزام نظم المزايا المحددة سنوياً (التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها) عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة. ويتم تحديد القيمة الحالية لالتزام نظم المزايا المحددة عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها وذلك باستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية أو سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل استحقاق التزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريباً.

ويتم استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المزايا علي مدار فترة التوظيف باستخدام طريقة محاسبية مماثلة لتلك المستخدمة في نظم المزايا المحددة .

- معدل الخصم المستخدم لتحديد التزامات المزايا هو ١٦,١٠ ٪ .
- معدل التضخم المستخدم لتحديد التزامات المزايا هو ١٣,٠٠ ٪ .
- معدل زيادة التعويض المستخدم لتحديد التزامات المزايا هو ١٦,٢٤ ٪ .
- جدول الحياة المستخدم: معدلات جدول ٧٠ ult/A٦٧ لتكلفة كل من الحياة والعجز الكلى.
- جدول الانسحابات المستخدم: (Projected unit credit method).

(ع) الحصول على تمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفه الحصول على التمويل، ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الارباح والخسائر بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الحصول على تمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي.

(غ) ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة / السنة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود الدخل الشامل الاخر التي يتم الاعتراف بها مباشرة بقائمة الدخل الشامل الاخر.
يتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ المركز المالي بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ المركز المالي.

يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

(ف) رأس المال

ف/١ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

ف/٢ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات . وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون .
ف/٣ أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس المال ، يتم خصم مبلغ الشراء من إجمالي حقوق الملكية حيث يمثل تكلفة أسهم خزينة وذلك حتى يتم إلغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة الى حقوق الملكية .

(ق) أنشطة الأمانة

لا يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة وفي حالة قيامه بمزاولة ذلك النشاط مما قد ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بالغير , فسيتم استبعاد الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

(ك) أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية (أيضاح رقم ٣٩).

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال الفترة/ السنة المالية التالية. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

التقديرات:

المعلومات عن التقديرات المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية:

تبويب الأصول المالية: تقييم نموذج الأعمال الذى يتم الاحتفاظ بالأصول من خلاله وتقييم ما اذا كانت الشروط التعاقدية للأصول المالية سيتولد عنها خروج تدفقات نقدية في صورة سداد لعوائد وأقساط على الأرصدة القائمة لتلك الأصول.
عدم التأكد المرتبط بالافتراضات والتقديرات:

عدم التأكد المرتبط بالافتراضات والتقديرات ذات المخاطر الكبيرة والتي قد ينشأ عنها تعديلات جوهرية، تظهر ضمن الإيضاحات التالية:

- اضمحلال الأدوات المالية: تقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان على الأصول المالية منذ الاعتراف الأولى. مع الاخذ في الاعتبار أثر المعلومات المستقبلية لدى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.(ايضاح رقم ٣/ث – ايضاح رقم ١٩)
- القيمة العادلة للإستثمارات المالية من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر. (ايضاح رقم ٣/ث – ايضاح رقم ٢٠)
- تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية باستخدام مدخلات غير ملحوظة لدى القياس. (ايضاح رقم ٣/ث – ايضاح رقم ٢٠)
- قياس التزامات المزايا المحددة: الافتراضات الاكتوارية الرئيسية. (ايضاح رقم ٣/ظ – ايضاح رقم ٣١)
- ضرائب الدخل (ايضاح رقم ٣/غ – ايضاح رقم ١٤)

٥- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، اخذا في الاعتبار ان المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل التآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ويُعد أهم أنواع المخاطر المالية خطر الائتمان وخطر السوق. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها لوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

تتم إدارة المخاطر عن طريق كلا من لجنة المخاطر وادارتي مخاطر السوق ومخاطر الائتمان وذلك في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارات المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك، فإن لجنة المخاطر تُعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

فئات المخاطر:

من المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك المصرفية ما يلي:

٥/١ خطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان الخسائر المحتملة الناتجة عن احتمال إخفاق الحاصلين على تمويل أو الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم وفقا للشروط التعاقدية. وينشأ خطر الائتمان بشكل رئيسي من الارصدة لدي البنوك والتمويلات والتسهيلات للبنوك وللأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة او متناهية الصغر والمؤسسات والارتباطات المتعلقة بتلك الأنشطة، وقد ينشأ أيضاً خطر الائتمان من التمويلات التدعيمية/ الضمانات الائتمانية الممنوحة مثل عقود الضمانات المالية وخطابات الائتمان وخطابات الضمان.

يتعرض البنك أيضا لخطر الائتمان من أنشطة الاستثمار في أدوات الدين والمراكز غير المسددة من أنشطة المتاجرة والمشتقات المالية.

يعتبر خطر الائتمان أهم المخاطر للنشاط للبنك وبالتالي يدير البنك مخاطر التعرض لخطر الائتمان بعناية، وتتركز إدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى البنك في فريق إدارة خطر ائتمان التجزئة المصرفية والمؤسسات لدي ادارة المخاطر التي ترفع تقاريرها إلى كلا من لجنة المخاطر والادارة العليا ورؤساء وحدات النشاط ومجلس الإدارة بصفة دورية منتظمة.

٥/١/١ قياس خطر الائتمان

التمويلات والتسهيلات للعملاء (متضمناً الارتباطات وعقود الضمانات المالية)

يعتبر تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر الائتمانية امرا معقدا يتطلب استخدام النماذج الاحصائية والالكترونية، حيث يتغير مستوي التعرض للمخاطر الائتمانية مع التغيرات في ظروف السوق والنواحي الاقتصادية الأخرى بدرجة معقدة وسريعة، كما يتغير التعرض للمخاطر الائتمانية مع التغيرات في مستوي وقيمة وزمنية التدفقات النقدية المتوقعة وايضا بمرور الزمن. وبالتالي فإن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الأصول يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالات حدوث الإخفاق ومعدلات الخسارة المرتبطة بها. ويقوم البنك بقياس خسائر مخاطر الائتمان باستخدام معدلات احتمالات الإخفاق (عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية) (Probability of Default) علي اساس الرصيد الدفتري للأداة المالية في تاريخ الإخفاق (Exposure at Default)، ومعدل الخسارة عند الإخفاق (Loss given default).

فئات التصنيف الداخلي للبنك	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

تصنيف مخاطر الائتمان

يقوم البنك بتقييم احتمال الإخفاق على مستوي كل عميل/ مجموعة مرتبطة / منتج ائتماني، باستخدام أساليب لتصنيف العملاء بمختلف الفئات مع الاخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتصنيف طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري بشأن تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات الصادرة خلال عام ٢٠٠٥. وبالتالي يقوم البنك باستخدام مجموعة من النماذج وأساليب التقييم المصممة داخلياً لفئات الجهات المقابلة والعملاء وطبيعة التمويلات المختلفة في ظل المعلومات المتاحة التي يتم تجميعها في تاريخ تطبيق النموذج المستخدم(مثل: مستوي الدخل، مستوى الدخل القابل للإنفاق والضمانات للعملاء الأفراد، و الإيرادات و نوع الصناعة والمؤشرات المالية وغير المالية الأخرى للمؤسسات)، ويستكمل البنك هذه المؤشرات بمجموعة من البيانات الخارجية مثل تقارير الاستعلام من البنك المركزي المصري وشركات الاستعلام الائتماني عن الحاصلين على تمويل وتقارير مؤسسات التصنيف الائتماني المحلية والخارجية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النماذج التي يستخدمها البنك تسمح بممارسة التقدير المنهجي للخبراء من مسئولي مخاطر الائتمان في التصنيف الائتماني الداخلي النهائي، وبالتالي يتيح ذلك الأخذ في الاعتبار أمورا ومؤشرات اخري قد لا يكون تم الاخذ بها كجزء من مدخلات البيانات الأخرى في نماذج واساليب التقييم المصممة داخليا او من خلال المصادر الخارجية.

يتم معايرة الدرجات الائتمانية بحيث تزيد مخاطر الإخفاق بشكل متزايد عند كل درجة أعلى من المخاطر، و هذا يعني أن الفرق في معدلات الإخفاقين الدرجة تصنيف A و A- أقل من الفرق في معدلات الإخفاق بين الدرجة تصنيف B و B-. وفيما يلي اعتبارات إضافية لكل نوع من المحافظ الائتمانية التي يحتفظ بها البنك:

١. الأفراد ومنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

بعد تاريخ الاعتراف الأولى، يتم مراقبة سلوك السداد الحاصل على تمويل على أساس دوري لاحتساب مقياس لنمط السداد كما ان أي معلومات أخرى معروفة عن الحاصل على تمويل يحددها البنك قد تؤثر على جدارة الائتمان مثل معدلات البطالة وسوابق عدم السداد حيث يتم أدراجها لقياس نمط السداد ثم يتم بناء علي ذلك يتم تحديد معدلات إخفاق لكل مقياس لنمط السداد.

٢. المؤسسات والشركات (الكبيرة والمتوسطة)

يتم تحديد التصنيف على مستوى الحاصل على تمويل / المجموعات ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة، ويتم إدراج أي معلومات أو تقييمات محدثة أو جديدة للائتمان في نظام الائتمان بشكل مستمر ودوري. وبالإضافة إلى ذلك، يتم أيضا تحديث المعلومات حول الجدارة الائتمانية للحاصل على تمويل / المجموعات ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة علي فترات دورية من مصادر اخري مثل القوائم المالية والبيانات المالية وغير المالية الأخرى المنشورة. على ان يحدد ذلك درجة التصنيف الائتماني الداخلي المحدث ومعدلات الإخفاق.

٣. أدوات الدين الصادرة عن الحكومة المصرية والبنك المركزي

يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية من المؤسسات الواردة بتعليمات البنك المركزي لإدارة خطر الائتمان بالنسبة لأدوات الدين بمحفظة الاستثمار ، ويتم رصد وتحديث هذه التصنيفات المنشورة باستمرار وبصفة دورية. ويتم تحديد معدلات الإخفاق المرتبطة بكل تصنيف على أساس المعدلات المحققة على مدى الاثني عشر شهرا السابقة كما تنشرها وكالات التصنيف المذكورة. وتعتبر معدل الخسارة لأدوات الدين الحكومية والبنك المركزي بالعملة المحلية تساوي صفرا.

ويتضمن تصنيف البنك للجدارة الائتمانية لأدوات الدين الحكومية حيث يعطي المقياس الرئيسي كل فئة تصنيف نطاقا محددا لاحتمالات الإخفاق عن السداد، وهي مستقرة على مر الزمن. ويقوم البنك بمقابلة فئات التصنيف الداخلية مع فئات التصنيف المحددة من قبل البنك المركزي المصري طبقا لتعليمات تحديد الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات مع ومراجعة تلك المقابلة بصفة دورية منتظمة. وتخضع أساليب التصنيف إلى إعادة معايرتها والتحقق من صحتها بصفة دورية بحيث تعكس أحدث التوقعات في ضوء جميع الافتراضات التي لوحظت في الواقع.

٥/١/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول.

يقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل حاصل على تمويل، أو مجموعة حاصلين على تمويل ، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوي الحاصل على تمويل / البنك والمُنتج والقطاع والدولة من قِبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

يتم تقسيم حدود الائتمان لأي حاصل على تمويل بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة الاسلامية. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة الحاصلين على تمويل والحاصلين على تمويل المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التمويل كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال الممولة. ويقوم البنك بوضع قواعد استرشاديه لفئات محددة من الضمانات المقبولة.

ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التمويلات والتسهيلات:

- النقدية وما في حكمها
- الرهون العقارية.
- الرهون التجارية
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول و التمويل للشركات مضمونا بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى يسعي البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية وعند ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد التمويلات

أو التسهيلات ، يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف التمويلات والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities و الأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

تمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التمويلات أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلي من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

٣/١/٥ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار. وبخلاف ذلك، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ القوائم المالية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في القوائم المالية في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ومع ذلك، فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ المتعلقة بالتمويلات والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
تقييم البنك	مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء	«مخصص خسائرالأئتمان المتوقعة»	مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء	«مخصص خسائرالأئتمان المتوقعة»
ديون جيدة	٧٣,٢٪	٤,١٪	٦٤,١٪	١,٨٪
المتابعة العادية	٢٠,٦٪	٢٣,٥٪	٣٠,٧٪	٤٤,٢٪
متابعة خاصة	١,٤٪	٨,٨٪	٠,٨٪	٦,٤٪
ديون غير منتظمة	٤,٨٪	٦٣,٧٪	٤,٤٪	٤٧,٦٪
	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه العميل أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للعميل.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية للعميل بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ القوائم المالية على أساس كل حالة على حدة، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

٤/١/٥ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات البنك الداخلية الأربعة لتصنيف الجدارة المبينة أعلاه، تقوم الإدارة بتصنيف القروض والتسهيلات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلا بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقا لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لمقابلة اضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقا لقواعد الجدارة الائتمانية للبنك المركزي المصري عن المخصص المطلوب باستخدام الخسائر الائتمانية المتوقعة .يتم تجنيب الزيادة في المخصص كاحتياطي مخاطر بنكية عام ضمن حقوق الملكية خصما على الارباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري في هذا الشأن ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الائتمان:

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١٪	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١٪	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢٪	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢٪	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣٪	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥٪	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠٪	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠٪	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠٪	٤	ديون غير منتظمة

٥/١/٥ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	٧,٢٥١,٣٩٩	٦,٥٢٦,٢٥٠
أرصدة لدى البنوك	١٠,٢٦٩,٢٦١	٢٩,٧١١,٢٦٦
عمليات استثمار مع البنوك	٣,٥٢١,٢١١	٢,٥٨٥,٩١٠
مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (بالصافى)		
تمويلات لأفراد :		
- بطاقات ائتمان	٢٩,٢٩٩	٢٤,٨١٢
- تمويلات شخصية	٢,٧٧١,٩٨١	١,٤٣٧,٥٨٨
- تمويلات عقارية	٤٤٧,٠٦٥	٤٥٤,٨٥٢
تمويلات لمؤسسات :		
- تمويلات مباشرة	٢٣,٤٤٤,٨٣٢	١٦,٣٩٧,٣١٤
- تمويلات مشتركة	٤,٧٠٢,١٦١	٢,٧٠٨,٤٧٠
- مرابحات ومشاركات ومضاربات أخرى	-	٧,٧٣٦
استثمارات مالية :		
- أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٢,١٣٣,٤٩٢	٦٤٤,٤٧٩
- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة	٢٩,٣٤٦,٩٦٠	١٩,٦٩٣,٨٧٤
الإجمالي	**٨٣,٩١٧,٦٦٢**	**٨٠,١٩٢,٥٥١**
البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية		
إعتمادات مستندية (استيراد + تصدير معزز)	٣٣٤,٢٥٤	٣٨٧,٢٨٢
خطابات ضمان	٢,٩٠٢,٨٨١	٢,٥٢٦,١٧٩
أوراق مقبولة عن تسهيلات موردين	١٠٨,٩٣٣	٤٣٧,٥٣٠
الإجمالي	**٣,٣٤٦,٠٦٨**	**٣,٣٥٠,٩٩١**

يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في تاريخ القوائم المالية وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات . بالنسبة لبنود الميزانية ، تعتمد المبالغ المدرجة على صافي القيمة الدفترية التي تم عرضها في الميزانية .

وكما هو مبين بالجدول السابق ، فإن ٣٧٪ من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن (المرابحات والمشاركات والمضاربات) للعملاء مقابل ٢٦٪ فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ، بينما تمثل الاستثمارات في أدوات دين ٣٨٪ مقابل ٢٥٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .

وتثق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة مرابحات ومشاركات ومضاربات وأدوات الدين بناء على ما يلي :

- نسبة ٩٥٪ من محفظة (المرابحات والمشاركات والمضاربات) مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي مقابل ٩٦٪ فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .
- المرابحات والمشاركات والمضاربات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ ١,٧٠٧,٩٣٦ الف جنيه مصري مقابل ١,٠٦٣,٩٧٨ الف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .
- نسبة ٩٤٪ من أدوات الدين تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية مقابل ٩٧٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .

يوضح الجدول التالي معلومات حول تصنيف جودة الأصول المالية :

القيمة بالالف جنيه مصرى

أرصدة لدى البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
الجدارة الائتمانية طبقا لتصنيف البنك المركزي								
ديون جيدة	١٠,٢٧٣,٢٧٧	-	-	١٠,٢٧٣,٢٧٧	٢٩,٧١٢,٩٨٣	-	-	٢٩,٧١٢,٩٨٣
الإجمالي	**١٠,٢٧٣,٢٧٧**	**-**	**-**	**١٠,٢٧٣,٢٧٧**	**٢٩,٧١٢,٩٨٣**	**-**	**-**	**٢٩,٧١٢,٩٨٣**
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٤,٠١٥)	-	-	(٤,٠١٥)	(١,٧١٧)	-	-	(١,٧١٧)
القيمة الدفترية	**١٠,٢٦٩,٢٦٢**	**-**	**-**	**١٠,٢٦٩,٢٦٢**	**٢٩,٧١١,٢٦٦**	**-**	**-**	**٢٩,٧١١,٢٦٦**

القيمة بالالف جنيه مصرى

عمليات استثمار مع البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
الجدارة الائتمانية طبقا لتصنيف البنك المركزي								
ديون جيدة	٨٥٠,٠٠٠	٢,٦٨٢,٦٩٤	-	٣,٥٣٢,٦٩٤	١,١٥٩,٦١١	١,٤٣٤,٤٣٥	-	٢,٥٩٤,٠٤٦
ديون غير منتظمة	-	-	٢٢٩,٨٦٤	٢٢٩,٨٦٤	-	-	١٥١,٢٩٧	١٥١,٢٩٧
الإجمالي	**٨٥٠,٠٠٠**	**٢,٦٨٢,٦٩٤**	**٢٢٩,٨٦٤**	**٣,٧٦٢,٥٥٨**	**١,١٥٩,٦١١**	**١,٤٣٤,٤٣٥**	**١٥١,٢٩٧**	**٢,٧٤٥,٣٤٣**
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	-	(٢)	(٢٢٩,٨٦٤)	(٢٢٩,٨٦٦)	(١٠)	(١,٦٠٦)	(١٥١,٢٩٧)	(١٥٢,٩١٣)
يخصم العوائد المجنبة	-	-	(١١,٤٨١)	(١١,٤٨١)	-	-	(٦,٥٢٠)	(٦,٥٢٠)
القيمة الدفترية	**٨٥٠,٠٠٠**	**٢,٦٨٢,٦٩٢**	**(١١,٤٨١)**	**٣,٥٢١,٢١١**	**١,١٥٩,٦٠١**	**١,٤٣٢,٨٢٩**	**(٦,٥٢٠)**	**٢,٥٨٥,٩١٠**

القيمة بالالف جنيه مصرى

مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (أفراد)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
الجدارة الائتمانية طبقا لتصنيف البنك المركزي								
ديون جيدة	١,٦٢٨,٢٣٨	١٠٤,٢٣٨	-	١,٧٣٢,٤٧٦	٦٣٦,٣٢٢	٤٦,٩٨٢	-	٦٨٣,٣٠٤
المتابعة العادية	١,٤٣٣,٧٦٤	١٢٢,٥٠٢	-	١,٥٥٦,٢٦٦	١,٢١٥,٤١٩	٣٠,٠٧٠	-	١,٢٤٥,٤٨٩
ديون غير منتظمة	-	-	٥٥,٠٩٨	٥٥,٠٩٨	-	-	٥٥,١٦١	٥٥,١٦١
الإجمالي	**٣,٠٦٢,٠٠٢**	**٢٢٦,٧٤٠**	**٥٥,٠٩٨**	**٣,٣٤٣,٨٤٠**	**١,٨٥١,٧٤١**	**٧٧,٠٥٢**	**٥٥,١٦١**	**١,٩٨٣,٩٠٤**
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٣٧,٦٥٩)	(٤,١٢٧)	(٥٣,٧٠٩)	(٩٥,٤٩٥)	(٢٤,٠٢٢)	(١,٨٤٧)	(٤٠,٨٣٣)	(٦٦,٧٠٢)
القيمة الدفترية	**٣,٠٢٤,٣٤٣**	**٢٢٢,٦١٣**	**١,٣٨٩**	**٣,٢٤٨,٣٤٥**	**١,٨٢٧,٧١٩**	**٧٥,٢٠٥**	**١٤,٣٢٨**	**١,٩١٧,٢٥٢**

القيمة بالالف جنيه مصرى

مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (مؤسسات)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
الجدارة الائتمانية طبقا لتصنيف البنك المركزي								
ديون جيدة	١٩,٨٨٥,٢٠٣	٣,٥٤٩,٩٨٣	-	٢٣,٤٣٥,١٨٦	١٢,٦٣٤,٩٣٦	٢,٠١٥,٦٢١	-	١٤,٦٥٠,٥٥٧
المتابعة العادية	٧١٠,٨٢٥	٤,٢٧٧,٦٤٥	-	٤,٩٨٨,٤٧٠	٧٣٩,٢٥٠	٤,٤٦٥,٦٥١	-	٥,٢٠٤,٩٠١
متابعة خاصة	-	٣٨٠,٣٥٥	-	٣٨٠,٣٥٥	-	١٢٧,٠٥٠	-	١٢٧,٠٥٠
ديون غير منتظمة	**-**	**-**	**١,٥٤١,٩٧٩**	**١,٥٤١,٩٧٩**	**-**	**-**	**٩٨٦,٧٩٦**	**٩٨٦,٧٩٦**
الإجمالي	٢٠,٥٩٦,٠٢٨	٨,٢٠٧,٩٨٣	١,٥٤١,٩٧٩	٣٠,٣٤٥,٩٩٠	١٣,٣٧٤,١٨٦	٦,٦٠٨,٣٢٢	٩٨٦,٧٩٦	٢٠,٩٦٩,٣٠٤
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٦٨,٦٤١)	(٧٥٢,٢٢١)	(١,٣٧٨,١٣٥)	(٢,١٩٨,٩٩٧)	(٣٩,٤٤٥)	(٩٤٢,٢٧٧)	(٨٧٤,٠٦١)	(١,٨٥٥,٧٨٣)
القيمة الدفترية	**٢٠,٥٢٧,٣٨٧**	**٧,٤٥٥,٧٦٢**	**١٦٣,٨٤٤**	**٢٨,١٤٦,٩٩٣**	**١٣,٣٣٤,٧٤١**	**٥,٦٦٦,٠٤٥**	**١١٢,٧٣٥**	**١٩,١١٣,٥٢١**

القيمة بالالف جنيه مصرى

أدوات دين مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
الجدارة الائتمانية طبقا لتصنيف البنك المركزي								
ديون جيدة	٢,١٣٣,٤٩٢	-	-	٢,١٣٣,٤٩٢	٦٤٤,٤٧٩	-	-	٦٤٤,٤٧٩
الإجمالي	٢,١٣٣,٤٩٢	-	-	٢,١٣٣,٤٩٢	٦٤٤,٤٧٩	-	-	٦٤٤,٤٧٩
القيمة الدفترية	**٢,١٣٣,٤٩٢**	**-**	**-**	**٢,١٣٣,٤٩٢**	**٦٤٤,٤٧٩**	**-**	**-**	**٦٤٤,٤٧٩**

القيمة بالالف جنيه مصرى

أدوات دين مقيمة بالتكلفة المستهلكة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
الجدارة الائتمانية طبقا لتصنيف البنك المركزي								
ديون جيدة	٢٩,٤٦٠,٧١٢	-	-	٢٩,٤٦٠,٧١٢	١٩,٧٥٧,٠٥٢	-	-	١٩,٧٥٧,٠٥٢
الإجمالي	**٢٩,٤٦٠,٧١٢**	**-**	**-**	**٢٩,٤٦٠,٧١٢**	**١٩,٧٥٧,٠٥٢**	**-**	**-**	**١٩,٧٥٧,٠٥٢**
يخصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(١١٣,٧٥٢)	-	-	(١١٣,٧٥٢)	(٦٣,١٧٨)	-	-	(٦٣,١٧٨)
القيمة الدفترية	**٢٩,٣٤٦,٩٦٠**	**-**	**-**	**٢٩,٣٤٦,٩٦٠**	**١٩,٦٩٣,٨٧٤**	**-**	**-**	**١٩,٦٩٣,٨٧٤**

يوضح الجدول التالي التغيرات في أرصدة العملاء خلال الفترة المالية بين المراحل الثلاث:

القيمة بالألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (أفراد)				مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (مؤسسات)			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
الرصيد في أول السنة المالية	١,٨٥١,٧٤١	٧٧,٠٥٢	٥٥,١٦٠	١,٩٨٣,٩٥٣	١٣,٣٧٤,١٨٦	٦,٦٠٨,٣٢٢	٩٨٦,٧٩٦	٢٠,٩٦٩,٣٠٤
المحول من (إلي) المرحلة الأولي	-	-	-	-	٣٧١,٤٠٥	(٣٧١,٤٠٥)	-	-
المحول من (إلي)المرحلة الثانية	-	-	-	-	(١,١٧٦,٦٨٥)	١,١٧٦,٦٨٥	-	-
المحول من (إلي) المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	(٦٢٧,٩٥٥)	٦٢٧,٩٥٥	-
أصول مالية جديدة مشتراه أو مصدرة	١,٢١٠,٢٦١	١٤٩,٦٨٨	-	١,٣٥٩,٩٤٩	١٠,٠٧٩,٧١٣	٢,٤٥٠,٨٤٦	١٦٧,١٢٦	١٢,٦٩٧,٦٨٥
أصول مالية أستحقت أو تم أستبعادها	-	-	(٦٢)	(٦٢)	(٢,٠٥٢,٥٩١)	(١,٠٢٨,٥١٠)	(٢٣٩,٨٩٨)	(٣,٣٢٠,٩٩٩)
الرصيد في أخر السنة المالية	**٣,٠٦٢,٠٠٢**	**٢٢٦,٧٤٠**	**٥٥,٠٩٨**	**٣,٣٤٣,٨٤٠**	**٢٠,٥٩٦,٠٢٨**	**٨,٢٠٧,٩٨٣**	**١,٥٤١,٩٧٩**	**٣٠,٣٤٥,٩٩٠**

يوضح الجدول التالي التغيرات في أرصدة الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الفترة المالية بين المراحل الثلاث:

القيمة بالألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (أفراد)				مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (مؤسسات)			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة في بداية العام	**٢٤,٠٢٢**	**١,٨٤٧**	**٤٠,٨٣٣**	**٦٦,٧٠٢**	**٣٩,٤٤٥**	**٩٤٢,٢٧٧**	**٨٧٤,٠٦١**	**١,٨٥٥,٧٨٣**
المحول من (إلي) المرحلة الأولي	-	-	-	-	٩,٤٠٩	(٩,٤٠٩)	-	-
المحول من (إلي)المرحلة الثانية	-	-	-	-	(٢,٩٧٣)	٢,٩٧٣	-	-
المحول من (إلي) المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	(٤٦٦,٩١٠)	٤٦٦,٩١٠	-
عبء / (رد) اضمحلال خلال السنة	١٣,٦٣٧	٢,٢٨٠	١٥,٣٩٠	٣١,٣٠٧	٢٢,٧٦٠	١٧٧,٤١٨	٦٤,٥١٦	٢٦٤,٦٩٤
مبالغ تم اعدامها خلال السنة	-	-	(٢,٥١٤)	(٢,٥١٤)	-	-	(١٣٣,٠٦٢)	(١٣٣,٠٦٢)
مبالغ مستردة خلال السنة	-	-	-	-	-	-	٣٨,٥٣٦	٣٨,٥٣٦
فروق تقييم عملات اجنبية	-	-	-	-	-	١٠٥,٨٧٢	٦٧,١٧٤	١٧٣,٠٤٦
رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة	**٣٧,٦٥٩**	**٤,١٢٧**	**٥٣,٧٠٩**	**٩٥,٤٩٥**	**٦٨,٦٤١**	**٧٥٢,٢٢١**	**١,٣٧٨,١٣٥**	**٢,١٩٨,٩٩٧**

القيمة بالألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (أفراد)				مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (مؤسسات)			
	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى	المرحلة الاولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة في بداية العام	٢٨,٩٣٧	١٢,١٥١	٢٧,٣٨٦	٦٨,٤٧٤	١٦٩,٤٦٤	٤٢.,٧٨٦	١,.٥١,١٧٥	١,٦٤١,٤٢٥
المحول من (إلي)المرحلة الثانية	-	-	-	-	(١٣.,.١٩)	١٣.,.١٩	-	-
المحول من (إلي) المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	(١.٢,٢٦٤)	١.٢,٢٦٤	-
عبء / (رد) اضمحلال خلال السنة	(٤,٩١٥)	(١.,٣.٤)	١٤,٩٤٤	(٢٧٥)	-	٤٩٣,٧٣٦	٥.,٢٧٦	٥٤٤,.١٢
مبالغ تم اعدامها خلال السنة	-	-	(١,٤٩٧)	(١,٤٩٧)	-	-	(٣٢٨,٤٧٢)	(٣٢٨,٤٧٢)
مبالغ مستردة خلال السنة	-	-	-	-	-	-	١٦٣	١٦٣
فروق تقييم عملات اجنبية	-	-	-	-	-	-	(١,٣٤٥)	(١,٣٤٥)
رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة	**٢٤,.٢٢**	**١,٨٤٧**	**٤.,٨٣٣**	**٦٦,٧.٢**	**٣٩,٤٤٥**	**٩٤٢,٢٧٧**	**٨٧٤,.٦١**	**١,٨٥٥,٧٨٣**

المرابحات والمضاربات والمشاركات للعملاء محل اضمحلال بصفة منفردة

بلغ رصيد (المرابحات والمشاركات والمضاربات) محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات ١,٧٤٥,١١٣ جنيه مصري مقابل ١,.٩٦,١٩٣ جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ .

وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للمرابحات وللمشاركات وللمضاربات محل اضمحلال بصفة منفردة متضمناً القيمة العادلة للضمانات التي حصل عليها البنك في مقابل تلك المرابحات والمشاركات والمضاربات:

القيمة بالالف جنيه مصرى

أفراد	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	بطاقات ائتمان	تمويلات شخصية	تمويلات عقارية	الاجمالى	بطاقات ائتمان	تمويلات شخصية	تمويلات عقارية	الاجمالى
تمويلات مضمحلة بصفة منفردة	٢,٢٢٢	٤٩,٢٨٨	١٣,٨٧.	٦٥,٣٨.	٤٥٧	٥١,٦١٣	١٢,٤١٨	٦٤,٤٨٨
الإجمالي	**٢,٢٢٢**	**٤٩,٢٨٨**	**١٣,٨٧.**	**٦٥,٣٨.**	**٤٥٧**	**٥١,٦١٣**	**١٢,٤١٨**	**٦٤,٤٨٨**

القيمة بالالف جنيه مصرى

مؤسسات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	تمويلات مباشرة	تمويلات مشتركة	تمويلات أخرى	الاجمالى	تمويلات مشتركة	تمويلات أخرى	الاجمالى	Total
تمويلات مضمحلة بصفة منفردة	١,١٦٢,٧٩٤	٤٧٩,٧٦٢	-	١,٦٤٢,٥٥٦	٦٦٧,٧٩٤	٣٢٤,٥٦٥	٧,١٣١	٩٩٩,٤٩.
الإجمالي	**١,١٦٢,٧٩٤**	**٤٧٩,٧٦٢**	**-**	**١,٦٤٢,٥٥٦**	**٦٦٧,٧٩٤**	**٣٢٤,٥٦٥**	**٧,١٣١**	**٩٩٩,٤٩.**
القيمة العادلة للضمانات	٥١٩,٤٦٦	-	-	٥١٩,٤٦٦	٧٩.,٩٤٨	-	-	٧٩.,٩٤٨

٦/١/٥ أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل ادوات والاوراق الحكومية وفقا لوكالات التقيم , بناء علي تقيم ستاندر اند بور وما يعادلة :

القيمة بالالف جنيه مصرى

أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
	التقييم	القيمة الدفترية	التقييم	القيمة الدفترية
أدوات الدين مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر				
سندات الخزانة المصرية –	B	٣٣٣,٩٤٣		
صكوك وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية –	غير مصنفة	١,٥.٦,٨٧٨	غير مصنفة	٥٥٨,٣٢٥
سندات توريق –	غير مصنفة	٢٩٢,٦٧١	غير مصنفة	-
أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة				
أذون الخزانة المصرية –	B	٥,٩٧٥,.٨٩	B	٣,.٤٤,١٣٣
سندات الخزانة المصرية –	B	٢٣,٢١٥,٨٩٩	B	١٦,٥٣٩,٦٧٢
صكوك وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية –	غير مصنفة	٢٦٩,٧٢٤	غير مصنفة	١٧٣,٢٤٧
الإجمالي		**٣١,٥٩٤,٢.٤**		**٢٠,٤.١,٥٣١**

٧/١/٥ تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، موزعة حسب القطاع الجغرافي، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك:

القيمة بالالف جنيه مصرى

	جمهورية مصر العربية			دول الخليج العربى	دول أخرى	الاجمالى
	القاهرة الكبري	"الاسكندرية والدلتا وسيناء"	الوجه القبلي	الاجمالى		
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	٧,٢٥١,٣٩٩	-	-	٧,٢٥١,٣٩٩	-	**٧,٢٥١,٣٩٩**
أرصدة لدي البنوك	٩,٨٣٩,٠٣٣	-	-	٩,٨٣٩,٠٣٣	٤١٨,٧٩٤	**١٠,٢٧٣,٢٧٦**
عمليات استثمار مع البنوك	١,٤٩١,٧٥٤	-	-	١,٤٩١,٧٥٤	١,٨٠٧,٠٧٥	**٣,٧٦٢,٥٥٨**
مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء						
تمويلات لأفراد :						
- بطاقات ائتمان	٢٢,٦٢٧	٧,٠٧٩	-	٢٩,٧٠٦	-	**٢٩,٧٠٦**
- تمويلات شخصية	٣,٢٧٠,٥١٥	٤٧١,١٥٨	-	٣,٧٤١,٦٧٣	-	**٣,٧٤١,٦٧٣**
- تمويلات عقارية	٤٨٣,٧٤٤	٧٠,٧٣١	-	٥٥٤,٤٧٥	-	**٥٥٤,٤٧٥**
تمويلات لمؤسسات :						
- تمويلات مباشرة	٢١,٨٨٨,٠٥٨	٤,٠٤٨,٤٥٣	-	٢٥,٩٣٦,٥١١	-	**٢٥,٩٣٦,٥١١**
- تمويلات مشتركة	٥,١١٧,٢٩٩	-	-	٥,١١٧,٢٩٩	-	**٥,١١٧,٢٩٩**
استثمارات مالية :						
- أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٢,١٣٣,٤٩٢	-	-	٢,١٣٣,٤٩٢	-	**٢,١٣٣,٤٩٢**
- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة	٢٩,٣٧٨,٦٣٣	-	-	٢٩,٣٧٨,٦٣٣	٢٦٩,٧٢٤	**٢٩,٦٤٨,٣٥٧**
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٨٠,٨٧٦,٥٥٤**	**٤,٥٩٧,٤٢١**	**-**	**٨٥,٤٧٣,٩٧٥**	**٢,٠٩٢,٢٤٨**	**٨٨,٤٤٨,٧٤٦**
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٧١,٦٧٧,٦٣٠**	**٣,٩٣٢,٢٤٣**	**-**	**٧٥,٦٠٩,٨٧٣**	**١,١١٢,٤٤٠**	**٧٧,١٧٩,٠٧٠**

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك:

	بيع الجملة وتجارة التجزئة	قطاع حكومي	أنشطة أخرى	أفراد	الإجمالي
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	-	-	-	٧,٢٥١,٣٩٩	٧,٢٥١,٣٩٩
أرصدة لدى البنوك	-	-	-	١٠,٢٧٣,٢٧٦	١٠,٢٧٣,٢٧٦
عمليات استثمار مع البنوك	-	-	-	٣,٧٦٢,٥٥٨	٣,٧٦٢,٥٥٨
مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء					
تمويلات لأفراد :					
- بطاقات ائتمان	-	-	-	٢٩,٧٠٦	٢٩,٧٠٦
- تمويلات شخصية	-	-	-	٣,٧٤١,٦٧٣	٣,٧٤١,٦٧٣
- تمويلات عقارية	-	-	-	٥٥٤,٤٧٥	٥٥٤,٤٧٥
تمويلات لمؤسسات :					
- تمويلات مباشرة	٤,٧٥٥,٧٨٧	١,٥٧٨,١٧٦	٥٠,٢٨٢	٥,١٢١,٤٨٧	٢٥,٩٣٦,٥١١
- تمويلات مشتركة	-	-	-	٥,١١٧,٢٩٩	٥,١١٧,٢٩٩
استثمارات مالية :					
- أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	٢,١٣٣,٤٩٢	٢,١٣٣,٤٩٢
- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة	-	-	٣٣,٣٤٥	٢٩,٦٤٨,٣٥٧	٢٩,٦٤٨,٣٥٧
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٤,٧٥٥,٧٨٧**	**١,٥٧٨,١٧٦**	**٥٠,٢٨٢**	**٨٦,٣٨٨,٣٠٣**	**٨٨,٤٤٨,٧٤٦**
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٣,٠٢٧,٤٠٣**	**٥,٥٥٥**	**٤٧,٤٣٥**	**٧٣,٩٩٩,٠٧٠**	**٧٧,١٧٩,٠٧٠**

	مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	نشاط عقارى	الإجمالي
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	٧,٢٥١,٣٩٩	-	-	٧,٢٥١,٣٩٩
أرصدة لدى البنوك	١,٠٢٧٣,٢٧٦	-	-	١,٠٢٧٣,٢٧٦
عمليات استثمار مع البنوك	٣,٧٦٢,٥٥٨	-	-	٣,٧٦٢,٥٥٨
مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء				
تمويلات لأفراد :				
- بطاقات ائتمان	-	-	-	٢٩,٧٠٦
- تمويلات شخصية	-	-	-	٣,٧٤١,٦٧٣
- تمويلات عقارية	-	-	-	٥٥٤,٤٧٥
تمويلات لمؤسسات :				
- تمويلات مباشرة	٥,٨١١,٨١٣	١,٠٤٧٤,٠٠٢	٢٣,٢٢٣	٢٥,٩٣٦,٥١١
- تمويلات مشتركة	-	١,٨٢٨,٣٥٤	-	٥,١١٧,٢٩٩
استثمارات مالية :				
- أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٢٩٢,٦٧١	-	١,٥٠٦,٨٧٨	٢,١٣٣,٤٩٢
- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة	-	-	-	٢٩,٦٤٨,٣٥٧
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٢٧,٣٩١,٧١٨**	**١٢,٣٠٢,٣٥٦**	**١,٥٢٩,٩٣٤**	**٨٨,٤٤٨,٧٤٦**
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٣٢,٨٦٦,٠٨٠**	**٦,٧٨٨,٤٩٧**	**٦٩٤,٩٣٤**	**٧٧,١٧٩,٠٧٠**

٢/٥ خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة المخاطر بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين. ويتم رفع تقارير عن مخاطر السوق الى لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

وتتضمن محافظ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

١/٢/٥ أساليب قياس خطر السوق

فيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

القيمة المعرضة للخطر Value at Risk

- يقوم البنك بتطبيق أسلوب "القيمة المعرضة للخطر" للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قِبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة و يتم مراقبتها يوميا بمعرفة دارة مخاطر السوق بالبنك.
- القيمة المُعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق، وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (٩٨٪). وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (٢٪) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة. ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة. وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة. ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة. ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات بطريقة مباشرة علي المراكز الحالية – وهذه الطريقة تُعرف بالمحاكاة التاريخية. ويتم مراقبة المُخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.
- ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق.
- وحيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزء أساسي من نظام البنك في رقابة خطر السوق، تقوم لجنة الاصول والخصوم بصورة منتظمة بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط. ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعة من قبل البنك ومراجعتها يومياً من قبل إدارة المخاطر بالبنك. يتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال اختبارات تعزيزيه لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة ويتم رفع نتائج الاختبارات إلى لجنة الاصول والخصوم.
- يتم مراقبة جودة نموذج القيمة المُعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال اختبارات تعزيزية لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة ويتم رفع نتائج تلك الاختبارات إلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة

اختبارات الضغوط Stress Testing

- تُعطي اختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف مُعاكسة بشكل حاد. ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة. وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة المخاطر بالبنك،اختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حاده واختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات. وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط.

٢/٢/٥ ملخص القيمة المعرضة للخطر

اجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقاً لنوع الخطر

القيمة بالالف جنيه مصرى

	١٢ شهر حتى نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			١٢ شهر حتى نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١		
	متوسط	أعلى	أقل	متوسط	أعلى	أقل
أجمالى القيمة المعرضة للخطر طبقاً لنوع الخطر						
خطر أسعار الصرف –	١٧٨,٦٣٣	٤٣٣,٥٠٩	٧,٤٧٩	٢٨,٥١٩	١١٣,٩٧٤	٦,١٩٨
خطر سعر العائد –	٦١٥,٥٧٠	٦٩٦,٣٤٥	٣٥٩,٩٦١	٣٤١,٢٠٠	٤٢٩,٢٩٩	٢١٠,٦٦٢
إجمالي القيمة عند الخطر	**٧٩٤,٢٠٣**	**١,١٢٩,٨٥٤**	**٣٦٧,٤٤٠**	**٣٦٩,٧١٩**	**٥٤٣,٢٧٣**	**٢١٦,٨٦٠**
القيمة المعرضة للخطر لمحفظة لغيرغرض المتاجرة طبقاً لنوع الخطر						
خطر أسعار الصرف –	١٧٨,٦٣٣	٤٣٣,٥٠٩	٧,٤٧٩	٢٨,٥١٩	١١٣,٩٧٤	٦,١٩٨
خطر سعر العائد –	٦١٥,٥٧٠	٦٩٦,٣٤٥	٣٥٩,٩٦١	٣٤١,٢٠٠	٤٢٩,٢٩٩	٢١٠,٦٦٢
إجمالي القيمة عند الخطر	**٧٩٤,٢٠٣**	**١,١٢٩,٨٥٤**	**٣٦٧,٤٤٠**	**٣٦٩,٧١٩**	**٥٤٣,٢٧٣**	**٢١٦,٨٦٠**

- لا يتعرض البنك لخطر سعر العائد نظرا لقيامه بتوزيع عائد متغير على العملاء يرتبط بما تم تحقيقه ربع سنويا من إيرادات وعوائد.
- ترتبط الزيادة في القيمة المعرضة للخطر ، خاصة سعر العائد ، بالزيادة في حساسية سعر العائد في الأسواق المالية العالمية .
- وتم حساب النتائج الثلاثة السابقة للقيمة المعرضة للخطر بشكل مستقل عن المراكز المعنية والتحركات التاريخية للأسواق . ولا يشكل إجمالي القيمة المعرضة للخطر للمتاجرة وغير المتاجرة القيمة المعرضة للخطر للبنك وذلك نظراً للارتباط بين أنواع الخطر وأنواع المحافظ وما يتبعه من تأثير متنوع .

٣/٢/٥ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

- يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم. ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية الفترة المالية . ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	جنيه مصري	دولار أمريكي	جنيه استرليني	يورو اوروبي	عملات أخرى	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	٧,٠٥٠,٧٤٠	١٥٤,٢٢٠	٤,٧٢٤	٣٧,١٣٢	٤,٥٨٣	**٧,٢٥١,٣٩٩**
أرصدة لدى البنوك وعمليات أستثمار مع البنوك	٨,٩٤٥,٣٩٧	٤,٥٧٤,٠٩٢	٤٥,٦٠٩	٣٩٣,٦٦٩	٧٧,٠٦٨	**١٤,٠٣٥,٨٣٥**
مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء	٣١,٥١١,٧٦٨	٣,٨١٥,٩٥٦	-	٥١,٩٤٠	-	**٣٥,٣٧٩,٦٦٤**
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٦٧,٩٢٨	-	-	-	-	**٦٧,٩٢٨**
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢,١٠٥,١٠١	-	-	١٠٨,٨١٩	٢٥,٦٠٠	**٢,٢٣٩,٥٢٠**
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	١٩,٥١٧,٥٨٩	٩,١٦٣,٣٠٣	-	٩٦٧,٤٦٥	-	٢٩,٦٤٨,٣٥٧
استثمارات مالية في شركات تابعة	٩٨,٠٠٠	-	-	-	-	**٩٨,٠٠٠**
أصول مالية أخرى	١,٤٩٨,٢٠٨	١٣٤,٥٤٢	٩٦	٢١,٠٩٢	٣٤٩	**١,٦٥٤,٢٨٧**
إجمالي الأصول المالية	**٧٠,٧٩٤,٧٣١**	**١٧,٨٤٢,١١٣**	**٥٠,٤٢٩**	**١,٥٨٠,١١٧**	**١٠٧,٦٠٠**	**٩٠,٣٧٤,٩٩٠**
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	-	١,٣٢٧,٦١٧	٣٦	٥٦٩,٩٢١	٥,٣٣١	**١,٩٠٢,٩٠٥**
ودائع العملاء	٥٨,٦٠٤,٢٨٩	١٤,٦٦٥,٤٠٠	٥١,٦٢٣	١,٠١٧,١٤٨	٨١,٤٩٣	**٧٤,٤١٩,٩٥٣**
تمويلات مساندة و تمويلات أخرى	١١,٧١٥	١,١١٣,٤٥٣	-	-	-	**١,١٢٥,١٦٨**
التزامات مالية أخرى	١١٥,٤١٧	٥٠٩,٥٥٤	-	١٦,٥٥٤	٣٣٥	**٦٤١,٨٦٠**
إجمالي الالتزامات المالية	**٥٨,٧٣١,٤٢١**	**١٧,٦١٦,٠٢٤**	**٥١,٦٥٩**	**١,٦٠٣,٦٢٣**	**٨٧,١٥٩**	**٧٨,٠٨٩,٨٨٦**
صافي المركز المالي	**١٢,٠٦٣,٣١٠**	**٢٢٦,٠٨٩**	**(١,٢٣٠)**	**(٢٣,٥٠٦)**	**٢٠,٤٤١**	**١٢,٢٨٥,١٠٤**
٣١ ديسمبر ٢٠٢١						
إجمالي الأصول المالية	٧١,٧٠٦,٢٠٨	١١,٠٠٢,٥٥٠	٤١,٣٩٥	١,٠٠٣,٧٨٤	٨٢,١٣٤	**٨٣,٨٣٦,٠٧١**
إجمالي الالتزامات المالية	٦٣,١٢٨,٨٨٥	١٠,٣٢٣,٣١٧	٤٢,١٦٢	٩٤٤,٦١٠	٦٢,٣١٣	**٧٤,٥٠١,٢٨٧**
صافي المركز المالي	**٨,٥٧٧,٣٢٣**	**٦٧٩,٢٣٣**	**(٧٦٧)**	**٥٩,١٧٤**	**١٩,٨٢١**	**٩,٣٣٤,٧٨٤**

٤/٢/٥ خطر سعر العائد

- يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة . ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، وتتم مراقبة ذلك بواسطة إدارة المخاطر بالبنك.
- ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	بدون عائد	الإجمالي
الأصول المالية					
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	-	-	-	٧,٢٥١,٣٩٩	**٧,٢٥١,٣٩٩**
أرصدة لدى البنوك وعمليات أستثمار مع البنوك	٣,٠٧٩٣	١٣٥٢,٩٧٢	-	٤٨٤,٠٧	**١٤,٠٣٥,٨٣٥**
مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء	٤,٠٥٦,٩١٩	٢,٣١٤,٠٧	١٢,٧٥٩,٣٨٩	-	**٣٥,٣٧٩,٦٦٤**
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	-	-	-	٦٧,٩٢٨	**٦٧,٩٢٨**
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١,٤٣٠,٤٦	١,٢١٧,٤٧٦	٧٠٠,٦٤٦	٦٠,٦٠٢٨	**٢,٢٣٩,٥٢٠**
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	٢,٥٦٣,٤٩١	-	١١٤٣٧,١٧٤	٨٠,٦٤٨	٢٩,٦٤٨,٣٥٧
استثمارات مالية في شركات تابعة	-	-	-	٩٨,٠٠٠	**٩٨,٠٠٠**
إجمالي الأصول المالية	**٦,٦٥١,٢٥٣**	**١٨,٤٨٢,٥١٤**	**٢٠,٧٦٥,٨٥٦**	**٨٠,٠٧,٤٢٥**	**٨٨,٧٢٠,٧٠٣**
الالتزامات المالية					
أرصدة مستحقة للبنوك	-	-	-	١,٩٠٢,٩٠٥	**١,٩٠٢,٩٠٥**
ودائع العملاء	١٨,١٤٥,٦٣٢	٤٧,٢٠,١٣	١,٣٧٦,٤٧٩	٦٤٥,٢٦٩	**٧٤,٤١٩,٩٥٣**
تمويلات مساندة و تمويلات أخرى	-	-	١١,٧١٥	١,١١٣,٤٥٣	**١,١٢٥,١٦٨**
إجمالي الالتزامات المالية	**١٨,١٤٥,٦٣٢**	**٤٧,٢٠,١٣**	**١,٣٨٨,١٩٤**	**٦,٤٨٣,٣٤٤**	**٧٧,٤٤٨,٠٢٦**
فجوة أعادة تسعير العائد	**(١١,٤٩٤,٣٧٩)**	**١١,٩٤٥,٧٢١**	**١٩,٣٧٧,٦٦٢**	**١,٥٣٤,٠٨١**	**١١,٢٧٢,٦٧٧**
٣١ ديسمبر ٢٠٢١					
إجمالي الأصول المالية	١٣,١١٩,٧١٣	٢,٠٠٣٥,١٣٩	١٩,٧٢٨,٩٥٩	٤,٣٣١,٩٩١	**٨٣,٨٣٦,٠٧١**
إجمالي الالتزامات المالية	٦,٥٤٣,١٥٥	١٨,٥٦٥,٧٢٦	٣٣,٧٦٥,٢٠٠	٢,٧٥٣,٩٩٤	**٧٤,٥٠١,٢٨٧**
فجوة أعادة تسعير العائد	**٦,٥٧٦,٥٥٨**	**١,٤٦٩,٤١٣**	**١,٥٣٧,٩٥٩**	**١,٤٨٥,٤٥٥**	**٩,٣٣٤,٧٨٤**

٣/٥ خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات التمويل .

إدارة مخاطر السيولة وأدوات القياس

تخضع مخاطر السيولة للرقابة من قبل لجنة الأصول والخصوم (ALCO) ولجنة المخاطر (BRC) فى أطار أحكام سياسية الخزانة (TPG)

لجنة المخاطر(BRC)

- تقوم بالاشراف على وظائف إدارة المخاطر وتقيم الالتزام بإستراتيجيات وسياسات المخاطر الموضوعة من قبل مجلس الإدارة من خلال التقارير الدورية المقدمة من قبل مجموعة المخاطر.
- تقدم اللجنة توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق باستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر (بما في ذلك تلك المتعلقة بكفاية رأس المال ، وإدارة السيولة ، وأنواع مختلفة من المخاطر كالائتمان والسوق والتشغيلية والالتزام ،السمعة وأي مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك).

لجنة الأصول والخصوم (ALCO)

- تقوم بتوزيع الأصول والخصوم في الاطار الامثل مع الأخذ في الاعتبار توقعات التأثير المحتمل لتقلبات أسعار الفائدة ، محددات السيولة ، والتعرضات للعملات الأجنبية و مراقبة مخاطر السيولة والسوق في البنك والتطورات الاقتصادية وتقلبات السوق والاطار العام للمخاطر لضمان توافق الأنشطة الجارية مع المبادئ التوجيهية للمخاطر / المكاسب التي وافق عليها مجلس الإدارة.

سياسية الخزانة (TPG)

- يتمثل الغرض من سياسة الخزانة فى توثيق وإبلاغ السياسات التى تحكم الانشطة التى تقوم بها مجموعة الخزانة وتراقبها مجموعة المخاطر.
- تشمل التدابير الرئيسية وأدوات الرصد المستخدمة لتقييم مخاطر السيولة في البنك النسب الرقابية والداخلية ، والفجوات ، ونسب السيولة في بازل ٣ ، وفجوات هيكل الاستحقاقات للأصول والالتزامات ، واختبارات التحمل ، وتركز قاعدة التمويل.
- تم وضع المزيد من الأهداف الداخلية الأكثر تحفظًا ومؤشرات حجم المخاطر المقبول (RAI) مقابل المتطلبات الرقابية لمختلف مقاييس مخاطر تركز السيولة والتمويل.
- تتم ادارة مخاطر السيولة بمعرفة إدارة الاصول والخصوم بالبنك بينما تتم المراقبة بمعرفة ادارة المخاطر بصفة مستقله ما يلي:

- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات . ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء . ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
- إدارة التركز وبيان استحقاقات التسهيلات .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة . وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة مخاطر السيولة أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات المرابحات والمشاركات والمضاربات ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة مخاطر السيولة بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والآجال .

التدفقات النقدية غير المشتقة

يمثل الجدول التالي التدفقات النقدية الممخصومة من قبل البنك بطريقة الالتزامات المالية غير المشتقة موزعة على أساس المدة المتبقية من الاستحقاقات التعاقدية وبناء على الدراسة السلوكية للرصيد الراسخ للحسابات غير التعاقدية، في تاريخ الميزانية.:

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	الإجمالي
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	١,٩٠٢,٩٠٥	-	-	-	-	١,٩٠٢,٩٠٥
ودائع العملاء	١١,١١٧,٢٨٢	١٨,١٤٥,٦٣٢	٧,٦٨٣,٢٢٠	٣٦,٠٩٧,٣٤٠	١,٣٧٦,٤٧٩	٧٤,٤١٩,٩٥٣
تمويلات مساندة و تمويلات أخرى	-	-	-	١,١١٣,٤٥٣	١١,٧١٥	١,١٢٥,١٦٨
إجمالي الالتزامات المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدي	**١٣,٠٢٠,١٨٧**	**١٨,١٤٥,٦٣٢**	**٧,٦٨٣,٢٢٠**	**٣٧,٢١٠,٧٩٣**	**١,٣٨٨,١٩٤**	**٧٧,٤٤٨,٠٢٦**
إجمالي الأصول المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدي	**١٩,٩٠٧,٧٧١**	**٦,٦٥١,٢٥٣**	**١٨,٣٥٧,٣٤٤**	**٢٢,٨٧٢,٥٥٠**	**٢٠,٩٣١,٧٨٤**	**٨٨,٧٢٠,٧٠٢**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١						
إجمالي الالتزامات المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدي	٢٤,١٩٩,٢٢٤	٦,٥٤٣,١٥٥	٧,٢٣٩,٧٥٥	٣٦,٥١٩,١٥٣	-	٧٤,٥٠١,٢٨٧
إجمالي الأصول المالية وفقا لتاريخ الاستحقاق التعاقدي	٢٠,٩٣٩,٣٩٢	١٣,١١٩,٧١٣	١٩,٥٠١,٣٥٧	٢٥,٨٩٦,٣٤٣	٤,٣٧٩,٢٦٦	٨٣,٨٣٦,٠٧١

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الالتزامات ولتغطية الارتباطات المتعلقة بالمرابحات والمشاركات والمضاربات كل من النقدية ، والأرصدة لدى البنوك المركزية ، والأرصدة لدى البنوك ، وأوراق حكومية ، ومرابحات ومشاركات ومضاربات للبنوك والعملاء. ويتم مد أجل نسبة من مرابحات ومشاركات ومضاربات للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للبنك. بالإضافة إلى ذلك ، هناك رهن لبعض أدوات الدين والأوراق الحكومية لضمان الالتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى .

بنود خارج الميزانية

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	اقل من و حتى سنة	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
الارتباطات عن الايجار التشغيلي	٧,٤٢٢	٣٨,٥٩٢	٢٣,٨٠١	٦٩,٨١٥
الارتباطات الراسمالية ناتجة عن شراء أصول ثابتة	٨٣,٢٢٧	-	-	٨٣,٢٢٧
أرتباطات عن تمويلات وتسهيلات	١,٨٦٢,٠٧٦	٩,٧٥٤,٢٣٩	٣٩,٨٥١	١١,٦٥٦,١٦٦
التزامات عرضية	٢,١٢٦,٠٦٦	٣,٠٦٤,٠٥٤	٥٦٦,١١٧	٥,٧٥٦,٢٣٧

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	اقل من و حتى سنة	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
الارتباطات الراسمالية ناتجة عن شراء أصول ثابتة	٣٥,٢٩٩	-	-	٣٥,٢٩٩

٤/٥ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

١/٤/٥ أدوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام وسائل التقييم

لم يتم تقييم أي من بنود الأصول والالتزامات المالية باستخدام وسائل التقييم خلال الفترة المالية المنتهية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

٢/٤/٥ أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

يلخص الجدول التالي القيمة الدفترية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة :

القيمة بالالف جنيه مصرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
الأصول المالية				
أرصدة لدى البنوك	١٠,٢٦٩,٢٦٢	١٠,٢٦٩,٢٦٢	٢٩,٧١١,٢٦٦	٢٩,٨٩٨,٨٣٩
عمليات استثمار مع البنوك	٣,٥٢١,٢١١	٣,٦٨٠,١١٨	٢,٥٨٥,٩١٠	٢,٥٩٧,٤٦٨
تمويلات وتسهيلات للعملاء (بعد خصم خسائر الأئتمان المتوقعة)				
افراد	٣,٢٤٨,٣٤٥	٣,٢٤٨,٣٤٥	١,٩١٧,٢٥١	١,٩١٧,٢٥١
مؤسسات	٢٨,١٤٦,٩٩٣	٢٨,١٤٦,٩٩٣	١٩,١١٣,٥٢١	١٩,١١٣,٥٢١
استثمارات مالية				
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	٢٩,٣٤٦,٩٦٠	٢٨,٣٥٥,٣٥٢	١٦,٦٧٤,٠٤١	١٧,١١٥,٥٢٣
الألتزامات المالية				
أرصدة مستحقة للبنوك	١,٩٠٢,٩٠٥	١,٩٢٦,٩٩١	٨٩٦,٧٧٠	٨٩٦,٨٧٩
ودائع العملاء	٧٤,٤١٩,٩٥٣	٧٥,٠٤٥,٦٧٩	٧٢,٥٦٩,٣٨٨	٧٣,٢٣٥,٢٩٨
تمويلات مساندة / تمويلات إسلامية أخرى	١,١٢٥,١٦٨	١,١٣٧,٤٢٦	١,٠٣٥,١٢٩	١,٠٥٥,٦٤٩
الصافي	**١٥١,٩٨٠,٧٩٧**	**١٥١,٨١٠,١٦٦**	**١٤٤,٥٠٣,٢٧٦**	**١٤٥,٨٣٠,٤٢٨**

أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة للإيداعات والودائع لليلة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها . ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه.

عمليات إستثمار مع البنوك

تتمثل عمليات إستثمار مع البنوك في تسهيلات غير الودائع لدى البنوك . وتمثل القيمة العادلة المتوقعة لعمليات إستثمار مع البنوك القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها . ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

مرابحات ومشاركات ومضاربات للعملاء

تتمثل مرابحات ومشاركات ومضاربات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال . وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للمرابحات والمشاركات والمضاربات للعملاء القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها . ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

استثمارات في أوراق مالية بالتكلفة المستهلكة

الاستثمارات في أوراق مالية في الجدول السابق تتضمن فقط الأصول التي تقاس بالتكلفة المستهلكة. ويتم تحديد القيمة العادلة للأصول المالية التى تقاس بالتكلفة المستهلكة بناء على أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة . وإذا لم تتوفر هذه البيانات ، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص ائتمان وتاريخ استحقاق ومعدلات مشابهه.

المستحق لبنوك أخرى وللعملاء

تمثل القيمة العادلة المقدرة للودائع بأستخدام معدلات عائد السوق في تاريخ القوائم المالية ذات تاريخ استحقاق غير محدد ، التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد ، المبلغ الذي سيتم دفعه عند الطلب.

٣/٤/٥ قياس القيمة العادلة

- يحدد البنك القيمة العادلة علي اساس انها السعر الذى سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذى سيتم سداده لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس مع الاخذ في الاعتبار عند قياس القيمة العادلة خصائص الأصل أو الالتزام في حال أخذ المشاركون في السوق تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل و/أو الالتزام في تاريخ القياس حيث تشتمل هذه الخصائص علي حالة الأصل وموقعه والقيود على بيع الأصل أو استخدامه لكيفية نظر المشاركين في السوق.
- يستخدم البنك منهج السوق لتحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية باعتبار ان هذا المنهج يستخدم الاسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناجمة عن معاملات بالسوق تتضمن أصول أو التزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات، وتكون مطابقة أو قابلة للمقارنة. وبالتالي قد يستخدم البنك أساليب التقييم المتفقة مع منهج السوق مثل مضاعفات السوق المشتقة من مجموعات قابلة للمقارنة. وعندها يقتضي اختيار المضاعف الملائم من ضمن النطاق استخدام الحكم الشخصي مع الأخذ في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية الخاصة بالقياس.
- عندما لا يمكن الاعتماد علي مدخل السوق في تحديد القيمة العادلة لأصل مالي او التزام مالي، يستخدم البنك منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة والذي بموجبه يتم تحويل المبالغ المستقبلية مثل التدفقات النقدية أو الدخل والمصروفات إلى مبلغ حالي (مخصوم) بحيث يعكس قياس القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول المبالغ المستقبلية.
- عندما لا يمكن الاعتماد علي مدخل السوق او منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة لأصل مالي او التزام مالي، يستخدم البنك منهج التكلفة في تحديد القيمة العادلة بحيث يعكس المبلغ الذي يتم طلبه حالياً لاستبدال الاصل بحالته الراهنة (تكلفة الاستبدال الحالية)، بحيث تعكس القيمة العادلة التكلفة التي يتحملها المشارك في السوق كمشترى من اقتناء أصل بديل له منفعة مماثلة حيث ان المشارك في السوق كمشترى لن يدفع في الأصل أكثر من المبلغ الذي يستبدل به المنفعة للأصل.

يوضح أدناه اساليب قياس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناء على مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الاول: وتتمثل مدخلات المستوي الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مطابقة يستطيع البنك الوصول إليها في تاريخ القياس .

المستوى الثاني: وتتمثل مدخلات المستوي الثاني في كافة المدخلات بخلاف أسعار معلن عنها ضمن المستوي الأول وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: وتتمثل مدخلات المستوي الثالث في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

يوضح الجدول التالي التغير في اساليب قياس القيمة العادلة للاصول المالية كما يلى.

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	المستوى الأول	المستوى الثانى	المستوى الثالث	الإجمالي
أستثمارات مالية في أدوات دين	-	٢,١٣٣,٤٩٢	-	٢,١٣٣,٤٩٢
وثائق صناديق استثمار	-	-	٦٧,٩٢٨	٦٧,٩٢٨
أدوات حقوق ملكية	٨٣,٦٩٨	-	٢٢,٣٣٠	١٠٦,٠٢٨

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	المستوى الأول	المستوى الثانى	المستوى الثالث	الإجمالي
أستثمارات مالية في أدوات دين	-	٦٤٤,٤٧٩	-	٦٤٤,٤٧٩
وثائق صناديق استثمار	-	-	٤٧,٢٧٥	٤٧,٢٧٥
أدوات حقوق ملكية	٥٨,٤٠٨	-	١٨,٥٤٩	٧٦,٩٥٧

٥/ه إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك.
- حماية قدرة البنك علي الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يوميا بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة للبنك المركزي المصري على اساس ربع سنوي.

يطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

الاحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جنيه مصري كحدٍ أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. علما بانه في تاريخ الميزانيه قد بلغ راس المال المصدر والمدفوع ٥,٠٩٠ مليون جنيه مصري.

الاحتفاظ بنسبة بين القاعدة الرأسمالية وبين أجمالي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتشغيل وقيمة التجاوز لأكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة وقيمة التجاوز عن الحدود المقررة للتوظيفات لدى الدول تعادل أو تزيد عن ١٠٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام والارباح (الخسائر) المرحلية الربع سنوية، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام للمرحلة الأولى للخسائر الائتمانية المتوقعة بما لا يزيد عن ١,٢٥ ٪من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والتمويلات/الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها).

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين.

وتلخص الجداول التاليه مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسبه معيار كفاية رأس المال و نسبة الرافعة المالية:

أ) نسبة معيار كفاية رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الشريحة الأولى بعد الاستبعادات		
رأس المال الأساسي المستمر		
رأس المال المصدر والمدفوع	٥,٠٨٩,٩٧٤	١,٥٤٦,٤٤٧
الاحتياطيات	٢٤٩,٦١٩	١,٢٨٧,٧٤
احتياطي المخاطر العام	٢١٤,٩٢٦	٢١٤,٩٢٦
الأرباح المحتجزة	١,٨٩٤,٣٥	٢,٦٨٠,٧٥٦
اجمالي بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم	٢٤,٧٧٦	٤٩,٢٧٢
إجمالي رأس المال الأساسي	**٧,٤٧٣,٦٤٥**	**٥,٨٧٩,١٤١**
رأس المال الاساسي الاضافي		
حقوق الأقلية	٢,٣١٥	٢,٢٨١
اجمالي الاستبعادات من رأس المال الاساسي المستمر	(٢٢,٩٦٣)	(١٧,٧٥٦)
إجمالي الشريحة الاولى بعد الاستبعادات	**٧,٤٥٢,٩٩٧**	**٥,٨٦٣,٦٦٦**
الشريحة الثانية بعد الاستبعادات		
تمويلات مساندة من المستثمر الرئيسى / ودائع مساندة	٥٤٠,٦٧٦	٧٣٨,٦٨٥
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل ادوات الدين والقروض والتسهيلات الائتمانية والالتزامات العرضية المدرجة فى المرحلة الأولى (Stage 1)	٢٧٤,١٥٧	١٢٦,٦٤٦
إجمالي الشريحة الثانية	**٨١٤,٨٣٣**	**٨٦٥,٣٣١**
إجمالى القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات	**٨,٢٦٧,٨٣٠**	**٦,٧٢٨,٩٩٧**
اجمالى الاصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الأئتمان ،السوق والتشغيل (بدون التجاوز لأكبر ٥٠ عميل)		
متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان	٤٢,٧٣٢,٦٤٧	٢٧,٨٢٦,٦٠٢
قيمة التجاوز عن الحدود المقرره للتوظيفات لدى الدول مرجحة بأوزان المخاطر	١,٤٩٠٨	-
متطلبات رأس المال لمخاطر السوق	٣٨٨,٤٤٨	٥٢٩,٣٤٤
متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل	٣,٤٨٨,٨٠٢	٤,٠٥٤,٧٦٥
إجمالى الاصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الأئتمان ،السوق والتشغيل	**٤٦,٧٠٤,٨٠٤**	**٣٢,٤١٠,٧١١**
معيار نسبة كفاية رأس المال٪	**١٧,٧٠٪**	**٢٠,٧٦٪**

*تم إضافة معيار كفاية رأس المال وفقا لما تم إرساله للبنك المركزي المصري .

*بناء على ارصده القوائم الماليه المجمعه للبنك ووفقا لتعليمات البنك المركزى المصري الصادره فى ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢ .

ب) الرافعة المالية:

وفى اطار السعى نحو تطبيق افضل الممارسات الدولية فى مجال الرقابة المصرفية فقد قام البنك المركزى المصرى باصدار تعليمات لقياس مدي كفاية الشريحة الاولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة باجمالى الاصول غير مرجحة بأوزان مخاطر (الرافعة المالية) , مع التزام البنوك بالحد الادنى لتلك النسبة (٣٪) على اساس ربع سنوى

اولا: بسط النسبة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستبعادات	**٧,٤٥٢,٩٩٧**	**٥,٨٦٣,٦٦٦**
ثانيا: مقام النسبة		
أجمالى التعرضات داخل الميزانية	٨٧,٥١٤,٠٤٠	٨٢,٣١٩,٢٤٨
اجمالى التعرضات خارج الميزانية	٤,٩٠٣,٠٦٨	٣,٥٩٤,٢٠١
اجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية	**٩٢,٤١٧,١٠٨**	**٨٥,٩١٣,٤٤٩**
نسبة الرافعة الماليه٪ (١/٢)	**٨,٠٦٪**	**٦,٨٣٪**

* بناء على ارصده القوائم الماليه المجمعه للبنك ووفقا لتعليمات البنك المركزى المصري الصادره فى ١٤ يوليو ٢٠١٥

- في ديسمبر ٢٠٢٢ سجل NSFR نسبة ١٠٧,٥٤٪ وسجل LCR نسبة ١١,٨٥٤٪
- في ديسمبر ٢٠٢١ سجل NSFR نسبة ١٠٧٤,٤٪ وسجل LCR نسبة ٤,٥١٣٪

٦- التقارير القطاعية

١/٦ التحليل القطاعى للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعى العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة فى تقديم الخدمات المصرفية وادارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التى قد تختلف عن باقى الأنشطة الأخرى ويتضمن التحليل القطاعى للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلى :

- المركز الرئيسي للبنك
- فروع محافظة القاهرة
- فروع محافظة الجيزة
- فروع محافظة الاسكندرية
- فروع بمحافظات أخري

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	المركز الرئيسي للبنك	فروع محافظة القاهرة	فروع محافظة الجيزة	فروع محافظة الاسكندرية	فروع محافظات أخرى	الاجمالى
الإيرادات والمصروفات وفقاً للنشاط القطاعي						
إيرادات النشاط القطاعي	١,٤٨٠,٣٩٤	٤,٦٩٨,٥٩٧	١,١٧٦,١٥٢	٧٢٤,٨٠٧	٦٩٧,٤٩٥	٨,٧٧٧,٤٤٥
مصروفات النشاط القطاعي	(١,٨٦٠,٢٨٩)	(٢,٥١٦,٢١٢)	(٧٥١,٨٢٧)	(٥٣٦,١١٤)	(٤٥٧,٩٨٨)	(٦,١٢٢,٤٣٠)
صافى أرباح السنة قبل الضرائب	**(٣٧٩,٨٩٥)**	**٢,١٨٢,٣٨٥**	**٤٢٤,٣٢٥**	**١٨٨,٦٩٣**	**٢٣٩,٥٠٧**	**٢,٦٥٥,٠١٥**
الضريبة	(٨٩٩,٩٩٨)	-	-	-	-	(٨٩٩,٩٩٨)
صافى أرباح السنة بعد الضرائب	**(١,٢٧٩,٨٩٣)**	**٢,١٨٢,٣٨٥**	**٤٢٤,٣٢٥**	**١٨٨,٦٩٣**	**٢٣٩,٥٠٧**	**١,٧٥٥,٠١٧**
الأصول والالتزامات وفقاً للنشاط القطاعي						
أصول النشاط القطاعي	**٥,٢٧٤,٧٧٣**	**٥١,٢٤٦,١٧٤**	**١٣,٨٦٥,٩٢٦**	**٨,٩٣٠,٤٦٨**	**٧,٩٠٧,٦٠٠**	**٨٧,٢٢٤,٩٤١**
التزامات النشاط القطاعي	**٥,٢٧٤,٧٧٣**	**٤٣,٦٦١,٠٩٣**	**١٣,٨٦٥,٩٢٦**	**٨,٩٣٠,٤٦٨**	**٧,٩٠٧,٦٠٠**	**٧٩,٦٣٩,٨٦٠**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	المركز الرئيسي للبنك	فروع محافظة القاهرة	فروع محافظة الجيزة	فروع محافظة الاسكندرية	فروع محافظات أخرى	الاجمالى
الإيرادات والمصروفات وفقاً للنشاط القطاعي						
إيرادات النشاط القطاعي	١,١٢٠,١٤٤	٤,١٦٧,١١٠	١,٠٣١,١٢٤	٦٣٨,٣٥٢	٦٢٠,٢٧٨	٧,٥٧٧,٠٠٨
مصروفات النشاط القطاع	(١,٦٦٠,٠١٩)	(٢,٤٧٤,٦٦٤)	(٧٣٣,٩٩٣)	(٤٩٩,٤١١)	(٤٦٢,٠٤٦)	(٥,٨٣٠,١٣٣)
صافى أرباح السنة قبل الضرائب	**(٥٣٩,٨٧٥)**	**١,٦٩٢,٤٤٦**	**٢٩٧,١٣١**	**١٣٨,٩٤١**	**١٥٨,٢٣٢**	**١,٧٤٦,٨٧٥**
الضريبة	(٦١٤,٥٠٨)	-	-	-	-	(٦١٤,٥٠٨)
صافى أرباح السنة بعد الضرائب	**(١,١٥٤,٣٨٣)**	**١,٦٩٢,٤٤٦**	**٢٩٧,١٣١**	**١٣٨,٩٤١**	**١٥٨,٢٣٢**	**١,١٣٢,٣٦٧**
الأصول والالتزامات وفقاً للنشاط القطاعي						
أصول النشاط القطاعي	**٥,٠٤١,٧٧٨**	**٤٩,٢٣٢,٤٢٧**	**١٢,٢٠١,٢١١**	**٧,٧١٩,٧٤٩**	**٨,١٧٣,٢٣٣**	**٨٢,٣٦٨,٣٩٨**
التزامات النشاط القطاعي	**٥,٠٤١,٧٧٦**	**٤٣,٢٢٨,٢٥٦**	**١٢,٢٠١,٢١١**	**٧,٧١٩,٧٤٩**	**٨,١٧٣,٢٣٣**	**٧٦,٣٦٤,٢٢٥**

٢/٦ تحليل القطاعات الجغرافية

القيمة بالالف جنيه مصرى

	جمهورية مصر العربية			
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	القاهرة الكبري	"الاسكندرية والدلتا وسيناء"	الوجه القبلي	الاجمالى
الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية				
إيرادات القطاعات الجغرافية	٧,٧٣٩,٠٦٨	١,٠٣٨,٣٧٧	-	٨,٧٧٧,٤٤٥
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٥,٣٦٥,٢٧٩)	(٧٥٧,١٥١)	-	(٦,١٢٢,٤٣٠)
صافى أرباح السنة قبل الضرائب	**٢,٣٧٣,٧٨٩**	**٢٨١,٢٢٦**	**-**	**٢,٦٥٥,٠١٥**
الضريبة	(٨٩٩,٩٩٨)	-	-	(٨٩٩,٩٩٨)
صافى أرباح السنة بعد الضرائب	**١,٤٧٣,٧٩١**	**٢٨١,٢٢٦**	**-**	**١,٧٥٥,٠١٧**
الأصول والالتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية				
أجمالى أصول القطاعات الجغرافية	٧٤,٨٨٠,٣٩٣	١٢,٣٤٤,٥٤٨	-	٨٧,٢٢٤,٩٤١
أجمالى التزامات القطاعات الجغرافية	٦٧,٢٩٥,٣١٢	١٢,٣٤٤,٥٤٨	-	٧٩,٦٣٩,٨٦٠

القيمة بالالف جنيه مصرى

	جمهورية مصر العربية			
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	القاهرة الكبري	"الاسكندرية والدلتا وسيناء"	الوجه القبلي	الاجمالى
الإيرادات والمصروفات وفقاً للقطاعات الجغرافية				
إيرادات القطاعات الجغرافية	٦,٦٣٣,٥٠٣	٩٤٣,٥٠٥	-	٧,٥٧٧,٠٠٨
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٥,١٠١,١٤٩)	(٧٢٨,٩٨٤)	-	(٥,٨٣٠,١٣٣)
صافى أرباح السنة قبل الضرائب	**١,٥٣٢,٣٥٤**	**٢١٤,٥٢١**	**-**	**١,٧٤٦,٨٧٥**
الضريبة	(٦١٤,٥٠٨)	-	-	(٦١٤,٥٠٨)
صافى أرباح السنة بعد الضرائب	**٩١٧,٨٤٦**	**٢١٤,٥٢١**	**-**	**١,١٣٢,٣٦٧**
الأصول والالتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية				
أجمالى أصول القطاعات الجغرافية	٧١,٢٥٤,٠٩٤	١١,١١٤,٣٠٤	-	٨٢,٣٦٨,٣٩٨
أجمالى التزامات القطاعات الجغرافية	٦٥,٢٤٩,٩٢١	١١,١١٤,٣٠٤	-	٧٦,٣٦٤,٢٢٥

٧- صافي الدخل من العائد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
عائد المرابحات والمشاركات والمضاربات والإيرادات المشابهة من :		
تمويلات وتسهيلات :		
- للعملاء	٣,٠١٨,٦٢٩	٢,١٥٢,١٧٦
الاجمالى	**٣,٠١٨,٦٢٩**	**٢,١٥٢,١٧٦**
أستثمارات مالية في أدوات دين بالتكلفة المستهلكة و مقيمة من خلال الدخل الشامل	٣,٦٩٨,٣١٥	٢,٦١٧,٣٠١
ودائع وحسابات جارية	١,٦٣٣,٠٠٣	٢,٤٣٦,٠٨٨
الاجمالى	**٨,٣٤٩,٩٤٧**	**٧,٢٠٥,٥٦٥**
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من :		
ودائع وحسابات جارية :		
- للبنوك	(٣٢,٩٩٥)	(٨,٦٦٩)
- للعملاء	(٤,٨٣١,٣٤٣)	(٤,٣٩١,٧٨٣)
الاجمالى	(٤,٨٦٤,٣٣٨)	(٤,٤٠٠,٤٥٢)
تمويلات أخري	(٥٠,٤٥٤)	(٥٥,١٥٥)
الاجمالى	**(٤,٩١٤,٧٩٢)**	**(٤,٤٥٥,٦٠٧)**
صافي الدخل من العائد	**٣,٤٣٥,١٥٥**	**٢,٧٤٩,٩٥٨**

٨- صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
إيرادات الأتعاب والعمولات :		
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	١٧٦,٥٩٨	١٤٧,٤٨٣
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	١,٦٠٠	٢٢
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	١,١٢٥	٦٧٩
أتعاب اخرى	١١٢,٨٢٥	١٤٢,٣٣٧
الاجمالى	**٢٩٢,١٤٨**	**٢٩٠,٥٢١**
مصروفات الأتعاب والعمولات :		
اتعاب وعمولات اخرى مدفوعة	(٢٧,٢٤٧)	(١٨,٩٧٣)
الاجمالى	**(٢٧,٢٤٧)**	**(١٨,٩٧٣)**
صافي الدخل من الأتعاب و العمولات	**٢٦٤,٩٠١**	**٢٧١,٥٤٨**

٩- مصروفات إدارية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات ومزايا عينية	(٣٩٣,٦٣١)	(٣٤٣,٤٥٤)
تأمينات اجتماعية	(١٥,٩٢٧)	(١٢,٠٠٩)
تكلفة المعاشات		
نظم الاشتراكات المحددة	(١٤,٠٣٠)	(٨,٥١١)
نظم المزايا المحددة	٨٦,٤٠٧	-
تدعيم صندوق الزكاة والخيرات	(٢٥,٥٠٠)	(١٠,٤٤٨)
إهلاك واستهلاك	(١١٠,٠١٥)	(٩٤,٠٦٤)
مصروفات إدارية أخرى	(٤١٢,٧٦٦)	(٣٢٣,٥٩٤)
الاجمالى	**(٨٨٥,٤٦٢)**	**(٧٩٢,٠٨٠)**

١٠- توزيعات أرباح

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢٠,٨٥٦	٦,١٤٦
استثمارات مالية فى شركات تابعة	١٠,٦٠٠	١١,٠٠٧
وثائق صناديق أستثمار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	١٣٦	١١٤
الاجمالى	**٣١,٥٩٢**	**١٧,٢٦٧**

١١- صافي دخل المتاجرة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
عمليات النقد الأجنبي :		
أر باح المعاملات بالعملات الأجنبية	٩٣,١٠٥	٥٨,٥٠٥
وثائق صناديق أستثمار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	١٠,٦٥٣	٤,٤٧٢
الاجمالى	**١٠٣,٧٥٨**	**٦٢,٩٧٧**

١٢- ايرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
أرباح (خسائر) ترجمة الأصول و الإلتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(٥٥,٨٩٥)	(٦٤)
أرباح (خسائر) بيع أصول ألت ملكيتها للبنك	١٩,٤٧٤	-
أرباح بيع أصول ثابتة	١,٦١١	١,١٢٦
مصر وف الإيجار عن عقود التأجير التشغيلي	(٩,٣٢٢)	(١٠,٣٦٧)
أرباح (خسائر) اضمحلال أصول ألت ملكيتها للبنك	١,٤٨٣	(٤,٢٨١)
رد المخصصات الأخرى (بالصافى بعد خصم المرتد)*	٧٧,٠٢١	٢,٤٠٣
إيرادات أخرى	١٤,٥٥٠	٢,٥٠٠
الاجمالى	**٤٨,٩٢٢**	**(٨,٦٨٣)**

المخصصات الأخرى (بالصافى بعد خصم المرتد)*	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
مخصص ضرائب	٨٩,٠٠٠	-
مخصص إلتزامات عرضية	(١١,٩٧٩)	٢,٤٠٣
الاجمالى	**٧٧,٠٢١**	**٢,٤٠٣**

١٣- عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان المتوقعة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء	(٢٩٦,٠٠١)	(٥٤٣,٧٣٧)
عمليات استثمار مع البنوك	٧,٨٧٥	(٣,٨٧٢)
أرصدة لدى البنوك	(٢,٢٩٨)	(٢٩٣)
أستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٢,٤٢١)	٤٠٠
أستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥٠,٥٧٥)	(٦,١٥٧)
ايرادات مستحقة	(٤٣١)	(١,١٣١)
الاجمالى	**(٣٤٣,٨٥١)**	**(٥٥٤,٧٩٠)**

١٤- مصروفات ضرائب الدخل

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الضريبة الجارية	(٩٠٦,٤٧٦)	(٦١١,٩٤٦)
الضريبة المؤجلة	٦,٤٧٨	(٢,٥٦٢)
الاجمالى	**(٨٩٩,٩٩٨)**	**(٦١٤,٥٠٨)**

السعر الفعلي لضريبة الدخل المؤجلة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
صافي أرباح السنة قبل الضرائب	٢,٦٥٥,٠١٥	١,٧٤٦,٨٧٥
سعر الضريبة السارى	٢٢,٥٪	٢٢,٥٪
مصروفات ضرائب الدخل على أساس سعر الضريبة المطبق	٥٩٧,٣٧٨	٣٩٣,٠٤٧
الاثر الضريبى لكل من:		
ايرادات غير خاضعة للضريبة	(٦٢٩,٧٠٠)	(٣٧٦,٢٨٩)
مصر وفات غير قابلة للخصم الضر يبى	٤٤٣,٩١٠	٣٤٨,٢٨٠
ضرائب أخرى	٤٨٨,٤١٠	٢٤٩,٤٧٠
مصروفات ضرائب الدخل طبقا للسعر الفعلي للضريبة	**٨٩٩,٩٩٨**	**٦١٤,٥٠٨**
السعر الفعلي للضريبة	**٣٣,٩٪**	**٣٥,١٨٪**

١٥- نصيب السهم الاساسي من حصة المساهمين فى صافى أرباح السنة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
صافي أرباح السنة القابلة للتوزيع	**١,٧٥٣,٤٠٦**	**١,١٣١,٢٤١**
حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة	(٢١٠,٥٠٠)	(١٣٦,٠٠٠)
حصة المساهمين في الأرباح	**١,٥٤٢,٩٠٦**	**٩٩٥,٢٤١**
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ايضاح رقم ٣٢/٢)	٧٢٧,١٣٩	٧٢٧,١٣٩
نصيب السهم من حصة المساهمين في صافي أر باح السنة	**٢,١٢**	**١,٣٧**

١٦- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
نقدية	٤٦٢,٣٣٧	٤٣٥,٨٢٤
أرصدة لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الاحتياطى الإلزامى	٦,٧٨٩,٠٦٢	٦,٠٩٠,٤٢٦
الإجمالى	٧,٢٥١,٣٩٩	٦,٥٢٦,٢٥٠
أرصدة بدون عائد	٧,٢٥١,٣٩٩	٦,٥٢٦,٢٥٠
الإجمالى	**٧,٢٥١,٣٩٩**	**٦,٥٢٦,٢٥٠**

١٧- أرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
حسابات جارية	٤٨٤,٠٧٠	٤٦٨,٤٣١
ودائع لدى البنوك	٩,٧٨٩,٢٠٧	٢٩,٢٤٤,٥٥٢
	١٠,٢٧٣,٢٧٧	**٢٩,٧١٢,٩٨٣**
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٤,٠١٥)	(١,٧١٧)
الإجمالي	**١٠,٢٦٩,٢٦٢**	**٢٩,٧١١,٢٦٦**
أرصدة لدى البنك المركزى بخلاف نسبة الاحتياطى الإلزامى	٩,٨٠٦,٨٠٥	٢٩,٢٦٠,٣٢٢
بنوك محلية	٣٢,٢٢٨	٧٥,١٤٦
بنوك خارجية	٤٣٤,٢٤٤	٣٧٧,٥١٥
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٤,٠١٥)	(١,٧١٧)
الإجمالي	**١٠,٢٦٩,٢٦٢**	**٢٩,٧١١,٢٦٦**
أرصدة بدون عائد	٤٨٤,٠٧٠	٤٦٨,٤٣١
أرصدة ذات عائد ثابت	٩,٧٨٩,٢٠٧	٢٩,٢٤٤,٥٥٢
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٤,٠١٥)	(١,٧١٧)
الإجمالي	**١٠,٢٦٩,٢٦٢**	**٢٩,٧١١,٢٦٦**

تحليل مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة للأرصدة لدي البنوك

الرصيد في أول السنة المالية	١,٧١٧	١,٤٢٥
صافي خسائر الأئتمان المتوقعة خلال السنة	٢,٢٩٨	٢٩٢
الإجمالي	**٤,٠١٥**	**١,٧١٧**

١٨- عمليات استثمار مع بنوك (بعد خصم خسائر الائتمان المتوقعة)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
عمليات استثمار مع البنوك	٣,٧٦٢,٥٥٨	٢,٧٤٥,٣٤٣
يخصم :		
مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٢٢٩,٨٦٦)	(١٥٢,٩١٣)
العوائد المجنبة	(١١,٤٨١)	(٦,٥٢٠)
الصافى	**٣,٥٢١,٢١١**	**٢,٥٨٥,٩١٠**
تحليل مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة		
الرصيد فى أول السنة المالية	١٥٢,٩١٣	١٤٩,١٢١
صافى خسائر الأئتمان المتوقعة خلال السنة	(٧,٨٧٥)	٣,٨٧٢
فر وق ترجمة عملات أجنبية	٨٤,٨٢٨	(٨٠)
الإجمالي	**٢٢٩,٨٦٦**	**١٥٢,٩١٣**

- تمثل مرابحات سلعية مع البنوك المحلية والبنوك المراسلين بالعملات الاجنبية بالاضافة إلى مضاربات استثمارية.
- تتضمن مبلغ ٢٢٢,٦٩٠ الف جنيه مصري يمثل عمليات استثمار مع مجموعة البركة -المساهم الرئيسي بالبنك- (مقابل مبلغ ١٣٨,٣٠٦ الف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) .
- كما تتضمن مبلغ ٤٥٨,٧١٣ الف جنية مصرى يمثل عمليات استثمار مع بنوك تابعة لمجموعة البركة (مقابل مبلغ ٣٠١,٣٧٩ الف جنية مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) .
- تم اعادة تبويب مبلغ ٦,٥٢٠ الف جنيه مصري يخص العوائد المجنبة من بنك البركة لبنان (تعديل التبويب ليتماشي مع طبيعة العملية)

١٩- مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء (بعد خصم خسائر الائتمان المتوقعة)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
أفراد:		
بطاقات ائتمان	٢٩,٧٠٦	٢٥,٠٧٨
تمويلات شخصية	٣,٧٤١,٦٧٣	١,٨٨٩,٧٩١
تمويلات عقارية	٥٥٤,٤٧٥	٥٦٥,٠٣٨
الاجمالى (١)	**٤,٣٢٥,٨٥٤**	**٢,٤٧٩,٩٠٧**
مؤسسات شاملاً التمويلات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية		
تمويلات مباشرة	٢٥,٩٣٦,٥١١	١٨,٦٤٢,٧٨٦
تمويلات مشتركة	٥,١١٧,٢٩٩	٣,٠٧٠,٧٠٧
مرابحات ومشاركات ومضاربات أخرى	-	١٥,٠٩٩
الاجمالى (٢)	**٣١,٠٥٣,٨١٠**	**٢١,٧٢٨,٥٩٢**
اجمالي مرابحات ومشاركات ومضاربات للعملاء (١+٢)	**٣٥,٣٧٩,٦٦٤**	**٢٤,٢٠٨,٤٩٩**
يخصم :		
مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٢,٢٩٤,٤٩٢)	(١,٩٢٢,٤٨٥)
عوائد مؤجلة	(١,٦٨٩,٨٣٤)	(١,٢٥٥,٢٤٢)
الصافى	٣١,٣٩٥,٣٣٨	٢١,٠٣٠,٧٧٢
تحليل مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة*		
الرصيد في أول السنة المالية	١,٩٢٢,٤٨٥	١,٧٠٩,٨٩٩
صافى خسائر الأئتمان المتوقعة خلال السنة	٢٩٦,٠٠١	٥٤٣,٧٣٧
متحصلات من تمويلات سبق إعدامها	٣٨,٥٣٦	١٦٣
مبالغ تم أعدامها خلال السنة	(١٣٥,٥٧٦)	(٣٢٩,٩٦٩)
فر وق ترجمة عملات أجنبية	١٧٣,٠٤٦	(١,٣٤٥)
الإجمالي	**٢,٢٩٤,٤٩٢**	**١,٩٢٢,٤٨٥**

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للتمويلات والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع:

القيمة بالالف جنيه مصرى

	أفراد			
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	بطاقات ائتمان	تمويلات شخصية	تمويلات عقارية	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	٢٦٦	٤٨,٠٣٢	١٨,٤٠٤	٦٦,٧٠٢
صافي خسائر الأئتمان المتوقعة خلال السنة	١,١٨٠	٣١,٥١٧	(١,٣٩٠)	٣١,٣٠٧
مبالغ تم أعدامها خلال السنة	-	(٨٢)	(٢,٤٣٢)	(٢,٥١٤)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١,٤٤٦**	**٧٩,٤٦٧**	**١٤,٥٨٢**	**٩٥,٤٩٥**

	مؤسسات			
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	تمويلات مباشرة	تمويلات مشتركة	تمويلات أخرى	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	١,٥٧٤,٣٩٠	٢٧٤,٦١٢	٦,٧٨١	١,٨٥٥,٧٨٣
صافي خسائر الأئتمان المتوقعة خلال السنة	١٩٩,٢٨١	٧٢,١٩٤	(٦,٧٨١)	٢٦٤,٦٩٤
متحصلات من تمويلات سبق إعدامها	١,٦١٩	٣٦,٩١٧	-	٣٨,٥٣٦
مبالغ تم أعدامها خلال السنة	(١٣٣,٠٦٢)	-	-	(١٣٣,٠٦٢)
فر وق ترجمة عملات أجنبية	١٤١,٦٢٩	٣١,٤١٧	-	١٧٣,٠٤٦
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١,٧٨٣,٨٥٧**	**٤١٥,١٤٠**	**-**	**٢,١٩٨,٩٩٧**
الإجمالي	**١,٧٨٥,٣٠٣**	**٤٩٤,٦٠٧**	**١٤,٥٨٢**	**٢,٢٩٤,٤٩٢**

القيمة بالالف جنيه مصرى

	أفراد			
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	بطاقات ائتمان	تمويلات شخصية	تمويلات عقارية	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	١٦٧	٥٥,٩٩٢	١٢,٣١٥	٦٨,٤٧٤
صافي خسائر الأئتمان المتوقعة خلال السنة	٣٥٣	(٦,٧١٧)	٦,٠٨٩	(٢٧٥)
مبالغ تم أعدامها خلال السنة	(٢٥٤)	(١,٢٤٣)	-	(١,٤٩٧)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٢٦٦**	**٤٨,٠٣٢**	**١٨,٤٠٤**	**٦٦,٧٠٢**

	مؤسسات			
٣١ ديسمبر ٢٠٢١	تمويلات مباشرة	تمويلات مشتركة	تمويلات أخرى	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	١,١٩٥,٦٥٣	٤٤٥,١٥٤	٦١٨	١,٦٤١,٤٢٥
صافي خسائر الأئتمان المتوقعة خلال السنة	٥١١,٤٥٤	٢٥,٢٤٧	٧,٣١١	٥٤٤,٠١٢
متحصلات من تمويلات سبق إعدامها	١٦٣	-	-	١٦٣
مبالغ تم أعدامها خلال السنة	(١٣١,٦٩٧)	(١٩٥,٦٢٧)	(١,١٤٨)	(٣٢٨,٤٧٢)
فر وق ترجمة عملات أجنبية	(١,١٨٣)	(١٦٢)	-	(١,٣٤٥)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**١,٥٧٤,٣٩٠**	**٢٧٤,٦١٢**	**٦,٧٨١**	**١,٨٥٥,٧٨٣**
الإجمالي	**١,٥٧٤,٦٥٦**	**٣٢٢,٦٤٤**	**٢٥,١٨٥**	**١,٩٢٢,٤٨٥**

٢٠- استثمارات مالية

١/٢٠ إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
أ) وثائق صناديق استثمار:		
وثائق صناديق استثمار غير مدرجة في أسواق الأوراق المالية	٦٧,٩٢٨	٤٧,٢٧٥
إجمالي وثائق صناديق استثمار	**٦٧,٩٢٨**	**٤٧,٢٧٥**
إجمالي الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (١)	**٦٧,٩٢٨**	**٤٧,٢٧٥**
الرصيد في أول السنة المالية	٤٧,٢٧٥	٣٤,٣٤٤
اضافات	١٠,٠٠٠	٨,٤٥٩
فروق تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	١٠,٦٥٣	٤,٤٧٢
إجمالي الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (١)	**٦٧,٩٢٨**	**٤٧,٢٧٥**

٢/٢٠ إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
أ) صكوك وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية - بالقيمة العادلة :		
مدرجة في أسواق الأوراق المالية –	١,٥٠٦,٨٧٨	٥٥٨,٣٢٥
الاجمالى		
ب) سندات الخزانة - بالقيمة العادلة :		
مدرجة في أسواق الأوراق المالية –	٣٣٣,٩٤٣	٨٦,١٠٤
الاجمالى	**٣٣٣,٩٤٣**	**٨٦,١٠٤**
ج) سندات توريق - بالقيمة العادلة :		
مدرجة في أسواق الأوراق المالية –	٢٩٢,٦٧١	-
الاجمالى	**٢٩٢,٦٧١**	**-**
د) أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة :		
مدرجة في أسواق الأوراق المالية –	٨٣,٦٩٨	٥٨,٤٠٨
غير مدرجة في أسواق الأوراق المالية –	٢٢,٣٣٠	١٨,٥٤٩
الاجمالى	**١٠٦,٠٢٨**	**٧٦,٩٥٧**
إجمالي الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الأخر (٢)	**٢,٢٣٩,٥٢٠**	**٧٢١,٤٣٦**

٣/٢٠ إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
أ) سندات الخزانة الحكومية :		
مدرجة في أسواق الأوراق المالية –	٢٢,٩٥٧,٢٠٢	١٦,٣٣٦,٧٠٢
غير مدرجة في أسواق الأوراق المالية –	٢٥٨,٦٩٧	٢٠٢,٩٧٠
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٧٦,٣٧٤)	(٣٨,٨٧٨)
الصافى	**٢٣,١٣٩,٥٢٥**	**١٦,٥٠٠,٧٩٤**
ب) صكوك وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية :		
مدرجة في أسواق الأوراق المالية –	٢٦٩,٧٢٤	١٧٣,٢٤٧
الصافى	**٢٦٩,٧٢٤**	**١٧٣,٢٤٧**
ج) أذون الخزانة الحكومية :		
أذون خزانة مصرية - استحقاق خلال ٩١ يوماً	١١٨,٧٥٠	-
أذون خزانة مصرية - استحقاق خلال ١٨٢ يوماً	٦٥٩,١٧٥	-
أذون خزانة مصرية - استحقاق خلال ٢٧٣ يوماً	١٠٠,٠٠٠	-
أذون خزانة مصرية - استحقاق خلال ٣٦٤ يوماً	٩٠٠,٠٠٠	٣٠٣,٢٥٠
أذون خزانة دولارية - استحقاق خلال ٣٦٤ يوماً	٣,٩٠٩,٤٥٧	٢,٤٨٣,٢٣٩
أذون خزانة يورو أوروبي- استحقاق خلال ٣٦٤ يوماً	٤٧٥,٣٥٢	٣٢٣,٣٦٠
الاجمالى	**٦,١٦٢,٧٣٤**	**٣,١٠٩,٨٤٩**
عوائد لم تستحق بعد	(١٨٧,٦٤٥)	(٦٥,٧١٦)
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	(٣٧,٣٧٨)	(٢٤,٣٠٠)
الصافى	**٥,٩٣٧,٧١١**	**٣,٠١٩,٨٣٣**
إجمالي الإستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة (٣)	**٢٩,٣٤٦,٩٦٠**	**١٩,٦٩٣,٨٧٤**
إجمالي الإستثمارات المالية (١+٢+٣)	**٣١,٦٥٤,٤٠٨**	**٢٠,٤٦٢,٥٨٥**
أرصدة بدون عائد	١٧٣,٩٥٦	١٢٤,٢٣٢
أرصدة ذات عائد متغير	١,٧٧٦,٦٠٢	٧٣١,٥٧٢
أرصدة ذات عائد ثابت	٢٩,٧٠٣,٨٥٠	١٩,٦٠٦,٧٨١
إجمالي الإستثمارات المالية (١+٢+٣)	**٣١,٦٥٤,٤٠٨**	**٢٠,٤٦٢,٥٨٥**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
تحليل مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة - الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة		
الرصيد في أول السنة المالية	٦٣,١٧٨	٥٧,٧٠٦
صافى عبء الأئتمان المتوقعة خلال السنة	٥٠,٥٧٥	٦,١٥٨
فر وق ترجمة عملات أجنبية	-	(٦٨٦)
الإجمالي	**١١٣,٧٥٣**	**٦٣,١٧٨**

- بلغت قيمة الاستثمارات المالية فى أدوات الدين الحكومية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢٩,٥٢٤,٩٣١الف جنية مصرى حيث تستخدم تلك الاستثمارات فى المساهمة فى تمويل مشروعات الدولة القومية والاستراتيجية والمشروعات التنموية .

وفيما يلي ملخص بحركة الأستثمارات المالية :

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	بالتكلفة المستهلكة	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	٧٢١,٤٣٦	١٩,٦٩٣,٨٧٤	٢٠,٤١٥,٣١٠
اضافات	١,٥٠٦,٩٦٢	١١,٠٦٤,٨٧٤	١٢,٥٧١,٨٣٦
استهلاك علاوة / خصم الاصدار	(٢,٧٠١)	(١٨,٩٦٨)	(٢١,٦٦٩)
استبعادات (بيع / استرداد)	(٨,٥٤٩)	(٤,٩٥٧,٣٤٢)	(٤,٩٦٥,٨٩١)
فر وق ترجمة أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الاجنبية	٤٦,٠١٥	٣,٦١٥,٠٩٦	٣,٦٦١,١١١
التغير في احتياطى القيمة العادلة	(٢٣,٦٤٣)	-	(٢٣,٦٤٣)
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	-	(٥٠,٥٧٤)	(٥٠,٥٧٤)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٢,٢٣٩,٥٢٠**	**٢٩,٣٤٦,٩٦٠**	**٣١,٥٨٦,٤٨٠**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	بالتكلفة المستهلكة	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	٤٩٠,١٧١	٣١,٤٥٩,٩٨٥	٣١,٩٥٠,١٥٦
اضافات	٢٢٠,٣٨٤	٢,٠٣٣,٠٠٢	٢,٢٥٣,٣٨٦
استهلاك علاوة / خصم الاصدار	(٤٣٤)	٢٥٧,٧٣٩	٢٥٧,٣٠٥
استبعادات (بيع / استرداد)	(١,٧٧٣)	(١٤,٠٢٠,٢٣٤)	(١٤,٠٢٢,٠٠٧)
فر وق ترجمة أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الاجنبية	(٧,٦٤٢)	(٣٠,٤٦٠)	(٣٨,١٠٢)
التغير في احتياطى القيمة العادلة	٢٠,٧٣٠	-	٢٠,٧٣٠
يخصم مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة	-	(٦,١٥٨)	(٦,١٥٨)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٧٢١,٤٣٦**	**١٩,٦٩٣,٨٧٤**	**٢٠,٤١٥,٣١٠**

٢١- استثمارات مالية في شركات تابعة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
مساهمات في شركات تابعة		
شركة البركة للاستثمارات المالية	٩٨,٠٠٠	٩٨,٠٠٠
أجمالى استثمارات مالية في شركات تابعة	**٩٨,٠٠٠**	**٩٨,٠٠٠**

- قام بنك البركة خلال السنة المالية المنتهيه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بتأسيس شركة البركة للاستثمارات المالية (وقد تم التأشير في السجل التجاري بتاريخ ١٧/١٠/٢٠١٨) برأسمال قدره ٢٠٠ مليون جنيه مصري وبنسبة مساهمة للبنك بواقع ٩٨٪ من رأسمال الشركة ، وبتاريخ ١٦/٨/٢٠٢١ تم التأشير في السجل التجاري للشركة بتخفيض رأس مالها ليصبح ١٠٠ مليون جنيه.
- قامت شركة البركة للاستثمارات المالية خلال السنة المالية المنتهيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بتأسيس شركة تنفيذ للأستثمار العقاري والتطوير العمرانى (تاريخ القيد في السجل التجاري ١٠ نوفمبر ٢٠٢٢) ، حيث حدد رأس المال المرخص به بأجمالى قيمة ٥٠ مليون جنيه مصري و رأس المال المصدر بأجمالى قيمة ٥ مليون جنيه مصري ، والمدفوع بأجمالى قيمة ١,٢٥ مليون جنيه مصري، وقد بلغت نسبة مساهمة شركة البركة للاستثمارات المالية فى رأس مال الشركة بواقع ٩٨٪ من أجمالى رأس المال المدفوع.

بلغت نسبة مساهمة البنك المباشرة في الشركات التابعة كما يلي

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	«التزامات الشركة (بدون حقوق الملكيـة)»	ايرادات الشركة	"أرباح / (خسائر) الشركة"	نسبة المساهمة
مساهمات في شركات تابعة						
شركة البركة للاستثمارات المالية	مصر	١١٧,٠٤١	١٣,٦٦٦	٧,٦٢٠	١,٩٩١	٪٩٨
الاجمالى		**١١٧,٠٤١**	**١٣,٦٦٦**	**٧,٦٢٠**	**١,٩٩١**	**٪٩٨**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	"التزامات الشركة (بدون حقوق الملكيـة)"	ايرادات الشركة	"أرباح / (خسائر) الشركة"	نسبة المساهمة
مساهمات في شركات تابعة						
شركة البركة للاستثمارات المالية	مصر	١١٦,٤٠٨	٩,٢٦٩	١٢,٥٣٦	٦,٠٥٧	٪٩٨
الاجمالى		**١١٦,٤٠٨**	**٩,٢٦٩**	**١٢,٥٣٦**	**٦,٠٥٧**	**٪٩٨**

٢٢- أصول غير ملموسة (بالصافى)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
صافي القيمة الدفترية في أول السنةالمالية	٢٧,٦٤٨	٢٢,٧٨٥
الاضافات	٤٠,٧٢٢	٢٨,٨٧٠
استهلاك السنة	(٣٦,٣٧١)	(٢٤,٠٠٧)
صافي القيمة الدفترية في آخر السنة المالية	**٣١,٩٩٩**	**٢٧,٦٤٨**

٢٣- أصول أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
إيرادات مستحقة	١,٦٥٤,٢٨٧	٨٦٣,٠٥٢
يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٧٦٢)	(١,٣٣١)
الايردات المستحقة بالصافي	**١,٦٥٢,٥٢٥**	**٨٦١,٧٢١**
مصروفات مقدمة	١٥,٦٤٩	١,٣٥٩
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٣٥٢,٥٨٣	١٣٥,٩٥٥
الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون(بعد خصم خسائر الائتمان المتوقعة)	٢٦١,٥٨٨	٢٥٠,٦٠٢
التأمينات والعهد	١١,٠٧٠	٧,٦٩٠
أرصدة مدينة أخرى	١٢١,٣٤٤	٣٥,٠١٥
صافى الاصول الاخرى	**٢,٤١٤,٧٥٩**	**١,٢٩٢,٣٤٢**
تحليل مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة - الايرادات مستحقة		
الرصيد فى أول السنة المالية	١,٣٣١	٢٠٠
صافي عبء الأئتمان المتوقعة خلال السنة	٤٣١	١,١٣١
الإجمالي	**١,٧٦٢**	**١,٣٣١**

٢٤- أصول ثابتة (بالصافى)

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	أراضى ومبانى	اجهزة ومعدات	نظم آلية متكاملة	تجهيزات وأثاث	أصول أخرى	الاجمالى
التكلفة	٤٦٨,٢٣١	٨٩,٥٨٢	١٢٨,١٤٢	٣١٧,٢٦٧	٢١,٨١٤	١,٠٢٥,٠٣٥
مجمع الإهلاك	(١٥٤,٧٩٢)	(٥٨,٨٧٥)	(١١٧,٨٣٣)	(٩٢,٣٠٨)	(١٢,٦٦٣)	(٤٣٦,٤٧٠)
صافي القيمة الدفترية	٣١٣,٤٣٩	٣٠,٧٠٧	١٠,٣٠٩	٢٢٤,٩٥٩	٩,١٥١	٥٨٨,٥٦٥
صافي القيمة الدفترية أول السنة	٣٢٦,٦٦٨	٣٩,٧٦٣	٢٥,٤١٥	٢٣٧,٩٨٩	٣,٧٩٠	٦٣٣,٦٢٥
اضافات	٩,٤٧٢	٦,٢٥٧	٣,٦٧١	٨,١١١	٨,٠٠٧	٣٥,٥١٨
استبعادات أصول	(٤,٨٧٣)	-	-	(٤,٢٥٢)	(١٨١)	(٩,٣٠٧)
اهلاك السنة	(١٨,٩٨٦)	(١٥,٣١٣)	(١٨,٧٧٧)	(١٧,٩٢١)	(٢,٦٤٦)	(٧٣,٦٤٣)
استبعادات مجمع أهلاك	١,١٥٨	-	-	١,٠٣٣	١٨١	٢,٣٧٢
صافي القيمة الدفترية	٣١٣,٤٣٩	٣٠,٧٠٧	١٠,٣٠٩	٢٢٤,٩٥٩	٩,١٥١	٥٨٨,٥٦٥

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	أراضى ومبانى	اجهزة ومعدات	نظم آلية متكاملة	تجهيزات وأثاث	أصول أخرى	الاجمالى
التكلفة	٤٦٣,٦٣٢	٨٣,٣٢٥	١٢٤,٤٧١	٣١٣,٤٠٨	١٣,٩٨٨	٩٩٨,٨٢٤
مجمع الإهلاك	(١٣٦,٩٦٤)	(٤٣,٥٦٢)	(٩٩,٠٥٦)	(٧٥,٤١٩)	(١٠,١٩٨)	(٣٦٥,١٩٩)
صافي القيمة الدفترية	**٣٢٦,٦٦٨**	**٣٩,٧٦٣**	**٢٥,٤١٥**	**٢٣٧,٩٨٩**	**٣,٧٩٠**	**٦٣٣,٦٢٥**
صافي القيمة الدفترية أول السنة	٣٠٣,٣٤٤	٣٥,٠١٧	١٦,٢٥٢	١٩٨,٥٠٢	٢,٤٥٨	٥٥٥,٥٧٣
اضافات	٤١,٢٥٠	١٧,٧٧٣	٣٠,٩٤٤	٥٥,٢٩٢	٢,٨٥٠	١٤٨,١٠٩
استبعادات أصول	-	-	-	-	(١,٤٠٨)	(١,٤٠٨)
اهلاك السنة	(١٧,٩٢٦)	(١٣,٠٢٧)	(٢١,٧٨١)	(١٥,٨٠٥)	(١,٥١٨)	(٧٠,٠٥٧)
استبعادات مجمع أهلاك	-	-	-	-	١,٤٠٨	١,٤٠٨
صافي القيمة الدفترية	**٣٢٦,٦٦٨**	**٣٩,٧٦٣**	**٢٥,٤١٥**	**٢٣٧,٩٨٩**	**٣,٧٩٠**	**٦٣٣,٦٢٥**

٢٥- ضرائب الدخل

١/٢٥ ضرائب الدخل المؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات.

لا يعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة .

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضاً عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية .

أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

الأصول والالتزامات الضر يبية المؤجلة	الأصول الضر يبية المؤجلة		الالتزامات الضر يبية المؤجلة	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الأثر الضر يبى للفر وق المؤقتة على كل من				
الأصول الثابتة	-	-	(٥,٤٠٥)	(١٠,١١٥)
المخصصات (بخلاف مخصص خسائر اضمحلال القر وض)	٥,٨٦٧	٤,٠٩٨	-	-
فر وق التغير فى القيمة العادلة لاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٥,٨٧٣	-	(١١,٤٤٧)	-
اجمالي الأصول (الالتزامات) الضر يبية المؤجلة	**١١,٧٣٩**	**٤,٠٩٨**	**(١٦,٨٥٢)**	**(١٠,١١٥)**
الأصول (الالتزامات) الضر يبية المؤجلة بالصافى	**(٥,١١٣)**	**(٦,٠١٧)**		

حركة الأصول والالتزامات الضر يبية المؤجلة :	الأصول الضر يبية المؤجلة		الالتزامات الضر يبية المؤجلة	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى أول السنة المالية	٤,٠٩٨	٣,٦٣٤	(١٠,١١٥)	(٧,٠٨٨)
الاضافات	٧,٦٤١	٤٦٤	-	(٣,٠٢٧)
الاستبعادات	-	-	(٦,٧٣٧)	-
الرصيد في نهاية السنة المالية	**١١,٧٣٩**	**٤,٠٩٨**	**(١٦,٨٥٢)**	**(١٠,١١٥)**

أرصدة الأصول (الالتزامات) الضر يبية المؤجلة المدرجة مباشرة ضمن حقوق الملكية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
فر وق التغير فى القيمة العادلة لاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(٥,٥٧٤)	-
الرصيد في نهاية السنة المالية	(٥,٥٧٤)	-

٢/٢٥التزامات ضرائب الدخل الجارية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى أول السنة المالية	٢٦٧,٨٢١	٣١٨,٢٩٨
ضرائب الدخل الجارية	٩٠٦,٤٧٦	٦١١,٩٤٦
المحول من التزامات ضريبية الى مخصص الضرائب	(١٤٥,٢٥٠)	-
ضرائب الدخل المسددة	(٤٨٥,٣٤٣)	(٦٦٢,٤٢٣)
الرصيد في نهاية السنة المالية	**٥٤٣,٧٠٤**	**٢٦٧,٨٢١**

٢٦- أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
حسابات جار ية	٦٨,٠٧٥	٣٤٢,٥٩٩
ودائع	١,٨٣٤,٨٣٠	٥٥٤,١٧١
الإجمالي	**١,٩٠٢,٩٠٥**	**٨٩٦,٧٧٠**
بنوك محلية	٨٦٦,٠١٩	٨٩,٣٢٦
بنوك خارجية	١,٠٣٦,٨٨٦	٨٠٧,٤٤٤
الإجمالي	**١,٩٠٢,٩٠٥**	**٨٩٦,٧٧٠**
أرصدة بدون عائد	٦٨,٠٧٥	٣٤٢,٥٩٩
أرصدة ذات عائد متغير	١,٨٣٤,٨٣٠	٥٥٤,١٧١
الإجمالي	**١,٩٠٢,٩٠٥**	**٨٩٦,٧٧٠**

٢٧- ودائع العملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
ودائع تحت الطلب	١١,٠٢٩,٧١٣	١٠,٦٤٠,٢٤٢
ودائع لأجل وبإخطار	٢٧,٧٤١,١٦٢	٢٨,٨٥٤,٧٧٦
شهادات ادخار وإيداع	٢٦,٤٤٩,٧٥٤	٢٢,٧٠٦,٦٢٨
ودائع توفير	٧,٨٤٣,٤٠٢	٩,٠٥٨,٧٤٤
ودائع أخرى	١,٣٥٥,٩٢٢	١,٣٠٨,٩٩٨
الإجمالي	**٧٤,٤١٩,٩٠٣**	**٧٢,٥٦٩,٣٨٨**
ودائع مؤسسات	٣٧,٣٥٠,٨٣٨	٣٧,٥٢٧,٩١٨
ودائع أفراد	٣٧,٠٦٩,١١٥	٣٥,٠٤١,٤٧٠
الإجمالي	**٧٤,٤١٩,٩٠٣**	**٧٢,٥٦٩,٣٨٨**
أرصدة بدون عائد	٦,٤١٥,٢٦٩	٥,٢٩٠,٨٩٢
أرصدة ذات عائد متغير	٦٨,٠٠٤,٦٨٤	٦٧,٢٧٨,٤٩٦
الإجمالي	**٧٤,٤١٩,٩٠٣**	**٧٢,٥٦٩,٣٨٨**

٢٨- تمويلات مساندة وتمويلات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
(أ) تمويلات مقيدة طويلة الأجل	١١,٧١٥	١٣,٥٤٣
(ب) تمويل مساند من المستثمر الرئيسي	-	٣١٤,٣٣٤
(ت) تمويل مساند من مساهمين آخرين	١,١١٣,٤٥٣	٧٠٧,٢٥٢
الإجمالي	**١,١٢٥,١٦٨**	**١,٠٣٥,١٢٩**

(أ) تمويلات مقيدة طويلة الأجل

- تتمثل في عقود المشاركة المبرمة بين البنك وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغ التمويل التي تتفق مع الشريعة الاسلامية .
- يتم توزيع ارباح المشاركة (الناتجة من عوائد عمليات التمويل) على البنك وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتساوي وذلك بعد استقطاع نسبة من ذلك العائد لصالح البنك كمدير للصندوق .
- كما يلتزم البنك بسداد عائد يعادل سعر العائد المطبق بالبنك على الودائع (٣ شهور) لأقل رصيد دائن عن الرصيد الغير مستخدم من حصة الصندوق في رأسمال المشاركة .

(أ) تمويلات مقيدة طويلة الأجل

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	١٣,٥٤٣	٢,٧٨٨
اضافات	-	١٢,٥٠٠
المسدد من التمويلات خلال السنة	(١,٨٢٨)	(١,٧٤٥)
الإجمالي	**١١,٧١٥**	**١٣,٥٤٣**

(ب) تمويلات مساندة من مساهمين رئيسيين

- بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٠٨ تم إبرام اتفاق (عقد وديعة مضاربة استثمارية) مع مجموعة البركة – المساهم الرئيسي بالبنك – لدعم رأس المال المساند لمصرفنا بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي وقد استحقت تلك الوديعة في ٣١ مارس ٢٠١٣ .
- وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٣ قامت مجموعة البركة بايداع مبلغ ٢٠ مليون دولار امريكي - عن طريق اجراء مقاصة بين قيمة العقد القديم والجديد - كوديعة مضاربة استثمارية - وذلك لدعم رأس المال المساند للبنك ويستحق سداد تلك الوديعة في ٣٠/٦/٢٠١٨ وتحتسب أرباح الوديعة طبقاً لاسعار العوائد المطبقة للمودعين بالبنك بالدولار الامريكي لمدة خمس سنوات والتي يصرف عائدها سنوياً وذلك بعد التنازل عن جزء من حصة البنك كمضارب يقدر بـ ١٠٪ ولا يجوز لمجموعة البركة سحب هذه الوديعة إلا بموافقة البنك المركزي المصري , وبتاريخ ٢٠ اكتوبر ٢٠١٥ تم مد أجل الوديعة لتستحق في ٢٠ يونيو ٢٠٢١ ، وبتاريخ ٧ يونيو ٢٠١٧ تم مد أجل الوديعة لتستحق في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.
- وبتاريخ ٧ مارس ٢٠٢٢ قام البنك بالسداد المبكر لكامل التمويل المساند من مجموعة البركة الذى كان يستحق فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ بمبلغ ٢٠ مليون دولار وذلك بعد الحصول على موافقة البنك المركزي المصري .

(ب) تمويل مساند من المستثمر الرئيسي

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	٣١٤,٣٣٤	٣١٤,٦٤٢
المسدد من التمويلات خلال السنة	(٣١٤,٣٣٤)	(٣٠٨)
الإجمالي	**-**	**٣١٤,٣٣٤**

(ت) تمويلات مساندة من مساهمين آخرين

- بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٧ تم إبرام اتفاق (عقد وديعة مضاربة استثمارية) مع شركة مصر للتأمين (أحد أكبر مساهمي مصرفنا) لدعم رأس المال المساند لمصرفنا بمبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي، ويبدأ سريان العقد اعتباراً من ٢٣ فبراير ٢٠١٧ ولمدة سبع سنوات وتستحق الوديعة عائداً يدور حول ٦,٧٥٪ يصرف ربع سنوياً .
- وبتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٧ تم إبرام اتفاق آخر مع شركة مصر للتأمين (عقد وديعة مضاربة استثمارية) لدعم رأس المال المساند لمصرفنا بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي، لمدة ثمان سنوات وتستحق الوديعة عائداً يدور حول ٦,٢٥٪ يصرف ربع سنوياً .

(ت) تمويل مساند من مساهمين آخرين

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	٧٠٧,٢٥٢	٧٠٧,٩٤٥
فر وق ترجمة أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الاجنبية	٤٠٦,٢٠١	(٦٩٣)
الإجمالي	**١,١١٣,٤٥٣**	**٧٠٧,٢٥٢**

٢٩- التزامات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
عوائد مستحقة	٦٤١,٨٦٠	٥٦٢,٤٦٣
ايرادات مقدمة	٢٥,١١٩	٤٠,١٩٣
مصروفات مستحقة	١٧٦,١٦٦	١٢٩,٢٠٠
الحسابات تحت التسوية الدائنة	٣١٠,٣٠٩	٢٦٦,٤٢٩
أرصدة دائنة متنوعة	٢٧٤,٩٠٠	٣٤٥,٤٢٧
الاجمالى	**١,٤٢٨,٣٥٤**	**١,٣٤٣,٧١٢**

٣٠- مخصصات أخرى

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	مخصص مطالبات محتملة وقضايا	مخصص ضرائب*	مخصص إلتزامات عرضية	مخصص أخرى	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	٦,٦٢٨	١٥,٤٣٦	٨١,٥٣١	١١,٥٨٧	١١٥,١٨٢
المكون خلال السنة	-	٢,٠٠٠	٤١,٥١٧	-	٦١,٥١٧
مخصصات انتفي الغرض منها *	-	(١٠٩,٠٠٠)	(٢٩,٥٣٨)	-	(١٣٨,٥٣٨)
المحول من من الارصدة الدائنة الى مخصص الضرائب*	-	١٤٥,٢٥٠	-	-	١٤٥,٢٥٠
المستخدم من المخصص خلال السنة	(٤٧٠)	(٣٣,٦٤٧)	-	-	(٣٤,١١٧)
فر وق ترجمة عملات أجنبية	-	-	١,٤٤٤	-	١,٤٤٤
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٦,١٥٨**	**٣٨,٠٣٩**	**٩٤,٩٥٤**	**١١,٥٨٧**	**١٥٠,٧٣٨**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	مخصص مطالبات محتملة وقضايا	مخصص ضرائب	مخصص إلتزامات عرضية	مخصص أخرى	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	٤,٥٦٤	١٥,٤٣٦	٨٦,١٠٦	١١,٥٨٧	١١٧,٦٩٣
المكون خلال السنة	٢,١٦٤	-	(٤,٥٦٧)	-	(٢,٤٠٣)
المستخدم من المخصص خلال السنة	(١٠٠)	-	-	-	(١٠٠)
فر وق ترجمة عملات أجنبية	-	-	(٨)	-	(٨)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٦,٦٢٨**	**١٥,٤٣٦**	**٨١,٥٣١**	**١١,٥٨٧**	**١١٥,١٨٢**

*مخصص ضريبة الارباح التجارية : قام البنك خلال عام ٢٠٢٢ بتدعيم رصيد مخصص ضريبة الارباح التجارية بمبلغ ٢٠ مليون جنيه بالاضافة الى مبلغ ١٢٧ مليون جنيه مصرى (محول من الارصدة الدائنة) ليصل رصيد مخصص ضرائب الارباح التجارية الى ١٦٢ مليون جنية مصرى. وفى ضوء أنتهاء نتائج الفحص الضريبى عن السنوات (٢٠٠٧-٢٠١٧) قام البنك بسداد كافة المستحقات الضريبة عن تلك الفترة بالاضافة الى غرامات التأخير المرتبطة بها بأجمالى مبلغ ٣٣,٦ مليون جنية مصرى، ووفقا لدراسة مخصص الضرائب المطلوبة لمواجهة الفحص الضريبى عن السنوات بعد ٢٠١٧ فوجب الاحتفاظ بمبلغ ٢٠ مليون جنية مصرى، وعلية فتم رد مبلغ ١٠٩ مليون جنيه مصرى نتيجة لانتفاء الغرض بالحصول على مخالصة من مصلحة الضرائب.

مخصص ضريبة الدمغة : على ضوء الانتهاء من أعمال الفحص الضريبى وسداد كافة مستحقات ضريبة الدمغة حتى نهاية عام ٢٠٢٠ فتم الاحتفاظ بمبلغ ٢مليون جنية مصرى (محول من الارصدة الدائنة) لمقابلة الالتزام الضريبى المتوقع .

مخصص ضريبة كسب العمل : على ضوء الانتهاء من أعمال الفحص الضريبى وسداد كافة مستحقات ضريبة كسب العمل حتى نهاية عام ٢٠١٧ فتم الاحتفاظ بمبلغ ٦ مليون جنية مصرى (محول من الارصدة الدائنة) لمقابلة الالتزام الضريبى المتوقع .

مخصص الضرائب العقارية : على ضوء الموقف الحالى للاصول الثابتة والاصول التى الت ملكيتها للبنك فتم الاحتفاظ بمبلغ ١٠ مليون جنيه مصرى (محول من الارصدة الدائنة) لمقابلة الالتزام الضريبى المتوقع للضريبة العقارية وغرامات التأخير المرتبطة بها.

٣١- التزامات مزايا علاجية

١/٣١ نظـام المنافـع المحـددة للرعايـة الطبيـة للعاملين اثنـاء فتـرة الخدمـة ومـا بعد التقاعد

يطبق البنك نظام الرعاية الطبية للعاملين بالبنك اثناء فترة الخدمة وأسرهم وما بعد التقاعد فقط حتى سن ٦٥ عام ودون أسرهم. ويتمثل الالتزام الذي تم الاعتراف به في الميزانية فيما يتعلق بنظم المزايا المحددة في القيمة الحالية لالتزامات المزايا المحددة في تاريخ الميزانية بعد خصم القيمة العادلة لأصول اللائحة وخصم (اضافة) تسويات الأرباح (الخسائر) الاكتوارية غير المحققة وتكلفة المزايا الاضافية المتعلقة بمدد الخدمة السابقة.

ويتم حساب التزام نظم المزايا المحددة سنوياً (التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها) عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الاضافية المقدرة في حساب الالتزامات (Projected Unit Credit Method) .(ويتم تحديد القيمة الحالية لالتزام نظم المزايا المحددة عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها وذلك باستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية أو سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل استحقاق التزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريباً.

وقد تمثلت أهم الفروض الأساسية التي استخدمها الخبير الاكتوارى فيما يلي: -

- معدل الخصم المستخدم لتحديد التزامات المزايا هو ١٦,١٠ ٪ .
- معدل التضخم المستخدم لتحديد التزامات المزايا هو ١٣,٠٠ ٪ .
- معدل زيادة التعويض المستخدم لتحديد التزامات المزايا هو ١٦,٢٤ ٪ .
- جدول الحياة والوفيات المستخدم : بناء على الجدول البريطاني ULT-A٦٧ . ٧ لأحتساب معدلات كل من الحياة والوفاة والعجز الكلى.
- -جدول الانسحابات المستخدم: استخدمت طريقة الوحدة الاضافية المقدرة (Projected Unit Credit Method) .

٢/٣١ تتمثل الفروض الاكتوارية الرئيسية المستخدمة بمعرفة البنك فيما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
المزايا العلاجية بعد التقاعد	٦٣,٩٢٥	١٣٠,٢٠٦
تتمثل الحركة علي الالتزامات خلال السنة فيما يلي		
تقدير الإلتزامات في بداية السنة المالية	١٣٠,٢٠٦	١١٢,٢٧٧
نكلفه الخدمة الحالية	١٠,٩٨٩	٩,٩٥١
تكلفة الخدمة السابقة - التعديلات علي المزايا	(١٠٠,١٣٤)	١٥,٨٧٧
تكلفه العائد علي الالتزامات المحددة	٢٥,٢٢٠	١٣,٦٨٦
الخسائر (الأرباح) الاكتوارية	٥,٨٧٣	(١٩,٠٦١)
المزايا المسددة من صاحب العمل	(٨,٢٣٠)	(٢,٥٢٤)
تقدير الإلتزامات خلال السنة	**٦٣,٩٢٥**	**١٣٠,٢٠٦**

وتتمثل الفر وض الاكتوار ية الرئيسية المستخدمة بمعرفة البنك فيما يلي:	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
متوسط الإفتراضات لتحديد إلتزامات المزايا		
معدل العائد المستخدم فى خصم المزايا العلاجية بعد التقاعد	٪١٦,١٠	٪١٦,١٠
معدل زيادة التعويض	٪١٦,٢٤	٪١٦,٢٤
معدل تضخم الأسعار	٪١٣,٠٠	٪١٣,٠٠

٣٢- رأس المال

١/٣٢ - رأس المال المصرح به

- بلغ رأس المال المصرح به ١٠ مليار جنيه مصري (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢ مليار جنيه مصري).

٣٢ /٢ - رأس المال المصدر والمدفوع

- بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٥,٠٨٩,٩٧٤ الف جنيه مصري في تاريخ القوائم المالية بقيمة اسمية ٧ جنيه مصري للسهم وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١,٥٤٦,٤٤٧ الف جنيه مصري).

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	عدد الأسهم	أسهم عادية ألف جنيه مصرى	الاجمالي ألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	٢٢٠,٩٢١,٠٣٣	١,٥٤٦,٤٤٧	١,٥٤٦,٤٤٧
زيادة رأس المال من حصة المساهمين في أرباح عام ٢٠١٩	٤٤,١٨٤,٢٠٨	٣٠٩,٢٩٠	٣٠٩,٢٩٠
زيادة رأس المال بتوزيعات من الاحتياطيات	٤٦٢,٠٣٣,٨٨٩	٣,٢٣٤,٢٣٧	٣,٢٣٤,٢٣٧
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٧٢٧,١٣٩,١٣٠**	**٥,٠٨٩,٩٧٤**	**٥,٠٨٩,٩٧٤**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	عدد الأسهم	أسهم عادية ألف جنيه مصرى	الاجمالي ألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	٢٢٠,٩٢١,٠٣٣	١,٥٤٦,٤٤٧	١,٥٤٦,٤٤٧
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٢٢٠,٩٢١,٠٣٣**	**١,٥٤٦,٤٤٧**	**١,٥٤٦,٤٤٧**

- بتاريخ ١٥ ابريل ٢٠٢١ قررت الجمعية العامة العادية للبنك اعتماد زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ١,١١٣,٤٤٢ الف جنيه مصري تم اثبات المبلغ ضمن المجنب تحت حساب راس المال ولحين انتهاء اجراءات تسجيل تلك الزيادة فقد تم اثبات المبلغ ضمن المجنب تحت حساب زيادة راس المال ليبلغ ١,٤٢٢,٧٣٢ الف جنيه مصري , وبتاريخ ١٤ ابريل ٢٠٢٢ تم اعتماد زيادة رأس المال بأجمالى مبلغ ٢,١٢٠,٧٩٥ الف جنيه مصرى من خلال توزيع أسهم مجانية على المساهمين (ممولة من : مبلغ ٧٤٢,٢٩٥ الف جنيه مصري تمثل حصة المساهمين فى أرباح عام ٢٠٢١ ، مبلغ ١,٣٧٨,٥٠١ الف جنيه مصرى عن طريق أستخدام أرصدة الاحتياطى القانونى والعام قبل التدعيم من أرباح عام ٢٠٢٠) ,وبتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢٢ تم توزيع الاسهم المجانية طبقا لقرار الجمعية العامة الغير عادية والمؤرخة فى ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٥,٠٨٩,٩٧٤ الف جنية مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

٣٣- الاحتياطيات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
احتياطي قانوني	٢٣٧,٨٩٧	٤٤٨,٦٦٦
احتياطي عام	-	٩٢٩,٨٣٤
"احتياطي مخاطر بنكية عام"	١١٨,٥٦٦	١١٨,٥٦٦
احتياطي رأسمالي	١٠,٣٦٥	٩,٢٣٩
إحتياطي المخاطر العام	٢١٤,٩٢٦	٢١٤,٩٢٦
إحتياطي القيمة العادلة	٢٢,٤٧٦	٤٩,٢٧٢
اجمالى الاحتياطيات فى آخر السنة المالية	**٦٠٤,٢٣٠**	**١,٧٧٠,٥٠٣**

(أ) احتياطي قانوني

وفقاً للنظام الأساسي للبنك يتم احتجاز ١٠ ٪ من صافي أرباح الفترة لتغذية احتياطي غير قابل للتوزيع وذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل ١٠٠ ٪ من رأس المال .

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى أول السنة المالية	٤٤٨,٦٦٦	٤٤٨,٦٦٦
محول من الأرباح المحتجزة	٢٣٧,٨٩٧	-
زيادة رأس المال بتوزيعات من الاحتياطيات	(٤٤٨,٦٦٦)	-
الاجمالى	**٢٣٧,٨٩٧**	**٤٤٨,٦٦٦**

(ب) احتياطي عام

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى أول السنة المالية	٩٢٩,٨٣٤	٩٢٩,٨٣٤
زيادة رأس المال بتوزيعات من الاحتياطيات	(٩٢٩,٨٣٤)	-
الاجمالى	**-**	**٩٢٩,٨٣٤**

(ت) احتياطى رأسمالي

يتم تدعيمه من الأرباح الناتجة عن بيع الأصول الثابتة المملوكة للبنك وذلك بهدف تدعيم وتقوية المركز المالي للبنك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى أول السنة المالية	٩,٢٣٩	٩,٢٣٩
محول من الأرباح المحتجزة	١,١٢٦	-
الاجمالى	**١٠,٣٦٥**	**٩,٢٣٩**

(ث) احتياطى القيمة العادلة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد فى أول السنة المالية	٤٩,٢٧٢	٢٨,٩٠٥
صافى التغير فى احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية فى أدوات حقوق الملكية	١٠,٥٥٥	١٣,٤٦٣
صافى التغير في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية فى أدوات دين	(٣٤,١٩٨)	٧,٢٥٤
الخسائر الأئتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢,٤٢١	(٤٠٠)
ضرائب الدخل المؤجلة المعترف بها خلال السنة	(٥,٥٧٤)	-
الاجمالى	**٢٢,٤٧٦**	**٤٩,٢٧٢**

٣٤- الارباح المحتجزة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
الرصيد في أول السنة المالية	١,٢٦٤,٤٩١	١,٤٢٢,٢٧٠
محول الى الاحتياطى القانونى	(٢٣٧,٨٩٧)	-
محول الى الاحتياطى الرأسمالى	(١,١٢٦)	-
صندوق تطوير الجهاز المصرفى	(١١,٣١٣)	(١٢,٤٧٧)
توزيعات الأرباح النقدية (حصة العاملين ومكافأة أعضاء مجلس الادارة ونقدى المساهمين)	(١٣٦,٠٠٠)	(١٦٤,٢٢٧)
توزيعات المساهمين أستخدمت فى زيادة رأس المال (مجنب تحت حساب زيادة رأس المال)	(٧٤٢,٢٩٥)	(١,١١٣,٤٤٢)
صافى أرباح السنة المالية	١,٧٥٥,٠١٧	١,١٣٢,٣٦٧
الاجمالى	**١,٨٩٠,٨٧٧**	**١,٢٦٤,٤٩١**

٣٥- التزامات عرضية وأرتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك وتم تكوين مخصص لتلك القضايا في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بمبلغ ٦,١٥٧ الف جنيه مصرى مقابل ٦,٦٢٨الف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (أيضاح ٣٠).

(ب) ارتباطات رأسمالية

القيمة بالالف جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	اقل من و حتى سنة	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
الارتباطات عن الايجار التشغيلي	٧,٤٢٢	٣٨,٥٩٢	٢٣,٨٠١	٦٩,٨١٥
الارتباطات الراسمالية ناتجة عن شراء أصول ثابتة	٨٣,٢٢٧	-	-	٨٣,٢٢٧

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	اقل من و حتى سنة	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
الارتباطات الراسمالية ناتجة عن شراء أصول ثابتة	٣٥,٢٩٩	-	-	٣٥,٢٩٩

(ت) التزامات عرضية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصرى
إعتمادات مستندية (استيراد + تصدير معزز)	٣٣٤,٢٥٤	٣٨٧,٢٨٢
خطابات ضمان	٢,٩٠٢,٨٨١	٢,٥٢٦,١٧٩
الأوراق المقبولة عن تسهيلات موردين	١٠٨,٩٣٣	٤٣٧,٥٣٠
الاجمالى	**٣,٣٤٦,٠٦٨**	**٣,٣٥٠,٩٩١**

٣٦- الموقف الضريبي للبنك

ضرائب شركات الاموال :

أ. الفترة من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/١٢/٣١ .
تم الفحص والتسوية النهائية وسداد المستحق عن الفترة .

ب. ا الفترة من ٢٠٠٧/١/١ إلى ٢٠١٧/١٢/٣١.
تم الفحص والسداد وإستخراج التسوية النهائية عن الفترة (نموذج ٩ أ حجـز مسدد بالكامـل).

ج. الفترة من ٢٠١٨/١/١ إلى ٢٠٢١/١٢/٣١ .
تـم تقديـم الإقـرارات الضريبيـة فـي المواعيـد القانونيـة طبقـا لأحـكام قانـون الضرائـب علـى الدخـل رقـم ٩١ لسـنة ٢٠٠٥ وتعديلاتـه، ولم يتم الطلب للفحص من قبل مصلحة الضرائب وحتي تاريخه

]. عــام ٢٠٢٢ .
جارى تقديم الإقرار الضريبي عن العام فى الميعاد القانونى قبل ٢٠٢٣/٤/٣٠ .

ضريبة المرتبات والأجور

أ. الفترة من بداية النشاط إلى ٢٠١٧/١٢/٣١ .
تم الفحص الفعلى وتمت التسوية النهائية وسداد المستحق عن الفترة .

ب. الفترة من ٢٠١٨/١/١ إلى ٢٠٢٢/١٢/٣١ .
جارى فحص السنوات من عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢١ ، وتم تقديم المستندات المطلوبة وفى إنتظار نتيجة الفحص ، علما بأن البنك منذ بداية الفترة وحتى تـاريخه يقوم بإستقطاع ضريبة كسب العمل شهريا وتوريدها بإنتظام لمصلحة الضرائب.

ضريبة الدمغة:

أ. الفترة من بداية النشاط إلى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .
تم الفحص الفعلى وتمت التسوية النهائية وسداد المستحق عن الفترة .

ب. الفترة من ٢٠٢١/١/١ إلى ٢٠٢٢/١٢/٣١ .
يقـوم البنـك بإسـتقطاع ضريبـة الدمغـة وتوريدهـا بإنتظـام للمأموريـة، علمـا بأنـه لـم يـرد إلينـا أى إخطـار بالفحـص مـن قبـل مصلحـة الضرائب حتى تاريخه.

ضريبة الخصم والتحصيل:

تقوم الشركة بإستقطاع الضريبة وتوريدها وفقاً لأحكام القانون، وحتى تاريخه لم يتم طلب الشركة للفحص الضريبي من قبل المأمورية.

٣٧- صناديق الاستثمار

(القيمة بالألف جنيه مصري)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	صندوق بنك البركة مصر (البركة)	صندوق استثمار بنك البركة مصر بالاشتراك مع البنك الأهلي المصري (بشائر)	صندوق بنك البركة مصر (المتوازن)	صندوق استثمار بنك البركة مصر لأسواق النقد (البركات)
تاريخ انشاءه	٣٠ مارس ٢٠٠٩	٣١ مارس ٢٠٠٩	١٠ مايو ٢٠١٠	٢٤ يونيو ٢٠١٩
بموجب ترخيص	رقم ٢٤٦ صادر من الهيئة العامة لسوق المال	رقم ٤٣٢ صادر من الهيئة العامة لسوق المال	رقم ٥٨٠ صادر من الهيئة العامة للرقابة المالية	رقم ٧٧٨ صادر من الهيئة العامة للرقابة المالية
مدير الصندوق	شركة هيرمس لادارة صناديق الاستثمار	شركة الاهلي لادارة صناديق الاستثمار	شركة التوفيق لتكوين وإدارة صناديق الاستثمار	شركة هيرمس لادارة صناديق الاستثمار
العدد الاجمالي لوثائق الصندوق (وثيقة)	٢٣٦,١٣٤	١,١٨٧,١٩١	١٧٣,٥٣٢	٢,٩٢٩,٨٧٦
نصيب البنك من وثائق الصندوق (وثيقة)	١٤٧,٦٣٠	٤٥,٤٠٣	٥٢,٧٠٠	١٢٤,٢٥٥
القيمة الاستردادية للوثيقة	١٤٨,٨٥	١١٢,٠٢	١١١,٤٤	١٣٥,٢٤
القيمة الاستردادية لاجمالي عدد وثائق الصندوق	٣٥,١٤٩	١٣٢,٩٨٩	١٩,٣٣٨	٣٩٦,٢٣٦
القيمة الاستردادية لنصيب البنك من وثائق الصندوق	٢١,٩٧٥	٥,٠٨٦	٥,٨٧٣	١٦,٨٠٤

ألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	شركات تابعة	مساهمين رئيسيين	أفراد الدارة العليا	شركات تابعة
أرصدة مرابحات ومضاربات ومشاركات	٦٩٣,٣٩٧	-	-	-
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٠٢٦,٦٤١	-	-	-
أرصدة التمويلات المساندة من مساهمين رئيسيين (إيضاح رقم ٢٥)	٦٦٩,٥٩٤	٣٤,٣١٤	-	١,٢٩٥,٦
أرصدة التمويلات المساندة من مساهمين آخرين (إيضاح رقم ٢٥)	٧٠٨,٢٥٢	-	-	-
أرصدة الودائع و الشهادات الادخارية	١٧,٦٣٢	-	-	١,٢٩٥,٦
أرصدة مستحقة للبنوك	-	-	-	-
أرصدة عمليات الاستثمار مع البنوك (إيضاح رقم ١٧)	٨٠٣,٣٨٧	٨٠٣,٣٨٧	-	-

٣٨- معاملات مع أطراف ذوي علاقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	شركات تابعة	مساهمين رئيسيين	أفراد الدارة العليا	شركات تابعة
تتمثل أرصدة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة كما يلي:				
أرصدة مرابحات ومضاربات ومشاركات للعملاء	-	-	-	-
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٠٠٠	٢٥,٦٠٠	-	-
أرصدة التمويلات المساندة من مساهمين رئيسيين (إيضاح رقم ٢٥)	-	-	-	-
أرصدة التمويلات المساندة من مساهمين آخرين (إيضاح رقم ٢٥)	-	١,١١٣,٤٥٣	-	-
أرصدة الودائع و الشهادات الادخارية	١٨,٦٧٤	٥٩٧,٨٠٣	-	-
أرصدة مستحقة للبنوك	-	٦٢٣,٨١٩	-	-
أرصدة عمليات الاستثمار مع البنوك (إيضاح رقم ١٧)	-	٦٨١,٤٠٤	-	-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	شركات تابعة	مساهمين رئيسيين	أفراد الدارة العليا
تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة فيما يلي:			
عائد التمويلات والتسهيلات الممنوحة من العملاء	٤١	-	-
عائد الودائع والحسابات الجارية عن أرصدة لدى البنوك	-	٨,٢٠٩	-
تكلفة التمويل المساند بعائد	-	(٤٩,٩١٧)	-
تكلفة الودائع والحسابات الجارية المدفوعة للعملاء	(٦٥٩)	(١٨,٨٥٠)	-
تكلفة الودائع والحسابات الجارية المدفوعة للبنوك	-	(٨,٤٤٦)	-
تكلفة الاجور والمرتبات والمزايا العينية لكبير ٢ موظف*	-	(٥٦,٥٧٩)	-

- تتضمن ارصدة عمليات استثمار مع بنوك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٤٥٨,٧١٣ الف جنية مصرى يمثل عمليات استثمار مع بنوك تابعة لمجموعة البركة - المساهم الرئيسي بالبنك (مقابل مبلغ ٣٠١,٣٧٩ الف جنية مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) .
- تتضمن الارصدة المستحقة للبنوك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٣٦١,١٩٢ الف جنيه مصري يمثل ارصدة مع بنوك تابعة لمجموعة البركة - المساهم الرئيسي بالبنك.
- تتضمن الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢٥,٦٠٠ الف جنيه مصري يمثل استثمارات في بنك الاسلامي الاردني التابع لمجموعة البركة - المساهم الرئيسي بالبنك (مقابل مبلغ ١٤,٦٥٠ الف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) .
- بلغت أجمالي مكافأت وبدلات حضور أعضاء مجلس الادارة خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٨,٨٠٠ ألف جنيه مصري .

٣٩- تعديل ارقام مقارنة

تم تعديل ارقام المقارنه لتعكس تعديل التزامات المزايا العلاجية من الالتزامات الأخرى كذلك تعديل العوائد المجنبة الناتجة عن الاستثمارات مع البنوك بالاضافة الي اعادة تبويب اذون الخزانة الحكومية الي بند استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة كما يلي:

البند	الارصدة قبل التعديل	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أعادة التبويب		القيمة بالالف جنيه مصرى الارصدة بعد التعديل
		محول من	محول الى	
التزامات أخرى	١,٤٢٧,٣٠٢	(١٣٦,٧٢٦)	٥٣,١٣٦	١,٣٤٣,٧١٢
أصول أخرى	١,٢٣٩,٢٠٦	٥٣,١٣٦	-	١,٢٩٢,٣٤٢
التزامات مزايا علاجية	-	-	١٣٠,٢٠٦	١٣٠,٢٠٦
عمليات استثمار مع البنوك (بعد خصم خسائر الإئتمان المتوقعة)	٢,٥٩٢,٤٣٠	-	(٦,٥٢٠)	٢,٥٨٥,٩١٠
أذون الخزانة الحكومية (بعد خصم خسائر الائتمان المتوقعة)	٣,٠١٩,٨٣٣	(٣,٠١٩,٨٣٣)	-	-
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (بعد خصم خسائر الائتمان المتوقعة)	١٦,٦٧٤,٠٤١	-	٣,٠١٩,٨٣٣	١٩,٦٩٣,٨٧٤

٤٠- احداث هامة

- أكدت لجنة السياسات التابعة للبنك المركزي المصري في إجتماعها الاستثنائي بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٢ على أن البنك المركزى المصرى يؤمن بأهمية مرونة سعر الصرف، حيث بدأت الضغوط التضخمية العالمية في الظهور من جديد، بعد بوادر تعافى الإقتصاد العالمي من الإضطرابات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، وذلك بسبب تطورات النزاع الروسي الأوكراني وللحفاظ على نسب التضخم المستهدفة فقد قام البنك المركزى المصرى برفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٢٥٪ ، ١٠,٢٥٪ على الترتيب. كما تم رفع سعر الإئتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٧٥٪ مما قد يؤثر على سياسات البنك في تسعير المنتجات المصرفية الحالية والمستقبلية. فقد تأثرت قيم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وكذلك قائمة الدخل بنتائج تقييم مراكز العملة القائمة في تاريخ المركز المالي حيث تم رفع متوسط سعر صرف الدولار من ١٥,٧ جنيه للدولار إلى ٢٤,٧ جنيه للدولار، وفى تاريخ ١٩ مايو ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصرى فى اجتماعها رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١,٢٥٪ و ١٢,٢٥٪ و ١١,٧٥٪ على الترتيب كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١,٧٥٪, وفى تاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصرى فى اجتماعها الاستثنائي رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣,٢٥٪ و ١٤,٢٥٪ و ١٣,٧٥٪ على الترتيب كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣,٧٥٪, وفى تاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصرى فى اجتماعها رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦,٢٥٪ و ١٧,٢٥٪ و ١٦,٧٥٪ على الترتيب كما تم رفع سعر الأئتمان والخصم بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦,٧٥٪
- بتاريخ ١٤ ابريل ٢٠٢٢ قررت الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك الموافقة علي توزيع اسهم مجانية بنسبة ٧١,٤٢٧ ٪ من راس المال المدفوع بواقع ٠,٧١٤٪ سهم مجاني لكل سهم قائم (متضمن المجنب تحت حساب زيادة راس المال باجمالي ١,٤٢٢,٧٣٢ الف جنية مصري في تاريخه) ليصبح راس المال المصدر والمدفوع بعد الزيادة ٥,٠٨٩,٩٧٤ الف جنية مصري , علي ان تكون الزيادة البالغة ٢,١٢٠,٧٩٥ الف جنية مصري من ارباح المساهمين عن عام ٢٠٢١ ومبلغ ١,٣٧٨,٥٠١ الف جنية مصري عن طريق استخدام ارصدة الاحتياطيات القانوني والعام قبل التدعيم بارباح ٢٠٢٠ وحسب موافقة البنك المركزي .
- بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢ قررت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك الموافقة علي تعديل النظام الاساسي للبنك بزيادة راس المال المرخص به من ٢ مليار جنيه مصري الي ١٠ مليار جنيه مصري والمصدر والمدفوع من ١,٨٥٥,٧٣٧ الف جنيه مصري الي ٥,٠٨٩,٩٧٤ الف جنيه مصري موزعة علي ٧٢٧,١٣٩,١٣٠ سهم قيمة كل سهم٧ جنيه مصري وجميعها اسهم عادية ونقدية وذلك طبقا لقراري الجمعية العامة العادية بتاريخ ١٥ ابريل ٢٠٢١ و ١٤ ابريل ٢٠٢٢ وذلك رهنا بموافقة البنك المركزي المصري .

albaraka.com.eg